

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

الرقم الترتيبي: / 2002

رقم التسجيل:

الأنماط النحوية
للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء
في القرآن الكريم
— دراسة نحوية بلاغية تطبيقية إحصائية —

تحت مُقَدِّمٍ لِنَيْلِ شَهَادَةِ الْمَجْستِرِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

إشرافه الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب الباحث:

سامي عبد الله أحمد الكناني

خليفة مرابط

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
عبد الله بوجلخال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
سامي عبد الله أحمد الكناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
عبد الكريم عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
بلقاسم ليبارير	أستاذ محاضر	جامعة باتنة

المناقشة يوم: 17 مارس 2002 م

الموافق لـ: 03 محرم 1423 هـ

الحمد لله رب العالمين

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد الأمين

وعلى آله وصحبه وسائر النّبيّين

إهداء

إِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَهْدِيَ هَذَا الْعَمَلَ الْعِلْمِيَّ
إِلَى ثَلَاثِ طَوَائِفٍ مِنَ النَّاسِ

فَأَمَّا الطَّائِفَةُ الْأُولَى فَتَشْمَلُ ثَلَاثَةً أَفْرَادٍ لَيْسَ أَكْثَرُ ،
أَلَا وَهُمْ : وَالْحَايِ الْعَزِيزَانِ : أَبِي الْكَرِيمِ ، وَأُمِّي الْعَنُونُ ،

وِثْلَهُمَا : أَيْتِي الشَّقِيقَةُ الْوَحِيدَةُ

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ فَتَشْمَلُ كُلَّ مَنْ أَرْجَى إِلَيَّ عِلْمًا ،

مَنْطُوقًا مَسْمُوعًا أَوْ مَكْتُوبًا مَقْرُوعًا ،

وَهَؤُلَاءِ خَلَقَ كَثِيرٌ

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الثَّالِثَةُ فَتَشْمَلُ كُلَّ مَنْ أَعَانَنِي ، عَلَيَّ أَنْ أَتَلَقَّى عِلْمًا ،

بِقَلْبِهِ ، أَوْ بِلِسَانِهِ ، أَوْ بِجَدْنِهِ ، أَوْ بِمَالِهِ ، حَمِيْنًا أَوْ عَقَارًا ،

وَهَؤُلَاءِ خَلَقَ أَكْثَرُ

وَأَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى لَدَاخِلَةٌ فِي الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ ، وَأَنَّ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ لَدَاخِلَةٌ فِي الطَّائِفَةِ الثَّالِثَةِ ،

وَكَيْفَ ، بِهَذَا الْفِعْلِ ، إِذَنْ ، أَمَرَدْتُ أَنْ أَهْدِيَ لِلطَّائِفَةِ الْأُولَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَلِلطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ مَرَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ ،

وَلِلطَّائِفَةِ الثَّالِثَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَهَذَا مِنْ فَضْلِ بَعْضِ الطَّوَائِفِ ، عِنْدِي ، عَلَى بَعْضِ ،

عَلَى أَنْ لِكُلِّ طَائِفَةٍ فَضْلًا كَبِيرًا عَلَيَّ لَا يُنْسَى أَبَدًا .

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد :
فإن هذه الدراسة كانت في أصل مشروع البحث باباً من بابين اثنين ؛ وذلك أن عنوان البحث في أصل مشروعه كان هكذا : (الأنماط النحوية لأسلوب القصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم) ، وكان البحث في أصل مشروعه أيضاً ذا بابين ؛ أولهما : (الأنماط النحوية للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم) ، وثانيهما : (الأنماط النحوية للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم) ، وقد تفضّل المجلس العلمي لمعهد الحضارة الإسلامية يومئذ بقبول هذا المشروع الأصل كما قدّم إليه من غير أن يُعدّل فيه شيئاً ، وكان ذلك في يوم 30 سبتمبر سنة 1997م . والحق أنه ما كان يخطرُ بالبال قط في ذلك الوقت أن يبلغَ البحثُ مبلغَ أصاغِرِ بحوثِ الماجستير لا كمّاً ولا كيفاً ؛ وذلك لأن هذا الموضوعَ اختيرَ على عجلٍ ، فقدّم المشروعُ على عجلٍ ، فقبلَ على عجلٍ ؛ وكان كلُّ أولئك لأسبابٍ ليس يليقُ ذكرُها ، وما من شيءٍ كان على أناةٍ في اختيار هذا الموضوع إلاّ كَوْنُهُ دراسةً نحويةً بلاغيةً تطبيقاً على القرآن الكريم ، ولا سيما كَوْنُهُ دراسةً نحويةً ؛ فإنّ هذا كان منذُ ولُوحِ بابِ الدراسات العليا في الجامعة ، على أن النحوَ العربيَّ خاصّةً واللغةَ العربيةَ عامّةً قد طَفِقَا يَسْرِيَانِ في العروقِ مَسْرَى الدِّمَاءِ منها في حِقْبَةِ التعليمِ الثانوي من التعليمِ العام .

ولئن كان هذا الموضوعُ قد اختيرَ على عجلٍ فإنّ أسلوبَ القصرِ بالنفي والاستثناء نفسَه قد التفتَ إليه مُدُّ كان اللسانُ يُنطقُ بجملٍ معناها مُتَضَمِّنٌ قصرًا بالنفي والاستثناء ولفظُها خالٍ من أداة النفي ، وذلك نحو قولِ القائلِ مثلاً : تُريدُ إلاّ الخيرَ ، وهو يَقْصِدُ : ما تُريدُ إلاّ الخيرَ ، وكان هذا الخطأُ الفظيُّ يَرْتَكِبُهُ لِسَانِي فِي صَدْرِ حِقْبَةِ التعليمِ الثانوي وما قبلها ؛ وذلك لأسبابٍ لا تَعُزُّبُ عن العارفين بحسناتِ التعليمِ في هذي البلادِ وسيئاتِهِ ، ثم كان أن صَحَّحَ لي هذا الخطأُ الفظيُّ بعضُ مَنْ فِي الْبَيْتِ ، فمنذ ذلك الحينِ التفتتُ إلى أسلوبِ القصرِ بالنفي والاستثناء التَّفَاتُاً حَسَنًا ، ثم لما وَجَدَ في الجامعة مَنْ يَرْتَكِبُ مِثْلَ هذا الخطأِ الفظيِّ مِنْ أَهْلِ (اللغة العربية

والدراسات القرآنية) زاد الالتفات درجات ، حتى إذا حاصرني الزمن ولم أجد بُدًّا من الإسراع في اختيار موضوع للبحث وجدتُ هذا الموضوع ، وكأنه يومٌ اختيرَ قد اختيرَ منذ تسع سنين ، وكاد الخطأ الفظيعُ المذكورُ إذن أن يكون هو الحافزَ الوحيدَ إلى اختيار هذا الموضوع .

* * *

والحمد لله رب العالمين ! فإنَّ هذا الموضوعَ قد وجدَ بعد الشروع في العمل في إنجاز البحث من المناسبة بمكان بحيثُ كأنه اختيرَ على تمهّلٍ ورويّةٍ ، بل إنه قد وجدَ فوق ذلك ؛ وذلك أنَّ البائينَ المؤلّفينَ لأصل مشروع البحث كان كلُّ بابٍ منهما يتضمّنُ ثلاثةَ فصولٍ ، وفصولُ البابِ الأولِ يومئذ هي فصولُ هذه الدراسة اليوم سواء بسواء عدداً وترّاجُم ، ولما كان العملُ في إنجاز البحث في بدايته كان الغرضُ البلوغُ فيه بإذن الله تعالى إلى غاية مُنتهَاه كما في أصل مشروعه ، ولكن ما كاد العملُ يبلغ إلى الفصل الثالث من الباب الأول حتى بدا المنجزُ من البحث يومها كأنه يصلحُ وحده لأن يُقدّمَ لنيلِ شهادةِ درجةِ الماجستير العلمية في اللغة العربية والدراسات القرآنية ، وبدأ لي أن أقتصرَ في البحث على فصولِ الباب الأول الثلاثة على أن تُسبقَ بتمهيدٍ يُعنى فيه بتعريف القصر في اللغة والاصطلاح ، وكان الأستاذ المشرفُ على البحث قد تفضّلَ بتصحيح الفصل الأول واستلام الفصل الثاني ، فلما عرّضتُ عليه ما بدا لي من التعديل في عنوان البحث وخطّته قبله - يحفظه الله تعالى ! - قبلاً ما بين العرض وبينه من فَوَاقٍ ، وكُتِبَ بهذا التماسُ إلى المجلس العلمي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، فتفضّل المجلسُ بقبول ما التمسَ منه من الموافقة على تعديل في عنوان البحث وخطته ، وكان ذلك في يوم 26 نوفمبر سنة 2000م ، وصارت خُطّةُ البحث كما ستُعرفُ قريباً في هذه المقدمة ، وصار عنوانه هكذا :

الأنماط النحوية

للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء

في القرآن الكريم

- دراسة نحوية بلاغية تطبيقية إحصائية -

وأخرج الباب الثاني إذن من هذه الدراسة ، وعنوانه : (الأنماط النحوية للجمل الاسمية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء في القرآن الكريم) ، وعدة هذه الجمل جملتان ومائتا جملة ، وفي عَقِبِ خاتمة هذا البحثِ صفحتان فيهما جدولٌ بَيان مواضع هذه الجمل في المصحف الشريف مُعرِّفةً بأسماء السور وأرقام الآيات ، وقد وُضِعَ هذا الجدولُ لِيُسْتَفِيدَ مما فيه مَنْ يَشَاءُ وأنْ عسى أَنْ يَنْتَفِعَ به مَنْتَفِعٌ .

* * *

وهذه الدراسةُ المنجزةُ دراسةٌ نحويةٌ بلاغيةٌ تطبيقيةٌ إحصائيةٌ كما قد عُلِمَ مِنْ عنوانها ؛ فأما كونها دراسةً نحويةً بلاغيةً فهذا أهمُّ ما فيها ؛ وذلك أَنَّ العنايةَ بالنحو العربي وحده كالعناية بشجرةٍ مبتورةٍ عن جذورها بترًا كاملاً غيرَ منقوصٍ ، والحقُّ أنه ما بَلَغَ النحوُ العربي مَبْلَغَهُ مِنَ التعقيد المنطقي والاستدلال العقلي إِلَّا لَمَّا وَقَعَ هذا البترُ ، حتى أصبحَ جُلُّ النَّاسِ أو كُلُّهُمْ - عارفين أو غيرَ عارفين - يَصِفُونَ العربيةَ - قاصدين سوءاً أو غيرَ قاصدين - بأنها لغةٌ صعبةٌ قد وُضِعَتْ مِنَ الصعوبةِ بِمَكَانٍ بَحِثٍ يَشُقُّ الارتقاءُ إليه أو يَتَعَذَّرُ ، وهذه الدراسةُ لا تَفْتَحُ باباً لهذا الوصفِ الظالم أبداً ؛ وذلك لأنها دراسةٌ نحويةٌ غيرُ مبتورةٍ عن جذورها من الكلامِ البليغِ ، وهذا معنى كونها دراسةً بلاغيةً ، وأيُّ كلامٍ بليغٍ ؟! ، إنه القرآنُ الكريمُ كلامُ اللهِ رَبِّ العالمين ، وهذا معنى كونِ هذه الدراسةِ دراسةً تطبيقيةً ، أي أنها تطبيقٌ على القرآن الكريم ، ولقد اعتمدَ في هذا التطبيق على القرآن الكريم على رواية حفص عن عاصم الكوفي ، وربما كان الأولى اعتمادُ رواية ورشٍ عن نافع المدني ؛ لأنَّ هذه الرواية هي السائدةُ في هذه البلادِ وسائرِ بلادِ المغرب ، ولكنَّ فيها ما يَعَسُرُ في الطبعِ ثم يَأْخُذُ كثيراً من الوقتِ في العملِ اليدويِّ ، وذلك كَمَدِّ ضَمَّةٍ مِيمِ الجمعِ واوًا إذا وَلَيْتَها همزةً ، وكالهمزة إذا نُقِلَتْ حركتها إلى الساكن قبلها ، وكاصطلاحِ ضَبْطِ تَقْلِيلِ الفتحِ والتُّطْقِ به بين الفتح وبين الإمالةِ ، وكاصطلاحِ ضَبْطِ إِمَالَةِ الفتحِ إلى الكسرةِ والأَلْفِ إلى الياءِ ، وكاصطلاحِ تسهيلِ الهمزةِ والتُّطْقِ بها بينها وبين الياءِ أو بينها وبين الواوِ أو بينها وبين الألفِ ، وكاصطلاحِ ضَبْطِ إِبْدَالِ الهمزةِ واوًا أو ياءً مُتَحَرِّكَيْنِ ، ... إلخ ، فلهذا اعتمدتُ على رواية حفص عن عاصم الكوفي ، وإِنِّي لأرجو ألاَّ أَعْتَمِدَ في المستقبلِ - إن شاء الله تعالى ! - إلا على رواية

ورشٍ عن نافع المدني ، لا لتفضيل بعض الروايات على بعض ، ولكن ليُكون الدارسون من الطلبة والباحثين مُرتبطين ببلادٍ يحيون فيها وعبادٍ يسعون بينهم لا مُرتبطين ببلادٍ نائية وعبادٍ لا يعرفونهم .

وموضوع هذه الدراسة - كما قد عُلِمَ من عنوانها - هو الجملُ الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء ، ومعرفة هذه الجمل لدراستها يقتضي إحصاءها ، وهذا معنى كون هذه الدراسة دراسة إحصائية .

* * *

والقصر - ويُسمى أيضاً (الحصر) - من أساليب التوكيد ، وله طرقٌ كثيرة قد بلغَ بها جلالُ الدين السيوطي في (الإتيان في علوم القرآن) إلى أربعة عشر طريقاً ، وستُعرفُ هذه الطرقُ كلها في التمهيد الذي وُضِعَ لتعريف القصر في اللغة والاصطلاح ، والقصرُ في هذه الدراسة هو بطريق النفي والاستثناء فقط كما قد عُلِمَ من عنوانها .

فأما الاستثناء في هذه الدراسة فهو بـ (إلّا) ليس إلّا ، بل ليس في القرآن الكريم كله جملة واحدة - لا فعلية ولا اسمية - مؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء بغير (إلّا) من سائر أدوات الاستثناء العشر ، وهي : (إلّا) ، و (غَيْرُ) ، و (سِوَى) ، و (لَيْسَ) ، و (لَا يَكُونُ) ، و (مَا خَلَا) ، و (مَا عَدَا) ، و (خَلَا) ، و (عَدَا) ، و (حَاشَا) ، ولا عَجَبَ في ذلك ؛ فإن (إلّا) هي أصلُ أدوات الاستثناء كلها وهي أمُّهُنَّ جميعاً .

وأما النفي في هذه الدراسة أيضاً فأدواته خمسٌ ، وهي : (مَا) ، و (لَا) ، و (إِنْ) ، و (لَمْ) ، و (لَنْ) ، والنفي بواحدةٍ مِنْهُنَّ هو النفي الصريح ، وبهذا يُعَلَمُ أَنَّ هذه الدراسة لم تُعَنَّ بالجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي والاستثناء أو بطريق النفي الضمني والاستثناء ؛ فأما النفي البلاغي فهو أصلُه الاستفهام ، ولكن المراد به النفي ، والذي كان يجوز اعتباره في هذه الدراسة هو ثماني عشرة جملة فعلية قرآنية مؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي بـ (هَلْ) والاستثناء بـ (إلّا) ، وثلاثُ جملٍ فعلية قرآنية مؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي بـ (مَنْ) والاستثناء بـ (إلّا) ، وأما النفي الضمني فهو يكون في أساليب تَتَضَمَّنُ معنى النفي ولا فيها تصريحٌ به وليست من النفي البلاغي ، والذي كان يمكن اعتباره

في هذه الدراسة أيضاً هو أربعُ جملٍ فعليةٍ قرآنيةٍ مؤكدةٍ بالقصر بطريق النفي المتضمن في فعلٍ (الإِبَاءِ) والاستثناء بـ (إلّا) ، وجملَةٌ فعليةٌ قرآنيةٌ واحدةٌ مؤكدةٌ بالقصر بطريق النفي المتضمن في المصدر « معاذَ الله » والاستثناء بـ (إلّا) ، فهذه الجملُ لم تُدرَسْ في هذا البحث ؛ وسبب ذلك هو أنَّ هذا النوعَ من الجملِ يحتاجُ إلى فيضٍ من الدراسة ؛ وآيةُ ذلك أنه يحتاجُ إلى مُقدِّماتٍ يُعنى فيها الباحثُ ببحثِ الاستفهامِ وأغراضه البلاغيةِ وخروجهِ إلى غرضِ النفيِ البلاغيِ ومعرفةِ أدواتِ الاستفهامِ التي يُخرَجُ بها إلى هذا الغرضِ ، ولا شكَّ في أنَّ هذا مما لا صِلَةَ له بهذا البحثِ في شيءٍ ، على أنَّ هذه الجملَ قليلةُ العددِ ؛ إذ هي سِتٌّ وعشرون جملةً ، وأياً ما كان السببُ فقد وُضِعَ في صدرِ خاتمةِ هذا البحثِ بيانٌ مُفصَّلٌ بمواضعِ هذه الجملِ السِتِّ والعشرين في المصحف الشريف لِمَنْ شاء أن يدرسها من طلبةِ مرحلةِ التَّدرُّجِ على نحوِ هذه الدراسةِ أو على نحوٍ خيرٍ منه .

* * *

وفي الجملِ المدروسةِ في هذا البحثِ إحدى وعشرون جملةً فعليةً قرآنيةً مؤكدةً بالقصر بطريق النفي والاستثناء ، ومُبرَّرُ دراستِها ههنا هو كَوْنُ النهي قرينَ النفي ، ومَوْضِعُ دراستِها هو الفصلُ الثاني ، وذلك مع دراسةِ الجملِ الفعليةِ القرآنيةِ المؤكدةِ بالقصر بطريق النفي بـ (لاَ) والاستثناء ، ولقد مُزِجَ بين هذين النوعين من الجملِ في دراستهما في الفصل الثاني مُزَجًّا ، وفي مَدخلِ ذلك الفصلِ تعليلٌ للمزجِ مُزَجًّا بين طريقتين من طرقِ القصر فيه ، ألا وهما : طريقِ النفي بـ (لاَ) والاستثناء بـ (إلّا) في الجملِ الفعليةِ ، وطريقِ النهي والاستثناء بـ (إلّا) ، ولا يكون النهيُ إلّا بـ (لاَ) الناهيةِ ، ولا يكون هذا الطريقُ إلّا في الجملِ الفعليةِ ، وذلك أنه قد مُزِجَ بين هذين الطريقتين في ذلك الفصلِ غَيْرَ مَفصُولٍ بينهما فيه .

* * *

هذا ، ويَهْدَفُ هذا البحثُ أساساً إلى دراسةِ الأنماطِ النحويةِ للجملةِ الفعليةِ القرآنيةِ المؤكدةِ بالقصر بطريقِ النفي الصريحِ والاستثناء أو بطريقِ النهي والاستثناء ، وعدَّةُ هذه الجملِ

تَسَعُ وسبعون ومائتان ، وعدة هذه الأنماط اثنان وثلاثون ، وتوزيع هذه الجملة على هذه الأنماط كان على أساس تقسيمين اثنين : تقسيم سابق ابتدائي ، وتقسيم لاحق ثانوي .

فأما التقسيم السابق الابتدائي فهو تقسيم الجملة المدروسة في هذا البحث إلى خمسة أقسام ؛ وذلك باعتبار أداة النفي في كل جملة ؛ فالقسم الأول يشمل الجمل المصدرة بأداة النفي (مَا) ، والقسم الثاني يشمل الجمل المصدرة بأداة النفي أو النهي (لَا) ، والقسم الثالث يشمل الجمل المصدرة بأداة النفي (إِنْ) ، والقسم الرابع يشمل الجمل المصدرة بأداة النفي (لَمْ) ، والقسم الخامس يشمل الجمل المصدرة بأداة النفي (لَنْ) ، وترتيب هذه الأقسام الخمسة في هذا البحث مبني على عدد الجمل في كل قسم ؛ فعدد جمل القسم الأول أكبر من عدد جمل القسم الثاني ، وعدد جمل القسم الثاني أكبر من عدد جمل القسم الثالث ، وعدد جمل القسم الثالث أكبر من عدد جمل القسم الرابع ، وعدد جمل القسم الرابع أكبر من عدد جمل القسم الخامس .

وأما التقسيم اللاحق الثانوي فهو تقسيم جمل كل قسم من الأقسام الناجمة عن التقسيم السابق الابتدائي المذكور - إلى أقسام يُسمّيها البحث أنماطاً ؛ وذلك باعتبار المقصور عليه في كل جملة ؛ إذ أن المقصور عليه في هذا البحث قد يكون فاعلاً ، وقد يكون مفعولاً به ، وقد يكون مفعولاً به ثانياً ، وقد يكون نائب فاعل ، وقد يكون جاراً ومجروراً متعلقين بالفعل ، وقد يكون ظرف زمان ، وقد يكون نائب ظرف زمان ، وقد يكون ظرف مكان ، وقد يكون مفعولاً مطلقاً ، وقد يكون نائب مفعول مطلق ، وقد يكون مفعولاً لأجله ، وقد يكون جملةً تعليلية ، وقد يكون حالاً ، ولا مدخل البتة لركن المقصور في هذا التقسيم اللاحق الثانوي ؛ وذلك أن ركن المقصور في الجمل المدروسة في هذا البحث كلها جميعاً يشتمل على الفعل ، بل إن الفعل هو الذي يلي أداة النفي أو أداة النهي في جميع الجمل ، ولهذا يُترجم لأنماط هذا البحث بنحو : قصر الفعل على الفاعل ، وقصر الفعل على المفعول به ، وقصر الفعل على المفعول به الثاني ، ... إلخ ، وهذا لا يعني بالضرورة أن ركن المقصور في الجمل المدروسة في هذا البحث يتكوّن من الفعل فقط ، ولكن ذلك يُفعل بسبب أن ركن المقصور في الجمل الفعلية هو المُسند ، والمُسند في الجمل الفعلية هو الفعل .

ولقد صُرِفَتْ في هذه الدراسة عنايةً كبيرةً بمباحث كثيرة لا يمكن تلخيصها ههنا في هذه المقدمة ، غير أنه لا تليقُ الغفلةُ هنا عن ذكرِ العنايةِ الشديدةِ بنوعيةِ القصرِ في كلِّ جملةٍ من الجملِ المدروسةِ في هذا البحث ، وذلك من حيث كونه حقيقياً أو إضافياً ، والقصرُ الإضافيُّ هو القصرُ غيرُ الحقيقي ، ومَوْضِعُ هذه العنايةِ هو في عَقَبِ كلِّ نَظْمٍ ، وربما أوجِزَ في ذلك الموضوع إيجازاً شديداً .

والحقُّ أنَّ القصرَ يُقَسَّمُ باعتباراتٍ مختلفةٍ ؛ فهو باعتبار صِفَةٍ نِسْبَةِ المقصورِ إلى المقصورِ عليه ينقسم إلى قصرٍ حقيقي وقصرٍ غير حقيقي أو قصرٍ إضافي ، وهو باعتبار كُنْهِ رُكْنَيْهِ : المقصورِ والمقصورِ عليه - ينقسم إلى قصرٍ صِفَةٍ على موصوفٍ وقصرٍ موصوفٍ على صِفَةٍ ، والقصرُ الإضافيُّ ينقسمُ باعتبار اعتقادِ المخاطَبِ في نسبةِ المقصورِ إلى المقصورِ عليه - إلى قصرٍ إفرادٍ وقصرٍ قلبٍ وقصرٍ تعيينٍ ، ولقد اعتنى البحثُ بالتقسيمِ الأولِ لا غيرُ ، وأمَّا التقسيمِ الثلثيُّ فإنَّ الجملَ المدروسةَ في هذا البحثَ كُلَّها جميعاً من قصرِ الصفةِ على الموصوفِ كما قُرِّرَ ذلك في ذيلِ خاتمةِ هذا البحثِ ، وأمَّا التقسيمِ الثالثُ فلم يُعْتَنَ به إلا في جملةٍ واحدةٍ ، على أنَّ هذا التقسيمَ يَتَعَلَّقُ بالقصرِ الإضافيِّ دونِ القصرِ الحقيقي ، والقصرُ الإضافيُّ نفسه قليلٌ في هذا البحثِ ، وأياً ما كان الحالُ ففي النصِّ التالي التقسيماتُ الثلاثةُ المذكورةُ وفيه تعريفُ مصطلحاتٍ لا بُدَّ لقارئِ هذا البحثِ من معرفتها .

قال الخطيبُ القزويني - رحمه الله تعالى ! - : « القصرُ حقيقي وغير حقيقي ، وكلُّ واحدٍ منهما ضربان : قصرُ الموصوفِ على الصفةِ ، وقصرُ الصفةِ على الموصوفِ ، والمُرَادُ الصفةُ المعنويةُ لا النعتُ .

والأولُ من الحقيقي كقولك : (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) إذا أَرَدْتَ أنه لا يَتَّصِفُ بصفةٍ غيرِ الكتابةِ . وهذا لا يكادُ يُوجَدُ في الكلامِ ؛ لأنه ما من مُتَّصِرٍ إلا وتكون له صفاتٌ تَتَعَذَّرُ الإحاطةُ بها أو تَتَعَسَّرُ .

والثاني منه كثيرٌ ، كقولنا : (ما في الدارِ إلا زيدٌ) .

والفرقُ بينهما ظاهرٌ ؛ فإنَّ الموصوفَ في الأولِ لا يَمْتَنِعُ أن يُشارِكَه غيره في الصفةِ المذكورة ، وفي الثاني يَمْتَنِعُ ، وقد يُقَصَّدُ به المبالغةُ ؛ لِعَدَمِ الاعتدادِ بغيرِ المذكورِ ، فَيُنْزَلُ مَنْزِلَةَ المعلومِ .

والأولُ من غير الحقيقي تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ دونَ أخرى ، أو مكانَ أخرى .

والثاني منه تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دون آخر ، أو مكان آخر .
فكل واحدٍ منهما ضربان . والمخاطبُ بالأول من ضربَيْ كُلٍّ - أعني : تخصيصَ أمرٍ بصفةٍ دون أخرى ، وتخصيصَ صفةٍ بأمرٍ دون آخر - مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرْكَةَ ، أي : اتصافَ ذلك الأمرِ بتلك الصفةِ وغيرها جميعاً في الأول ، واتصافَ ذلك الأمرِ وغيره جميعاً بتلك الصفةِ في الثاني .

فالمخاطبُ بقولنا : (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا كَاتِبٌ وشاعرٌ ، وبقولنا : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا شَاعِرٌ لَكِنْ يَدَّعِي أَنَّ عَمْرًا أَيْضًا شَاعِرٌ . وهذا يُسَمَّى (قصرَ أفرادٍ) ؛ لِقَطْعِهِ الشَّرْكَةَ بين الصفتين في الثبوت للموصوف ، أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة .

والمخاطبُ بالثاني من ضربَيْ كُلٍّ - أعني : تخصيصَ أمرٍ بصفةٍ مكان أخرى ، وتخصيصَ صفةٍ بأمرٍ مكان آخر - :

إمّا مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ ، أي : اتصافَ ذلك الأمرِ بغير تلك الصفةِ عوضاً عنها في الأول ، واتصافَ غير ذلك الأمرِ بتلك الصفةِ عوضاً عنه في الثاني . وهذا يُسَمَّى (قصرَ قلبٍ) ؛ لِقَلْبِهِ حُكْمَ السامعِ .

وإمّا مَنْ تَسَاوَى الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ ، أي : اتصافُ ذلك الأمرِ بتلك الصفةِ واتصافُهُ بغيرها في الأول ، واتصافُهُ بها واتصافُ غيره بها في الثاني . وهذا يُسَمَّى (قصرَ تعيينٍ) .
فالمخاطبُ بقولنا : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا قَاعِدٌ لَا قَائِمٌ ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ إمّا قَاعِدٌ أَوْ قَائِمٌ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ بِمَاذَا يَتَّصِفُ مِنْهُمَا بَعِيْنُهُ .

وبقولنا : (ما قائمٌ إلا زيدٌ) مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ لَا زَيْدٌ ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِمَ أَحَدُهُمَا دُونَ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَكِنْ لَا يَعْلَمُ مَنْ هُوَ بَعِيْنُهُ ¹ .

* * *

¹ الفزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتعليق وتقيق : محمد عبد المنعم خفاجي (ط 3 ؛ بيروت : دار الجيل ،

والمنهج المتبع في هذا البحث في تحقيق أهدافه العلمية هو المنهج (الوصفي التحليلي) ؛ وذلك أن الجمل المدروسة في هذا البحث كلها جميعاً قد وُصِفَتْ وصفاً نحوياً وبلاغياً ، واعتُمِدَ في وُصْفِها الوُصْفَ النحويَّ على تحليل عناصر الجملة بعضها عن بعض لِمَعْرِفَةِ مكونات كُلِّ جملة ؛ لِيُعْرَفَ بذلك ركنُ المقصور^{عليه} في كلِّ جملةٍ من أيِّ وظيفةٍ نحويةٍ هو ؟ ، ثم لِيُعْرَفَ به بعد ذلك مكونات ركنِ المقصور في كلِّ جملةٍ أيضاً .

هذا ، ولم يُعْغَلْ في هذه الدراسة التعليلُ والتفسيرُ ، كما لم يُعْغَلْ استقراءُ بعض أساليب في القرآن الكريم ، وكان استنباطُ الأحكام العلمية من كُلِّ أولئك مَبْنِيًّا على الموضوعية العلمية والدقة المنهجية ، ولم يَكُنْ في هذا البحث من اتِّباعٍ لِهَوَى النفسِ أو عَصِيَّةٍ لِمَذَاهِبِ النَّاسِ من نصيبٍ من قِطْمِيرٍ .

* * *

ويشتمل هذا البحث على تمهيدٍ فيه معنى (القصر في اللغة والاصطلاح) وثلاثة فصولٍ وخاتمةٍ ، واستندَ في تفصيله إلى التقسيم السابق الابتدائي المذكور آنفاً ، وهو تقسيمُ الجمل المدروسة في هذا البحث إلى أقسامٍ معدودةٍ باعتبار أداة النفي في كلِّ جملةٍ ، وعدة هذه الأقسام خمسةٌ كما قد تَبَيَّنَ ، فكان يجب أن تكون فصولُ هذا البحث خمسةً ، غير أن عددَ جملِ القسم الثالثِ قليلٌ ، وعددَ جملِ القسم الرابعِ قليلٌ جداً ، وعددَ جملِ القسم الخامسِ قليلٌ جداً أيضاً ، فلما أن كانت الحالُ هكذا جُعِلَ القسمُ الأولُ في فصلٍ ، وجُعِلَ القسمُ الثاني في فصلٍ ، وجُعِلَتِ الأقسامُ الثالثُ والرابعُ والخامسُ في فصلٍ ، فهذه ثلاثة فصولٍ ، وهذه عناوينها :

الفصل الأول : الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية المؤكدة

بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي :

أداة النفي (مَا) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

الفصل الثاني : الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية المؤكدة

بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي :

أداة النفي أو النهي (لَا) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

وهنا لا بُدَّ من أن أُرْجِي شُكْرِي إلى كُلِّ مَنْ حَبَّبَ إِلَيَّ البَحْثَ ، ولا سيما فضيلة
الأستاذ الدكتور سامي عبد الله أحمد الكناني المُتَفَضِّل بالإشراف على هذه الدراسة ؛ فإنه فَعَلَ
ذلك ، ثم اعتنى بقراءة هذه الرسالة وتصحيحها وتوجيه مُعِدِّهَا أَيْمًا عِنَايَةً ، فله مِنِّي جَزِيلُ
الشُّكْرِ والعِرْفَانِ ، وله مِن الله تعالى غَايَةُ الأجرِ والإحسانِ .

* * *

والحمدُ لله رَبِّ العالمين
والصَّلَاة والسلام على خيرِ الخلقِ مِنَ الأولين والآخرين
وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين
صلاةً وسلامًا دائمين مُتلازمين إلى يومِ الدين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

الرقم الترتيبي: / 2002

رقم التسجيل:

الأنماط النحوية
للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء
في القرآن الكريم
— دراسة نحوية بلاغية تطبيقية إحصائية —

تحت مُقدِّم مُرْتَبِل شهادة الماخذير في اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشرافه الأستاذ الدكتور:

سامي عبد الله أحمد الكناني

إعداد الطالب الباحث:

خليفة مرابط

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
عبد الله بونخلخال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
سامي عبد الله أحمد الكناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
عبد الكريم عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
بلقاسم ليبارير	أستاذ محاضر	جامعة باتنة

المناقشة يوم: 17 مارس 2002 م

الموافق لـ: 03 محرم 1423 هـ

الفصل الثالث : الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الأشكال التالية :

- 1 - أداة النفي (إِنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
- 2 - أداة النفي (لَمْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
- 3 - أداة النفي (لَنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

* * *

وقد اعتمد في هذا البحث على جملة طيبة من المصادر والمراجع ، وذلك في كثير من العلوم ؛ فمنها كتب النحو والبلاغة وفقه اللغة ، ومنها كتب إعراب القرآن ومعانيه ، ومنها كتب تفسير القرآن وأسباب النزول القرآني ، ومنها كتب القراءات القرآنية وعلوم القرآن ، ومنها كتب العقيدة والسيرة وأصول الفقه الإسلامي ، ومنها كتب معاجم اللغة ومعاجم المصطلحات والمعاجم المفهرسة ، وكان استخدام هذه المصادر والمراجع كلها جميعاً مبنياً على مَبْلَغ الأمانة العلمية وإلحاق كل رأي بأهله .

وهنا لا بد من أن أقدم شكري إلى كل من أعارني كتاباً ، وسواء أكان من مملكته أو كان من غير مملكته ، ويدخل في الأول بعض من هو من عائلتنا وبعض من هو من قريتنا وبعض من هو من ولايتنا ، ويدخل في الثاني العاملون في مكتبة جامعتنا والعاملون في مكتبة جامعة مدينتنا ، ولكل من الشكر الكثير .

* * *

هذا ، ولقد لقيت من العنت في إنجاز هذا البحث ما لقيت ، وربما كان محسوساً وربما كان معقولاً ، ولعل أعظمه هو أنني فرغت له عقلي كله ووقتي كله وجُهدِي كله ، على أن كل أولئك قد أنسانيه إتمام البحث ، ورب نعمة تُنسي من أصابته مشقة اعترته في طريق نيله إياها .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

الرقم الترتيبي: / 2002

رقم التسجيل:

الأنماط النحوية

للجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء

في القرآن الكريم

— دراسة نحوية بلاغية تطبيقية إحصائية —

تحت مُقَدِّم مُرْتَبِل شهادة الماجستير في اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب الباحث:

سامي عبد الله أحمد الكناني

خليفة مرابط

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	
عبد الله بوحلحال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	الرئيس
سامي عبد الله أحمد الكناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	المقرر والمشرق
عبد الكريم عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	العضو
بلقاسم ليبارير	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	العضو

المناقشة يوم: 17 مارس 2002 م

الموافق لـ: 03 محرم 1423 هـ

تمهيد

القصر في اللغة و الاصطلاح

أولاً - القصر في اللغة

قال ابن سيده : « الْقَصْرُ وَ الْقَصْرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ : خِلَافُ الطُّولِ . أَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ :
عَادَتْ مَحُورَّتُهُ إِلَى قَصْرٍ¹

قال : معناه : إلى قِصَرٍ ، و هما لغتان »² ، و الْقَصْرُ فِي بَابِ الْأَصْوَاتِ : خِلَافُ الْمَدِّ³ ، و قال ابن سيده أيضاً عن الْقَصْرِ الذي هو من البناء : « سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَصَّرُ فِيهِ الْحُرُّ ، أَيُ : تُحْبَسُ⁴ » ، و الاقتصار على الأمر : عدم مجاوزته⁵ ، و قَصَرَ فلان الصلاة ، و قَصَرَ مِنْهَا ، أَيُ : نَقَصَهَا ، أو نقص منها ؛ رخصة⁶ ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ النسء/101 ، و قال ابن فارس اللغوي : « و الْقَصْرُ : الْحَبْسُ ، و الْمُقْصُورُ : الْمَحْبُوسُ⁷ » ، و منه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْحَيَامِ ﴾ الرحمن/72 ، أَيُ : نِسَاءٌ شَدِيدَاتُ بَيَاضِ الْأَعْيُنِ شَدِيدَاتُ سَوَادِهَا « محبوسات مستورات في الحِجَالِ لَسَنَ بِالطَّوَّافَاتِ فِي الطَّرِيقِ⁸ » ، و قال ابن فارس أيضاً : « و الْقَصْرُ : قَصْرُ الصَّلَاةِ . وَالتَّقْصِيرُ : فِي الثَّوبِ وَ الْأَمْرِ . وَ امْرَأَةٌ قَاصِرَةٌ الطَّرْفُ : لَا تَمُدُّ

¹ هذا شَطْرُ بَيْتٍ مِنَ الْكَامِلِ ، وَ هُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ 95/5 (قصر) (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 476/12) ، وَ هُوَ أَيْضًا بِلَا نِسْبَةٍ فِي (المحكم و المحيط الأعظم ، مادة : قصر ، 119/6) .

اللغة : (محورته) المحورة الجواب كما في (المحكم و المحيط الأعظم ، مادة : حور ، 386/3) ، وَ فِيهِ أَيْضًا : « وَ حَكِي ثَعْلَبُ : اقْضِ مُحُورَتَكَ ، أَيُ : الْأَمْرَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ » ، وَ فِي (مجمل اللغة ، مادة : حور ، 256/1) للعين الأول وحده ، وَ كَذَا فِي (الصحاح ، مادة : حور ، 640/2) ، وَ هَذَا الْمَعْنَى ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ أَيْضًا فِي (لسان العرب ، مادة : حور ، 1043/2) ، وَ فِيهِ أَيْضًا : « وَ الْمُحَوْرَةُ : مِنَ الْمُحْلُورَةِ ، مُصَدَّرٌ ، كَالْمَشُورَةِ مِنَ الْمَشَاوِرَةِ » ، وَ فِيهِ أَيْضًا : « وَ مَا جَاءَتْني عَنْهُ مُحَوْرَةٌ ، أَيُ : مَا رَجَعَ إِلَيَّ عَنْهُ خَيْرٌ » .

² ابن سيده ، المحكم و المحيط الأعظم ، تحقيق : مصطفى السقا ، وَ سِتَّةُ زَمَلَاءَ لَهُ (ط 1 ؛ الْقَاهِرَةُ : مَعْهَدُ الْمَخْطُوطَاتِ بِجَامِعَةِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، 1393هـ = 1973م) ، 119/6 .

³ المصدر السابق ، 120/6 .

⁴ المصدر السابق ، 121/6 .

⁵ المصدر السابق ، 122/6 .

⁶ المصدر السابق ، 122/6 .

⁷ ابن فارس ، مجمل اللغة ، دراسة و تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان (ط 2 ؛ بِيْرُوت : مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ ، 1406هـ = 1986م) ، 756/3 .

⁸ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، حَقَّقَهُ وَ صَحَّحَهُ : أَحْمَدُ عَبْدِ الْعَلِيمِ الْبِرْدُونِي ، وَ أَرْبَعَةُ زَمَلَاءَ لَهُ (ط 2 ؛ مِصْرُ : دَارُ الْكِتَابِ الْمِصْرِيَّةِ ، د.ت. ، 188/17 .

طَرَفَهَا إِلَى غَيْرِ بَعْلِهَا»¹ ، و منه قوله تعالى يَذْكُرُ مَا لِعِبَادِ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ : ﴿ وَ عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ الصافات/48 ، و قوله تعالى يَذْكُرُ مَا لِلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتِ عَدْنِ : ﴿ وَ عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَثَرَابٌ ﴾ ص/52 ، و قوله تعالى يَذْكُرُ مَا لِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ فِي جَنَّتَيْنِ لَهُ ذَوَاتِيْ أَفْنَانٍ : ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَ لَا جَانٌ ﴾ الرحمن/56 ، و المعنى كما قال ابن عباس و مجاهد و ابن زيد و قتادة : قاصرات الطرف « على أزواجهن ، أي: لا يَنْظُرْنَ إِلَى غَيْرِهِمْ ، و لا يَمْتَدُّ طَرَفُ إِحْدَاهُنَّ إِلَى أَجْنَبِيٍّ ، فهذا هو قصر الطَّرْف »².

و يتبين من جملة هذه النصوص و الشواهد و المعاني أنَّ للقصر في اللغة مَعْنَيْنِ اثْنَيْنِ ينبغي عَدُّهُمَا أَصْلَيْنِ لِسَائِرِ المعاني الأخرى التي يدلُّ عليها لفظ (الْقَصْرُ) في العربية ، و هذان الْمَعْنَيَانِ هما : معنى التَّخْصِصِ ، و معنى التَّقْلِيلِ . و لا يخفى أنَّ المعنى الأولَ يَسْتَلْزِمُ المعنى الثانيَ ، و هذا لا يجعلُ أَبَدًا الْمَعْنَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ لأنَّ المعنى الثانيَ لا يَسْتَلْزِمُ المعنى الأولَ كما لا يخفى أيضًا .

ثانياً - القصر في الاصطلاح

المقصود بالاصطلاح هنا هو اصطلاح البلاغيين . و لقد عُرفَ عن أبي يعقوب السَّكَّاكِيِّ أَنَّهُ كَانَ عَلَى عناية كبيرة بالحدود و التعريفات ، و لكنَّه - مع ذلك - لم يضع للقصر حدًّا دقيقاً ، بل إِنَّهُ اِكْتَفَى بِأَن قَالَ : « وَ حَاصِلُ مَعْنَى الْقَصْرِ رَاجِعٌ إِلَى تَخْصِصِ الْمُوصُوفِ عِنْدَ السَّامِعِ بِوَصْفٍ دُونَ ثَانٍ »³ ، ثم قال : « أَوْ بِوَصْفٍ مَكَانَ آخَرَ »⁴ ، ثم قال : « أَوْ إِلَى تَخْصِصِ الْوَصْفِ بِمَوْصُوفٍ »⁵ ، و كأنَّ تعريفَ القصر عند أبي يعقوب

¹ ابن فارس ، مجمل اللغة ، 756/3 .

² ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد (ط 1 ؛ بيروت : دار الكتب العلمية ، 1413 هـ = 1993 م) ، 473/4 .

³ السكّاكي ، مفتاح العلوم ، ضبطه و كتب هوامشه و علّق عليه : نعيم زرزور (ط 2 ؛ بيروت : دار الكتب العلمية ، 1407 هـ = 1987 م) ، ص 288 .

⁴ المرجع السابق ، ص 288 .

⁵ المرجع السابق ، ص 288 .

السكاكي هو هكذا : (القَصْرُ هو تخصيصُ موصوفٍ بوصفٍ دونَ آخرَ أو مكانه ، أو تخصيصُ وصفٍ بموصوفٍ دونَ آخرَ أو مكانه) ، وهذا التعريف غيرُ مانعٍ ؛ لأنَّه يَدْخُلُ فيه نحوُ قولنا : « محمدٌ مقصورٌ على القيام ، و ذلك لا يُسمَّى قصرًا اصطلاحًا »¹ ، وإنما للقصر في اصطلاح البلاغيين طرقٌ معدوداتٌ ليس فيها البتَّةُ التصريحُ بلفظِ (القَصْر) ، و لا بلفظِ (التَّخصيص) ، و لا بلفظٍ من مشتقاتهما ، و لا بلفظٍ يُؤدِّي معناهما ، و ذلك كلفظِ (وَحْدُهُ) ، أو لفظِ (لَا غَيْرُ) ، أو لفظِ (فَقَطْ) ، أو نحوِ ذلك من الألفاظ² ، ثم إنَّ في تعريف السكاكي للقصر السابق ذكره إشارةً إلى أقسام القصر باعتبار اعتقاد المخاطب ، و هذه الإشارة ليست مطلوبةً في التعريف ، فلا داعي لها فيه . و التعريف المشهور للقصر هو كقول السيوطي مثلاً : « و القَصْرُ تخصيصُ أمرٍ بآخرٍ بطريقٍ مخصوص »³ ، و في هذا التعريف ذكرٌ لأركان القصر الثلاثة كلها ، وهي :

- 1 . الأمر المخصَّص ، و هو المقصور .
 - 2 . و الأمر المخصَّص به ، و هو المقصور عليه .
 - 3 . و طريق القصر ، و هو الذي سمَّاه السيوطي : طريقاً مخصوصاً .
- و يَظْهَرُ في هذا التعريف قصورٌ من جهتين اثنتين :

إحداهما : عَدُّ (المخصَّص) و (المخصَّص به) أمرين ، و لفظُ (الأمر) إنما يُطْلَقُ على الأحداث لا على الذَّوات ، أو بعبارةٍ أخرى : إنما يُطْلَقُ لفظُ (الأمر) على الأوصاف لا على الموصوفين ، و معلومٌ أنَّ (المخصَّص) و (المخصَّص به) إذا كان أحدهما وصفاً كان الآخر موصوفاً ، أو كان موصوفاً كان الآخر وصفاً ، فلا يكونان وصفين معاً ، و لا موصوفين معاً أيضاً ، و هذه الجهة في قصور هذا التعريف إذن ناجمةٌ عن إطلاق لفظٍ واحدٍ على كلٍّ من (المخصَّص) و (المخصَّص به) لا يُطْلَقُ إلَّا على الأوصاف أولاً ، و ناجمةٌ أيضاً عن

¹ أحمد مصطفى المراغي ، علوم البلاغة : البيان و المعاني و البديع (ط 10 ؛ مَكَّة المكرمة : دار إحياء التراث الإسلامي ، 1992م) ، ص 136 .

و قال المراغي ههنا في تعريف القصر اصطلاحاً : « و في الاصطلاح : إثبات الحكم للمذكور في الكلام و نفيه عما عداه ، أو هو تخصيص أمرٍ بأمرٍ بإحدى الطرق الآتية ، و التعريف الثاني أصحُّ ؛ لشمول الأول لقولك : محمدٌ مقصورٌ على القيام ، و ذلك لا يُسمَّى قصرًا اصطلاحاً » .

² المرجع السابق ، ص 136 .

³ السيوطي ، شرح عقود الجمان في علم المعاني و البيان (د . ط ؛ مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، 1358هـ - 1939م) ، ص 43 .

إغفال إطلاق لفظٍ يُناسب كونَ واحدٍ من (المَخَصَّص) و (المَخَصَّص به) لابدَّ من أن يكون موصوفاً ثانياً .

و يقول بعضُ البلاغيين في تعريف القصر إنه « تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ ... إلخ »¹ ، وههنا تعبيرٌ عن كلٍّ من (المَخَصَّص) و (المَخَصَّص به) بالشيء ، و الشيء يُطلق على الأوصاف و الموصوفين معاً حقاً ، و لكنّه لا يُطلق على نوعٍ مُعيّن من الموصوفين ، و المقصود بهذا النوع هو جنس العقلاء كلّهم جميعاً ، فالأنهارُ و البحارُ و الأشجارُ و الأحجارُ و الأقمارُ و الدّيارُ و الجبالُ و التّلالُ كلّها أشياء ، ولكنّ الإنسان لا يُطلق عليه لفظُ (الشيء) ، وكذلك الملائكةُ و الجنُّ ، و الله - عزّ و جلّ - لم يردّ في القرآن و لا في السنّة أنّه يُطلق عليه - سبحانه - هذا اللفظُ ، فكيف - بعد هذا - يُقال عن كلمة التّوحيد مثلاً إنّها تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ ؟ ، وبهذا يتبين أنّ الجهة التي قَصُرَ منها (تخصيصُ أمرٍ بأمرٍ) قد قَصُرَ منها (تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ) أيضاً .

و لعلّ البحث عن كلمة يُعبّرُ بها عن الأوصاف و الموصوفين جميعهم لا يُلغ إلى نتيجةٍ أبداً ، ولهذا كان من الحتمّ التعبيرُ عن كلٍّ من (المقصور) و (المقصور عليه) في تعريف القصر بلفظين مشتقين من (التخصيص) نفسه ، و ذلك كأن يُقال إنّ القصر هو تخصيصُ مُخَصَّصٍ بمَخَصَّصٍ به... إلخ ، على أنّه يصحّ - في نظر البحث - حذفُ هذين اللفظين : (المَخَصَّص) و (المَخَصَّص به) من التعريف أصلاً ، و يُقال حينئذ إنّ القصر هو تخصيصُ بطريقٍ ... إلخ ؛ لأن المرء إذا سمع لفظ (التخصيص) أدرك ضرورةً أنّ ثمةً مُخَصَّصاً و مُخَصَّصاً به .

و الجهة الأخرى التي يَظْهَرُ منها قصورُ في تعريف السيوطي للقصر : هي تسميته الطريقَ الواحدَ من طرق القصر طريقاً مخصوصاً ، و هذا فيه من الإبهام ما لا يخفى ؛ لأنّ كلمة (مخصوص) تعني أنّ طرق القصر مُعيّنةٌ و مشهورةٌ و معلومةٌ لدى البلاغيين ، و هذا لا يكاد يُعرّفُ بهذه الطرق فتياً ، و مثلاً هذا في الإبهام تعبيرُ مَنْ يُعبّرُ عن الطريق الواحد من طرق القصر بأنه « وسيلةٌ معيّنة »² ، و لعلّ هذا الإطلاق في التعبير عن طرق القصر هو الذي

¹ محمد هاشم دويدري ، شرح التلخيص في علوم البلاغة للقرطبي (ط 2 ؛ بيروت : دار الجيل ، 1402هـ = 1982م) ، ص 73 .

² المرجع السابق ، ص 73 .

جعل ثلثة من البلاغيين يُحْصُونَ كثيراً من طرق القصر ، حتى بلغ بها جلال الدين السيوطي إلى أربعة عشر طريقاً ، وهي كما في (الإتقان في علوم القرآن)¹ :

- 1 . طريق النفي و الاستثناء ، نحو : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
- 2 . طريق (إنما) بكسر الهمزة ، نحو : إنما العلم بالتعلم .
- 3 . طريق (أنما) بفتح الهمزة ، نحو : لقد عَلِمْتُ أنما الدنيا فانية .
- 4 . طريق العطف بـ (لَا) أو (بَلْ) ، نحو : زيد شاعر لا كاتب ، و نحو : ما زيد كاتباً بل شاعر .
- 5 . طريق تقديم المعمول على العامل ، نحو : اللَّهُ نَعْبُدُ ، و نحو : بالعلم يُتَقَنَّ العملُ .
- 6 . طريق ضمير الفصل ، نحو : عيسى ابنُ مريم - عليهما السلام - هو تَوَفَّاهُ اللَّهُ ثم رفعه إليه ، أي : لم يَتَوَفَّ اللَّهُ تعالى أحداً من الناس فرفعه إليه إلا عيسى ابن مريم - عليهما السلام - .
- 7 . طريق تقديم المسند إليه على المسند الجملة الفعلية ، و له أحوال :
أحدها : أن يكون المسند إليه معرفةً و المسند مُثَبِّتاً ، نحو : أنا قمتُ ، و أنا سَعَيْتُ في حاجتك .

و ثانيها : أن يكون المسند إليه معرفةً و المسند منفيًا ، نحو : أنت لا تكذب .
و ثالثها : أن يكون المسند إليه نكرةً مُثَبِّتاً و المسند مُثَبِّتاً أيضاً ، نحو : رجلٌ جاعني .
و رابعها : أن يلي المسند إليه حرف النفي ، نحو : ما أنا قلتُ هذا ، أي : لم أقله مع أن غيري قاله .

- 8 . طريق تقديم المسند ، نحو : جزائري أنا .
- 9 . طريق ذكر المسند إليه ، نحو : فلان فعل كذا و هو فعل كذا .
- 10 . طريق تعريف الجزأين : المسند و المسند إليه ، نحو : المنطلقُ زيدُ .
- 11 . طريق نحو : جاء زيدٌ نفسه .
- 12 . طريق نحو : إن زيدا لقائمٌ .
- 13 . طريق نحو : قائمٌ - في جواب : زيدٌ إما قائمٌ و إما قاعدٌ .
- 14 . طريق قلب بعض حروف الكلمة ، و هذا الطريق فَطَرَهُ الرخشي ، و مثاله كلمة (الطَّاغُوت) ؛ إذ أن أصل الكلمة (طَغَيْتُ) على زنة (فَعْلُوت) ، ثم قُدِّمَت اللام على

¹ السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن (د . ط ؛ بيروت : المكتبة الثقافية ، 1973م) ، 49/2 ، 51 .

العَيْن ، فصارت الكلمة (طِعُوت) على زنة (فَلْعُوت) ، ثم قُلِبَت الياءُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا و انفتاح ما قبلها ، فصارت الكلمة (طَاغُوت) على زنة (فَلْعُوت) أيضًا ، و يرى الزمخشري أن تقدم اللام على العين إنما هو للاختصاص ، أي : لاختصاص هذه الكلمة بالشیطان ، فلا تُطْلَق على غيره ، قال الزمخشري - رحمه الله تعالى ! - في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَ الَّذِينَ اجْتَنَّبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ الزمر/17 - قال : « ﴿ الطَّاغُوت ﴾ فَعْلُوتٌ¹ من الطَّعْيَان ، كالمَلَكُوت و الرَّحْمُوت ، إلا أن فيها قلبًا بتقديم اللام على العين ، أُطْلِقَتْ على الشيطان ، أو الشياطين ؛ لكونها مصدرًا ، و فيها مبالغات² ، و هي : التسمية بالمصدر ؛ كأن عَيْنَ الشيطان طُعْيَانٌ ، و أن البناء بناء مبالغة ؛ فإن الرَّحْمُوتَ الرحمة الواسعة ، و المَلَكُوتَ الملكُ المبسوط ، و القلبُ ، و هو للاختصاص ؛ إذ لا تُطْلَق على غير الشيطان ، و المراد بها ههنا الجمعُ ، و قُرِئَ : ﴿ الطَّوَاغِيتُ ﴾ »³ .

هذا ، و يمكن تصنيفُ هذه الطرقِ الأربعة عشرَ باعتبار القبول و الاعتداد إلى الأصناف الأربعة التالية :

* صِنْفٌ أَوَّلُ يشتمل على طرقٍ قصيرٍ اصطلاحيةٍ ، و هي سبعة طرق :

- الطريق الأول : طريق النفي و الاستثناء .
- و الطريق الثاني : طريق (إنما) بكسر الهمزة .
- و الطريق الرابع : طريق العطف بـ (لَّا) أو (بَلْ) .
- و الطريق الخامس : طريق تقديم المفعول على العامل .
- و الطريق السادس : طريق ضمير الفصل .
- و الطريق السابع : طريق تقديم المسند إليه على المسند الجملة الفعلية .
- و الطريق العاشر : طريق تعريف الجزأين : المسند و المسند إليه .

¹ هذا وزن الكلمة قبل القلب على الأصل كما قد تبين ، و أمَّا وزنها بعد القلب على ما انتهى إليه اللفظ فهو (فَلْعُوت) كما قد تبين أيضًا ، فقولُ الزمخشري : « ﴿ الطَّاغُوت ﴾ فَعْلُوتٌ » إنما هو باعتبار الأصل ، لا باعتبار ما انتهى إليه اللفظ .

² يقصد الزمخشري بالمبالغات التي في كلمة (الطَّاغُوت) ثلاثة أشياء ، و قد ذَكَرَهَا - رحمه الله تعالى ! - واحدًا واحدًا ، و هي : التسمية بالمصدر ، و البناء بناء مبالغة ، و القلب . و الذي يعنينا هنا من هذه المبالغات هو القلب ، و هو تقدم لام الكلمة على عَيْنِهَا .

³ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، تحقيق و تعليق : محمد مرسى عامر (ط 2 ؛ القاهرة : دار المصنف ، 1397 هـ = 1977 م) ،

* و صنفٌ ثانٍ يشتمل على طرقٍ قصرٍ هي في حقيقتها داخلَةٌ في طرقِ القصرِ المشتَمَلَةِ في الصَّنَفِ الأولِ من هذه الأصناف الأربعة ، و هي ثلاثة طرق :

- الطريق الثالث : طريق (أنما) بفتح الهمزة ، فهذا الطريق هو عَيْنُ الطريقِ الثاني : طريقِ (إنما) بكسر الهمزة .

- و الطريق الثامن : طريق تقلبِ المسندِ ، و هذا الطريق يندرج في الطريقِ الخامسِ : طريقِ تقلبِ المعمولِ على العامل .

- و الطريق التاسع : طريق ذِكْرِ المسندِ إليه ، و هذا الطريق يندرج في الطريقِ السابعِ : طريقِ تقلبِ المسندِ إليه على المسندِ الجملة الفعلية ، و لهذا أُورِدَ السيوطيُّ الاحتمالَ الواردَ في آخرِ كلامه عن الطريق التاسع هذا ، و هو - أي : كلامه عن الطريق التاسع - قوله : « التاسعُ : ذِكْرُ المسندِ إليه . ذَكَرَ السكاكيُّ أنه قد يُذَكَّرُ لِيُفِيدَ التَّخْصِيسَ ، و تَعَقُّبُهُ صَاحِبُ (الإيضاح) ، و صرَّحَ الزمخشريُّ بأنه أفاد الاختصاصَ في قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ ﴾ [الرعد/ 26] في سورة الرعد ، و في قوله : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ [الزمر/ 23] ، و في قوله : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ [الأحزاب/ 4] ، و يُحْتَمَلُ أنه أراد أنْ تَقْدِمَهُ أَفَادُهُ ، فيكونُ من أمثلة الطريق السابع¹ .

* و صِنْفٌ ثالثٌ يشتمل على طريقٍ قصرٍ غيرِ اصطلاحِي ، و هو الطريق الثالثُ عشرُ : طريقُ نحوٍ : قائمٌ - في جواب : زيدٌ إمَّا قائمٌ و إمَّا قاعد .

* و صنفٌ رابعٌ يشتمل على طرقٍ لا يرى البحثُ أنها تفيدُ قصرًا بَيِّنَةً ، و هي ثلاثة طرق :

- الطريق الحادي عشر : طريق نحوٍ : جاء زيدٌ نفسه .
- و الطريق الثاني عشر : طريق نحوٍ : إنَّ زيداً لقائم .
- و الطريق الرابع عشر : طريق قَلْبِ بعضِ حروفِ الكلمة .

و طرقُ القصرِ الْمُعْتَدُّ بها - في نظر هذا البحث - إذن هي الطرقُ السبعةُ المشتَمَلَةُ في الصنفِ الأولِ من الأصناف الأربعة المذكورة قريبًا ، غير أنه ينبغي أن تُلَفَّقَ مع ثلاثة طرقٍ منها - و هي : الطريقُ الثاني ، و الطريقُ الخامس ، و الطريقُ السابع - الطرقُ الثلاثةُ المشتَمَلَةُ في الصنفِ الثاني من الأصناف الأربعة ، كما ينبغي تلفيقُ طريقِ العطفِ بـ (لَكِنْ)

¹ السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، 51/2 .

- و هو من طرق القصر المعلومة المشتهرة - مع الطريق الرابع المشتمل في الصنف الأول من الأصناف الأربعة ، وهكذا تكون طرق القصر المُعْتَدُّ بها - في نظر هذا البحث - كما يلي :

- طريق النفي و الاستثناء ، و موطنُ هذا الطريق الجملتان الفعلية و الاسمية جميعاً .
- طريق (إنما) بكسر الهمزة أو (أنما) بفتحها ، و موطن هذا الطريق الجملتان الفعلية و الاسمية جميعاً أيضاً .
- طريق العطف بـ (لَأَ) أو (بَلْ) أو (لَكِنْ) ، و موطن هذا الطريق الجملتان الفعلية و الاسمية جميعاً أيضاً .
- طريق تقديم المعمول على العامل ، أو طريق تقديم ما حَقُّهُ التأخيرُ ، و موطن هذا الطريق الجملتان الفعلية و الاسمية جميعاً أيضاً .
- طريق ضمير الفصل ، و موطن هذا الطريق الجملة الاسمية لا غيرُ .
- طريق تقديم المسند إليه على المسند الجملة الفعلية ، و موطن هذا الطريق الجملة الاسمية لا غير أيضاً .
- طريق تعريف الجزأين : المسند و المسند إليه ، و موطن هذا الطريق الجملة الاسمية لا غير أيضاً .

هذا ، و الغرضُ ههنا هو الاجتهادُ في وَضْعِ تعريفِ اصطلاحِي يليقُ بكونه يُسَمَّى تعريفاً اصطلاحياً ، و ذلك بكشف صفات طرق القصر فيما يلي .

إنَّ المتأملَ في طرق القصر السبعة هذه ليرى كُلَّ طريقٍ منها يتَّصِفُ بصفتين اثنتين : فأما الصفة الأولى فتشترك في الاتصافِ بها طرقُ القصر السبعة كلها جميعاً ، و هذه الصفة هي صفة الوَضْعِ ؛ و ذلك أنَّ كُلَّ طريقٍ من هذه الطرق السبعة موضوعٌ لتحقيقِ القصر ، فإذا وَجِدَ في الكلام طريقٌ منها فقد تحقَّقَ القصرُ ، و إذا أريدَ تحقيقُ القصر فلا بدَّ من وضعِ الكلام على طريقٍ منها .

و صفةُ الوضعِ هذه صفةٌ قَيِّمَةٌ ، و يزيد من قيمتها أنَّ الطريق الواحد من هذه الطرق السبعة لا يدلُّ إلا على القصر ، و لا يُعْتَرَضُ على هذا بأنَّ هذه الطرق السبعة فيها من التوكيد أيضاً ؛ لأنَّ التوكيد إنما يَنْتُجُ عن القصر ذاته لا عن طريق القصر ، فأما طريق القصر فلا يَنْتُجُ عنه إلا القصرُ ، و ذلك كما يَتَّضِحُ من المخطط التالي :

طريق القصر ← القصر → التوكيد

وأما الصفة الثانية فلا تشترك في الاتصاف بها طرق القصر السبعة كلها جميعاً ، و لكن خمسة طرق منها تشترك في صفة ، و طريقتين منها يشتركان في صفة أخرى ، فهما إذن صفتان :

فأما الصفة التي تشترك في الاتصاف بها خمسة طرق فهي صفة اللفظية الحرفية ؛ و ذلك أن كل طريق من هذه الطرق الخمسة إنما كان طريق قصر لاشتمال الكلام على زيلدة في اللفظ من جنس الحروف .

والطرق الخمسة المقصودة هي : طريق النفي و الاستثناء ، و طريق (إنما) بكسر الهمزة أو (أنما) بفتحها ، و طريق العطف بـ (لا) أو (بل) أو (لكن) ، و طريق ضمير الفصل ، و طريق تعريف الجزأين : المسند و المسند إليه . و بيان كون هذه الطرق الخمسة لفظية حرفية أن أدوات النفي كلها تقريباً من جنس الحروف ¹ ، و أن الأصل في الاستثناء أن يكون بـ (إلا) ² ، و (إلا) حرف ، و أن (إنما) بكسر الهمزة حرف ، و أن (أنما) بفتح الهمزة حرف ، و أن (لا) حرف ، و أن (بل) حرف ، و أن (لكن) حرف ، و أن ضمير الفصل حرف على أصح قولين في المسألة ³ ، و أن لام التعريف حرف ¹ .

¹ أدوات النفي في العربية هي : (ما) ، و (لا) ، و (لآت) ، و (إن) ، و (لم) ، و (لمّا) ، و (كن) ، و (ليس) ، و هذه كلها حروف إلا (ليس) فهي فعل ، على أنما فعل جامد يشبه الحرف شيئاً كبيراً . يُنظر :

أحمد ماهر محمود البكري ، أساليب النفي في القرآن (ط 2 : القاهرة : دار المعارف ، 1405 هـ = 1985 م) ، ص 16 .

² أدوات الاستثناء عشر ، و هي أربعة أصناف ؛ فمنها حرف واحد ، و هو : (إلا) ، و منها اسمان ، و هما : (غير) ، و (سوى) ، و منها أربعة أفعال ، و هي : (ليس) ، و (لا يكون) ، و (ما خلا) ، و (ما عدا) ، و منها ثلاث أدوات تحتمل الحرفية و تحتمل الفعلية ، و هي : (خلا) ، و (عدا) ، و (حاشا) ، و أم هذه الأدوات كلها جميعاً هي (إلا) ، فلها كانت هي الأصل في الاستثناء ، حتى إن لفظ (الاستثناء) ليكاد يصرف الذهن إلى (إلا) وحدها ، و الاستعمال يشهد لذلك ؛ فإن استعمال (إلا) في الاستثناء هو الغالب جداً في الكلام ، حتى إن مجموع استعمال سائر أدوات الاستثناء الأخرى لا يكاد يذكر مع استعمالها . هذا ، و يُنظر في أدوات الاستثناء و إعراب المستثنى بها بعدها :

ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عمل : محمد محيي الدين عبد الحميد (د . ط ؛ صيدا و بيروت : المكتبة

العصرية ، د . ت) ، ص 259 - 267 .

³ في هذه المسألة خلاف بين البصريين و الكوفيين ، فمذهب الكوفيين أن ما يفصل به بين النعت و بين الخبر يُسمى عماداً ، و أن له موضعاً من الإعراب ، ثم اختلفوا ، فمنهم من جعل حكمه حكم ما قبله ، و منهم من جعل حكمه حكم ما بعده ، و مذهب البصريين أنه يُسمى فصلاً ؛ لأنه يفصل بين النعت و بين الخبر إذا كان الخبر يشبه بالنعت ؛ ليخرج من معنى النعتية ويستقر في معنى الخبرية ، و أنه لا موضع له من الإعراب ، و لكل فريق حجة ، و الصحيح في نظر البحث هو مذهب البصريين ، و يُنظر في تفصيل هذا الخلاف :

الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، عمل : محمد محيي الدين عبد الحميد (د . ط ؛ صيدا و بيروت : المكتبة العصرية

1407 هـ = 1987 م) ، المسألة 100 ، 706/2 ، 707 .

و من خصائص هذه الطرق الخمسة أن وَضَعَ الكلام على أيّ طريقٍ منها لا يقتضي أبداً تغييراً في ترتيب ألفاظ الكلام ، و لا حذفَ لفظٍ ، و لا زيادةَ لفظٍ من غير ألفاظ طريق القصر ، و من خصائصها أيضاً أن تجريدَ الكلام من أيّ طريقٍ منها لا يقتضي أبداً تغييراً في ترتيب ألفاظ الكلام ، و لا زيادةَ لفظٍ ، و لا حذفَ لفظٍ من غير ألفاظ طريق القصر .

و الحاصل أن هذه الطرق الخمسة طرقٌ لفظيةٌ حرفيةٌ ، أي أن وَضَعَ الكلام على أيّ طريقٍ منها لا يقتضي إلا زيادةَ ألفاظٍ معلومةٍ من جنس الحروف في مواضعٍ معلومةٍ من الكلام ، و أن تجريدَ الكلام من أيّ طريقٍ منها لا يقتضي أيضاً إلا حذفَ ألفاظٍ معلومةٍ من جنس الحروف من مواضعٍ معلومةٍ من الكلام .

و أمّا الصفة التي يشترك في الاتصاف بها طريقتان اثنان فهي صفةُ التنظيميةِ الأسلوبيةِ ؛ و ذلك أن كلّ طريقٍ من هذين الطريقين إنما كان طريقَ قصرٍ لاستبدال ترتيبٍ جديدٍ لألفاظِ الكلام بترتيبها المعتاد .

و الطريقتان المقصودان هما : طريقُ تقديم المعمول على العامل ، أو طريقُ تقديم ما حَقُّهُ التأخيرُ ، و طريقُ تقديم المسندِ إليه على المسندِ الجملةِ الفعليةِ . و بيانُ كونِ هذين الطريقين تنظيميين أسلوبيين أن الكلام يتغير ترتيبُ ألفاظه إذا وَضَعَ على أيّ طريقٍ منهما .

و من خصائص هذين الطريقين أن وضعَ الكلام على أيّ طريقٍ منهما لا يقتضي أبداً زيادةَ لفظٍ ، و لا حذفَ لفظٍ ، و من خصائصهما أيضاً أن تجريدَ الكلام من أيّ طريقٍ منهما لا يقتضي أبداً حذفَ لفظٍ ، و لا زيادةَ لفظٍ .

و الحاصل أن هذين الطريقين طريقتان تنظيميان أسلوبيان ، أي أن وضعَ الكلام على أيّ طريقٍ منهما لا يقتضي إلا استبدال ترتيبٍ جديدٍ معلومٍ لألفاظِ الكلام بترتيبها المعتادِ المعلومِ ، و أن تجريدَ الكلام من أيّ طريقٍ منهما لا يقتضي أيضاً إلا استبدالَ الترتيبِ المعتادِ المعلومِ لألفاظِ الكلام بترتيبها الجديدِ المعلومِ المفيدِ القصرَ .

و بناءً على هذا يمكن تعريفَ القصر بأنه هو (تخصيصٌ مُخَصَّصٌ مُخَصَّصٌ به بطريقٍ موضوعٍ له لفظيٌّ حرفيٌّ أو نظميٌّ أسلوبيّ) ، أو هو (تخصيصٌ بطريقٍ موضوعٍ له لفظيٌّ

¹ المقصود بهذه اللام لأم الجنس . يُنظر :

أحمد مصطفى المراغي ، علوم البلاغة ، ص 113 .

حرفي أو نظمي أسلوبياً () ، و التعريف الأول أكمل و أجود ، و التعريف الثاني لا يخفى على الناظر فيه أن ثمة مخصصاً و مخصصاً به .

ولعل من مزايا هذين التعريفين أن لفظي (المخصص) و (المخصص به) المنطوقين في التعريف الأول المفهومين من التعريف الثاني - يَحْتَمِلُ كُلُّ واحدٍ منهما أن يكون وصفاً و أن يكون موصوفاً ، و في هذا من الاستغناء عن تكرير التعريف ما لا يخفى ؛ لأنه لولا لفظاً (المخصص) و (المخصص به) لَقِيلَ بَدَلَ التعريف الأول إنَّ القصر هو (تخصيصُ و وصفُ موصوفٍ بطريق موضوع له لفظي حرفي أو نظمي أسلوبياً ، أو تخصيصُ موصوفٍ بوصفٍ بطريق موضوع له لفظي حرفي أو نظمي أسلوبياً) ، و إنَّ في هذا التكرير من الثقل ما لا يُطَاقُ .

و يظهر في كلِّ تعريفٍ من التعريفين السابقين أركانُ القصر الثلاثة كُلُّها جميعاً ، و هي :

1 . ركن المقصور ، و هو المخصصُ المذكورُ في التعريف الأول المفهوم من التعريف الثاني .

2 . و ركن المقصور عليه ، و هو المخصصُ به المذكورُ في التعريف الأول المفهوم من التعريف الثاني .

3 . و طريق القصر ، و هو الموضوعُ للقصر ، ثم هو قد يكون لفظياً حرفياً ، و قد يكون نظمياً أسلوبياً .

و لا يُعْلَمُ تَدَافُعٌ بين هذه الأركان الثلاثة إلا ما يكون بين ركن المقصور و بين ركن المقصور عليه ؛ فإنَّ أحدهما إذا كان وصفاً كان الآخرُ موصوفاً ، أو كان موصوفاً كان الآخرُ وصفاً ، فلا يكونان وَصْفَيْنِ معاً ، و لا موصوفَيْنِ معاً ، و لعلَّ السرَّ في ذلك هو ما سيُكشَفُ قريباً في بيان (العلاقة بين معنى القصر في اللغة و بين معنى القصر في الاصطلاح) .

و طرق القصر السبعة المُعْتَدُّ بها - في نظر هذا البحث - يختلف بعضها عن بعض من وجهٍ ؛ و ذلك أن موطنَ بعضها الجملتان الفعلية و الاسمية جميعاً ، و موطنَ بعضها الجملة الاسمية لا غير ، و قد تبين ذلك فيما مضى من الكلام .

و لعلَّ مراعاةَ موطنِ طريق القصر هو الذي فرَّق بين طريقين من طرق القصر قد دخل أحدهما في الآخر في حقيقة الأمر ، ألا و هما : طريق تقديم المعمول على العامل أو طريق تقديم

ما حَقُّهُ التأخيرُ في حالة ما إذا كان موطنه الجملة الفعلية¹ ، و طريق تقديم المسند إليه على المسند الجملة الفعلية ، و لا موطن لهذا الطريق إلا الجملة الاسمية ، و يتبين بقليل من التأمل أنَّ الطريق الثاني قد دخل في الطريق الأول ، فالطريق الأول كلُّ ، و الطريق الثاني جزءٌ ، و لكنَّ موطنَي هذين الطريقين هما اللذان فرَّقا بينهما ؛ فإنَّ الطريق الأول في حالته المذكورة يُبقي الجملة الفعلية جملة فعلية ، و إنَّ الطريق الثاني يُصير الجملة الفعلية جملة اسمية ، فلهذا قلنا إنَّ موطن الطريق الأول في حالته المذكورة هو الجملة الفعلية ، و إنَّ موطن الطريق الثاني هو الجملة الاسمية .

و يتبين من هذا الكلام أنَّ المقصود بـ (المعمول) أو (ما حَقُّهُ التأخير) في (طريق تقديم المعمول على العامل أو طريق تقديم ما حَقُّهُ التأخير) هو كلُّ ما يُطلق عليه لفظُ (المعمول) أو يُوصَفُ بأنَّ حَقُّهُ التأخيرُ ما خلاَّ الفاعلَ و نائبَ الفاعل ، على أنَّ الفاعل و نائبَ الفاعل إذا قُدِّمَ أحدهما على الفعل لم يَعُدَّ يُسمَّى معمولاً ، بل عاملاً ، و لم يَعُدَّ يُوصَفُ بأنَّ حَقُّهُ التأخيرُ ، بل التقديم ؛ لأنه يستحيل حينئذٍ إلى مبتدأ .

ثالثاً - العلاقة بين المعنى اللغوي و بين المعنى الاصطلاحي

قد تقدَّم في معنى (القصر في اللغة) أنَّ له فيها معنيين اثنين ينبغي عدُّهما أصليَّين لسائر المعاني الأخرى التي يدلُّ عليها لفظُ (القصر) في العربية ، وهذان المعنيان هما : معنى التخصيص ، و معنى التقليل . و يتبين بالتأمل أنَّ بين هذين المعنيين و بين معنى (القصر في الاصطلاح) علاقةٌ كبيرةٌ .

فأمَّا العلاقة بين معنى التخصيص و بين معنى (القصر في الاصطلاح) فواضحة ، و كيف و القصر في الاصطلاح نفسه تخصيصٌ ؟ .

و أمَّا العلاقة بين معنى التقليل و بين معنى (القصر في الاصطلاح) فهي تتَّضح إذا عُلِمَ أنَّ المقصورَ عليه لا يكون إلا جزءاً من كلِّ ، و لا جَرَمَ أنَّ الجزء أقل من الكل ، بل

¹ وذلك أنَّ هذا الطريق موطنه الجملتان الفعلية و الاسمية جميعاً .

إنَّ الملاحظَ أنَّ المقصور عليه كثيراً ما يكون قليلاً أو قليلاً جداً بالنظر إلى الكل الذي المقصور عليه من جنسه.

و كون المقصور عليه لا يكون إلا جزءاً من كل أمر عقلي بحث ، و تفسير ذلك أنَّ التخصيص يفهم منه أنَّ المخصَّص به يكون له ضدٌّ من جنسه لم يُنسب إليه المخصَّص بله أنَّ يُخصَّص به ، و هذا يعني أنَّ المخصَّص به لا يخلو من أنَّ يكون جزءاً من كل هو جنسه ، و سيأتي مزيد تفسير لهذه المسألة فيما يُستقبل من هذا البحث في الأنماط التي يكون المقصور عليه فيها مفعولاً مطلقاً أو نائب مفعولٍ مطلق .

هذا ، ولو كان المقصور والمقصور عليه يكونان وصفين معاً أو موصوفين معاً لكان القصر لا يخرج عن أنَّ يكون قصرَ وصفٍ على مرادفه أو نفسه أو قصرَ موصوفٍ على مرادفه أو نفسه ، ولو قيل مثلاً : ما التَّعلَّم إلاَّ طلب العلم ، أو : ما التَّعلَّم إلاَّ التَّعلم ، وما المتعلم إلاَّ طالب العلم ، أو : ما المتعلم إلاَّ المتعلم - لكان المقصور عليه كلاً لا جزءاً ، وقد علِمَ مما تقدّم أنَّ المقصور عليه لا يجوز أن يكون كلاً ، فلعَلَّ هذا هو السرُّ في كون المقصور والمقصور عليه لا يكونان وصفين معاً ولا موصوفين معاً ، على أنَّ نحو : ما التَّعلَّم إلاَّ طلب العلم - لا يُفيد المخاطب شيئاً إلاَّ أنَّ يكون على تأويلٍ ليس هذا البحثُ بذي علاقةٍ بذكره أو الإشارة إليه .

الفصل الأول

الأنماط النحوية

للجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء
على الشكل التالي :

أداة النفي (ما) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

من الأدوات النافية التي تصلح لأن تدخل على الجملة الفعلية الأداة (مَا) ، وهي تدخل عليها سواء أكان فعل الجملة ماضياً أو مضارعاً¹ ، ولا تعمل شيئاً في الحالتين جميعاً² . فإذا دخلت على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي فإنها تنفي مضمونها وتركها على الزمن الماضي المطلق إذا كان إثباتها (فَعَلَ) ، أو تركها على الزمن الماضي القريب من الحال إذا كان إثباتها (قَدْ فَعَلَ)³ ؛ لأن (قَدْ) « إذا دخلت على الماضي قربته من الحال... » ولهذا حسن أن يقع الماضي [أي : معها ، و ذلك بإجماع النحويين من البصريين والكوفيين⁴] في موقع الحال ، تقول : رأيتك و قد قام زيدٌ ، أي : في هذا الحال⁵ .

و يرى تمام حسان أن (مَا فَعَلَ) لا تكون نفياً إلا لـ (قَدْ فَعَلَ) التي تدل على الماضي المنتهي بالحاضر أو الماضي الشرعي ، و أن نفي ماعدا ذلك من صيغة (فَعَلَ) إنما يتم بإدخال أداة النفي على صيغة (يَفْعَلُ)⁶ ، وهذا يعني أن (مَا فَعَلَ) لا تكون - على رأيه - نفياً للماضي المطلق ، و هو رأي يكاد يطابق ما في الكتاب ، قال سيبويه في باب نفي الفعل : « إذا قال : فَعَلَ ، فإن نفيه : لَمْ يَفْعَلْ ، و إذا قال : قَدْ فَعَلَ ، فإن نفيه : لَمْ يَفْعَلْ ، و إذا قال : لَقَدْ فَعَلَ ، فإن نفيه : مَا فَعَلَ ؛ لأنه كأنه قال : و الله لَقَدْ فَعَلَ ، فقال : و الله مَا فَعَلَ »⁷ ، و إلى هذا أيضاً ذهب الزجاج⁸ ، و ابن يعيش⁹ .

و إذا دخلت (مَا) على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع فإنها تنفي مضمونها أيضاً و تحصر زمنها في الحال ما انعدمت قرينة لفظية أو معنوية تدل على الاستقبال¹⁰ ، و قد صرح سيبويه في موضعين من الكتاب بأن صيغة (مَا يَفْعَلُ) نفي لصيغة (هُوَ يَفْعَلُ) للذي هو

¹ الشريف قصار ، معاني الحروف في القرآن الكريم (د . ط ؛ الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 م) ، ص 105 .

² الزركسي ، الرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (د . ط ؛ صيدا و بيروت : المكتبة العصرية ، د . ت) ، 405/4 .

³ عبد الله بوخلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب (د . ط ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987 م) ، 216/2 .

⁴ الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة 32 ، 252/1 .

⁵ الرماني ، معاني الحروف ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلي (ط 3 ؛ جدة : دار الشروق ، 1404 هـ = 1984 م) ، ص 98 .

⁶ تمام حسان ، اللغة العربية : معناها و مبناها (ط 2 ؛ مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 م) ، ص 247 ، 248 .

⁷ سيبويه ، الكتاب ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون (ط 3 ؛ القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1408 هـ = 1988 م) ، 117/3 .

⁸ ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، و زميلين له (د . ط ؛ القاهرة : دار المعارف ، د . ت) ، مادة : لم ، 4080/5 .

⁹ ابن يعيش ، شرح المفصل (د . ط ؛ بيروت : عالم الكتب ، د . ت) ، 107/8 .

¹⁰ عبد الجبار توأمة ، زمن الفعل في اللغة العربية : قرائنه وجهاته (د . ط ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994) ، ص 22 .

في حال فعل¹ ، فإذا « لم يكن الفعل واقعاً فنفيه : لَا يَفْعَلُ »² ، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني³ ، وابن يعيش⁴ ، و يرى تمام حسان أن صيغة (مَا يَفْعَلُ) نفي في الحال التجديدي أو الحال الاستمراري اللذين تُسْتَعْمَلُ لهما عند الإثبات صيغة (يَفْعَلُ)⁵.

و الخلاصة أن (مَا) النافية إذا دخلت على الفعل المضارع نفته و قصرت زمنه على الحال ، إلا إذا وجدت مع الجملة قرينة تصرف زمن الفعل إلى الاستقبال ، نحو : مَا يَقُومُ زيدٌ غداً⁶.

وإذ رأينا أن (مَا) النافية تنفي الفعلين الماضي و المضارع في الأزمنة الثلاثة : الماضي والحال و المستقبل ، فَلَا حَرَمَ أن تكون مع الجملة الفعلية كثيرة الورد في الكلام العربي ، وهي كذلك في هذا البحث ؛ إذ أَحْصَيْتُ في هذا الفصل ثمانين و ثلاثين و مائة جملة جاءت مؤكدة بالقصر على الشكل التالي :

أداة النفي (مَا) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

وهذا العدد يربو على رُبُع العدد الإجمالي للجمل المؤكدة بالقصر بالنفي و الإثبات في القرآن كله ، و يكاد يقترب من نصف ما أحصيت من جمل في هذا البحث⁷.

إنني في هذا الفصل سأقسّم الجمل التي أحصيتها هنا إلى أنماط مختلفة على أساس اختلاف المقصور عليه خاصة ، و أمّا المقصور فإنه يكاد يكون واحداً في الأنماط جميعها ؛ لكونه يشتمل على الفعل دائماً .

و ما دامت الجملة الفعلية تشتمل على كثير من العناصر ؛ إذ هي كثيرة المتعلقات ، فإننا وجدنا في هذا الفصل عشرة أنماط ، و هي :

¹ سيويه ، الكتاب ، 117/3 ، 221/4 .

² المصدر السابق ، 117/3 .

³ الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، قراءة و تعليق : محمود محمد شاكر (ط 2 ؛ القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1410 هـ = 1989 م) ، ص 82 .

⁴ ابن يعيش ، شرح المفصل ، 8 / 107 .

⁵ حسان ، اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 245 ، 248 .

⁶ بولخلال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 219/2 .

⁷ إذ قد بلغ الإحصاء إلى أن عدد الجمل المؤكدة بالقصر بالنفي و الاستثناء في القرآن كله هو سبع و خمسمائة جملة ، و هي على قسمين اثنين ؛ فمنها خمس و ثلاثمائة جملة فعلية ، و منها جملتان و مائتا جملة اسمية .

النمط الأول : قصر الفعل على الفاعل .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + فاعل .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + مفعول به .

النمط الثالث : قصر الفعل على المفعول به الثاني .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + مفعول به ثانٍ .

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب الفاعل .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + نائب فاعل .

النمط الخامس : قصر الفعل على الجار و المجرور المتعلقين به .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + جار و مجرور .

النمط السادس : قصر الفعل على ظرف الزمان .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + ظرف زمان .

النمط السابع : قصر الفعل على نائب المفعول المطلق .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + نائب مفعول مطلق .

النمط الثامن : قصر الفعل على المفعول لأجله .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + مفعول لأجله .

النمط التاسع : قصر الفعل على العلة .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + جملة تعليلية .

النمط العاشر : قصر الفعل على الحال .

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + حال .

النمط الأول : قصر الفعل على الفاعل

(مَا) + فعل + (إلاً) + فاعل

أثر اختلاف النحويين في حكم ترتيب الفعل و الفاعل على هذا النمط

اختلف النحويون في حكم ترتيب الفعل و الفاعل؛ فذهب البصريون إلى وجوب تأخر الفاعل عن الفعل، و ذهب الكوفيون إلى جواز تقدّمه عليه¹، و تظهر هنا ثمرة من ثمرات هذا الخلاف، و هي أننا لا نقول إن قصر الفعل على الفاعل يُوجب تأخير الفاعل إلاّ على مذهب الكوفيّين؛ لأنّ الفاعل مُؤخّرٌ وجوباً عن الفعل عند البصريّين، و ما كان واجباً في نفسه لا يمكن جعله واجباً بغيره؛ لأنّ تحصيلَ الحاصل مُحالٌ.

و استناداً إلى هذا الخلاف أيضاً يمكن على مذهب البصريين عدّ نحو قولنا : ما قام إلاّ زيد² - جملةً اسميةً في الأصل؛ لأننا على كلّ حال لا ندرى أصل هذه الجملة المؤكدة بالقصر هكذا : قام زيد، أم هكذا : زيد قام، فعلى التقدير الأول تكون الجملة فعليةً بالإجماع، و على التقدير الثاني تكون اسميةً عند البصريين.

الترتيب بين الفاعل و بين المفعول به في هذا النمط

الأصل في الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي أن يكون ترتيبُ عناصرها هكذا :

فعل + فاعل + مفعول به

و يجب تأخيرُ الفاعل عن الفعل و المفعول به في حالات مُعيّنة، ولعلّ من أهمّ هذه الحالات حالة كون الفاعل مقصوراً عليه، و هذا المذهب مذهب³ البصريين، و الفراء، و ابن الأنباري، و أجاز الكسائي التقديم⁴، مثل : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمرًا، أي : ما ضرب عمرًا إلاّ زيدٌ.

¹ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق : صاحب أبو جناح (د. ط. ؛ د. ن. ، د. ت) ، 1/ 159 .

² أقصِدُ بهذا المثال أن يكون الفاعل مفرداً لا متنى و لا جمعاً .

³ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عمل : محمد محي الدين عبد الحميد (د. ط. ؛ صيدا و بيروت : المكتبة العصرية ،

1411 هـ = 1990 م) ، 1/ 446 .

⁴ المرجع السابق ، 1/ 446 .

و دليل الكسائي في ذلك من السماع ؛ إذ احتج بقول الشاعر :

مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا¹

و قول الآخر :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةً آنَاءُ الدِّيارِ وَ شَامُهَا²

وله في هذين البيتين ثلاثه شواهد ؛ أولها في قول الشاعر : « مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ » ، و ثانيها في قوله : « وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا » ، وثالثها في قول الآخر : « فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا... » ؛ حيث تقدم في كل جملة من الجمل الثلاث الفاعل المقصور عليه - و هو (لَيْثِيمٌ) في الجملة الأولى ، و (جُبًّا) في الجملة الثانية ، و لفظُ الجلالة (الله) في الجملة الثالثة - تقدم على المفعول به التابع لركن المقصور - وهو (فَعَلَ) في الجملة الأولى ، و (بَطَلًا) في الجملة الثانية ، و الاسم الموصول (مَا) في الجملة الثالثة - ، و جمهور البصريين يَرُدُّونَ استشهادَ الكسائي بهذين البيتين ونحوهما ، و يقولون : إِنَّ (فَعَلَ) ليس مفعولاً به للفعل (عَابَ) ، و (بَطَلًا) ليس مفعولاً به للفعل (جَفَا) ، و (مَا) ليس مفعولاً به للفعل (يَدْرِ) ، ولكنّها مفاعيل لأفعالٍ محذوفة تُفسَّرُها الأفعالُ المذكورةُ ، و تقدير الكلام عندهم : ما عاب إِلَّا لَيْثِيمٌ عَابَ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ ، وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا جَفَا بَطَلًا ، و لم يدْرِ إِلَّا اللَّهَ دَرَى ما هيجت لنا عشيّة آناء الديار و شامها³ .

¹ هذا البيت من البسيط ، و هو بلا نسبة في أوضح المسالك 129/2 ، و تخلص الشواهد ص 487 ، و تذكرة النحاة ص 335 ، و الدرر اللوامع 290/2 ، و شرح الأشموني 177/1 ، و شرح التصريح 284/1 ، و المقاصد النحوية 490/2 ، و همع الهوامع 161/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 652/2 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 101/6) .

اللغة : (عَابَ) من العَيَّبَ ، و هو ذَكَرُ التَّكَلُّمِ فيه بالذم و السوء - (لَيْثِيمٌ) المراد بالليث هنا البخل بدليل مقابله بذى الكرم - (جَفَا) من الجفاء ، و هو الإعراض مع البعض - (جُبًّا) الجبّ هو الجبان - (بَطَلًا) البطل هو الشجاع .

² هذا البيت من الطويل ، و هو لذي الرمة غيلان بن عقبة في ديوانه ص 999 ، و الدرر اللوامع 289/2 ، و بلا نسبة في أوضح المسالك 131/2 ، و تخلص الشواهد ص 487 ، و شرح الأشموني 177/1 ، و شرح ابن عقيل ص 248 ، و المقاصد النحوية 493/2 ، و المقرب 55/1 ، و همع الهوامع 161/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 849/2 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 132/7) .

اللغة : (هيجت) تهيّجًا : أثارت و بعثت - (آناء) الآناء ج م الثَّأْيِ ، و الثَّؤْيِ ، و الثَّئِي ، و هو الحفرُ حولَ الخيمة يجمع عنها سيولُ الغيث و المطر - (شامها) الشام ج م الشامة ، و هي العلامة .

³ ابن هشام ، تخلص الشواهد و تلخيص الفوائد ، تحقيق و تعليق : عباس مصطفى الصاخي (ط 1 ؛ بيروت : دار الكتاب العربي ، 1406 هـ = 1986 م) ، ص 487 ، 488 .

هذا هو الخلاف في هذه المسألة ، و الذي يراه البحث صواباً فيها هو أن تأخير المفعول به عن الفاعل المقصور عليه لا يجوز إلا في النظم ، و لا يجوز ذلك فيه إلا في حال استحالة العدول عنه بسبب الوزن أو القافية ، و أما الشر فلا يصح إدخال هذا الأسلوب فيه البتة ، هذا ، و إن في توجيه البصريين للشواهد السابق ذكرها تكلفاً لا مقتضى له .

* * *

و قد أخصيتُ في هذا النمط تسعاً و عشرين جملةً ، وهي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ وَ مَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾ البقرة/ 99 .
- 2 _ وقال : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ البقرة/ 213 .
- 3 _ و قال : ﴿ وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ البقرة/ 269 .
- 4 _ و قال : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ آل عمران/ 7 .
- 5 _ و قال : ﴿ وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ آل عمران/ 7 .
- 6 _ و قال : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ النساء/ 66 .
- 7 _ و قال : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ التوبة/ 54 .
- 8 _ و قال : ﴿ فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَ مَلَإِهِمْ أَنْ يُفْتِنَهُمْ ﴾ يونس/ 83 .
- 9 _ و قال حكاية لقول الملائكة الذين كفروا من قوم نوح - عليه السلام - : ﴿ وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادْيِ الرَّأْيِ ﴾ هود/ 27 .
- 10 _ و قال : ﴿ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ هود/ 40 .
- 11 _ و قال : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ﴾ النحل/ 79 .
- 12 _ و قال : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ الإسراء/ 59 .
- 13 _ و قال : ﴿ وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ الإسراء/ 94 .

14 _ و قال : ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ بِصَائِرٍ ﴾ الإسراء/102.

15 _ و قال : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ الكهف/22 .

16 _ و قال : ﴿ وَ مَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَ يَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ الكهف/55 .

17 _ و قال : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَ مَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ الكهف / 63 .

18 _ و قال حكاية لقول أهل العذاب : ﴿ وَ مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴾ الشعراء/99 .

19 _ و قال : ﴿ وَ تِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَ مَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ العنكبوت/43 .

20 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴾ العنكبوت/47 .

21 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾ العنكبوت/49 .

22 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ لقمان/32 .

23 _ و قال : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ سبأ/14.

24 _ و قال : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ غافر/4 .

25 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبٌ ﴾ غافر/13 .

26 _ و قال حكاية لقول الدهريين : ﴿ وَ مَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ الجاثية/24 .

27 _ و قال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَ يَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ ﴾ الملك/19.

28 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ المدثر/31 .

29 _ و قال : ﴿ وَ مَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ المطففين/12 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، و لقد تنوّع الفعل في هذا النمط ؛ فمنه الفعل الماضي ، و منه الفعل المضارع ، و اختلف هذان النوعان في العدد كما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 13

عدد الأفعال المضارعة : 16

و دلّت الأفعالُ الماضيةُ كلّها على الماضي المنقطع ، و دلّت الأفعالُ المضارعةُ جميعُها على الحال الاستمراري ، و العبرة في تعيين زمن الجملة المحكية بالقول إنما هي في جعل وقت إطلاق مقول القول فاصلاً بين الماضي و بين المستقبل ، و لهذا جاء الفعل في الجملة الثامنة عشرة دالاً على الزمن الماضي المنقطع ، مع أنّ هذا القول لم يُطْلَق إلى الآن ؛ إذ هو من مقولات الدار الآخرة .

و في الجملة السادسة جاء الفعل ماضياً ، و هو الفعل ﴿فَعَلَوْهُ﴾ ؛ لأنه وقع في جواب شرط فيه فعلٌ ماضٍ أيضاً ، و هو الفعل ﴿كَتَبْنَا﴾ ، و ليدلّ على تحقّق وقوع الفعل ؛ لأنّ الفعل المتوقع الذي لا شكّ في وقوعه يمكن جعله كالواقع فعلاً¹ .

ويتكوّن ركنُ المقصور في هذا النمط من الفعل فقط ، أو من الفعل و متعلقات أخرى معه ، و هذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كلّ جملةٍ من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
3 ، 5 ، 25 .	فعل .
1،20،21،22،24،29.	فعل + جار و مجرور.
10.	فعل + ظرف زمان .
8 .	فعل + جار و مجرور + جار و مجرور .
2 .	فعل + جار و مجرور + جار و مجرور + مفعول لأجله .
4، 6، 11، 15، 18، 19، 26، 27، 28 .	فعل + مفعول به .
9 .	فعل + مفعول به + ظرف زمان .

¹ أبو خلدان ، التعبير الزماني عند النحاة العرب ، 55/1 .

14 .	فعل + مفعول به + حال .
23 .	فعل + مفعول به + جار و مجرور + حال .
7 ، 12 ، 13 ، 16 .	فعل + مفعول به أول + مفعول به ثان .
17 .	فعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + بدل من المفعول به الثاني .

وَكَوْنُ المفعول به هنا جاء في ركن المقصور يدلّ على أنه من توابع المسند ، و المسند في الجملة الفعلية هو الفعل ، و مجموع المسند و توابعه - التي منها المفعول به - هو ركن المسند¹ .

تأخر بعض متعلقات المقصور إلى ما بعد المقصور عليه

قد ظهر في هذا النمط أنّ كلّ متعلقات المقصور - و هو الفعل - ذُكِرتْ قبل أداة الاستثناء ، إلّا في ست جمل جاءت بعض متعلقات الفعل فيها بعد الفاعل - و هو المقصور عليه - ، و هذا تفصيل ذلك :

في الجملة الثانية ورد بعد الفاعل جار و مجرور متعلقان بالفعل ، و هما في قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تُهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ؛ و سبب ذلك هو أنّ في هذا المتعلق الطويل ضميراً يعود على الفاعل ، و هو الضمير المتصل في لفظ ﴿جَاءَ تُهُمُ﴾ . و بعد هذا المتعلق قوله تعالى : ﴿ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ ﴾ ، و كلمة ﴿بَعِيًّا﴾ مفعول لأجله ، و قد تأخرتْ عن الفعل إلى ما بعد الفاعل بسبب تعلق الظرف الذي بعدها بها ، و هذا الظرف مضاف إلى ضمير يعود على الفاعل أيضاً . و جاء في الجملة الثامنة جار و مجرور متعلقان بالفعل بعد الفاعل ، و هما في قوله تعالى : ﴿ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾ ؛ و سبب ذلك هو أنّ في هذا المتعلق الطويل ضميراً يرجع على الفاعل ، و هو الضمير المتصل في لفظ ﴿يَفْتِنَهُمْ﴾ . و مناسبة مع الكلام عن هذه الجملة أذكر أنّ اللام الداخلة على الاسم ﴿مُوسَى﴾ قد تكون لام الاستحقاق ؛ لأنّ موسى - عليه السلام - استحقّ إيمان قومه بعد مشاهدتهم للآيات المعجزات

¹ مصطفى حركات ، اللسانيات العامة و قضايا العربية (د . ط ؛ الجزائر : دار الآفاق ، د . ت) ، ص 74 .

الدالة على صدق نبوته و رسالته ، و لأم الاستحقاق هي اللام الواقعة بين معنى و ذات ، نحو : الحمد لله¹ .

و كلمة «بَادِي الرَّأْيِ» في الجملة التاسعة منصوبة على النيابة عن ظرف زمان ، و قد تأخرت هذه الكلمة إلى ما بعد الفاعل لأن في أصل الكلام ضميراً يعود على هذا الفاعل ، و التقدير : « وَ قَتَ حَدُوثَ أَوَّلِ رَأْيِهِمْ ، أَوْ وَ قَتَ حَدُوثَ ظَاهِرِ رَأْيِهِمْ² ، فَحُذِفَ ذَلِكَ وَ أُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ³ » ، و لَمَّا قُطِعَتْ كَلِمَةُ (رَأْيِ) عن الإضافة عُرِّقَتْ بِالْأَلْفِ وَ اللَّامِ ، فَالْأَلْفُ وَ اللَّامُ إِذْنٌ كَالْعَوْضِ عَنِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي لَفْظِ (رَأْيِهِمْ)⁴ ، ثُمَّ إِنَّ (ال) هذه للعهد الذكري ، وَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنَّهَا كَذَلِكَ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ وَ جُودِ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ لَفْظًا ؛ لِأَنَّ عَائِدَ الضَّمِيرِ هُوَ الَّذِي سَبَقَ لَهُ ذِكْرٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَ هُوَ كَلِمَةُ «الَّذِينَ» ، وَ أَمَّا كَلِمَةُ (رَأْيِ) فَلَمْ يَسْبِقْ لَهَا ذِكْرٌ فِي الْجُمْلَةِ .

و في الجملة الرابعة عشرة جاءت حال مفردة بعد الفاعل ، و هي كلمة «بَصَائِرَ» ، مع أن صاحبها جاء قبل أداة الاستثناء ، و هو كلمة «هَؤُلَاءِ» ؛ و سبب ذلك - والله أعلم - هو إرادة إسناد الفعل إلى الله تعالى قَبْلَ ذِكْرِ أَيْ وَصْفِ حَسَنِ آخَرٍ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ جَعَلِ هَذَا الْإِسْنَادَ أَقْوَى حِجَّةً لِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَام - مِنْ هَذِهِ الْحَالِ الثَّابِتَةِ الْحَسَنَةِ .

¹ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد (د.ط؛ بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت)، 208/1 .

² إن سبب هذا الازدواج في التقدير ناتج عن احتمال الازدواج في أصل كلمة «بَادِي» ؛ فهي إن كانت من الفعل (بدأ يبدأ) فالتقدير هو التقدير الأول ، و إن كانت من الفعل (بدأ يبدو) فالتقدير هو التقدير الثاني ، غير أنها إذا كانت من الفعل (بدأ يبدأ) فإن أصلها (بَادِي) ، ثُمَّ سَهَّلْتُ هَزْنَهَا . يُنْظَرُ :

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس (ط 2 ؛ دمشق : دار المأمون للتراث ، د . ت) ، 397/1 . هذا على قراءة مَنْ قرأ بالياء ، و أَمَّا مَنْ قرأ بالهمزة فإن التقدير هو التقدير الأول لا غير ، و قرأ بالهمزة أبو عمرو بن العلاء البصري وحده من بين القراء العشرة . يُنْظَرُ :

ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، تصحيح و مراجعة : علي محمد الضباع (د . ط ؛ بيروت : دار الفكر ، د . ت) ، 407/1 إِحَالَةً مِنْ 288/2 .

³ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 35/3 .

⁴ إِنَّ (ال) قد تنوب عن ضمير المضاف إليه إذا حذف ، مثل قوله تعالى : « وَ أَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَ نَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » النازعات/40 ، 41 ، أَيْ : وَ نَهَى نَفْسَهُ عَنْ هَوَاهَا ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ مَأْوَاهُ . يُنْظَرُ :

ابن هشام ، الجامع الصغير في النحو ، تحقيق و تعليق : أحمد محمود الهرميل (د . ط ؛ القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1400 هـ = 1980 م) ، ص 38 .

و في الجملة السابعة عشرة جاء بعد الفاعل بدلُ اشتمال¹ ، و هو المصدر المؤولُ « أَنْ أَذْكُرَهُ » ، و المبدلُ منه ذِكْرٌ قبل أداة الاستثناء ، و هو ضميرُ الغائبِ الهاءُ في لفظ « أَنْسَانِيهِ » ، و في تأخرِ البدلِ هنا إلى ما بعد المقصور عليه فائدتان : استعجالُ نسبة الفعل إلى فاعله ، و جعلُ فعلِ الفاعلِ شنيعاً بوقوعه على المبدلِ منه لا على البدلِ فقط .

و جاءت في الجملة الثالثة و العشرين حالٌ جملةٌ فعليةٌ بعد الفاعل ، وهي قوله تعالى : « تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ » ؛ و قد تأخرتُ عن الفاعل لأنَّ صاحبها هو ذلك الفاعلُ نفسه ، و لا يجوز تقديمها عليه ؛ لأنَّ الرابطَ بينها و بينه ضميرٌ ، و هو مستترٌ تقديره : هي . و بهذا يتبين أنَّ كلَّ متعلقات المقصور يجب أن تُذكرَ قبل أداة الاستثناء ، فإن ذُكرَ بعضها بعد أداة الاستثناء فليعارضِ لفظي أو غرضِ بلاغي .

تعيين المقصور في الجملة التاسعة

أين المقصور في قوله تعالى حكايةً لقول الملا الذين كفروا من قوم نوح- عليه السلام- : « وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ ؟ » ، و هي الجملة التاسعة في هذا النمط .

قال الفراء في شرح بنية هذه الجملة : « و لا تكاد العربُ تجعلُ المردودَ بـ (إلا) إلا على المبتدئ ، لا على راجعِ ذِكْرِهِ² ، و هو جائزٌ³ ، فمن البين الذي لا نظر فيه أن تقول : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، و إن قلتَ : ما أحدٌ قام إلا زيدٌ ، فرفعتَ (زيداً) بماعاد في فعل (أحد) فهو قليلٌ ، و هو جائزٌ⁴ » ، ثم قال : « كذلك قال : « مَا نَرَاكَ » ، ثم كأنه حذف

¹ النحاس ، إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي زاهد (ط 2 ؛ بيروت : عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ، 1405 هـ = 1985 م) ، 464/2 .

² المقصودُ هنا بالمردود بـ (إلا) المقصورُ عليه ، كلفظ (زيد) في مثالي الفراء ، و المقصودُ بالمبتدئ الاسمُ الظاهر ، كلفظ (أحد) في المثال الأول ، و المقصودُ براجعِ ذِكْرِهِ راجعُ ذِكْرِ الاسمِ الظاهر ، و هو الضمير ، كالضمير المستتر في الفعل (قام) العائدُ إلى لفظ (أحد) في المثال الثاني . يُنظر : المختار أحمد ديرة ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (ط 1 ؛ بيروت و دمشق : دار قتيبة ، 1411 هـ = 1991 م) ،

ص 272-274 .

³ يقصِدُ جوازَ خلافِ ما أحرر به .

⁴ الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، و ثلاثة زملاء له (د . ط ؛ مصر : الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، د . ت) ، 10/2 .

« نَرَاكَ » ، و قال : ما اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ¹ .

فالفراء إذن يُصرِّح بأنَّ تقدير الجملة على حذف لفظ «نَرَاكَ» . و يُمكننا أن نضيف إلى تقديره تقديرين اثنين :

الأوَّل : نراك ما اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بادي الرأي .

والثاني : ما نراك إِلَّا اتَّبَعَكَ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بادي الرأي .

فأمَّا تقديرُ الفراء فإنه يذهب بكثيرٍ من المعنى ؛ لأنَّ الفعل (نَرَى) يدلُّ على حصول مضمون الخبر في قلوبهم على وجه اليقين ، و هذا ما لا يكون في حال حذفه .

وأمَّا تقديرُنا الأوَّل فإنَّ فيه إخراجاً لرؤيتهم من التوكيد بالقصر ، و هم يريدون توكيدها به .

وأمَّا التقديرُ الثاني فيعني أنَّ رؤيتهم لنوح - عليه السلام - مقصورةٌ على حال كونه اتَّبعه الذين هم أراذل القوم بزعمهم .

فأين هذه التقديرات الثلاثة من الجملة القرآنية التي تعني أنَّ رؤيتهم لنوح - عليه السلام - حال كونه متَّبِعاً مقصورةٌ على المتَّبِعِينَ المذكورين ؛ لأنَّ هؤلاء الملائكة يريدون تأكيد رؤيتهم الذهنية أولاً ، و تأكيد ما زعموه من حال المتَّبِعِينَ ثانياً ، فالآية إذن أغنت عن التقديرات جميعاً ، و لم يُغنِ أحدٌ منها عنها .

وجه إدخال الجملة السادسة في هذا النمط

المقصود عليه في الجملة السادسة بدلٌ من الفاعل و ليس فاعلاً ، وقد وُضِعَتْ هذه الجملة في هذا النمط لأنَّ البدل يُعَدُّ كالمبدل منه ، بل إنَّ البدل هو المقصود بالحكم ، على أنه يجوز عدُّ الواو في لفظ «فَعَلُوهُ» حرفاً يدلُّ على الجمع كما تدلُّ التاء الساكنة على التانيث ، و على هذا الوجه تُعَرَّبُ كلمة «قَلِيلٌ» فاعلاً ، و هذا الوجه هو أحدُ أوجه ثلاثة جائزة في نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » ، و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » ، و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » ، و هي لغة

¹ المصدر السابق ، 11/2 .

حكاهما البصريون عن بعض العرب¹ ، و عليها ظاهرُ قوله تعالى : ﴿ وَ أَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ الأنبياء/3 .

دراسات تتعلق بالمقصود عليه

في الجملة الثالثة و العشرين أُضِيْفَتْ كلمة «دَابَّةٌ» إلى كلمة «الأَرْضِ» ، و لعلّ في هذه الإضافة تعريضاً بعمال سليمان - عليه السلام - من الجن ؛ إذ لما قضى الله عليه الموت ما دلّ الجنّ على موته إلا دابّةٌ صغيرةٌ جدّاً منسوبةٌ إلى الأرض ، مع أنّ هؤلاء الجنّ كانوا يُخبرون الإنس بأنهم يَعْلَمُونَ الغيب² .

و جاء الفاعل اسماً موصولاً في أربع جمل ، و هي الجملة الثانية ، و التاسعة ، و الرابعة و العشرون ، و الخامسة و العشرون ، و - (الذي) و فروعها دلالةٌ خاصّةٌ ؛ و هي أنّها لا تُوصَل « إلاّ بجملةٍ من الكلام قد سَبَقَ مِنَ السامع علمٌ بها »³ ، و لهذا دلّت كلمة « الذين » في الجملة الرابعة و العشرين على أنّ الكافرين قد عُرِفُوا بكفرهم و اشتهروا به ، و في هذا طمأنّةٌ للرسول و المؤمنين بـ « أنّ جميع ما خلقه الله من العوالم و الأكوان ، بما فيها من جملد و نبات و حيوان ، يَدِينُ كُلُّهُ بالطاعة لله ، و يُسَبِّح بحمده ، و لا يجادل في آيةٍ من آياته ، ماعداً شرذمةً كافرةً مُسْتَهْتَرَةً من بني الإنسان ، هي التي تجادل في آياته »⁴ ، و أنّ عاقبة هذه الفئة الخبيّة و البوار في الدنيا و الآخرة ، و لعلّ صيغة الفعل الماضي « كَفَرُوا » تُشير إلى مخالفة هذه الفئة لسائر المخلوقات ، و ما كان للفعل أن يُذكر لولا الاسم الموصول .

و جاء الفاعل مصدرًا مؤوَّلاً في أربع جمل ، و هي الجملة السابعة ، و الثانية عشرة ، و الثالثة عشرة ، و السادسة عشرة ، و المعنى في الجملة السادسة عشرة على تقدير مضاف قبل «أنّ» المصدرية ، أي : و ما منع الناس من الإيمان حين جاءهم الهدى و من الاستغفار

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عمل : محمد محي الدين عبد الحميد (د . ط ؛ صيدا و بيروت : المكتبة العصرية ، د . ت) ، 98/2 .

هذا ، وقد ذَكَرْتُ وجهين اثنين في إعراب هذه الآية ، و بقي وجهٌ ثالثٌ ، وهو عدُّ الواو في « فَعَلَوْهُ » ضميرَ الفاعل ، وإعرابُ « قَلِيلٌ » مبتدأ مؤخراً ، وجعلُ جملة « فَعَلَوْهُ » في محل رفع خبراً مقدّماً ، ولا يخفى أنّ هذا الوجه الإعرابي يُخرج هذه الجملة من كونها فعليةً إلى كونها اسميةً .

² الصاوي ، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (د . ط ؛ بيروت : دار الفكر ، د . ت) ، 295/3 .

³ الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 200 .

⁴ محمد المكي الناصري ، التيسير في أحاديث التفسير (ط 1 ؛ بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1405هـ = 1985م) ، 375/5 .

إلا انتظار أن تأتيهم سنة الأولين أو انتظار أن يأتيهم العذاب قبلاً¹ ؛ إذ قد علّق المعاندون « تصديقهم بالرسالة على برهان مادي محسوس يؤكد عقاب من لم يؤمن بها في الحين ، كأن يحلّ بساحتهم ما حلّ بمن قبلهم من الأقوام البائدة مثل عاد و ثمود من إبادة و استتصال ، أو يحلّ بساحتهم عذاب سريع على وجه الاستعجال »² ، و فائدة القصر هنا تأكيد إصرار هؤلاء على إنكار الحق و الهدى .

و في الجملة السابعة دخلت الباء الجارة على المتعاطفين معاً : لفظ الجلالة « الله » ، و لفظ «رسوله» ؛ وذلك ليكون التوكيد بإعادة ذكرها مناسباً للتوكيد بالقصر ف « يكون الكلام على نسق واحد »³ ، و هذا بخلاف ما جاء في آيتين أخريين من السورة نفسها⁴ . و الفعل واحد في هذه الجملة الأربع التي جاء فيها الفاعل مصدرًا مؤوّلًا ، و هو الفعل « منع » ، و هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين اثنين ، و هو يتعدى إلى مفعوله الأول بنفسه ، و يتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه أو بحرف الجرّ ، فنقول : منعه الشيء ، و منعه منه ، ومنعه عنه⁵ ، و هذا الذي سمّيته مفعولاً ثانياً يمكن عدّه منصوباً على نزع الخافض ؛ لأنه إذا حُذِفَ حرف الجرّ نُصِبَ المحرور المؤوّل من (أن) وصلّيها قياساً⁶ ، و إن كان حسن عباس يرى أنّه « لا داعي لأن يكون المصدر المؤوّل في محلّ نصب على نزع الخافض ... لأنّ حرف الجرّ المحذوف ملاحظ هنا بعد حذفه ، و المعنى قائم على اعتباره كالموجود ، فهو محذوف بمترلة المذكور ، و لأنّ النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب »⁷ ، فلا يلجأ إليه دائماً ، و على كل حال فالفاعل و المفعول الثاني - أو المنصوب على نزع الخافض ، أو المحرور محلاً - متماثلان من حيث إنّ كلّ واحدٍ منهما مصدرٌ غيرٌ صريح .

¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 211/3 .

² الناصري ، التيسير في أحاديث التفسير ، 457/3 ، 458 .

³ زكرياء الأنصاري ، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، تحقيق وتعليق : محمد علي الصابوني (ط 2 ؛ الجزائر : مكتبة رحاب ،

1408هـ = 1988م) ، ص 231 .

⁴ هما الآيتان الثمانون ، و الرابعة و الثمانون من سورة التوبة .

⁵ الزمخشري ، أساس البلاغة ، تحقيق : عبد الرحيم محمود (د ، ط ؛ بيروت : دار المعرفة ، د ، ت) ، مادة : منع ، ص 437 .

⁶ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 182/2 .

⁷ عباس حسن ، النحو الوافي (ط 9 ؛ القاهرة : دار المعارف ، 1987م) ، 164/2 .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

إنَّ القصر في كلِّ جملةٍ من جمل هذا النمط قصرٌ حقيقي ، و إذا كان الأمرُ هكذا فَرُبَّ سائلٍ يسأل عن سِرِّ اختلاف المقصور عليه في بعض الجمل التي تشترك في تشابه المقصور فيها تشابهًا تامًّا ، و ذلك مثل الجمل الثلاث : العشرين ، و الحادية و العشرين ، و الثانية و العشرين .

و الواقع أنَّ اختلافَ المقصور عليه بين هذه الجمل الثلاث ليس عبثًا ، وكيف يكون عبثًا و هو القرآن ؟ ، و لعلَّ الذي يعتمد على مبدأ ارتباط التعقيبات¹ بسياق الآية أو الآيات السابقة عليها يصل إلى جوابٍ معقولٍ² .

إنَّ الكلام الذي قبل الجملة العشرين يتضمَّن في مجمله موقفَ أهل الكتاب من القرآن، و أهل الكتاب يَعْرِفُونَ من التوراة و الإنجيل أوصافَ النبي - صلى الله عليه و سلم - ، و إذْ قد تحقَّقوا من هذه الأوصاف في نبيِّنا فإنَّهم كُلُّهم يُؤْمِنُونَ - و لو في أنفسهم - بأنَّ القرآن من عند الله ، غير أنَّ الذين لم يُؤْمِنُوا منهم كتموا هذه الأوصافَ حتَّى لا يَظْهَر الحقُّ، و لم يَصِفُوا - مع ذلك - رسولَ الله بالجنون و لا بغيره ، فناسب حالُّهم هذا وَصْفُهم بالكفر الذي هو في الأصل السُّتْرُ و التغطيةُ .

و في الكلام الذي قبل الجملة الحادية و العشرين إخبارٌ من الله - عز و جل - بأنَّ نبيِّنا لم يكن بقارئٍ و لا كاتبٍ ، و أهلُ مَكَّةَ يَعْرِفُونَ جيِّدًا حاله هذه ، و إنَّ هذه الحالَ لَتَدْعُو إلى الإيمان بأنَّ القرآنَ من عند الله ، غير أنَّ الذين لم يُؤْمِنُوا مِنْ مُشْرِكِي العرب راحوا - بعد أن يَتَّسُّوا من شبهة أن يكون الرسولُ تلقَّى القرآنَ من لسان إنسانٍ بشرٍ - راحوا يَصِفُونَ صاحبَ الرسالة بالشاعرية و السحر و الكهانة و الجنون ، و هذا ظلُّمٌ منهم ، فناسب حالُّهم هذا وَصْفُهم به ، على أنَّ شِرْكَهم هو أعظمُ الظلم ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان/13 .

¹ التعقيبات - و تُسمَّى أيضًا الفواصل - هي تلك الخواتيم التي تَرْدُ في أعقاب كثير من آيات القرآن ، و لا شكَّ في أنَّ هذه التعقيبات تناسب تمامًا ما في الشطر الأعظم من الآية أو الآيات السابقة - من المعاني، و كم تُساعد هذه التعقيبات إذن على فهم معاني الآيات القرآنية الحكيمة. يُنظر :

أمير عبد العزيز ، دراسات في علوم القرآن (ط2 ؛ باتنة : دار الشهاب ، 1408هـ = 1988 م) ، ص 271 و ما بعدها .
² يُنظر في هذه القضية :

سيد قطب ، التصوير الفني في القرآن (ط 13 ؛ القاهرة و بيروت : دار الشروق ، 1413هـ = 1993 م) ، ص 88 .

و قبل الجملة الثانية و العشرين حديثاً عن الذين يُخْلِصُونَ لَهِ في الشِدَّةِ ثم هم يَكْفُرُونَ به أو يُقَصِّرُونَ في طاعته في الرخاء ، فما أنْسَبَ أن يُوصَفَ الواحدُ من هؤلاء بالمبالغة في الكفر و الحتر الذي هو أقبح الغدر .

و في هذا النمط أيضاً جملتان اثنتان وصل فيهما ركنا المقصور إلى تمام التطابق ، و اختلف المقصور عليه فيهما ، و هما الجملتان الحادية عشرة ، و السابعة و العشرون ، و قد جاء التعبير في الجملة الحادية عشرة بلفظ الجلالة « الله » لأن هذه الجملة وردت ضمن آيات تُثَبِّتُ الألوهية لله - عز و جل - ، و جاء التعبير في الجملة السابعة و العشرين بصفة « الرَّحْمَنُ » لأن هذه الجملة وردت في سياق يُثَبِّتُ رحمة الله تعالى على العالمين ، و من رحمته أن جعل للطير أجنحةً ، و جعل أجسامها مناسبةً للطيران ، و ألهمها كيفية البسط و القبض حتى تبقى مُعَلَّقةً في جوِّ السماء .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به

(مَا) + فعل + (إلاً) + مفعول به

الترتيب بين الفاعل و بين المفعول به في هذا النمط

الترتيب الأصلي لعناصر الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى واحدٍ هو هكذا :

فعل + فاعل + مفعول به

و هذا الترتيب جائزٌ ما لم يطرأ عليه ما يجعله واجباً ، و لعل من أشهر حالات وجوبه حالة كون المفعول به مقصوراً عليه ، غير أن هذا الحكم لم يتفق عليه النحاة إلا في القصر بـ (إنما) ، وأما إذا كان القصر بالنفي والاستثناء فإن هذا الحكم هو مذهب بعض البصريين ، وهو اختيار الجزولي ، و الثلويين ، وأما أكثر البصريين فذهبوا إلى جواز تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان المفعول به مقصوراً عليه قصراً بالنفي والاستثناء ، و وافقهم على هذا المذهب الكسائي ، و الفراء ، وابن الأنباري¹ ؛ فعندهم أن الجملتين : ما ضرب زيداً إلا عمرًا ، و ما ضرب إلا عمرًا زيداً - سيان في الجواز و الصحة ، و أما دليلهم فنحو قول الشاعر :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا²

و الشاهد في هذا البيت هو في قوله : « فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا » ؛ حيث تقدم المفعول به - و هو لفظ (ضِعْفَ) - تقدم على الفاعل - و هو لفظ (كَلَامَ) - ، مع أن المفعول به مقصورٌ عليه قصراً بالنفي والاستثناء ، و ذهب الرافضون لهذا التقديم إلى تأويل هذا البيت ؛ حيث قالوا إن فاعل الفعل (زَادَ) هو ضميرٌ مستترٌ يعود على (تَكْلِيمِ سَاعَةٍ) ، و إن لفظ (كَلَامُهَا) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، و تقدير البيت عندهم : تزودت من ليلي بتكليم

¹ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 446/1 .

² هذا البيت من الطويل ، و هو لخون بن عامر قيس بن الملوخ في ديوانه ص 194 ، و الدرر اللوامع 287/2 ، و شرح التصريح 282/1 ، و المقاصد النحوية 481/2 ، و بلا نسبة في أوضح المسالك 122/2 ، و تحليص الشواهد ص 486 ، و الدرر اللوامع 172/3 ، و شرح الأشعري 177/1 ، و شرح ابن عقيل ص 248 ، و مع الخوامع 161/1 ، 230 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 853/2 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 142/7) .

اللغة : (تَزَوَّدْتُ) أخذت الزادَ ، و المعنى هنا مجازي ، و يقصد الشاعرُ بزيادة تكليم ليلي بعض الوقت .

ساعة ، فما زاد هذا التكليم إلاّ ضعف ما بي زاده كلامها¹ ، و لا شك أنّ في هذا التأويل تكلفاً كبيراً قد يفتح مثله باب التأويل الفاسد في اللغة .

هذا ، و الذي يراه البحث صواباً في هذه المسألة هو كالذي رآه صواباً في المسألة السابقة التي عرّض تفصيلها في النمط الأول ، و هو أنّ تقدم المفعول به المقصور عليه قصراً بالنفي والاستثناء - على الفاعل لا يجوز إلاّ في الشعر مع عدم إمكان العدول عنه بسبب قواعد النظم من وزن و قافية .

* * *

و وجدت في هذا النمط سبع عشرة جملة ، و هي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ مَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ البقرة/9 .
- 2 _ وقال : ﴿ وَ مَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ البقرة/26 .
- 3 _ و قال : ﴿ أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ﴾ البقرة/174 .
- 4 _ و قال : ﴿ وَ مَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ آل عمران/69 .
- 5 _ و قال : ﴿ وَ مَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ النساء/113 .
- 6 _ و قال حكاية لقول عيسى بن مريم - عليهما السلام - : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَ رَبَّكُمْ ﴾ المائدة/117 .
- 7 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ الأنعام/123 .
- 8 _ و قال حكاية لقول سحرة فرعون حين آمنوا يوم غلبت معجزة موسى و هارون - عليهما السلام - سحرهم : ﴿ وَ مَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَنَا ﴾ الأعراف/126 .
- 9 _ و قال : ﴿ وَ مَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ التوبة/74 .

¹ الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (د . ط . مصر : دار إحياء الكتب العربية لعيسى البياي الحلبي و شركاه ، د . ت) ، 58/2 .

- 10 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ﴾ يونس / 36 .
- 11 _ و قال حكاية لقول يوسف - عليه السلام - مخاطبًا صاحبي السجن : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ يوسف / 40 .
- 12 _ و قال : ﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ يوسف / 109 .
- 13 _ و قال : ﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ النحل / 43 .
- 14 _ و قال : ﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ الأنبياء / 7 .
- 15 _ و قال : ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَ هُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ يس / 49 .
- 16 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ ص / 15 .
- 17 _ و قال : ﴿ وَ مَا تَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ البروج / 8 .

* * *

مكونات ركن المقصور

الفعل هو أهم عنصر من عناصر ركن المقصور هنا ، و قد تنوع الفعل في هذا النمط ؛ فمنه الفعل الماضي ، ومنه الفعل المضارع ، و اختلف هذان النوعان في العدد كما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 06

عدد الأفعال المضارعة : 11

و دلت الأفعال الماضية كلها على الماضي المنقطع ، وحتى الفعل ﴿ قُلْتُ ﴾ في الجملة السادسة يدل على الماضي المنقطع ؛ لأن عيسى - عليه السلام - سيُخبر يوم القيامة بأنه قال ما قاله في الدنيا ، و الحياة الدنيا بالنظر إلى الآخرة ماضٍ منقطع . و دلت الأفعال المضارعة كلها على الحال المستمر .

و جميع الأفعال في هذا النمط متعددة إلى مفاعيلها بنفسها ، إلا الفعل في الجملة السابعة فإنه تعدى إلى المفعول به بحرف الجر ، و الفعل (مَكَرَ) يتعدى إلى مفعوله بالباء

الجارّة¹ ، و قد يتعدى بنفسه مباشرة² ، فنقول : مَكَرَ الرجلُ بالرجل ، و مَكَرَ الرجلُ الرجلَ ، و المعنى : خَدَعَهُ ، غير أنّ تعديّه بالحرف هو الغالب فيه .

و يتكون ركن المقصور في هذا النمط من الفعل و الفاعل فقط ، أو من الفعل و الفاعل و متعلقات أخرى معهما ، و هذا جدولٌ يبيّن مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
5 ، 9 ، 10 ، 15 ، 16 .	فعل + فاعل .
2 ، 3 ، 6 ، 8 ، 11 ، 12 ، 13 ، 17 .	فعل + فاعل + جار و مجرور .
14 .	فعل + فاعل + ظرف زمان .
1 ، 4 ، 7 .	فعل + فاعل + حال .

تأخر بعض متعلقات المقصور إلى ما بعد المقصور عليه

الجملة « وَمَا يَشْعُرُونَ » الواردة في الجمل الأولى ، و الرابعة ، و السابعة - لا يَصِحُّ عَدُّهَا جملةً حاليةً إلّا بتقديرها جملةً اسميةً ، لأنّ الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي بـ (مَا) لا ترتبط بصاحبها بالواو³ ، و إذا كانت هذه الجملة اسميةً فالمبتدأ محذوفٌ منها، و الجملة الفعلية المنفية المذكورة في محلّ رفعٍ خبرٌ ، و التقدير : و هم ما يشعرون ، و الدافعُ إلى هذا التأويل هو كون هذه الجملة حالاً في المعنى و إنّ لم تكن كذلك في الصناعة النحوية .

و ليس هذا التأويل بدعاً من الرأي ؛ فقد ذهب النحاة إلى أنّ « الجملة الواقعة حالاً إنّ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبِتٍ لم يَجْزُ أَنْ تَقْتَرَنَ بالواو ، بل لا تُرْبَطُ إلّا بالضمير ، نحو : جاء زيدٌ يضحك »⁴ ، ثم إنهم لما وجدوا في كلام العرب ما ظاهره على خلاف هذه القاعدة ذهبوا إلى التأويل، و قالوا إنّ الجملة الفعلية حينئذ في محلّ رفعٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ ، فتكون الجملة

¹ الجوهري ، تاج اللغة و صحاح العربية (الصحاح) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار (ط 3 ؛ بيروت : دار العلم للملايين ، 1404 هـ = 1984 م) ، مادة : مكر ، 819/2 .

² لويس معلوف ، منجد الطلاب (ط 36 ؛ بيروت : دار المشرق ، 1990 م) ، مادة : مكر ، ص 741 .

³ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 354/ 2 .

⁴ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 595/1 .

الاسمية ذاتُ المبتدأ المحذوف هي الجملة الحالية ، فيصحّ ارتباطُ هذه الجملة الحالية مع صاحبها بالواو¹ ، و مما وجدوه في كلام العرب فأولّوه هذا التأويل قول الشاعر :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا²

وقول العرب : قُمْتُ وَأَصْلُ عَيْنِهِ ، وَقُمْتُ وَأَصْلُ وَجْهِهِ³ ، و التقدير : نجوتُ و أنا أرهنهم مالكا ، و قمتُ و أنا أصك عينه ، و قمتُ و أنا أصك وجهه .

و إذ قد صحّ العزم على عدّ جملة ﴿ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملةً حاليةً فَرُبَّ قائل يقول إن أصحاب هذه الأحوال هي الضمائر الواوات في الأفعال ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾ و ﴿ يُضِلُّونَ ﴾ و ﴿ يَمَكُرُونَ ﴾ ، و إن العوامل في هذه الأحوال هي هذه الأفعال أنفسها ، فلم تأخرت هذه الجمل الحالية إلى ما بعد (إلا) أداة الاستثناء ؟ ، و لِمَ لَمْ تَقَعْ بعد الأفعال و قبل أداة الاستثناء ؟ ، و لو وقعت في ذلك الموضع لكانت ذكرت بعد العوامل و الأصحاب جميعاً .

و الإجابة عن هذا السؤال تستند إلى الأسباب الثلاثة التالية :

الأول : أن نفي الشعور عن فاعلي الأفعال ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾ و ﴿ يُضِلُّونَ ﴾ و ﴿ يَمَكُرُونَ ﴾

يُعدُّ ذمّاً ضمناً لهم ، و لا يصحّ ذمُّهم بهذا الذم إلا إذا كانت هذه الأفعال مما يشعر بها فاعلوها عادةً ، و هي كذلك ؛ لأنها مسلّطة على أنفس الفاعلين ، ثم لا يصحّ ذمُّهم بهذا الذم إلا بعد ذكر اللفظ الذي يدلّ على أنّ هذه الأفعال مما يشعر بها فاعلوها عادةً ، و هو لفظ المفعول به ﴿ أَنْفُسَهُمْ ﴾ . فلهذا وقعت الجملة الحالية ﴿ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ التي تُثبت نفي شعورهم - وقعت بعد المقصور عليه الذي هو المفعول به .

¹ المرجع السابق ، 595/1 .

² هذا البيت من المتقارب ، و هو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص 231 ، 249 ، و خزائن الأدب للبغدادي 36/9 ، و الدرر اللوامع 15/4 ، و الشعر و الشعراء 655/2 ، و لسان العرب 188/13 (رهن) ، و معاهد التنصيص 285/1 ، و المقاصد النحوية 190/3 ، و لهما من مرة في تاج العروس (رهن) ، و بلا نسبة في الجني الداني ص 164 ، و وصف المباني ص 420 ، و شرح الأشعري 256/1 ، و شرح ابن عقيل ص 340 ، و المقرب 155/1 ، و مع الخوامع 246/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 618/2 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 258/5) .

اللغة : (أظافيرهم) الأظافر ج م الأظفر ، و المراد بالأظافر هنا الأسلحة - (نجوت) تخلصت منهم - (أرهنهم مالكا) الفعل من (رهن) ، و المعنى : أجعل مالكا رهنا عندهم ، و الرهن هو ما يوضع تأمينا للدين ، أو هو حبس الشيء مطلقاً ، و المعنى القريب من معنى البيت هو المعنى الثاني .

³ القولان في (لسان العرب) لابن منظور (مادة: رهن ، 1757/3) ، و معنى (أصك عينه) : أطبق عينه ، و هو من : صك الباب يصكه إذا أطبقه ، أي : أغلقه ، و معنى (أصك وجهه) : أغطى وجهه .

و الثاني : أنه لو وقعت جملة ﴿ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ قبل أداة الاستثناء لكان ركن المقصور طويلاً جداً ، ثم إن اشتمال هذه الجملة الحالية على فعل - و هو الفعل ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ - منع من وقوعها قبل مفاعيل الأفعال ﴿ يَخْدَعُونَ ﴾ و ﴿ يُضِلُّونَ ﴾ و ﴿ يَمَكُرُونَ ﴾ دفعاً لاحتمال الالتباس .
والثالث : أن مراعاة توافق الفواصل القرآنية يقتضي أن تنتهي الآيات الثلاث بجملة ﴿ وَ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ ؛ لأن الآيات القرآنية الثلاث وردت في سياقات كانت الفاصلة القرآنية فيها مختومة بحرف النون قبلها وأو مدّ أو ياء مدّ .

هل (القول) موضوع موضع (الأمر) في الجملة السادسة من هذا النمط ؟

قال الرازي في تفسيره في تفسير الآيات التي فيها الجملة السادسة من هذا النمط :
« و اعلم أنه كان الأصل أن يُقال : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به ، إلا أنه وُضِعَ القول موضع الأمر ؛ نزولاً على موجب الأدب الحسن لئلا يجعل نفسه و ربه أمرين معاً ، و دلّ على الأصل بذكر ﴿ أَنْ ﴾ المفسرة ¹ .

و مع ما يلحظ في هذا التعليل من ثقافة فإن البحث لا يرى أن « الأصل أن يُقال : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به » ؛ و ذلك لثلاثة أسباب :

الأول : أنه لم يأت في القرآن الكريم البتة الفعل (أَمَرَ) مُسنّداً إلى ضمير فاعل مُتكلّم ، متصلاً ، أو مستتراً ، عائداً ² على الرسل و الأنبياء - عليهم الصلاة و السلام - ؛ و ذلك لأن الرسل و الأنبياء لم يُكرهوا أقوامهم على قبول دعوتهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ البقرة/256 ، ولا يخفى أن الأمر إكراه لفظي ، و لم تكن دعوة الرسل و الأنبياء إلا التبليغ مع التبشير و الإنذار ، و لهذا جاء في القرآن الكريم ذلك الإسناد نفسه مع أفعال أخرى ، مثل : بَلَّغَ ، و أَبْلَغَ ، و نَصَحَ ، و أَنْذَرَ .

و الثاني : أن قوله تعالى حكاية لقول عيسى - عليه السلام - : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَ رَبَّكُمْ ﴾ جاء في ضمن جواب من الرسول الكريم عن سؤال من الله - عزّ و جلّ - ، و السؤال في قوله تعالى : ﴿ وَ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ

¹ الرازي ، التفسير الكبير و مفاتيح الغيب (ط 3 ؛ بيروت : دار الفكر ، 1405هـ = 1985 م) ، 144/12 .

² (متصلاً ، ومستتراً ، وعائداً) أحوال من لفظ (ضمير) ، والحال الأولى تُشير إلى الفعلين (أَمَرْتُ ، وأمرتاً) ، أي : الفعل الماضي ، والحال الثانية تُشير إلى الفعلين (أَمَرُ ، وتأمُرُ) ، أي : الفعل المضارع .

قُلْتُ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ المائدة/116 ، ونرى أن الفعل الذي ورد في الجواب هو الفعل الذي ورد في السؤال ، و هو فعل القول ، و الأصل أن يأتي الجواب رداً عما في السؤال ، فالفعل « قُلْتُ » إذن هو الأصل في جملته ، و ليس الفعل (أَمَرْتُمْ) هو الأصل .

و الثالث : أن ذكر « أَنْ » المفسرة و ما بعدها لا يدل على الأصل المزعوم ؛ لأن من شأن المفسر أن يكون تفسيراً لأقرب ما يمكن أن يكون مفسراً ، ف « أَنْ » و ما بعدها تفسير للضمير في « بِهِ » و هذا الضمير لا يعود على « مَا » الموصولة ، بل التقدير : ما قُلْتُ لهم إلا ما أَمَرْتَنِي بقوله ، و حينئذ تكون الهاء في كلمة (قوله) ضميراً عائداً على الاسم الموصول .

عِلَّةُ وَرُودِ بَعْضِ الْمَفَاعِيلِ مَصَادِرَ مُؤَوَّلَةٍ

جاءت في هذا النمط ثلاثة مفاعيل مصادِرَ مُؤَوَّلَةٍ ، و هي المفاعيل الواردة في الجمل الثامنة ، و التاسعة ، و السابعة عشرة ، و الفعل واحد في هذه الجمل الثلاث جميعاً ، و هو الفعل (نَقَمَ) ، ومعناه : عاب و كره أشد الكراهة ¹ .

و مجيء المفاعيل هنا مصادِرَ مُؤَوَّلَةٍ سمح بظهور الأفعال « آمَنَّا » و « أَغْنَاهُمْ » و « يُؤْمِنُوا » ، و مادامت الأفعال تدل على الحدث فإن ورودها يعني أن المنتقمين منهم كلنوا مثل الناقمين ثم اختلفوا عنهم بوقوع هذه الأفعال منهم ، و إن نَقَمَ الناقمين كان إذن بسببين اثنين : أحدهما كَوْنُ المنتقمين منهم آمنوا بالله - عز وجل - و آياته و كوْنُهم أغناهم الله ورسوله من فضله ، و الآخر كَوْنُ المنتقمين منهم اختلفوا عن الناقمين و انفصلوا عنهم ، و إذا كان السبب الأول واضحاً فإن السبب الثاني يحتاج إلى فضل بيان .

إننا من الجملة الثامنة مثلاً نرى أن سحرة فرعون كانوا مثل فرعون في الضلال المبين ، و كان فرعون و عَدَهُم بتقريبهم منه إن هم غلبوا موسى و هارون - عليهما السلام - ² ، و لكن السحرة غلبوا فدَحَرُوا ما كان في قلب فرعون من ظنّ غلبة السحر على المعجزة ، و آمنوا برب العالمين فخالقوا بهذا الإيمان ما في قلبه من الكفر و الطغيان .

¹ الفيومي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، عناية : يوسف الشيخ محمد (ط 1 ؛ صيدا وبيروت : المكتبة العصرية ، 1417هـ = 1996م) ، مادة : نَقَمَ ، ص 320 .

² قال الله تعالى : ﴿ وَ حَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنُ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَحْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِينَ . قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ الأعراف/113 ، 114 .

إنَّ فرعون في هذه الحال لا ينتظر مزيداً من الأنصار ؛ لأنه هو المغلوب ، و لا يَأْمَل أيضاً في مزيدٍ من العلو و الاستكبار ، و لكنه في حاجةٍ شديدةٍ إلى أن يَسْتَبْقِيَ معه مُسْتَضْعَفِيهِ ، و لا يَقْبَلُ أبداً - وهو على هذه الحال من الخزي و العار بسبب الخسران الممين - أن يَنْدَّ عنه واحدٌ ممن كان من أتباعه حتى و لو لم يَتَّبِعْ هذا النادُّ موسى و هارونَ - عليهما السلام - ، إنه لا يقبل هذا ، فكيف يقبل أن يَنْدَّ عنه واحدٌ ممن كان استنصر بهم في الخصام ؟ ، ثم كيف تقبل نفسه المستكبرة أن يَنْدَّ عنه هذا الفرد إلى خصمه ؟ ، فمن أجل هذا جاء المفعول به في الجملة الثامنة مصدراً مؤولاً حتى يظهر الفعل ﴿ آمَنَّا ﴾ ، و إذا كان الفعل يدلّ على الحدث و الزمن فإنّ دلالته على الحدث تُفْهِمُ كراهيةَ فرعون لإيمان السحرة ذاتِهِ ، و دلالته على الزمن تُفْهِمُ كراهيته لاختلافهم عنه بعد أن كانوا مثله .

و الذي قيل هنا عن الجملة الثامنة يمكن أن يُقال مثله عن الجملتين التاسعة ، و السابعة عشرة من هذا النمط .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

جاء القصر إضافياً في جملة واحدة من جمل هذا النمط ، و هي الجملة السادسة ، و جاء القصر حقيقياً في الجمل الأخرى كلها ، و هي ست عشرة جملة .

إنَّ الله تعالى - و هو علام الغيوب - يسأل عيسى بن مريم يوم القيامة ، فيقول له : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ المائدة/116 ، و يجب الرسول الصادق بجواب طويل ، و من جوابه ما في الجملة السادسة من هذا النمط ، و هو في جوابه يَنْفِي جملةً أن يكون قالها ، و يُثَبِّت جملةً أنّه قالها ، و هذا توضيح ذلك :

ما لم يقله الرسول قطُّ	ما قاله الرسول للناس
﴿ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾	﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾

إنَّ الرسول الكريم لما يَقْصِر أقواله للناس على هذه الكلمة التي أثبتّها في الجواب لا يعني أنه لم يقل للناس غيرها مهما كان ، وإنما يعني بهذا القصر أنه لم يقل للناس من مجموع هاتين الكلمتين العظيمتين إلا كلمة التوحيد ، و كأنَّ عيسى - عليه السلام - قد هانت عنده كل

الأقوال فلم يُعَدَّ يَكْلَفُ بغير هاتين الكلمتين ، أو كأنه نسي أمام هول كلمة الشرك كُلُّ كلمة قالها للناس و لم يُعَدَّ يتذكّر سوى كلمة التوحيد .

كان هذا ما يُشبه تفسيراً نفسياً لأقوال الرسول ، و بقي شيء آخر يتعلق بجملة القصر هذه ، و هو أنّ بعض الباحثين ذهب إلى أنّ القصر في هذه الجملة قصر قلب¹ ، و مثل هذا القول ناتج عن إغفال المقام ؛ إذ أنّ عيسى - عليه السلام - يُخاطب بهذا الكلام الله - عز وجل - ، و ليس يخفى على الله شيء فيصح أن نقول إنّ هذا القصر قصر قلب ! ، و لكنّ البلاغيين سلكوا علوم البلاغة كلها مسلك الدراسة الشكلية الصناعية ، فكانوا في ذلك كالنحاة الذين كانوا سلكوا من قبل المسلك نفسه بعلم النحو العربي² .

ويمكن لمن يذهب إلى أنّ هذا القصر قصر قلب أن يقول إنّ عيسى - عليه السلام - يَقْلِبُ بهذا القصر ما في ذهن الحضور عامة و ما في ذهن النصارى خاصة ، غير أن هذا لا يكاد يشفع له شيئاً ، لأن عيسى - عليه السلام - يجيب السائل ، و السائل إنما هو الله تعالى ، و الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن نبي الله - و هو عبد الله و رسوله - يستوي عنده أن يسمع الناس براءته أو لا يسمعوها ؛ لأنه - و هو في ذلك الموقف العظيم - لا ينفعه رضى راضٍ و لا يضره سخط ساحط ، و هو يعرف عن نفسه تمام المعرفة أنه بلغ عن ربه أكمل التبليغ من دون تحريف و لا تبديل . و أمّا الذين نسبوا إليه كلمة الشرك فإن قلوبهم ملأى يقيناً بأنه عبد لله و رسول منه ، و إن نطقت ألسنتهم بعكس ما تُكِنُّه صدورهم .

¹ يُنظر : محمود سليمان ياقوت ، علم الجمال اللغوي (د . ط ؛ الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995م) ، 397/1 .

² يُنظر في هذه القضية : حسان ، اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص 336 ، 337 .

النمط الثالث : قصر الفعل على المفعول به الثاني

(مَا) + فعل + (إلاً) + مفعول به ثان

أصل المفعولين في الجملة العربية

تُقسَّمُ الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلى قسمين اثنين¹ ، وذلك بحسب وجود أصل وظيفي نحوي للمفعولين ينقلبان عنه أو عدم وجوده ؛ فأما القسم الأول فيشمل أفعالاً تدخل على الجملة الاسمية فتُنصبُ المبتدأ مفعولاً أول لها وتنصب الخبر مفعولاً ثانياً لها ، وأما القسم الثاني فيشمل أفعالاً تفتقر بطبيعتها الدلالية إلى مفعولين اثنين لا يرى النحاة لهما أصلاً وظيفياً نحوياً ينقلبان عنه ، غير أنهم يقولون إنَّ المفعول الأول فاعلٌ في المعنى ، وهذا القول يُفضي بنا إلى احتمال وجود علاقة نحوية وظيفية بين المفعولين ، و تصديقاً لهذا الاحتمال نصل إلى أنَّ المفعول الأول فاعلٌ و المفعول الثاني مفعولٌ به وحيدٌ في جملة فعلية فعلها هو الفعل المطاوع للفعل المتعدي إلى مفعولين ، و هذان مثالان لذلك :

جملة الفعل المتعدي إلى مفعولين	العلاقة	جملة الفعل الرابط بين المفعولين
مَنَحَ المديرُ المجتهدَ جائزةً	المطاوعة	أَمَتَّحَ المجتهدُ جائزةً
أَمَدَّ الغنيُّ الفقيرَ مالاً	المطاوعة	اسْتَمَدَّ الفقيرُ مالاً

و هذا القسم من الأفعال المتعدية إلى مفعولين لم يَحْظَ عند النحاة بمصطلح خاص² ، و هو يشمل أفعالاً لا حَصَرَ لها ، و مِن أشهرها في الاستعمال : رَزَقَ ، و كَسَا ، و أَعْطَى .
و القسم الأول من الأفعال المتعدية إلى مفعولين - وهي الأفعال التي تُنصبُ مفعولين أصلهما مبتدأ و خبرٌ - تُقسَّمُ إلى قِسْمَيْنِ : أفعالِ القلوبِ ، و أفعالِ التحويلِ أو التصييرِ .

¹ يُلتَمَسُ هذا التقسيمُ و ما بعده من تقسيماتٍ في شروح الألفية في باب (تعدي الفعل و لزومه) و في باب (ظنّ و أخواقها) ، و من المعلم المتخصصة يُنظر : محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية (د . ط . بيروت : مؤسسة الرسالة ، و دارا نشر أحران معها ، د . ت .) ، مادة : المتعدي ، ص 146 ، 147 .

² يُلْحَظُ أَنَّ كُلَّ فاعِلٍ لفعلٍ من هذه الأفعال يُمكنُ المفعول الأول من المفعول الثاني ، ألا يُرى أَنَّ الوالدَ في قولنا : كَسَا الوالدُ وَلَدَهُ لباساً جديداً - قد مَكَّنَ الولدَ من اللباس ؟ ؛ فمن أجل هذا يرى البحثُ أَنَّ تُسمَّى هذه الأفعالُ (أفعال التمكن) ، و هكذا سُمِّيَ في هذا البحث إلى غايته - إن شاء الله تعالى ! - كلما وقع عليها الذِّكْرُ .

فأما أفعال القلوب فسُمِّيتَ بذلك لأنَّ معانيها قائمة بالقلوب¹ ، و عِدَّتْهَا أربعة عشر فعلاً ، وهي² : رأى ، و عَلِمَ ، و وَجَدَ ، و أَلْفَى ، و دَرَى ، و تَعَلَّمَ ، و ظَنَّ ، و زَعَمَ ، و خَالَ ، و حَسِبَ ، و جَعَلَ ، و عَدَّ ، و حَجَا ، و هَبَّ ، وهذه الأفعال يُمكنُ الربطُ بين مفعولَيْها بجملة اسمية غير منسوخة ، و توضيح ذلك في هذين المثالين :

جملة الفعل المتعدي إلى مفعولين العلاقة الجملة الرابطة بين المفعولين

وَجَدَ الطَّالِبُ الْعِلْمَ نَافِعًا سَلَبُ النسخ ← الْعِلْمُ نَافِعٌ

حَسِبَ الْغَنِيُّ الْمَالَ بَاقِيًا سَلَبُ النسخ ← الْمَالَ بَاقٍ

و أما أفعال التحويل فسُمِّيتَ بذلك لأنَّها يَتَحَوَّلُ مدلولُ المفعولِ الأولِ إلى مدلولِ المفعولِ الثاني إذا كان المفعولُ الثاني اسمًا جامدًا ، أو يصيرُ المفعولُ الأولُ مُتَّصِفًا بالمفعولِ الثاني إذا كان المفعولُ الثاني وصفًا مشتقًا ، فمثال التحوّلِ الأولِ ما في البيت الأخير من قول الراجز :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَائِيهِمْ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ³

و مثال التحوّلِ الثاني قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ النساء/125 ، و عِدَّةُ

أفعال التحويلِ سبعة ، وهي⁴ : صَيَّرَ ، و تَرَكَّ ، و رَدَّ ، و وَهَبَ ، و تَخَذَ ، و اتَّخَذَ ، و جَعَلَ .

و إذا كان النحاة يقولون إنَّ أفعال التحويلِ مِنَ الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر فإنَّ هذا لا يعني أنه يُمكنُ تكوينُ جملة اسمية غير منسوخة من هذين

¹ اللدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مادة : القلوب ، ص 189 .

² المرجع السابق ، مادة : المتعدي ، ص 146 ، 147 .

³ هذه الأبيات من الرجز ، و هي لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص 181 ، و خزائن الأدب للبغدادي 168/10 ، 175 ، 184 ، 189 ، و شرح التصريح 252/1 ، و شرح شواهد المغني 503/1 ، و المقاصد النحوية 402/2 ، و لحمد الأرقط في السدر اللوامع 250/2 ، و الكتاب 408/1 ، و بلا نسبة في أوضح المسالك 52/2 ، والجني الداني ص 90 ، و خزائن الأدب للبغدادي 73/7 ، و رصف ابناني ص 201 ، و سر صناعة الإعراب ص 296 ، و شرح الأشموني 158/1 ، و لسان العرب 247/9 (عصف) ، و مغني اللبيب 180/1 ، و المختضب 141/4 ، 350 ، و همع الموامع 150/1 ، و تاج العروس 161/24 (عصف) (المعجم المفصل في شواهد النحر الشعرية 1229/3 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 310/11) .

اللغة : (أصحاب الفيل) هم الذين قصتهم في سورة الفيل - (سجيل) السجيل في الأصل هو الطين الذي تحجر ، و عن ابن عباس أنه الطين الذي أُحْرِقَ كما يُحْرِقُ الآجر - (أباييل) الأباييل جمع لا واحد له من لفظه على الصحيح ، و معناه : الجماعات ، وقيل : واحده إبالة ، وقيل : واحده إِبُول - (عصف) العصف هو ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، أو هو التبن .

⁴ اللدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مادة : المتعدي ، ص 146 ، 147 .

المفعولين ، و لو فعلنا ذلك لأتينا بما لا يُشبه الكلام ، و لكن يُمكن بهذين المفعولين تكوينُ جملة اسمية منسوخة بفعلٍ ناقصٍ يُفيد التحوّل ، وهذا الفعل هو (صَارَ) ، وهذان المثالان يوضحان ذلك :

جملة الفعل المتعدي إلى مفعولين	العلاقة	الجملة الرابطة بين المفعولين
صَيَّرْتُ الطينَ خزفاً	تبديل النسخ	صار الطينُ خزفاً
جَعَلَ النجارُ الخشبَ سريراً	تبديل النسخ	صار الخشبُ سريراً

و لو قلنا : الطينُ خزفٌ ، أو : الخشبُ سريرٌ - لكان كلامنا إسناداً لا يرتضيه المعنى .

الترتيب بين المفعولين

الأصل في الجملة الفعلية ذات المفعولين أن يتقدّم المفعول الأولُ على المفعول الثاني ، و يُعرّف المفعول الأولُ بكونه مبتدأً في الأصل أو فاعلاً في المعنى¹ ، و بناءً على التفصيل الذي سبق يُمكن تحديدُ أصل كل مفعولٍ من المفعولين بحسب نوعية الفعل المتعدي إليهما ، وذلك في الجدول التالي :

نوعية الأفعال المتعدية إلى مفعولين	الوظيفة النحوية لكل واحد من المفعولين في الجملة الرابطة بينهما	
	وظيفة المفعول الأول	وظيفة المفعول الثاني
أفعال القلوب	مبتدأ	خبر
أفعال التحويل	اسم (صَارَ)	خبر (صَارَ)
أفعال التمكين	فاعل	مفعول به

و هذا الترتيب الأصلي جائزٌ ، و قد يكون واجباً كما لو خِيفَ اللُّبْسُ² ؛ و ذلك بأن يكون كل واحدٍ من المفعولين يَصِحُّ أن يكون في الأصل مبتدأً ، أو اسمَ (صَارَ) ، أو فاعلاً، نحو : ظَنَنْتُ المجتهدَ الناجحَ ، و رَدَدْتُ البيتَ المتجرَ ، و أَعْطَيْتُ زيداً عَمراً .

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 183/2 .

² المرجع السابق ، 183/2 .

و يجب الترتيب الأصلي أيضاً إذا كان المفعول الثاني مقصوراً عليه ، نحو : ما أُعْطِيَتْ زَيْدًا إِلَّا دَرَهْمًا ، أو كان المفعول الثاني ظاهراً و الأول ضميراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ الكوثر/1 ، أو اتَّصَلَ المفعول الثاني بضمير المفعول الأول ، نحو : أعطى الأستاذُ التلميذَ جائزته¹ .

و يجب تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول إذا كان المفعول الأول مقصوراً عليه ، نحو : ما أُعْطِيَتْ الدرهمَ إِلَّا زَيْدًا ، أو كان المفعول الأول ظاهراً و الثاني ضميراً ، نحو : الدرهمُ أُعْطِيَتْهُ زَيْدًا ، أو اتَّصَلَ المفعول الأول بضمير المفعول الثاني ، نحو : أُعْطِيَتْ المالَ مالِكُه² .

و ليس في العربية - فيما أعرفُ - شاهدٌ ورد فيه المفعولان معاً بعد (إلا) أداة الاستثناء ، و لولا الخوفُ على العربية من فتح باب الرأي فيها لأَجَزْنَا لأنفسنا أن نقول مثلاً : ما كَسَا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ثَوْبًا ، غير أن ظاهر المعنى حينئذ ينصرفُ إلى قصرِ كسوةِ زَيْدٍ على عَمْرٍو و على الثوب معاً ، ولكن هذا المعنى نصل إليه بمجموع جملتين اثنتين تُعَيِّنَانِ عن الجملة المصنوعة ، و هاتان الجملتان هما : ما كَسَا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، و ما كَسَاهُ إِلَّا ثَوْبًا .

* * *

و يشتمل هذا النمط على عشرين جملة ، و هي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ ﴾ آل عمران/126 .
- 2 _ و قال : ﴿ يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ النساء/120 .
- 3 _ و قال : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ﴾ الأنفال/10 .
- 4 _ و قال : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ التوبة/31 .

¹ المرجع السابق ، 183/2 . هذا ، و لم يذكر ابن هشام الموجهَ الأخير من موجبات الترتيب الأصلي ، و هو اتَّصال المفعول الثاني بضمير المفعول الأول ، ولعل الذي دفعه إلى ذلك هو أنه يحيز عودة الضمير على متأخرٍ لفظاً إذا كان هذا المتأخر متقدماً رتبةً ، و لا أحبُّ هذا الرأي بسبب قلة شواهد ، على أن هذه الشواهد تتعلق بالترتيب بين الفاعل و بين المفعول به ، و ليس بين المفعول الأول و بين المفعول الثاني ، ثم هي تكاد تكون كلها ضروراتٍ شعرية .

² ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 184/2 .

- 5 _ و قال : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾ التوبة/ 47 .
- 6 _ و قال : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا ﴾ هود/ 27 .
- 7 _ و قال : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ الإسراء/ 41 .
- 8 _ و قال : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ ﴾ الإسراء/ 60 .
- 9 _ و قال : ﴿ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ الإسراء/ 60 .
- 10 _ و قال : ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ الإسراء/ 64 .
- 11 _ و قال : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء/ 85 .
- 12 _ و قال : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ الأحزاب/ 12 .
- 13 _ و قال : ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ الأحزاب/ 22 .
- 14 _ و قال : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ فاطر/ 42 .
- 15 _ و قال : ﴿ وَمَا تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات/ 39 .
- 16 _ و قال : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى ﴾ غافر/ 29 .
- 17 _ و قال حكاية لقول فرعون : ﴿ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ غافر/ 29 .
- 18 _ و قال : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾ المدثر/ 31 .
- 19 _ و قال : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ المدثر/ 31 .
- 20 _ و قال : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ﴾ البينة/ 5 .

نوعية الأفعال باعتبارات مختلفة

ورد الفعل في هذا النمط ماضياً ومضارعاً ، واختلف هذان النوعان في العدد

كما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 12

عدد الأفعال المضارعة : 08

و في هذا النمط ظهر الفعل المبني للمجهول ، ولكنه قليل العدد كما يتضح مما يلي :

عدد الأفعال المبنية للمعلوم : 16

عدد الأفعال المبنية للمجهول : 04

و الأفعال المبنية للمجهول وردت في الجمل الرابعة ، و الحادية عشرة ، و الخامسة عشرة ، والعشرين . و قد حُذِفَ الفاعلُ من هذه الجمل الأربع لأسبابٍ يرجع بعضها إلى اللفظ و يرجع بعضها إلى المعنى .

فأما ما يرجع منها إلى اللفظ فهو القصدُ إلى الإيجاز ، و لا سيما في مثل هذه الجمل التي تكثر عناصرها بسبب وجود مفعول به ثانٍ .

وأما ما يرجع منها إلى المعنى فهو في الجملتين الرابعة ، و العشرين يختلف عنه في الجملتين الحادية عشرة ، و الخامسة عشرة ؛ فالجملة الرابعة مثلاً تُفيد بأنَّ أهل الكتاب اتخذوا أرباباً من دون الله كثيرين، وذلك بعد أن جاءهم الأمرُ بعبادةِ إلهٍ واحدٍ هو الله تعالى ، فالغرض هنا هو الإخبارُ بالشيء المأمور به و المقابلةُ بينه و بين ما ابتدعه أهلُ الكتاب ، و هذا الغرضُ كبيرٌ فلا يليق معه ذكرُ الفاعل ، على أنَّ الأمرَ معروفٌ ، و هو الله تعالى الذي يَأْمُرُ بواسطة وحيه إلى رسله و أنبيائه ، و الأمرُ لا يكون إلا الذي طُلِبَ إلى أهل الكتاب أن يعبدوه إلهاً واحداً مخلصين له دينهم لا يُشركون به شيئاً ، و إنَّ فاعلَ الأمرِ إذن مذکورٌ ضمناً المأمور به ذاته ، والذي قيلَ هنا عن الجملة الرابعة هذه يمكن أن يُقالَ مثلهُ عن الجملة العشرين . و أمَّا الجملتان الحادية عشرة ، و الخامسة عشرة فإنَّ سبب حذف الفاعل فيهما هو انتفاء الغرض من ذكره ؛ ففي الجملة الحادية عشرة مثلاً نجد أنَّ سائلين¹ يسألون عن الروح رسول

¹ السائلون من اليهود ، و من عادة اليهود مع رسول الله يؤمنون بالدفع بمثل هذه الأسئلة التي يهدفون بها إلى الاختبار و التعجيز ، و ربما كانت قریش أيضاً تسأل رسول الله أسئلةً تتسؤلها من اليهود ، كما جاء في إحدى روايات سبب نزول هذه الآية . يُنظر : الواحدي ، أسباب النزول (د . ط ؛ بيروت : دار المعرفة ، د . ت) ، ص 220 ، 221 .

الله - صلى الله عليه وسلم - ، و يأتي الجوابُ من الحكيم العليم بأنَّ الرُّوحَ أَمْرٌ من الأمور التي لا يَعْلَمُها إلا هو ، وهلْ أحاط الإنسانُ عِلْمًا بما بَلَغَ إليه بصرُهُ أو بلغَ إلى سمعه حتى يسألَ عن الأمور التي هي خاضعةٌ لعلم الله تعالى فقط ؟.

كَلَّا ؛ إِنَّ الإنسانَ لم يَطَّلِعْ على العالَم الذي هو تحت سمعه و بصره إلا على مقدارٍ قليلٍ من علومه ، و كَوْنُ هذا المقدارِ قليلًا هو الغرضُ من هذا الخبر ، فمن أجل هذا حُذِفَ الفاعلُ ، على أنَّ الذي يُؤْتِي العِلْمَ معلومٌ ، و هو الذي استأثر بأمر الروح ، و في الجملة الخامسة عشرة نرى أنَّ الفائدة من الخبر هي كَوْنُ الجزاءِ يَكُونُ مِنْ جنس العمل ، و هذه الفائدة مُتَحَقِّقَةٌ حالَ كونِ الفاعلِ محذوفًا من اللفظ ، فكيف بها و الفاعلُ معلومٌ في العقل .

و جاءت في هذا النمط أنواعُ الأفعال المتعدية إلى مفعولَيْن كَلْها ، أي : أفعال القلوب ، و أفعال التحويل ، و أفعال التمكين ، و هذا عدد كل نوع منها :

عدد أفعال القلوب : 01

عدد أفعال التحويل : 05

عدد أفعال التمكين : 14

و نجد أفعال التمكين هنا كثيرة جدًا مقارنةً مع العدد الكلي للأفعال ، و لهذه الكثرة تفسيرٌ ؛ و هو أنَّ المخاطبَ قد يُتَكَرَّرُ مِنَ المخاطبِ تمكينه المفعولَ الأولَ من المفعول الثاني ، و لا سيما إذا كان هذا التمكينُ مما قد يَتَلَبَّسُ به الشكُّ ، فيلجأُ المخاطبُ إلى تأكيد كلامه ، و مِنْ أساليب التوكيد أسلوبُ القصر ، و مثال ذلك في هذا النمط الجملة السابعة عشرة ؛ إذ نرى فرعونَ يُمَكِّنُ قَوْمَهُ من سبيل الرشاد بهدايتهم إليه زعمًا منه ، و يُؤَكِّدُ لهم هذا التمكينَ بأسلوب القصر إدراكًا منه بأنَّ المخاطبين قد لا يطمئنون إلى كلامه .

و بعد أفعال التمكين في الكثرة أفعال التحويل ، و جملةُ فعل التحويل تحتاج كذلك إلى تأكيدٍ ؛ لأنَّ فاعلها يُحوِّلُ المفعولَ الأولَ إلى المفعول الثاني أو يجعلُ المفعولَ الأولَ مُتَّصِفًا بالمفعول الثاني ، و هذا مما قد يَشْكُ فيه المخاطبُ أيضًا .

و في هذا النمط فعلٌ قلبي واحدٌ ، و هذا العدد ضئيلٌ جدًا ، و تَرَجَّع ضَالَّتْهُ إلى أنَّ الجملة الفعلية ذات الفعل القلبي تَكْشِفُ عن شعورٍ نفسي عند الفاعل ، و هذا الشعورُ كثيرٌ ما يكون موجودًا حقًا في نفس فاعل الفعل القلبي ، ثم إن هذا الشعور قد يكون مُوَافِقًا للحقيقة الخارجية الواقعية و قد يكون مُخَالِفًا لها ، و حَسْبُنَا أن يكون مُوَافِقًا لاعتقاد الفاعل ، فإذا كان

الأمر كذلك فمن غير المعقول أن يُنكر المخاطب رؤية الفاعل أو أن يطلب منه تأكيداً له ، و خير ما أجده من مثال على هذا التعليل قوله تعالى عن المشركين و رؤيتهم لعذاب يوم القيامة : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا . وَ نَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ المعارج/6 ، 7 ، فالمشركون يرون عذاب يوم القيامة بعيداً أو مستحيلاً ، و رؤيتهم هذه مطابقة لاعتقادهم فقط ، و لهذا أكدها الله تعالى بـ (إن) ، ولكنها مخالفة للحقيقة الواقعية التي تقضي بوجود الدار الآخرة بما فيها من عقاب أو ثواب ، و لهذا لم يؤكد الله تعالى رؤيته - عز وجل - كما لا تحتاج الشمس في كبد السماء إلى تأكيد وجودها . و أما الجملة السادسة في هذا النمط فقد جاءت مؤكدة بالقصر بسبب أن الملأ الذين كفروا من قوم نوح - عليه السلام - يزعمون أن نوحاً يدعي خروجاً عن البشرية ، و حشوا إن هم قالوا له : نراك بشراً مثلاًنا - أن يشك في مطابقة قولهم لاعتقادهم ، فأكدوا له هذه الجملة بالقصر كما نرى ، و إلا فإن نوحاً ليس في حاجة إلى مثل هذا التوكيد ، لأنه يرى نفسه بشراً كما يراه كذلك قومه جميعاً .

و في هذا النمط لم يأت المفعول الثاني - وهو المقصور عليه - اسماً ظاهراً صريحاً في جملتين اثنتين ، و هما الجملتان الرابعة ، و العشرون ؛ فقد جاء المفعول الثاني في هاتين الجملتين جملة فعلية مُصدرة بفعل مضارع منصوب ، و قبل الفعل المضارع المنصوب لام ليست للتعليل ، غير أنه يُحتمل¹ أن يكون الناصب (أن) مُضمرة بعد اللام ، ولكن ثمة رأياً آخر يُقلل كثيراً من صحة هذا الاحتمال ، و هذا الرأي هو أن اللام قد تكون بمعنى (أن) ، و قد نقل هذا الرأي الزركشي² عن الهروي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ النساء/26 ، وقوله : ﴿ وَ أُمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأنعام/71 ، وقال الزركشي : « و هذه اللام لا تكون إلا بعد (أردت) ، و (أمرت) ؛ و ذلك لأنهما يطلبان المستقبل ، و لا يصلحان في الماضي ، فلهذا جعل معهما بمعنى (أن) »³ ، و من الأمثلة المؤكدة لهذا الرأي قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ الصف/8 ؛ إذ « أصله : يريدون أن يُطفئوا ، كما جاء في سورة

¹ أقول (يُحتمل) لأن (أن) إذا أُضمرت بعد لامٍ فإنما تلك اللام للتعليل ، و ما هذه اللام التي نقصدها بلامٍ تعليل . يُنظر :

محمد محيي الدين عبد الحميد ، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية (د . ط ؛ البلدة : دار الإمام مالك ، 1416هـ = 1996م) ، ص 54 .

² الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 343/4 .

³ المرجع السابق ، 343/4 .

« بَرَاءَةٌ »¹ ، في قوله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ » التوبة/32 ، و على هذا الرأي يكون المفعول الثاني في الجملتين الرابعة ، والعشرين - مصدرًا مؤوَلًا .
و الفعل المتعدي إلى مفعولين في هاتين الجملتين واحدٌ ، و هو الفعل المبني للمجهول « أَمَرُوا » ، و (أَمَرَ) قد يتعدى إلى مفعول به ثانٍ مِن دون حرف جرٍّ ، كقول الشاعر :
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَ ذَا نَشَبٍ²
على أَنَّ في البيت أيضًا الفعل نفسه متعديًا إلى المفعول الثاني بالباء الجارة ، و هذا هو الأصل فيه .

مكونات ركن المقصور

يتكوّن ركنُ المقصور في هذا النمط من الفعل المبني للمعلوم و الفاعل و المفعول به الأول ، أو من الفعل المبني للمجهول و نائب الفاعل ، و نائبُ الفاعل في الأصل مفعولٌ أوَّلٌ ، فلمّا أن بُنيَ الفعل للمجهول و حُذِفَ الفاعلُ ناب عنه المفعولُ الأوَّلُ في إعرابه و أحكامه ، و بقيَ المفعولُ الثاني على أصله في إعرابه و أحكامه ، و جاء نائبُ الفاعل في الجمل الأربعة في هذا النمط ضميرًا بارزًا متصلًا ، و جاء الفاعلُ في بقية الجمل اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا بارزًا متصلًا ، أو ضميرًا مستترًا ، و جاء المفعولُ به الأوَّلُ في هذه الجمل أنفُسُهَا اسمًا ظاهرًا ، أو ضميرًا بارزًا متصلًا .

و نرى أن ركن المقصور يتركّب من أقل عدد ممكن من العناصر النحوية ، و قد يكون ذلك بسبب أن الجملة الفعلية ذات المفعولين طويلةٌ بعناصرها التي لا يُستغنى عنها ، فحسبها ما طالت به ، و يؤيّد هذه الفكرة أن الفاعل و المفعول الأوَّلَ لم يجتمعا اسمين ظاهرين

¹ الرمخشري ، تفسير الكشاف ، 109/6 .

² هذا البيت من البسيط ، و هو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص 63 ، و خزنة الأدب للبغدادي 124/9 ، و الدرر اللوامع 186/5 ، و الكتاب 37/1 ، و لحفاف بن ندية في ديوانه ص 126 ، و للعباس بن مرداس في ديوانه ص 131 ، و لأعشى طرود إلياس بن عامر في المؤلف و المختلف ص 17 ، و هو لأحد الأربعة السابقين أو لزعة بن خفاف في خزنة الأدب للبغدادي 339/1 ، 342 ، 343 ، و لحفاف بن ندية أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيويه 250/1 ، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر 16/4 ، 251/8 ، و شرح المفصل 50/8 ، و كتاب اللامات ص 139 ، و المحتسب 51/1 ، 272 ، و المقضب 36/2 ، 86 ، 321 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 116/1 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 424/1) .

اللغة : (نَشَبَ) النشَب هو العقار، أو هو المال و العقار، غير أن ذَكَرَ كُلٌّ مِنَ المَالِ و النَشَبِ في البيت يَقَوِّي المعنى الأوَّلَ ، لِأَنَّ أراد الشاعرُ ذَكَرَ المَالِ مرتين: وحده، و مع غيره-إِذْأَنَّا بقيمته، أو أراد ذلك طلبًا لاستقامة الوزن .

في جملة واحدة ، و مما يُؤيّد ذلك أيضاً ما جاء في الجملة الثامنة ؛ حيث عُطِفَتْ على المفعول الأول كلمة أخرى ، وهي كلمة « الشَّجَرَة » في قوله تعالى : ﴿ وَ الشَّجَرَة الملعونة في القرآن ﴾ ، ولكنها جاءت بعد المقصور عليه كما تُرى ، و لو جاءت بين النفي والاستثناء لطال ركن المقصور طولاً كبيراً ، غير أن هذا التعليل صالح على ما اتفق عليه القراء من نصب « الشَّجَرَة » ، وأمّا ما قيل من وجود قراءة بالرفع¹ فإنّ هذا التعليل غير صالح معها ؛ لأنّ كلمة « الشَّجَرَة » حينئذ تكون مبتدأً محذوف الخبر ، و التقدير : و الشجرة الملعونة في القرآن كذلك ، و يرى الفراء² أن « الشَّجَرَة » بالرفع يجوز أن تكون عطف نسق على الضمير الذي في كلمة « فِتْنَة » ، أي : فِتْنَة (هي) و الشجرة ، كما يُقال : جعلتُك عاملاً و زيداً - أو - و زيدٌ ، أي : جعلتُك عاملاً وجعلتُ زيداً عاملاً ، أو جعلتُك عاملاً (أنت) و زيدٌ .

و مناسبة مع الكلام عن الجملة الثامنة أذكرُ أن كلمة « الرُّؤْيَا » فيها معناها الرؤية البصرية ، و المقصود منها هي الرؤية التي أراها الله رسوله « عَيَّاناً ليلة المعراج من عجائب الأرض والسماء »³ ، وقد جعلها الله « امتحاناً وابتلاءً لأهل مكة حيث كذبوا و كفروا و ارتدّ بعضُ الناس لما أخبرهم بها »⁴ رسولُ الله - صلى الله عليه و سلم - ، ف (الرُّؤْيَا) إذن لا تختصّ بـ (رأى) الحلمية ، بل تقع مصدرراً لـ (رأى) البصرية ، و تُؤيّد ذلك أدلة يطول ذكرها⁵ .

¹ لم أجد قراءة الرفع هذه في ما بين يدي من كتب القراءات المتواترة و المشهورة و الشاذة ، و قد قال بوجود هذه القراءة الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 3/ 184) .

² الفراء ، معاني القرآن ، 2/ 126 .

³ الصابوني ، صفوة التفاسير (ط 5 ؛ البليدة : قصر الكتاب ، و دارا نشر أخريان معها ، 1411 هـ = 1990 م) ، 2/ 166 .

⁴ المرجع السابق ، 2/ 166 .

⁵ يُنظر في هذه القضية : البوطي ، فقه السيرة (د . ط ؛ باتنة : دار الشهاب ، 1985 م) ، ص 153 ، 154 .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصر حقيقي ، و ليس فيهن جملة ذات قصر إضافي البتة . و بعد هذا أحبُّ أن أفسر سبب التوكيد بالقصر في جملتين من جمل هذا النمط ، و هما الجملتان الثانية ، و الرابعة عشرة .

فأما الجملة الثانية فهي في آخر قوله تعالى : ﴿ يَعِدُّهُمْ وَيُؤْمِنُهُمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ ، فالذي يسمع قوله تعالى : ﴿ يَعِدُّهُمْ وَيُؤْمِنُهُمْ ﴾ يسأل في نفسه عن مضمون هذا الوعد ، و ما تكون هذه الأمانى ؟ ، و هل يُحبُّ الشيطانُ الخيرَ لبني البشر ؟ ، و هل هو صادق في وعده ؟ ، و سرعان ما يأتي الجوابُ في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ ليؤكد أن الشيطان يعدُّ وعدَ المخلفين ، و يُمنِّي أمنية الكاذبين .

و أما الجملة الرابعة عشرة فهي في آخر قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ ، و ربُّ سائلٍ يسأل : هل أبرَّ العربُ عيّنهم ؟ ، فيأتي الجوابُ من الله تعالى ليثبت أن العرب لم يبروا بقسمهم ، و لم يكتفوا بهذا ، بل زادوا نفوراً بعد مجيء النذير إليهم .

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب الفاعل

(مَا) + فعل + (إلاً) + نائب فعل

النباة عن الفاعل

قد يُحذف الفاعلُ من الجملة الفعلية فيكون مجهولاً عند المتلقي ، و لا يُعرَف له - إن عُرف - إلا بواسطة القرائن الحالية التي تُعرَف من المقام ، و لا يُمكن أبداً أن يُعرَف من المقال وحده ، و إذا حُذِفَ الفاعلُ ناب عنه نائبٌ فيأخذُ إعرابه و أحكامه جميعاً ، و ينوب عن الفاعل واحدٌ من المفعول به ، أو المصدر ، أو الظرف ، أو الجار و المجرور¹ ، و يختلف² النحاة في إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به ؛ فذهب البصريون إلى منعه مطلقاً ، و ذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً³ ، و من أدلتهم قوله تعالى على قراءة أبي جعفر المدني⁴ : « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » الجاثية/14 ، وقول الشاعر :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى⁵

حيث ناب الجار و المجرور - وهما في الآية قوله تعالى : « بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » ، وفي البيت قوله : « بِالْعَلْيَاءِ » - ناباً عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام - و هو في الآية كلمة « قَوْمًا » ، وفي البيت كلمة (سَيِّدًا) - ، و ذهب الأخفش إلى أنه إذا تقدم غير المفعول به على المفعول به جاز إنابة أي واحدٍ منهما ، و إذا لم يتقدم تعين إنابة المفعول به

¹ ابن هشام ، الجامع الصغير في النحو ، ص 79.

² يُنظر في هذه المسألة الخلافية : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 462/1 ، 463 .

³ (مطلقاً) أي : سواءً أتقدم هذا الذي يُراد جعله نائباً عن الفاعل - مع وجود المفعول به - أو تأخر .

⁴ هي من القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر الصحيحة ، يُنظر : القباقبي ، إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربع عشرة ، دراسة و تحقيق : فريحت عياش (د . ط ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، د . ت) ، ص 391 .

⁵ هذا البيت من الرجز ، و هو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص 173 ، و الدرر اللوامع 292/2 ، و شرح التصريح 291/1 ، و المقاصد النحوية 521/2 ، و بلا نسبة في أوضح المسالك 150/2 ، و تخلص الشواهد ص 497 ، و شرح الأشوحي 184/1 ، و شرح ابن عقيل ص 259 ، و هج افوامع 162/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 1143/3 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 391/9) .

اللغة : (لم يُعْنَ) يعنى فعل مضارع ماضيه (عَنِ) ، و هو من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ، و معناه : أولع و اهتم - (العلياء) هي عصال المجد التي تُورث صاحبها سُمراً و رفعةً - (شفى) أبرأ ، و المراد هنا : هذى ، فالعنى على الجاز - (العي) هو اتباع هوى النفس - (هذى) الهذى هو الرشاد .

لا غير ، و البيت السابق حُجَّةٌ للأخفش حُجَّةٌ على البصريين ، و ليست كذلك الآية ؛ إذ هي حُجَّةٌ عليهم جميعاً ، و بهذا يترجح مذهب الكوفيين لما له من مُسْتَنَدٍ مِنْ أَفْصَحِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ .
و اختلف النحاة كذلك اختلافاً شديداً¹ في أيّ تجوز إنابته من المفاعيل إذا تعددت ؛ فذهبوا إلى أقوال شتى لا تستند — فيما أعرف — إلى شاهد لغوي ، و الراجح² من تلك الأقوال هو أن المفعول الثاني لـ (أَعْطَى) و أخواتها تجوز إنابته ما لم يكن نكرةً و الأول معرفةً ، و إذا أُمنَ اللَّبْسُ أيضاً ، و لا يُؤْمَنُ اللَّبْسُ إذا كان كل واحدٍ من المفعولين يَصْلُحُ لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، و أمّا المفعول الثاني لـ (ظَنَّ) و أخواتها و المفعولان الثاني و الثالث لـ (أَعْلَمَ) و أخواتها³ فالأشهر مَنَعُ إِنْابَةِ أَيٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَتَابَ الْفَاعِلِ .

أسباب حذف الفاعل

لم يكن النحويون القدامى يُعْنَوْنَ بأسباب حذف الفاعل ؛ إذ قلما نجد كتاباً قديماً في النحو يذكر أن لحذف الفاعل أسباباً ، و لئن وجدناه لا نجده — في الكثير الغالب — يُعْزِي حذفَ الفاعل إلا « للجهل به ، أو لغرضٍ لفظيٍّ أو معنوي »⁴ ، و هذا السلوك ناتجٌ عن الانقصاص الذي ظلّ — و ما زال — قائماً بين علم النحو و بين علم البلاغة .
و حذفُ الفاعل قد يكون للجهل به ، و هنا لا سبيلَ إلى ذكره ، و قد يُحذفُ طلباً لاستقامة وزنٍ ، أو جلباً لقافيةٍ ، أو رغبةً في إظهار محسنات بدعيةٍ ، و هذه الأسباب تتعلّق بالكلام من حيث هو نَظْمُ أَلْفَاظٍ ، و قد يُحذفُ لأغراضٍ بلاغيةٍ ، كأن يكون معلوماً لدى المتلقي ، أو أن يرغَبَ المتكلم في الإبهام على المتلقي ، أو يرغَبُ في تعظيم الفاعل بصوّنه عن لسانه أو صونه عن أن يَقْتَرِنَ بلفظٍ آخر في الجملة ، أو يرغَبُ في تحقيره بصّون لسانه عن ذكره ، أو يُحذفُه خوفاً عليه ، أو خوفاً منه⁵ .

¹ يُنظَرُ في هذا الاختلاف : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 152/2 ، 153 .

² يُنظَرُ : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 464/1 - 466 .

³ (ظَنَّ) و أخواتها هي مجموع أفعال القلوب و أفعال التحويل ، و (أَعْلَمَ) و أخواتها هي الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل .

⁴ ابن هشام ، الجامع الصغير في النحو ، ص 79 .

⁵ يُنظَرُ في هذه الأغراض :

محمد محيي الدين عبد الحميد ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (شرح كبير من ثلاثة شروح لأوضح المسالك لابن هشام) ، 135/2 ، 136 .

و من أسباب حذف الفاعل القصدُ إلى الإيجاز في اللفظ¹ ، و لا يكون هذا القصدُ سليماً إلا إذا كانت الجملة طويلةً ، و ليس يخفى أن الجملة الفعلية ذات المفعولين طويلةً ، و أمّا الجملة الفعلية ذات المفعول الوحيد فتطول إذا كان المفعول به جملةً ، أو كان اسماً موصولاً ، غير أنه يجب ألا تغفل - و نحن نعوّل على هذا القصد : القصد إلى الإيجاز - عن التماس سبب آخر من أسباب حذف الفاعل ، و كثيراً ما يكون هذا السبب هو انتفاء الغرض من ذكره ، و إلاّ فإنّ بناء الفعل للمعلوم حتّم مهما طالت الجملة ، ولعلّ جمل هذا النمط خيرُ تصديقٍ لهذا التعليل .

* * *

و في هذا النمط ثلاث جمل :

- 1 _ قال الله تعالى عن فضيلة دفع السيئة بالحسنة: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ فصلت/35 .
- 2 _ و قال عنها أيضاً : ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ فصلت/35 .
- 3 _ و قال مخاطباً خاتم النبيين : ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فصلت/43 .

* * *

مكونات ركن المقصور

لم يرد في هذا النمط إلا الفعل المضارع ، و الفعل واحد في الجملتين الأولى ، و الثانية ، وهو الفعل المضارع المبني للمجهول (يُلْقَى) ، و ماضيه المبني للمعلوم هو (لَقَى) ، و نقول : لَقَى فلان فلاناً شيئاً ، و معناه : طرّحه إليه ، و معنى ﴿يُلْقَاهَا﴾ : يُعْطَاهَا و يُنَالُهَا ، و المعطي هو الله تعالى .

و الفعل (لَقَى) يتعدى إلى مفعولين اثنين ، و الذي ناب عن الفاعل في الجملتين الأولى ، و الثانية هو المفعول الأول ، و قد عُرِفَ أنه هو المفعول الأول من أنه هو الفاعل في المعنى ، و هذا مثال يُوضّح ذلك :

يُلْقِي زيدٌ عمروً شيئاً	_____	البناء للمجهول	←	يُلْقَى عمرو شيئاً
يُلْقَى عمرو شيئاً	_____	المطاوعة	←	يَتَلَقَّى عمرو شيئاً

¹ انرجع السابق ، 135/2 .

وبهذا يتبين أن ركن المقصور في الجملتين الأولى ، و الثانية يتكوّن من الفعل المبني للمجهول و المفعول الثاني ، و أمّا في الجملة الثالثة فيتكوّن من الفعل المبني للمجهول و جار و مجرور .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في الجملتين الأولى ، و الثانية قصر حقيقي ، و هو في الجملة الثالثة قصر إضافي ؛ إذ جاء في الجملة الثالثة قصر الأقوال التي يتلقّاها خاتم النبيّين من قومه على مثل الأقوال التي تلقّاها الرّسل من قبله من أقوامهم ، و هذا لا يعني أن قوم الرسول - صلى الله عليه و سلم - لم يقولوا له أقوالاً أخرى قط ، بل يعني أنهم لم تكن أقوالهم النّاتجة عن موقفهم من الرسالة السماوية الخاتمة إلّا مثل أقوال الأقوام من قبل مع رسلهم النّاتجة أيضاً عن مواقفهم من الرسالات السماوية السابقة ، و إلّا فإنّ قوم رسول الله كانوا يقولون له أقوالاً كثيرة ، و من هذه الأقوال ما ليس مرتبطاً بالرسالة والنبوة .

و بين الجملتين الأولى ، و الثانية قد يتوهّم نوع من التناقض ، و ما من ذلك من شيء ، و لكن الجملة الأولى تذكّر الخلق الذي يكون عليه من ينال فضيلة دفع السيئة بالحسنة ، و الجملة الثانية تذكّر جزاء من ينال هذه الفضيلة ، و هذا مزيد توضيح لذلك :

<u>شرط تلقّي الفضيلة</u>	<u>الفضيلة</u>	<u>جزاء صاحب الفضيلة</u>
الامتلاء بالصبر	دفع السيئة بالحسنة	حظّ عظيم

و من مثل دفع السيئة بالحسنة : دفع القطيعة بالصلة ، و دفع الظلم بالعفو ، و دفع الإساءة بالإحسان ، و دفع الجهل بالحلم ، و دفع الغضب بالتّملك .
ويشترط في الصبر أن يكون ممثلاً به صاحبه ، و قد دلّ على هذا مجيء نائب الفاعل - و هو المقصور عليه - في الجملة الأولى اسماً موصولاً ، و قد سمح الاسم الموصول بظهور الفعل الماضي «صبروا» الذي يدلّ على حدوث الصبر في الماضي ، و زمن الفعل (يُلقَى) هو الحال أو المستقبل ، فالصبر إذن سابق على التلقّي ، و إذا كان كذلك فلا بُدّ من أن يتّكّن من صاحبه تمكّناً يُفضي به إلى يانع ثماره .

النمط الخامس : قصر الفعل على الجار و المجرور المتعلقين به

(ما) + فعل + (إلا) + جار و مجرور

معنى تعلق الجار و المجرور بالفعل

في الجملة الفعلية يسند الفعل إلى الفاعل ، و ما دام الفعل يدل على الحدث والزمن معا فإن الإسناد في هذا النوع من الجمل يعني إسناد الحدث إلى الفاعل في زمن ما ، و قد يتعلق الحدث - دون الزمن - باسم مجرور بواسطة حرف جر ، « فإذا قلنا : جلس زيد على الكرسي - فإن الكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ، و لم يتعلق بالمضي »¹ ، و تعلق الحدث بالاسم المجرور يعني إضافة الحدث إليه - أو نسبة الحدث إليه - فيما يدل عليه حرف الجر من معنى ، كما يتضح من الأمثلة التالية :

معنى هذه الإضافة

إضافة جلوس زيد إلى الكرسي استعلاءً

إضافة كتابة التلميذ إلى القلم استعانةً

إضافة رغبة المجتهد إلى الكسل مجاوزةً

إضافة الحدث إلى الاسم المجرور

جلس زيد على الكرسي

كتب التلميذ بالقلم

رغب المجتهد عن الكسل

و يُفَضَّلُ تمام حسان أن يُسمَّى حروف الجر حروف النسبة² ، على أن هذه التسمية ليست بجديدة ؛ إذ قد ذكرها النحاة صراحةً أو أشاروا إليها ، يقول الأشموني مثلاً مُعَلِّلاً عَدَمَ عمل (إلا) الجر : « و إنما لم تعمل الجر لأنَّ عَمَلَ الجر [يكون] بحروف تُضَيِّفُ معاني الأفعال إلى الأسماء و تُنسِبُها إليها ، و (إلا) ليست كذلك ؛ فإنها لا تُنسَبُ إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تُخرِجه من النسبة »³ .

¹ حسان ، اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 202 .

² المرجع السابق ، ص 203 .

والنسبة عند تمام حسان « قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً ، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية » ، ويتحقق هذا القيد بحرف الجر أو بالإضافة (ص 201 من المرجع السابق) .

³ الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ترتيب وضبط وتصحيح : مصطفى حسين أحمد (د . ط ، بيروت : دار الفكر ، د . ت) ، 2 / 146 ، 147 .

وَكَوْنُ الجار و المجرور يَتَعَلَّقَانِ بالحدث يُرَبِّرُ اللجوءَ إلى تقديرٍ وصفٍ أو مصدرٍ أو فعلٍ في الجملة التي تَشْتَمِلُ على جارٍ ومجرورٍ ولا فيها واحدٌ من هذه الثلاثة ، وذلك نحو : الكتاب على الطاولة ، فـ (على الطاولة) جارٍ ومجرورٍ لَيْسَا مُتَعَلِّقَيْنِ بـ (الكتاب) ؛ لأنه لا يَدُلُّ على الحدث ، ولكنهما مُتَعَلِّقانِ بوصفٍ - أو مصدرٍ أو فعلٍ - محذوفٍ ، و التقدير : الكتاب مُسْتَقَرٌّ - أو استقراره ، أو استقرَّ - على الطاولة .

و الاسمُ المجرورُ يَتَعَلَّقُ بالحدث في المعنى الذي يَدُلُّ عليه حرف الجر ، وقد اتَّضَحَ ذلك في الأمثلة الثلاثة التي مرَّتْ ، فإذا لم يكن حرفُ الجرِ يَحْمِلُ من معنى فلا تَعَلُّقٌ بين المجرور وبين الحدث ، ويُسمَّى النحاة حرفَ الجرِ إذا كانتْ هذه حاله حرفُ جرٍّ زائداً ، و وَصَفُهم إِيَّاهُ بالزيادة ناتجٌ عن كونه لا يُفيد تعليقاً بين الحدث وبين الاسمِ المجرور ، و إلا فهو غيرُ زائدٍ مِنَ الوجهةِ البلاغيةِ ، بل كثيراً ما يَزِيدُ الكلامَ فَضْلَ توكيدٍ .

الترتيب بين المسند إليه وبين الجار والمجرور في هذا النمط

الأصل في الجملة الفعلية أن يَتَقَدَّمَ المسندُ إليه - و هو الفاعلُ أو نائبُ الفاعلِ - على الجار و المجرور المتعلِّقَيْنِ بالفعل ، فنقول مثلاً : جلسَ زيدٌ على الكرسي ؛ وذلك لأنَّ الجار والمجرور « قَيْدٌ عامٌّ على علاقة الإسناد »¹ كما يقول تمام حسان ، و مادام هذا القيدُ يُقَيِّدُ علاقةَ الإسنادِ فالأصلُ أن يَأْتِيَ القيدُ بعد انعقاد الإسناد ، أي : بعد ذِكْرِ الفاعلِ أو نائبِ الفاعلِ .

و الأصل كذلك أن يتقدم المفعول به على الجار والمجرور المتعلِّقَيْنِ بالفعل ؛ لأنَّ المفعول به يعد من التوابع التي إذا اجتمعت مع المسند - وهو الفعل - كونت ركن المسند² ، فنقول مثلاً : كتب التلميذ درسه بالقلم ، ثم إن الجار و المجرور قيد على ما يقع في نطاق علاقة الإسناد أيضاً³ ، و مما يقع في نطاق علاقة الإسناد المفعول به ، والأصل أن يتأخر المقيّد عما في نطاق المقيّد⁴ .

¹ حسان ، اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 201 .

² يُنْظَرُ : مصطفى حركات ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، ص 74 .

³ حسان ، اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 201 .

⁴ المقيّد هنا هو الجار و المجرور ، والمقيّد هو الإسناد ، والمقصود بما في نطاقه المفعول به .

و يجوز تقديم الجار و المجرور على المفعول به ، و يجوز تقديمه على الفاعل ، و يجب تقديمه على الفعل عند إرادة الاختصاص ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ يونس/85 ، أي : توكلنا على الله وحده . و يجب تأخيرُهُ إذا كان مقصوداً عليه و كان القصرُ بالنفي و الاستثناء كما في هذا النمط ، غير أنه قد جاء في الشعر تقديمه على نائب الفاعل ، وذلك كما في الشطر الثاني من قول الشاعر :

وَهَلْ يُنْبِتُ الْخِطْيَ إِلَّا وَشِيحُهُ وَ تُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ¹

أي : وهل تُغرسُ إِلَّا في منابتها النخل ، أي : و ما تُغرسُ إِلَّا في منابتها النخل ، و نرى تقدّم الجار و المجرور على نائب الفاعل ، والأصل : وما تُغرسُ النخل إِلَّا في منابتها ، وهذا الذي هو خلافُ الأصل لا يصحُّ إِلَّا في الشعر بسبب ما يلتزم به فيه من قواعد الوزن و القافية .

* * *

و يشتمل هذا النمطُ على اثني عشرة جملة ، وهي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ يونس/5 .
- 2 _ و قال : ﴿ وما تؤخره إلا لأجل معدود ﴾ هود/104 .
- 3 _ و قال حكاية لقول كبير إخوة يوسف - عليه السلام - : ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا ﴾ يوسف/81 .
- 4 _ و قال : ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الحجر/8 .
- 5 _ و قال : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ الحجر/21 .

¹ هذا البيت من الطويل ، وهو لزهر بن أبي سلمى في ديوانه ص115 ، وشرح التصريح 282/1 ، و المقاصد النحوية 482/2 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 123/2 ، وتذكرة النحاة ص 334 ، ولسان العرب 290/7 (خطط) (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 687/2 ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 212/6) .

اللغة : (الخطي) وصف للرمح المنسوب إلى (الخط) ، والخط جزيرة بالبحرين ، والرمح المنسوبة إلى هذه الجزيرة لا تثبتُ بها ، و لكنّ بالجزيرة ساحلاً للسفن التي تحمل القنا إليها وتعمل به ، وإذا لم تذكر الرماح وسمي بالنسبة فقط قيل : خطية ، بكسر الخاء ، كما قالوا : ثياب قُطِية ، فإذا حذفوا الثياب قالوا : قُطِية ، بضم القاف ، فرّقاً بين الاسم وبين النسبة التي هي صفة - (وشيجه) (الوشيج ج م وشيجة ، وهي شجرة الرماح .

- 6 _ و قال : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الحجر/ 85 .
- 7 _ و قال حكاية لقول جبريل - عليه السلام - مخاطباً رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ مريم/ 64 .
- 8 _ و قال : ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ الروم/ 8 .
- 9 _ و قال : ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ فاطر/ 11 .
- 10 _ و قال : ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ فصلت/ 47 .
- 11 _ و قال : ﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الدخان/ 39 .
- 12 _ و قال : ﴿ مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ الأحقاف/ 3 .

* * *

مكونات ركن المقصور

ورد في هذا النمط الفعلان الماضي والمضارع ، وأتفقا في العدد كما يظهر مما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 06

عدد الأفعال المضارعة : 06

ودلّت الأفعال الماضية على الماضي المنقطع ، إلا الفعل ﴿ شَهِدْنَا ﴾ في الجملة الثالثة فإنه دلّ على الماضي المنتهي بالحاضر ؛ لأن كبير إخوة يوسف طلب من إخوته أن يرجعوا إلى أبيهم ليخبروه بسرقة ابنه ، قال تعالى حكاية لقوله : ﴿ ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ . وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ يوسف/ 81 ، 82 ، و الزمن الذي قال فيه إخوة يوسف هذا الكلام لأبيهم هو زمن الحال عندهم ، و شهادتهم كانت إذن في الماضي بالنسبة إليهم ؛ لأنها كانت في زمن سبق زمن الحال الذي هم فيه ، غير أن شهادتهم استمرت إلى ذلك الزمن نفسه : زمن الحال ، و الفعل الماضي إذا استمر إلى زمن الحال سُمّي : الماضي المنتهي بالحاضر¹ . و دلّت الأفعال المضارعة كلها على الحال التجديدي .

¹ يُنظر : حسان ، اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 247 .

و يتكوّن ركنُ المقصور في هذا النمط من الفعل و الفاعل فقط ، أو من الفعل و الفاعل و مُتعلّقٍ آخرَ معهما ، و هذا جدولٌ يُبيّنُ مكوناتِ ركنِ المقصور في كلّ جملةٍ من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
9 ، 7 ، 3 .	فعل + فاعل .
10 .	فعل + فاعل + جار و مجرور .
1 ، 2 ، 4 ، 5 ، 6 ، 8 ، 11 ، 12 .	فعل + فاعل + مفعول به .

وجاء حرف الجر الزائد (من) قبل الفاعل في الجملتين التاسعة ، والعاشرة ثلاث مرات ، و (من) الجارة قد تزداد في الجملة الفعلية قبل الفاعل ، وقد تزداد قبل المفعول به ، وذلك بشرطين في الموضعين : كون المجرور بها نكرة ، وكون الجملة جملة نفي أو نهي أو استفهام ¹ .

معاني حروف الجر التي في ركن المقصور عليه

المقصور عليه في هذا النمط هو الجار والمجرور ، وهنا حرفاً جرّاً، وهما : الباء ، واللام ، فأما الباء فجاءت في إحدى عشرة جملة، وأما اللام فجاءت في جملة واحدة، ولعلّ الباء هي أكثر حروف المعاني احتمالاً للمعاني ، وهذا جدولٌ يُبيّنُ حرفَ الجر ومعناه في كلّ جملةٍ من جمل هذا النمط :

¹ ابن هشام ، الجامع الصغير في النحو ، ص 134 .

أرقام الجمل	معناه ¹	حرف الجر
1 ، 4 ، 6 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 .	المصاحبة	الباء
3 .	الاستعانة	الباء
5 .	الحال (الكيفية)	الباء
7 .	السببية	الباء
2 .	انتهاء الغاية (بمعنى : إلى)	اللام

وفي الجملتين الثامنة ، والثانية عشرة عُوْطِفَتْ على المجرور كلمة « أَجَلٍ » ، وهذه الكلمة مجرورة بالباء التي جرَّتْ كلمة « الْحَقُّ » ؛ لأنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أَصَحِّ الأقوال ، ولكنَّ الباءَ مع كلمة « أَجَلٍ » لا تعني المصاحبة كما هي مع كلمة « الْحَقُّ » ، بل تعني انتهاء الغاية ؛ فهي إذن بمعنى حرف الجر (إلى) .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها جميعا قصر حقيقي .

¹ ينظر في هذه المعاني :

الرماني ، معاني الحروف ، ص 36 .

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 32/3 ، 35 ، 37 ، 38 .

الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 256/4 ، 340 ، 341 .

النمط السادس : قصر الفعل على ظرف الزمان

(مَا) + فعل + (إلّا) + ظرف زمان

معنى الظرفية الزمانية

يَشْتَمِلُ المعجمُ اللّغوي العربي على ألفاظٍ تُسَمَّى بها اللحظاتُ الزمنية والكمياتُ الزمنية¹، وهذه الألفاظ كثيرة، وتَرَجَّعَ كثَرُها «إلى اهتمام العرب منذ أيام جاهليتهم الأولى بحساب الزمن والتعبير عن جزئياته بألفاظٍ خاصّة»²، وهذا الاهتمامُ الشديدُ منهم بالزمن ناتجٌ عما يَقْتَضِيهِ سلوكُهم في الحياة، كالذي يَقْتَضِيهِ الأسفارُ من معرفة ساعات الليل والنهار، وكالتجارة والحلّ والتّرحالِ لِمَا تَسْتَوْجِبُهُ من معرفة فصول السنة، وكالحج والحروب لِمَا تَسْتَدْعِيهِ من معرفة أشهر الحج والأشهر الحُرُم، وهذه اللحظاتُ الزمنية والكمياتُ الزمنية تُحْتَاجُ إلى تعابيرٍ لغويةٍ يُعَبِّرُ بها عنها، غير أن العرب اختاروا للتعبير عن هذه اللحظات والكميات ألفاظاً بدلاً من التعبير عنها بجملي، وذلك «لغرض الاختصار والإيجاز»³، ومع كثرة الألفاظ الدّالة بالوضع اللّغوي على الزمن نجد الاشتقاق يُساهم في توليد ألفاظٍ من مصدر الأفعال لِتَدُلَّ على زمن حدوث هذه الأفعال، وتُسَمَّى هذه الألفاظُ المشتقة أسماءَ الزمان. و الظرفيةُ الزمانيةُ وظيفةٌ من الوظائف النحوية، ويُعرَّفُ ظرفُ الزمان بأنه ما تَضَمَّنَ معنى حرفِ الجرِّ (في)⁴ من الألفاظِ الدّالةِ على الزمن⁵، وإنَّ للبحث ما يُعارض به هذا

¹ الكميات الزمنية معروفة، ولا أحد الآن ما أعرفُ به اللحظات الزمنية، غير أنه ينبغي أن يُقال إن اللحظة الزمنية لا علاقة لها بالكمية، بل إن الكمية الزمنية الواحدة - وإن ضُوِّلت - تشتمل على ما لا ينتهي من اللحظات الزمنية، فاللحظة الزمنية إذن كالنقطة الهندسية المنسوبة إلى المستقيم الهندسي أو المستوي الهندسي أو الفضاء الهندسي، وقد استلهمت اسم (اللحظة الزمنية) مما يُسمَّى في علم الحركة بالسرعة اللحظية.

² بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، 239/2.

³ المرجع السابق، 239/2.

⁴ يشترطُ النحاة أن يكون تَضَمَّنَ الظرف لمعنى (في) باطراد، وهذا الشرط لا يتعلّق بظرف الزمان، ولكنّه شرطٌ لظرف المكان، والمقصود به أن يتضمَّن اللفظُ الدالُّ على المكان معنى (في) مع الأفعال كلّها، لا مع بعضها دون بعضها، فكلمة (الدار) مثلاً في نحو قولنا : دخلتُ الدارَ - ليستْ ظرفُ مكانٍ مع أنّها تتضمن معنى (في) ؛ وذلك لأنّها لا تتضمنه في نحو قولنا : بنيتُ الدارَ، وفتح الدارَ، وأغلقتُ الدارَ، و شرط الاطراد هذا هو الذي يُخْرِجُ اسمَ المكان المحتص - وهو المكان الذي له أقطارٌ تحويه - عن أن يتنصب على الظرفية المكانية.

⁵ يُنظَرُ : ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 231/2.

التعريف ؛ و هو أن ظروفَ الزمان ليستَ كلها تَتَضَمَّنُ معنى (في) ، و لكن الذي يَتَضَمَّنُ معنى (في) من الألفاظ الدالة على الزمن هي الألفاظ الدالة على الكميات الزمنية ، و أما الألفاظ الدالة على اللحظات الزمنية فلا تَتَضَمَّنُ معنى (في) ؛ و ذلك لأن¹ الحرف (في) إذا جاء بعده اسمُ زمنٍ دلَّ على أن الحدث يَقَعُ في هذا الزمنِ كله أو بعضه ، فيكونُ هذا الزمنُ وعاءً زمنياً ، و لا يكون كذلك إلا إذا كان كَمِّيَّةً زمنيةً ، فالعلاقة إذن بين الحدث و بين الظرف بالحرف أو الظرف المتَضَمَّنُ معنى الحرف هي علاقةُ احتواءٍ ، و أما الظرف اللحظي فإنَّ العلاقةَ بينه و بين الحدث هي علاقةُ اقترانٍ ؛ لأن اللحظة الزمنية ليستَ كمًّا فتحتوي الحدثَ ، و ما دامت كذلك فإنها لا تُعَرَفُ إلاَّ بحدثٍ ، فنقول مثلاً : لحظة مطلع الشمس ، و لحظة مغربها ، و لحظة ابتداء الدرس ، و لحظة انتهائه ، و إنَّ الظرف اللحظيَّ في حقيقته إذن ظرفٌ يَقْرُنُ بين حَدَثَيْنِ ، و لعلَّ في الأمثلة التالية تمامُ الإيضاح :

الجملة	نوعية الظرف	دلالة الظرف
صمت في النهار	الظرف بالحرف	وقوع الصيام في النهار كله
صليت في الليل	الظرف بالحرف	وقوع الصلاة في الليل بعضه
صمت النهار	الظرف بالكمية الزمنية	وقوع الصيام في النهار كله
صليت الليل	الظرف بالكمية الزمنية	وقوع الصلاة في الليل بعضه
خرجت إذ طلعت الشمس	الظرف باللحظة الزمنية	اقتران الخروج بطولوع الشمس
حضرت متى بدأ الدرس	الظرف باللحظة الزمنية	اقتران الحضور ببداية الدرس

و ينقسم ظرف الزمان إلى قسمين : متصرف ، و غير متصرف² ، فالتصرف هو الذي يكون ظرفاً و يكون غير ظرف من الوظائف النحوية الأخرى كالابتداء و الفاعلية و المفعولية ، و غير المتصرف هو الذي لا يكون إلا ظرفاً أو شبه ظرف ، و شبه الظرف هو الظرف يجر بـ (من) مع كونه لا يخرج عن النصب بالظرفية إلا إلى الجر بها ، و ذلك مثل :

¹ أخذت هذه الفكرة عن تمام حسان في كتابه : اللغة العربية : معناها و مبناها (ص 196 - 198) ، و لكنه حسن منها كثيراً ، و لا سيما إذ اعتمد على المصطلحين : اللحظة الزمنية ، و الكمية الزمنية ، فجاءت - بتوفيق الله - أكثر وضوحاً و إيضاحاً .

² ينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 533/1 ، 534 .

(مِنْ بَعْدَ) ، كما جاء في أغلب جمل هذا النمط .

* * *

و أحصيت في هذا النمط ثماني جمل ، و هي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ و ما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ﴾ آل عمران/ 19 .
- 2 _ و قال : ﴿ يا أهل الكتاب لم تحتاجون في إبراهيم و ما أنزلت التوراة و الإنجيل إلا من بعده ﴾ آل عمران/ 65 .
- 3 _ و قال : ﴿ و ما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ﴾ الشورى/ 14 .
- 4 _ و قال : ﴿ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَنْتَهُم ﴾ الجاثية/ 17 .
- 5 _ و قال : ﴿ وَ مَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ المدثر/ 56 .
- 6 _ و قال : ﴿ وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ الإنسان / 30 .
- 7 _ و قال : ﴿ وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ التكويد / 29 .
- 8 _ و قال : ﴿ وَ مَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ﴾ البينة / 4 .

* * *

مكونات ركن المقصور

الفعل هو أهم عنصرٍ من عناصر ركن المقصور هنا ، و لقد ورد في هذا النمط الفعلان الماضي و المضارع ، و اختلف هذان النوعان في العدد كما يتضح مما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 05

عدد الأفعال المضارعة : 03

و دلت الأفعال الماضية على المضي المنقطع ، و دلت الأفعال المضارعة على الحال

الاستمراري .

و جاء الفعل في الجملة الثانية مبنياً للمجهول ، و قد حُذِفَ فاعلُ هذا الفعل بسبب العلم به ، و هو الله تعالى .

و هذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
8 .	فعل + فاعل .
2 .	فعل + نائب فاعل .
5 ، 6 ، 7 .	فعل + فاعل + مفعول به محذوف .
1 ، 3 ، 4 .	فعل + فاعل + مفعول لأجله .

تأخرُ بعض متعلقات المقصور إلى ما بعد المقصور عليه

كلمة ﴿ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ ﴾ الواردة في الجمل الأولى ، والثالثة ، والرابعة — معناها : « حَسَدًا بينهم وطلبًا منهم للرئاسة وحظوظ الدنيا »¹ ، و ﴿ بَعِيًّا ﴾ مفعولٌ لأجله² ، و المفعولُ لأجله مِنْ متعلقات الفعل ، و كلمة ﴿ بَعِيًّا ﴾ إذن من الكلمات المتعلقة بركن المقصور ، وقد تلخّرت هذه الكلمة إلى ما بعد المقصور عليه — والله أعلم — بسبب أن المفعولَ لأجله عِلَّةٌ للحدث ، والحدثُ قد يكون مُقَيَّدًا ، ومما يُقَيَّدُ الحدثُ الظرفُ ، و إذا كان الحدثُ مُقَيَّدًا فإنَّ المفعولَ لأجله عِلَّةٌ للحدثِ مذكورًا بعد المفعول لأجله فإنَّ العِلَّةَ حينئذٍ تكون للحدث غير مُقَيَّدٍ ، فالمراد إذن في الجملة الأولى مثلاً هو أن يكون المفعول لأجله عِلَّةً لاختلاف الذين أوْتُوا الكتابَ مع كَوْنِ اختلافهم بعد مجيء العلم إليهم، ولو كان المراد أن يكون المفعول لأجله عِلَّةً لاختلافهم مُطْلَقًا لكان ذُكِرَ قبل أداة الاستثناء ، ومن أجل وضوح ذلك نَتَأَمَّلُ في المثالين التاليين :

1 _ مَا عَادَ مُحَمَّدٌ إِلَّا بَعْدَ عِيدِ الثَّوْرَةِ طَلَبًا لِلْعِلْمِ

2 _ مَا عَادَ مُحَمَّدٌ طَلَبًا لِلْعِلْمِ إِلَّا بَعْدَ عِيدِ الثَّوْرَةِ

¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 166/1 .

² القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 131/1 ، 276/2 .

إنَّ طلب العلم في المثال الأول عطية لعودة محمد مقصورة على ما بعد عيد الثورة ،
وذلك لو أردنا أن نحذف المفعول لأجله من الكلام لَبَقِيَ الجملة : ما عاد محمد إلا بعد
عيد الثورة - صحيحة ؛ لأنَّ المتكلم كأنه قال : ما عاد محمد إلا بعد عيد الثورة ، فقبل له :
لم عاد ؟ ، فقال : طلبا للعلم .. و أما المثال الثاني فلا نستطيع أن نحذف المفعول لأجله منه ،
لأنَّ المتكلم أراد أن يقتصر عودة محمد من أجل طلب العلم على ما بعد عيد الثورة ، فالمقصود
هذا ليس هو المحدث مطلقاً ، و لكنه المحدث مع علمه ، و لا يصح إذن أن نقول : ما عاد محمد
إلا بعد عيد الثورة ، و إلا فمما يُدرينا أنه لم يُعَدِّ للصلة أخرى قبل ذلك العيد ؟.

و نفهم من المثالين السابقين أنَّ محمداً عاد بعد عيد الثورة لأجل طلب العلم ، و ينفي
المثال الأول أن يكون محمد عاد قبل عيد الثورة لأجل عطية أخرى ، و لا ينفي ذلك المثال
الثاني ، فالمثال الأول إذن أجود من حيث إنه يدل على المعنى المقصود و لا يحتمل غيره ،
و كذلك الجمل الثلاث التي في هذا النمط ..

حذف المقصور عليه

من ظروف الزمان لفظ ((بعد)) ، و سبق قريباً أن ذكرت أنه من الظروف
غير المتصرفية التي لا تكون إلا ظرفاً أو شبه ظرف ، و شبه الظروف هو ظرف يخرج (من)
مع كونه لا يخرج عن النصيب بالظرفية إلا إلى الجرح ، و قد شبه هذا بالظرف يسبب
« أن الظروف و الجوار و الجوارح »¹¹ ، و جاء لفظ ((بعد)) في هذا النمط شبه ظرف
في خمس جمل ، و حذف من الجمل الثلاث التيقية ، و هي الجملة الخامسة ، و السادسة ،
و السابعة ..

و ذكر مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه (مشكل إعراب القرآن)² قولين اثنين
في إعراب ما بعد ((إلا)) من هذه الجمل الثلاث و نحوها : أحدهما أنه في جمل جر بباء محذوفة ،
و نسب القيسي هذا القول إلى الخليل و سيبويه ، و الآخر أنه في جمل نصب على نزع الخافض ،
و نسب القيسي هذا القول إلى غير الخليل و سيبويه ، و لا شك في أن الخافض المقصود عند

¹¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 2/239 .

² القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2/428 ، 443 ، 460 .

ونظير : السجدة ، الجوارح ، القرآن ، 5/109 .

أصحاب هذا القول هو الباء ، و القولان إذن مُتَّفِقَانِ على تقدير الباء بعد (إلا) ، و لا يُعْجِبُنِي هذا التقدير ، و أَحِبُّ أَنْ يُقَدَّرَ بعد أداة الاستثناء لفظ (بَعْد) أو (مِنْ بَعْد) ، فتكون (أَنْ) و ما بعدها في محلٍّ جَرٍّ بالإضافة ؛ وذلك لأنَّ المقصودَ من الجملة السادسة مثلاً هو أنَّ مشيئة الخلق لا تكون إلا بعد مشيئة الله تعالى ، و لا يُعرَفُ عَنِ الباء أَنَّ مِنْ معانيها البعديّة ، ثم إنَّ في القرآن الكريم لم يُسَبِّقِ المصدرُ المؤوَّلُ « أَنْ آذَنَ » إلا بالظرف « قَبْلَ » ، و لم يُسَبِّقِ المصدرُ المؤوَّلُ « أَنْ يَأْذَنَ » إلا بشبه الظرف « مِنْ بَعْدِ » ، و لم يُسَبِّقِ المصدرُ الصريحُ « إِذْنِ » بغير الباءِ الجارّةِ إلا في جملةٍ واحدةٍ فسُبقَ فيها بشبه الظرف « مِنْ بَعْدِ » بسبب خُلُوءِ تلك الجملة من الفعل ¹ ، و نَرَى هنا أنَّ المصدرَ المؤوَّلَ قد جُرَّ بإضافة الظرف أو شبه الظرف إليه ، و أنَّ المصدرَ الصريحَ قد جُرَّ بالباء ، و كذلك يَحْكُمُ البحثُ على المصدرِ المؤوَّلِ « أَنْ يَشَاءَ » بأنّه مجرورٌ بإضافة شبه الظرف (مِنْ بَعْدِ) أو الظرف (بَعْد) إليه ؛ قياساً لفعل المشيئة على فعل الإذن ؛ لأنَّ الفعلين يكادان يكونان بمعنى واحدٍ .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلّها قصرٌ حقيقي ، و بعد ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَثْقَلَ هنا كلاماً عن الجملة الرابعة من هذا النمط ، و هذا الكلام لفخر الدين الرازي ، قال في تفسيره : « و المقصودُ من ذِكْرِ هذا الكلامِ التَّعَجُّبُ من هذه الحالة ؛ لأنَّ حصولَ العلمِ يُوجبُ ارتفاعَ الخلافِ ، و ههنا صار مجيء العلم سبباً لحصول الاختلاف ، و ذلك لأنهم لم يَكُنْ مقصودُهُم من العلم نَفْسَ العلم ، و إنما المقصودُ منه طلبُ الرياسةِ و التَّقدُّمِ » ² ، و مثُلُ هذا القولِ يُمكن أن يُقالَ عن الجمل الأولى ، و الثالثة ، و الثامنة .

¹ الجملة المقصودة هي قوله تعالى : « مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ » يونس/ 3 ، و تقدير ما بعد (إلا) : يَشْفَعُ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ، فلمَّا أن خُذِفَ الفعلُ (يَشْفَعُ) ذهبَتْ معه دلالة على الحدث و دلالة على الزمن جميعاً ، فأما دلالة الحدث فلإنما لا تُعَدُّمُ في كلمة « شَيْعٍ » ، و أما دلالة الزمن فعوضٌ بما شبه الظرف « مِنْ بَعْدِ » .

² الرازي ، التفسير الكبير و مفاتيح الغيب ، 266/27 .

النمط السابع : قصر الفعل على نائب المفعول المطلق

(مَا) + فعل + (إلّا) + نائب مفعول مطلق

أنواع المفعول المطلق

من الوظائف النحوية في العربية وظيفة المفعولية ، ومن المفاعيل الخمسة المفعولُ المطلقُ ، « وقد قيل في تسميته بالمطلق أنه يصدق عليه لفظُ المفعول دون قيدٍ بحرف جرٍّ أو نحوه كالظرف ، وذلك كبقية المفاعيل »¹ ، فإذا كان المفعولُ به يُفعلُ به ، والمفعولُ فيه يُفعلُ فيه ، والمفعولُ لأجله يُفعلُ لأجله ، والمفعولُ معه يُفعلُ معه - فإنَّ المفعولَ المطلقَ يُفعلُ ، فهو مفعولٌ ، ولهذا لا يكون إلا حدثًا ، فإذا قال قائلٌ مثلاً : سِرتُ ، فكأنه قال : أحدثتُ سِيراً ، أو فعلتُ سِيراً ، فالسَّيرُ إذن مُحَدَّثٌ أو مفعولٌ ، وإذا أراد أن يكون المفعولُ توكيداً للفعل استبدل بـ (أحدثتُ ، أو فعلتُ) (سِرتُ) ، فيصير قوله : سِرتُ سِيراً .

والمفعول المطلق ثلاثة أنواع² : المؤكد لمعنى عامله ، والمبين لنوع عامله ، والمبين لعدد

مرات وقوع عامله .

فأما النوع الأول ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ الصافات/1 ، ولهذا النوع صورةٌ لفظيةٌ واحدةٌ ، وهي « أن يكون مصدرًا مُنْكَرًا غيرَ مضاف ولا موصوف »³ . وأما النوعان الثاني والثالث ففي نحو مثال ابن مالك في ألفيته : « سِرتُ سِيرَتَيْنِ سِيرَ ذِي رَشْدٍ »⁴ . والنوع الأول لا يَدُلُّ إلا على التوكيد ، والنوعان الثاني والثالث يَدُلَّان على التوكيد كذلك زيادةً على ما يَدُلُّ عليه كلُّ واحدٍ منهما من بيان النوع أو بيان العدد ، ورُبُّ مفعولٍ مطلقٍ يَدُلُّ على هذه المعاني الثلاثة جميعًا ، نحو : سِرتُ سِيرِي زِيدٍ⁵ .

¹ اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مادة : المطلق ، ص 140 .

² ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 205/2 .

³ محمد محيي الدين عبد الحميد ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، 205/2 .

⁴ للنوعين الثاني والثالث صور لفظية كثيرة ، وبسبب كثرتها لم أذكرها ، ولو ذكرتها لأظلت كثيرا ، ولكن ينظر :

محمد محيي الدين عبد الحميد ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، 206/2 ، 207 .

⁵ المرجع السابق ، 207/2 .

النيابة عن المفعول المطلق

قد يحذف المفعول المطلق ، وقد ينقل إلى وظيفة نحوية أخرى ، فيحل محله لفظ آخر مما يدل عليه ، وينصب هذا اللفظ على النيابة عن المفعولية المطلقة ، ولنائب المفعول المطلق صور لفظية كثيرة¹ ، ولكن الذي يعنينا في هذا النمط من تلك الصور صورة واحدة ، وهي أن يحذف المفعول المطلق ويبقى نعت ، فينتقل نصبه من النصب على التبعية إلى النصب على النيابة عن المفعولية المطلقة ، وذلك نحو : سافرت في طلب العلم كثيرا ، ويفعل التلميذ كما يفعل معلمه ، فـ (كثيرا) نائب مفعول مطلق منصوب ، و (كما يفعل معلمه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نائب مفعول مطلق محذوف ، ولو أظهرنا المفعول المطلق لقلنا : سافرت في طلب العلم سفرا كثيرا ، ويفعل التلميذ فعلا كفعل معلمه ، وحينئذ يكون (كثيرا) نعتا للمفعول المطلق منصوبا ، ويكون (كفعل معلمه) جارا ومجرورا متعلقين بمحذوف نعت للمفعول المطلق .

نوعية المفعول المطلق في هذا النمط

إن قصر شيء على شيء يدل على أن المقصور عليه بعض من كل ، فإذا قلنا مثلا : ما نجح إلا التلاميذ المجتهدون - فهمنا أن من التلاميذ من هم غير مجتهدين ، ولو كان التلاميذ كلهم مجتهدين لم يصح قولنا هذا كما لا يصح أن نقول : ما نجح إلا كل التلاميذ ، ولو صح أن نقول نحو ذلك لم يبق للقصر من معنى .

و لو أن قائلا قال : ما شربت إلا ماء ، وهو يقصد أنه شرب بعض الماء من كل هو جنس الماء - لم يصح قوله أيضا ؛ لأن لفظ (الماء) لا يطلق على كمية بعينها ، ولكنه موضوع لبيان حقيقة الماء ، وحقيقة الماء تدرك إدراكا كلياً مهما قل الماء أو كثر ، فهي إذن كل لا بعض ، ولو أن ذلك القائل قصد أنه شرب الماء من كل هو مجموع الماء واللبن مثلا - لصح قوله حينئذ ؛ لأن الحقيقة الواحدة بعض من حقيقتين اثنتين .

و المصدر المؤكد لعامله يدل على حقيقة الحدث ، و حقيقة الحدث إما أن تدرك تمام الإدراك و إما أن تجهل تمام الجهل ، ولا بين ذلك من شيء ، و الحدث إذن كل لا بعض ،

¹ ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 213/2 . ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 508/1 - 510 .

ولهذا السبب لا يقع المفعول المطلق المؤكّد مقصوراً عليه ، فلا يصحُّ أن نقول مثلاً : مَا نَجَحَ الطالبُ إِلَّا نَجَاحًا ، وَلَعَدَمِ صِحَّةِ ذلك سببٌ ثانٍ أيضًا ، وهو أن المفعول المطلق المؤكّد لعامله يُعَدُّ كعامله ؛ لأنَّ المؤكّد هو عَيْنُ المؤكّد مِنْ جِهَتَيْ اللفظ والمعنى أو من جهة المعنى فقط ، فقولنا مثلاً : سافرتُ سَفَرًا - مُشَبَّهٌ قولنا : سافرتُ سافرتُ ، و كما لا يصحُّ أن نقول : مَا سافرتُ إِلَّا سافرتُ - لا يصحُّ كذلك أن نقول : مَا سافرتُ إِلَّا سَفَرًا ، ولهذين السببين أيضًا يُمنَعُ هذا النوعُ مِنَ المصدرِ مِنْ أن يُثَنَّى أو يُجَمَعَ ، وهذا باتّفاق اللغويين على ما ذَكَرَهُ ابنُ هشام¹ .

والمصدر المبيّن للعدد يُثَنَّى وَيُجَمَعُ باتّفاق اللغويين كذلك² ، وَيَصِحُّ أن يكون مقصوراً عليه ؛ لأنه يَدُلُّ على عدد ، ولا مُنتَهَى للأعداد حتى يُمكن أن يكون هذا العدد هو أقصاها ، فالمصدر المبيّن للعدد إذن لا يكون إِلَّا بعضاً من كلٍّ .

واختلف اللغويون في تثنية المصدر المبيّن للنوع وجميعه ؛ « فالمشهور الجواز ، وظاهرُ مذهبِ سيويه المنع ، واختاره الشلويين »³ ، وَكَوْنُ هذا المصدرِ يُبيّنُ نوعاً يَدُلُّ على أن مِنْ هذا المصدرِ أنواعاً أخرى ، فالمصدر المبيّن للنوع إذن بعضٌ من كلٍّ ، وَيَصِحُّ حينئذٍ أن يكون مقصوراً عليه .

* * *

وفي هذا النمط ثلاث جمل :

1 _ قال الله تعالى مُحَاطِبًا خاتمَ الرسل : ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ هود/109 .

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 215/2 .

² المرجع السابق ، 215/2 .

³ المرجع السابق ، 215/2 .

و الصحيح الذي لا مندوحة عنه هو الجواز : جوازُ تثنية المصدرِ المبيّنِ للنوع وجميعه ؛ إذ قد جاء مجموعاً في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَتَطُوبُونَ بِاللهِ الطُّوبَى ﴾ الأحزاب/10 .

2 _ وقال : ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَفْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا وَمَا تَلَبُّوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾¹ الأحزاب/14.

3 _ وقال عن المنافقين : ﴿ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الأحزاب/20 .

* * *

مكونات ركن المقصور

ورد في هذا النمط الفعلان الماضي و المضارع ، و اختلفا في العدد كما يتضح مما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 02

عدد الأفعال المضارعة : 01

و يتكوّن ركن المقصور هنا من الفعل والفاعل و جار و مجرور كما في الجملة الثانية ،

أو من الفعل و الفاعل و مفعول به محذوف كما في الجملتين الأولى ، والثالثة .

المقصور عليه في الجملة الأولى

ذهب الزمخشري إلى أن « (مَا) في ﴿ مِمَّا ﴾ و ﴿ كَمَا ﴾ يجوز أن تكون مصدرية

و موصولة ، أي : مِنْ عِبَادَتِهِمْ ، وَكِعِبَادَتِهِمْ ، أَوْ مِمَّا يَعْبُدُونَ مِنَ الْأَوْثَانِ ، وَمِثْلَ مَا يَعْبُدُونَ

منها »² ، و في هذا الرأي نظرٌ ؛ لأنّ (مَا) التي في ﴿ كَمَا ﴾ لا تكون إلا مصدرية ،

و لا يجوز أن تكون موصولة ؛ وذلك لاجتماع سببين : كَوْنِ صِيغَةِ الْفِعْلِ ﴿ يَعْبُدُ ﴾ الذي بعد

(مَا) تَدُلُّ عَلَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ ، وَكَوْنِ زَمَنِ الْعِبَادَةِ قَدْ مَضَى وَانْتَهَى بِدَلِيلِ شَبِّهِ الظَّرْفِ

﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، ولولا أحد هذين السببين لجاز أن تكون (مَا) موصولة ، و لو جعلناها موصولة

— مع وجود هذين السببين — لكان تقديرُ ما بعد (إِلَّا) في الآية : مِثْلَ الَّذِي يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ

¹ الكلام هنا عن المنافقين الذين استأذن فريق منهم النبي -صلى الله عليه وسلم- في الرجوع عن غزوة الأحزاب - وهي غزوة الخندق -

معتذرين إليه بأن يوفهم عورة ، أي : غير حصينة ، وما هي كذلك ، ولكنهم يريدون فراراً من القتال ، يقول الله عزّ شأنه في هذه الآية :

لَوْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْزَابَ الَّتِي يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ خَوْفًا مِنْهَا دَخَلَتِ الْمَدِينَةَ النَّبِيُّ مِنْ خَلْفِهِمْ سَابِقَةً لِأَهْلِيهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ، ثُمَّ طَلَبَ

إِلَى الْمُنَافِقِينَ حِينَئِذٍ الْرَّدَّةَ وَقَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ ... لأجابوا هذا الطلب ، ولمّا لبثوا في بيوتهم إلا لبث الذي يكون بين السؤال والجواب . يُنظر :

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 37/5 .

² المرجع السابق ، 57/3 .

من قبل ، ولحصول تضاد بين الزمنين : زمن الفعل « يَعْبُدُ » ، و زمن شبه الظرف « مِنْ قَبْلُ » ، فمن أجل ذلك وجب عدّها مصدرية ليس غير ليكون التقدير : مِثْلَ عِبَادَةِ آبَائِهِمْ مِنْ قَبْلُ ، ولا في هذا التقدير زمان حتى يمكن أن يتضاداً ، ولكنه زمن واحد ، وهو الزمن الماضي الذي يدلّ عليه شبه الظرف « مِنْ قَبْلُ » .

والكاف في « كَمَا » يجوز عدّها اسمية¹ ، ويجوز عدّها حرفية ، فإنْ عُدَّتْ اسماً فهي في محل نصب نائب مفعول مطلق ، وإنْ عُدَّتْ حرفاً فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف نائب مفعول مطلق .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلّها قصر حقيقي .

¹ قد تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) . يُنظر: الرماني ، معاني الحروف ، ص 47 ، 48 .

النمط الثامن : قصر الفعل على المفعول لأجله

(مَا) + فعل + (إلاً) + مفعول لأجله

شروط نصب المصدر مفعولاً لأجله

يشترط لنصب المصدر مفعولاً لأجله ثلاثة شروط¹ ، وهي :

الأول : أن يكون هذا المصدر قَلْبِيًّا ؛ وذلك بأن يكون من أفعال التَّفْسِيبِ الباطنة كالرَّغبة و المحبة و الخوف ، لا من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب و القراءة و التحديث و المشي .

والثاني : أن يكون الحدثُ المَعْلُلُ والحدثُ المَعْلُلُ² مُتَّحِدَيْنِ في الزمن .

والثالث : أن يكون فاعلُ هذين الحدثين واحدًا .

ولم يَذْكُرْ ابنُ عقيل في (شرحه على ألفية ابن مالك) الشرطَ الأوَّلَ من هذه الشروط الثلاثة ، و قال : « و زعم قومٌ أنه لا يُشترط في نصبه [أي : نصب المفعول لأجله] إلا كونه مصدرًا [أي : مصدرًا مَعْلَلًا] ، و لا يُشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل »³ ، و ذكر ابنُ هشام في (أوضح المسالك)⁴ أن أبا علي الفارسي أجاز نحو : جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ ، و فسره ابنُ هشام بأنه : جِئْتُكَ لِتَضْرِبَ زَيْدًا ، و هذا يعني أن الفارسي لا يقول بالشروط الثلاثة جميعًا ؛ لأنَّ الضَّربَ ليس مصدرًا قَلْبِيًّا ، و ليس المجيء

¹ إنَّ جملة ما اشترطه النحاة للمفعول لأجله حتى يُنصب خمسة شروط ، وأوَّلُ هذه الشروط كونه مصدرًا ، وقد افترضت أنه مصدرٌ في قولي : « يُشترط لنصب المصدر... إلخ » ، وثاني هذه الشروط كونه عِلَّةً للحدث ، وهذا الشرط لا يُعَدُّ فهمه من اسم (المفعول لأجله) نفسه ؛ فمن أجل هذا اكتُفيت بذكر ثلاثة شروط . ويُنظر في الشروط الخمسة جميعًا :

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 225/2 ، 226 .

ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 520/1 ، 521 .

² الحدثُ المَعْلُلُ - بالفتح - هو المدلولُ عليه بالعامل في المفعول لأجله ، والحدثُ المَعْلُلُ - بالكسر - هو المدلولُ عليه بالمفعول لأجله نفسه .

³ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 521/1 .

⁴ و ذكر فيه أيضًا أن الشرط الأوَّلَ قاله ابنُ خباز وغيره ، وأن الشرط الثاني قاله الأعلام و المتأخرون ، و أن الشرط الثالث قاله المتأخرون كذلك . و ينظر في جميع ذلك : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 225/2 ، 226 .

و الضَّرْبُ مُتَّحِدَيْنِ فِي الْوَقْتِ وَ لَا فِي الْفَاعِلِ ، وَ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا أَنَّ ابْنَ خُرُوفٍ خَالَفَ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا الشَّرْطَ الثَّلَاثَ¹ ؛ إِذْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ .

و الَّذِي يَنْبَغِي ذِكْرُهُ هُنَا أَنَّ الْمَفْعُولَ لِأَجَلِهِ إِذَا وَجِدَتْ فِيهِ هَذِهِ الشَّرُوطُ كُلُّهَا لَا يَجِبُ نَصْبُهُ ، بَلْ يَجُوزُ حِينَئِذٍ نَصْبُهُ وَ يَجُوزُ جَرُّهُ بِحَرْفٍ مِنَ الْأَحْرَفِ الصَّالِحَةِ لِلتَّعْلِيلِ ، وَهِيَ : الـلَّامُ ، وَ (مِنْ) ، وَ (فِي) ، وَ الْبَاءُ² ، وَ أَمَّا إِذَا قُفِدَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ فَإِنَّ الْمَفْعُولَ لِأَجَلِهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ حِينَئِذٍ إِلَّا الْجَرُّ بِالْحَرْفِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ الشَّرْطَ مِنَ النُّحَاةِ ، وَ كَذَلِكَ إِذَا قُفِدَ شَرْطَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ .

و الَّذِي يَعْنِينَا فِي هَذَا النَّمْطِ مِنَ الشَّرُوطِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ ، وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَدُثُ الْمَعْلَلُ وَ الْحَدُثُ الْمَعْلَلُ مُتَّحِدَيْنِ فِي الْفَاعِلِ ، وَ لَعَلَّ النُّحَاةَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ مِنْ مَبَاحِثِ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الشَّرْطِ ، وَ كَمْ يُجِبُّ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَهُ مِنْهُمْ أَنْ يَحْتَجُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَ إِنِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرُكَ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ³

وَيَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ : « لِدُكْرَاكَ » عِلَّةٌ وَاجِبَةٌ الْجَرِّ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ فَاعِلِ (الْعَرَوْ) - وَ هُوَ لَفْظُ (هِزَّةٌ) - عَنْ فَاعِلِ (الذَّكْرَى) - وَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ - ، وَ الْحَقِيقَةُ أَنَّ أَيَّ شَاهِدٍ لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يُحْتَجَّ بِهِ عَلَى وَجوبِ جَرِّ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ ؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ وَاجِبًا - مَعَ وَجُودِ الشَّرُوطِ كُلِّهَا - كَمَا ذَكَرْتُ قَرِيبًا ، ثُمَّ إِنَّ فَاعِلَ (الذَّكْرَى) فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ فَاعِلُ (الْهِزَّةِ) ، وَ فَاعِلُ (الْهِزَّةِ) هُوَ الَّذِي يُعْتَدُّ بِهِ لَا فَاعِلُ (الْعَرَوْ) ؛ لِأَنَّ (الْهِزَّةَ) حَدُثٌ ،

¹ المرجع السابق ، 226 / 2 .

² ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 521 / 1 .

³ هذا البيت من الطويل ، وَ هُوَ لِأَيِّ صَحْرِ الْمَذْنِيِّ فِي الْأَغَانِي 169 / 5 ، 170 ، وَ الْإِنْصَافِ 253 / 1 ، وَ خَزَانَةِ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ 254 / 3 ، 255 ، 257 ، 260 ، وَ الدَّرَرِ الْوَامِعِ 79 / 3 ، وَ شَرَحَ أَشْعَارَ الْمَذَلِّينَ 957 / 2 ، وَ شَرَحَ التَّصْرِيحَ 336 / 1 ، وَ لِسَانَ الْعَرَبِ 155 / 2 (رَمَتْ) ، وَ الْمَقَاصِدَ النُّحَوِيَّةَ 67 / 3 ، وَ بَلَا نِسْبَةٍ فِي الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ 29 / 7 ، وَ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ 646 / 2 ، 648 ، وَ أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ 227 / 2 ، وَ شَرَحَ الْأَشْمُورِي 216 / 1 ، وَ شَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ ص 298 ، وَ شَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ ص 361 ، وَ شَرَحَ قَطْرَ النَّدَى ص 228 ، وَ شَرَحَ الْمِفْصَلَ 67 / 2 ، وَ الْمَقْرَبَ 162 / 1 ، وَ هُمُ الْهُوَامِعُ 194 / 1 (الْمَعْجَمُ الْمِفْصَلُ فِي شَوَاهِدِ النُّحُوِّ الشَّعْرِيَّةِ 367 / 1 ، وَ الْمَعْجَمُ الْمِفْصَلُ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ 271 / 3) .

اللُّغَةُ : (تَعْرَوِي) الْفَعْلُ مِنْ (عَرَا يَعْرُو عَرَوًا) ، وَ يَقُولُ : عَرَا فُلَانًا أَمْرًا ، وَ مَعْنَاهُ : أَلَمَّ بِهِ وَ أَصَابَهُ - (هِزَّةٌ) الْمِيزَةُ مُصَدَّرٌ دَالٌّ عَلَى النُّوعِ وَ الْهَيْئَةِ مِنْ (هَزَزَ يَهْزُ هَزًّا) ، وَ مَعْنَى (الْهِزَّةِ) الرُّعْدَةُ وَ الْإِنْتِفَاضَةُ الَّتِي تَعْرِو الْإِنْسَانَ عِنْدَ الْبَرْدِ أَوْ عِنْدَ حَدُوثِ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُهُ - (انْتَفَضَ) ارْتَعَدَ وَ ارْتَعَشَ - (بِلِلَّةِ الْقَطْرِ) الْمُرَادُ بِالْقَطْرِ هُنَا الْمَطَرُ ، وَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ حَالٌ مِنْ (الْعَصْفُورِ) .

و لأبْدَ للحدث من فاعلٍ ، و فاعلُها هو المتكلمُ ، و كَوْنُ (الهِزَّة) حدثًا و المتكلمُ فاعلُها هو أصلُ الكلام ، و هو الجملةُ : اهْتَزَزْتُ ، و مَا الفعلُ (تَعْرُو) بدالٌ بنفسه على حدثٍ بعينه ، و لكنّه لا يزيد عن أنه دالٌّ على إصابة مفعوله بحدثٍ هو فاعله ، و كذلك كلُّ جملةٍ يكون الفعلُ فيها من هذا النوع ، و يكون فاعله اسمَ حدثٍ ؛ فإنَّ أصلها جملةٌ فعلها مُشتَقٌّ من ذلك الحدث ، و فاعلُها هو مفعولُ ذلك الفعلِ ، و هذه أمثلةٌ تُوضِّحُ هذا الكلامَ أبْلَغَ توضيحٍ :

الجملة ذات الفعل الدال على إصابة	الجملة ذات الفعل المشتق
مفعوله بحدث هو فاعله	من ذلك الحدث
اعتري التلميذ شك في نجاحه	شك التلميذ في نجاحه
أصاب الرجلَ مرضٌ	مرض الرجل
غشيَ المسافرَ تعبٌ	تعب المسافر

و مثَّلَ ابنُ هشامٍ في (أوضح المسالك)¹ للحدثِ المعلَّلِ غيرِ المتَّحِدِ مع الحدثِ المعلَّلِ وقتًا ولا فاعلاً بقوله تعالى : ﴿ اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ الإسراء/78 ، و كان ذلك في كلامه عن اللَّفْظِ المعلَّلِ الفاقِدِ شرطاً أو شرطَيْنِ ممَّا عدَّا شرطَ التعليلِ من شروطِ المفعولِ لأجله الخمسة ، ولو كان يصحُّ التمثيلُ بهذه الآية هنا لاستدركنا عليه بأنَّ هذا المصدرَ فاقِدٌ شرطاً آخرَ أيضاً ، وهذا الشرطُ هو كَوْنُهُ قلبياً ؛ إذ أنَّ (الذُّلُوكَ)² مصدرٌ غيرُ قلبي ، ولكنَّ هذه الآية لا يصحُّ التمثيلُ بها هنا ؛ لأنَّ ذلوكَ الشمسِ ليس علةً لإقامة الصلاة ، بل مَّا في (الذُّلُوكِ) من الشروط الخمسة إلاَّ شرطٌ واحدٌ ، وهو أنه مصدرٌ ، ولا أدري كيف جعل ابنُ هشامٍ هذا المصدرَ معلَّلاً ؟ ، و لو كان معلَّلاً لكانت اللامُ للتعليل ، وما هي للتعليل ، بل هو نفسه ذَكَرَ

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 228/2 .

² ذلوك الشمس هو زوالها عن الاستواء ، و يُستعمل في غروبها أيضاً . يُنظر :

الفيومي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مادة : ذلك ، ص 105 .

وقال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 189/3) : « دَلَّتْ الشَّمْسُ : غَرَبَتْ ، وَقِيلَ : زَالَتْ ، وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَنَّنِي جَرِيلٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِيَذُلُوكَ الشَّمْسُ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ | انتهى الحديث | ، و اشتقاقه من الذَّلْتُ ؛ لأنَّ الإنسانَ يَذُلُّكَ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهَا » ، و إنَّ هذا الحديثَ الشريفَ و كَوْنُ ذُلُوكِ الشَّمْسِ مشتقاً « من الذَّلْتُ ؛ لأنَّ الإنسانَ يذلُّك عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهَا » دليلان على أنَّ معنى ذُلُوكِها هو زوالها عن الاستواء .

في الكتاب نفسه¹ أن من معاني اللام معنى البُعْدِيَّةِ ، و مَا مَثَّلَ لها إلا بهذه الآية ، جاعلاً المعنى : أقم الصلاة بعدد دلك الشمس .

و الحق الذي يجب ترك العدول عنه أن المفعول لأجله لا يلزم أن يكون فاعله هو فاعل عامله ، بل يجوز أن يكون الفاعلان مختلفين ، و قد جاء كذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَ طَمَعًا ﴾ الرعد / 12 ، ف (الخوف و الطمع) مفعولُ فعل (الإِراءَة) لأجلهما ، مع أن فاعل (الإِراءَة) هو الله - عز و جل - و فاعل (الخوف و الطمع) هم عباده .

و لا يُظَنُّ أن النحاة استجابوا لهذا الدليل القوي ، و لكنهم ذهبوا إلى التأويل و غايتهم جعلُ الفاعلين فاعلاً واحداً ، بل ذهب بعضهم إلى التماسِ وظيفةٍ نحويةٍ أخرى لـ (الخوف و الطمع) حتى يجدَ لنفسه سَعَةً عن هذا الضيق الذي ضَيَّقَ النحاة به على أنفسهم ، فهذا الزمخشري وحده جاء بخمسة أوجه كاملة² في إعراب ﴿ خَوْفًا وَ طَمَعًا ﴾ في الآية الكريمة ، أولها : أنهما في الأصل مجروران بإضافة مفعول لأجله إليهما ، والتقدير : إرادة خوف و طمع ، فيكون فاعلُ (الإِراءَة) هو فاعلُ (الإِراءَة) ، و هو الله تعالى ، فلما أن حُذِفَ المضافُ أخذ اللفظان المضافُ إليهما إعرابه ، وهو النصب ، وثانيها : أنهما مفعولُ لأجلهما على معنى : إخافةً وإطماعاً ، فيكون فاعلُ (الإِخافةِ والإِطماعِ) هو فاعلُ (الإِراءَة) ، و هو الله تعالى ، وثالثها : أنهما حالان من البرق ، كأن البرق هو نفسه خوف و طمع ، ورابعهما : أنهما في الأصل مجروران بإضافة حالٍ من البرق إليهما ، والتقدير : ذَا خوفٍ و طمعٍ ، فلما أن حُذِفَ المضافُ أخذ اللفظان المضافُ إليهما إعرابه ، و هو النصب ، وخامسها : أنهما حالان مِنَ الضميرِ الظاهرِ في لفظ ﴿ يُرِيكُم ﴾ على تقدير : خائفين و طامعين ، وهذا ابنُ مالك في (شرح التسهيل)³ يَرُدُّ على الزمخشري أوجهه الثالث و الرابع و الخامس ، ولا يقبل أن يكون التقدير : يُريكم البرق إراءة خوف و طمع ، و يقول : إن معنى ﴿ يُرِيكُم ﴾ :

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 34/3 .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 101/3 .

³ ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المنحوت (ط 1 ؛ مصر : دار هجر ، 1410 هـ = 1990 م) ،

يَجْعَلُكُمْ تَرْوَنَ ، فيكون التقدير : يَجْعَلُكُمْ تَرْوَنَ البرقَ خوفاً وطمعاً¹ ، فيكون فاعلُ (الخوف والطمع) هو فاعلُ (الرؤية) ، وهم العباد ، و لَعَمْرِي إنَّ هذا هو التَّمَحُّلُ الذي لا تَقْبَلُهُ لغة من اللغات ، فكيف يُقْبَلُ في العربية ؟ ، و لو أنَّ مِثْلَ هذه التأويلاتِ كانتِ في الشَّعر - و هو الذي يَكْثُرُ فيه التأويلُ - لكانتِ غيرَ مقبولة ، فكيف بها و هي في النثر ؟ ، ثم كيف بها و هي في القرآن ؟ ، و لو أنَّ النحاة وصفوا اختلافَ فاعلِ المَعْلَلِ عن فاعلِ المَعْلَلِ بالقليلة لوجدوا في ذلك مَنَدُوحَةً عن هذا التَّكَلُّفِ البَيِّنِ ، ولكنهم أَبَوْا إِلَّا أن يتجشَّموا المشقةَ في ردِّ قليل الكلام إلى كثيره ، و إنَّ شِئْتَ فقل عن موقفهم من هذه الآية : إنهم وضعوا قاعدةً من فصيح الكلام ثم انقلبوا بها على أفصحه .

و اشتهر ابن خروف بأنه لم يشترط اتحاد الفاعلين حتى إنه لا يكاد يعرف أحد من النحاة نفى هذا الشرط إلا هو ، قال ابن مالك : « وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه ، نحو : جئتكَ حذر زيد الشر ، وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين ، قال : و من حجة من أجازوه شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم : ضربته ضرب الأمير اللص »² ، أي : شبه اختلاف فاعل المفعول لأجله عن فاعل عامله باختلاف فاعل المفعول المطلق عن فاعل عامله ، و لو كان هنا شبه حتى يكون حجة لقلنا دعماً لها : إن اختلاف فاعل المفعول لأجله عن فاعل عامله أولى من اختلاف فاعل المفعول المطلق عن فاعل عامله ؛ لأنَّ المفعولَ المطلق إنما هو مفعولُ فاعلٍ عاملٍ ، ولهذا وُصِفَ بأنه مطلقٌ ، و لهذا أيضاً هو - بأنواعه الثلاثة - مُؤَكَّدٌ لعامله³ ، بخلاف المفعول لأجله ؛ فإنه يجوز عقلاً أن يفعل فاعلٌ فعلاً لأجل فعلٍ فاعلٍ غيره ، ثم إنَّ النحاة مُتَّفِقُونَ على جواز اختلاف الفاعلين إذا كان المصدرُ المَعْلَلُ مجروراً بالحرف ، ولكن لا شبهة هنا البتة ؛ لأنَّ المفعول المطلق لا يكون فاعله إلا فاعل عامله ، و ما قولهم : ضَرَبْتُهُ ضَرَبَ الأميرِ اللصِّ - إلا أنه على تقدير : ضربته ضرباً مِثْلَ ضَرَبِ الأميرِ اللصِّ ، ف (ضَرَبَ الأميرِ) نائبُ مفعولٍ مطلقٍ ، و ليس

¹ إنَّ هذا التقديرَ فاسدٌ غايةَ الفسادِ ؛ وذلك لأنه يعني أنَّ العبادَ يَرَوْنَ البرقَ لأجل أن يخافوا ويطمعوا ، وهذا لا يقول به إنسانٌ ؛ فأمَّا أنهم يَرَوْنَهُ لأجل أن يخافوا فلأنَّ الإنسانَ لا يفعل الفعلَ رغبةً في أن يخاف ، و أمَّا أنهم يَرَوْنَهُ لأجل أن يطمعوا فلأنَّ الإنسانَ لا يفعل الفعلَ رغبةً في أن يطمع في شيء ، ولكن يفعله رغبةً في ذلك الشيء نفسه ، إلَّا أن يكون يُريدُ غمّاً بلذة الطَّمَعِ ذاته ، وهذا ليس من صفة الإنسان السَّوِيِّ عقله ، ومِثْلُ هذا التقديرِ في الفسادِ تقديرٌ آخرٌ قد يقول به قائلٌ ، وهو : يُريكم البرقَ فترَوْنَهُ خوفاً وطمعاً .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 197/2 .

³ و قد مرَّ ذِكْرُ ذلك في صدر النمط السابع السابق .

مفعولاً مطلقاً ، و هنا يظهر للبحث أن يُنادي بالتفريق بين وظيفتين نحويتين لا يكاد كثير من النحاة يُفرّقون بينهما ، وهما : وظيفة المفعولية المطلقة ، و وظيفة النيابة عن المفعولية المطلقة أو شبه المفعولية المطلقة .

و يبقى الدليل الفصل على جواز نصب المصدر المعلن إذا اختلف فاعله عن فاعل الحدث المعلن هو ورود ذلك في أفصح الكلام العربي ؛ إذ ورد في القرآن الكريم في آيتين اثنتين منه : الآية التي مضى ذكرها ، و آية ستأتي في جمل هذا النمط ، ثم إن المصدر المعلن إذا كان مجروراً بالحرف لا خلاف بين النحاة في جواز اختلاف فاعله عن فاعل معلنه ، فلم لا يميز العرب المحدثون ذلك في حال النصب ؟ ، ولا سيما إذا كانوا يريدون للعربية أن تخرج من كثير من القيود التي لا تنفع وجودها و لا يضُرُّ فقودها فيلأ .

هذا ما يراه البحث صواباً في هذه القضية ، و بقي أمران اثنان يتعلقان بها لا بد من ذكرهما هنا ، أحدهما : أن اختلاف فاعل المعلن - منصوباً أو مجروراً - عن فاعل المعلن قليل جداً في الكلام العربي ، و لعل هذا راجع إلى أن فاعل الفعل يميل كثيراً إلى تعليل فعله بفعل آخر منه ، ثم إن كون المصدر المعلن قليلاً يعسر تعليل الفاعل فعله بفعل غيره لتعسر اطلاعه على ما في قلبه ، و الآخر : أن المصدر المعلن إذا ذكر فاعله في الكلام فهو الذي ذكر ، و إذا لم يذكر ففاعله هو فاعل معلله نفسه ، إلا أن يأبى المعنى ذلك ففاعله حينئذ هو المفهوم من مقام الكلام ، ولا يصح إلا أن يكون مفهوماً ، كما في الآية التي ذكرناها ، و لا يجوز للمخاطب أن ييهمه على المخاطب .

* * *

و قد أخصّيتُ في هذا النمط خمسَ جمل ، وهي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ البقرة/ 272 .
- 2 _ و قال عن آدمَ و زوجته - عليهما السلام - : ﴿ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ الأعراف/ 20 .
- 3 _ و قال : ﴿ و ما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ الإسراء/ 59 .
- 4 _ و قال مخاطباً خاتم الرسل : ﴿ ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون . وقالوا أآلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون ﴾ الزخرف / 57 ، 58 .
- 5 _ و قال : ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَافِقَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ الحديد / 27 .

* * *

مكونات ركن المقصور

الفعل هو العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا ، و لقد ورد في هذا النمط الفعلان

الماضي و المضارع ، و اختلف هذان النوعان في العدد كما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 03

عدد الأفعال المضارعة : 02

و هذا جدولٌ يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 .	فعل + فاعل + مفعول به محذوف .
3 .	فعل + فاعل + مفعول به مجرور لفظاً .
4 ، 5 .	فعل + فاعل + مفعول به + جار و مجرور .
2 .	فعل + مفعول به + فاعل + جار و مجرور .

أين المقصور عليه في الجملة الثانية ؟

المفعول لأجله - و هو المقصور عليه - في الجملة الثانية محذوف ، و تقدير ما بعد

(إلا) : كَرَاهَةً أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ¹ ، و يجوز أن يكون المعنى : لئلا تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ² ، و التقدير الأول أولى ؛ لأن التقدير الثاني مبني على حذف حرفين من حروف المعاني ، و هما : لام التعليل ، و (لا) النفي ، ثم إن الحذف مُقَدَّرٌ في موضعين بسبب فصل (أن) بين الحرفين ، و أولى من ذلك بناء التقدير على حذف كلمة واحدة ، و لا تكون إلا في موضع واحد ، و أيّا ما كان التقدير فالمعنى واحد ، و هذا المعنى هو الذي يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ

¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 102/2 .

² ولا مانع من إسناد فعل (الكراهة) إلى الله - عز وجل - بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ النوبة/46 .

² ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ، 118/2 .

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 308/1 .

الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى¹ طه/120 .

اختلاف فاعل المفعول لأجله عن فاعل عامله في الجملة الخامسة

ذَكَرَ ابنُ الجوزي في تفسيره (زاد المسير في علم التفسير)² ثلاثة أقوالٍ في قوله تعالى : ﴿ مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾ الذي هو الجملة الخامسة في هذا النمط ؛ أولها : أنَّ ما بعد (إِلَّا) راجعٌ إلى قوله تعالى : ﴿ ابْتَدَعُوهَا ﴾ ، و تقديرُ الكلام : ما كتبنا عليهم الرهبانية ، إِلَّا أنهم ابتدعوها ابتغاءَ رضوانِ الله ، فيكون الاستثناء منقطعاً³ ، أي : ولكنهم ابتدعوها ابتغاءَ رضوانِ الله ، و ثانيها : أنَّ ما بعد (إِلَّا) راجعٌ إلى قوله تعالى : ﴿ مَا كَتَبْنَاهَا ﴾ على معنى : ما كتبناها عليهم بعد دخولهم فيها تطوعاً إِلَّا ابتغاءَ رضوانِ الله ، و ثالثها : أنَّ ما بعد (إِلَّا) راجعٌ إلى قوله تعالى : ﴿ مَا كَتَبْنَاهَا ﴾ أيضاً ، ولكن على معنى : ما كتبنا عليهم منها إِلَّا ما يُرضي الله ، لا غير ذلك .

و جاء أبو جعفر النحاس في كتاب (إعراب القرآن)⁴ بوجهٍ غريبٍ في إعراب ما بعد (إِلَّا) ، و هو أنَّ يكون بدلاً من الضمير الذي في محلِّ نصبٍ في لفظِ ﴿ كَتَبْنَاهَا ﴾ ، ولم يبين نوعَ هذا البدل ، و هو إنَّ كان يقصدُ أنه بدلٌ مطابقٌ - و هو بدلٌ كلٍّ من كلٍّ - أو بدلٌ اشتمالٍ فهذا كَجَعْلِهِ مفعولاً لأجله ، بل جَعْلُهُ مفعولاً لأجله حينئذٍ أولى ، و إنَّ كان

¹ قال الزمخشري في (تفسير الكشاف، 4/49): «وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى» دليلٌ على قراءة الحسن بن علي و ابن عباس - رضي الله عنهم - : ﴿ إِلَّا أَنْ تُكُونُوا مَلَكَيْنِ ﴾ بالكسر ، يقصدُ كسرَ اللام في (مَلَكَيْنِ) ، أي : من (الْمَلِكِ) ، ولم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة و المشهورة و الشاذة ، و وصَّفَ أبو جعفر النحاس في (إعراب القرآن ، 2/118) هذه القراءة بالشدود ، و قال : « و هل يجوز أن ينوهم آدم - صلى الله عليه و سلم - أنه يصل إلى أكثر من مُلْكِ الجنة و هي غاية الطالبين ؟ ، وإنما معنى ﴿ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ﴾ : المقامُ في مُلْكِ الجنة و الخلود فيه ، و قد بين الله - جلَّ و عزَّ - فضلَ الملائكةِ على جميع الخلق في غير موضعٍ من القرآن ، فمنها هذا ، و هو : ﴿ إِلَّا أَنْ تُكُونُوا مَلَكَيْنِ ﴾ ... » ، و إنَّ قوله هذا إشارةٌ واضحةٌ إلى أنَّ قراءة (مَلَكَيْنِ) بكسر اللام لا تصح ؛ لأنه لا زيادةٌ لمستزير في المُلْكِ على مُلْكِ الجنة ، و أنَّ القراءةَ بالفتح - و هي القراءةُ لا غير - تُفيد أنَّ الملائكةَ أفضلُ من جميع الخلق ، وكذلك هو الشأنُ ، و أنَّ قوله تعالى : ﴿ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ﴾ يعني المقامَ في مُلْكِ الجنة ، و على هذا فليس إحدى الآيتين تُفسرُ للأخرى ، و لكنَّ يُجمَعُ بينهما .

² ابن الجوزي ، زاد المسير في علم التفسير ، تحقيق و ضبط : زهير الشاويش (ط3 ؛ بيروت و دمشق : المكتب الإسلامي ، 1404 هـ - 1984 م) ، 8/176 ، 177 .

³ و يُنظر أيضاً :

النحاس ، إعراب القرآن ، 4/367 ، 368 .

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2/361 .

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 6/87 .

⁴ النحاس ، إعراب القرآن ، 4/368 . و يُنظر أيضاً : القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2/361 .

يَقْصِدُ أَنَّهُ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ فَهَذَا كَالْقَوْلِ الثَّالِثِ مِنْ أَقْوَالِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، وَ إِنْ كَانَ يَقْصِدُ أَنَّهُ بَدَلَ مُبَايِنٍ - وَ هُوَ أَرْجَحُ قَصْدٍ فِي نَظَرِي - فَهَذَا كَالْتَقْدِيرِ : مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ الرِّهَابِيَّةَ ، وَ لَكِنْ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ غَيْرَهَا مِمَّا يَتَّبِعُونَ بِهِ رِضْوَانَ اللَّهِ .

و الْقَوْلُ الْجَدِيدُ بِالْقَبُولِ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ كُلِّهَا إِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَ لَا سِيَّمَا وَ قَدْ دَعَمَ هَذَا الْقَوْلَ - وَ لَمْ يَدْعَمْ سِوَاهُ بِشَيْءٍ - بِقَوْلِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا الرِّهَابِيَّةَ : « تَطَوَّعُوا بِابْتِدَاعِهَا ثُمَّ كَتَبَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ »¹ ، وَ قَوْلِ الرَّجَاجِ عَنْهُمْ أَيْضًا : « لَمَّا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَلِكَ التَّطَوُّعَ لَزِمَهُمْ إِتِمَامُهُ ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا لَمْ يُفْتَرَضْ عَلَيْهِ لَزِمُهُ أَنْ يُتِمَّهُ »² ، وَ مِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ بَعْضَ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ كَانَتْ تَسْأَلُ عَنْ أَشْيَاءٍ فَيُظْهِرُ اللَّهُ حُكْمَهَا فَيَجِدُونَ فِيهَا مَشَقَّةً ثُمَّ يُخَالِفُونَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهَا ، وَ لَوْ كَانُوا لَمْ يَسْأَلُوهَا لَكَانَ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا³ .

وَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي ارْتِضَاهُ الْبَحْثُ بِسَبَبِ مَا تَقَوَّى بِهِ مِنْ أَدَلَةٍ لَا تَقْبَلُ الرَّدَّ - يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مَفْعُولًا لِأَجَلِهِ مُعْلَلًا ، وَ نَحْنُ نَرَاهُ مَنْصُوبًا وَ نَرَى - مَعَ ذَلِكَ - فَاعِلَهُ لَيْسَ هُوَ فَاعِلُ مُعْلَلِهِ ؛ إِذْ فَاعِلُهُ هُمُ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا الرِّهَابِيَّةَ وَ فَاعِلُ مُعْلَلِهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَ هَذَا دَلِيلٌ مِنَ الْأَدَلَةِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي تَنْفِي شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ نَصْبِ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ أَخَذَهُ النُّحَاةُ مِنْ جُمْهُورِ الشَّوَاهِدِ النُّحَوِيَّةِ ، وَ هُوَ أَنَّ يَكُونَ فَاعِلُ الْمَعْلَلِ هُوَ فَاعِلُ الْمَعْلَلِ ، وَ الْحَقُّ أَنَّ الْكَثِيرَ لَا يُغْنِي عَنِ الْقَلِيلِ شَيْئًا ، وَ لَا يَزِيدُ الْحُكْمُ الْمُسْتَنْبَطُ مِنْهُ عَنْ أَنَّ يُوصَفَ بِأَنَّهُ الْحُكْمُ الْغَالِبُ الْكَثِيرُ أَيْضًا .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصرٌ حقيقي .

¹ ابن الجوزي ، زاد المسير في علم التفسير ، 176/8 .

² المرجع السابق ، 176/8 .

هذا ، وَ اخْتَلَفَ فَهَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي الثَّقَلِ إِذَا شَرَعَ فِيهِ : هَلْ يَصِيرُ وَاجِبًا فَيَجِبُ إِتِمَامُهُ ، أَوْ لَا ؟ ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، وَ لَا مُوَخَذَةُ فِي قَطْعِهِ ، وَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ ، فَإِنْ قُطِعَ وَجَبَ قَضَاؤُهُ ، وَ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَاطِبًا الْمُؤْمِنِينَ : « وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ » مُحَمَّد/33 ، وَ بَأَنَّ الثَّقَلَ نَذْرٌ بِطَرِيقِ الْفِعْلِ ، وَ الْفِعْلُ أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ فِي الْأَدَاءِ وَ الْإِتِمَامِ . يُنْظَرُ :

الرحيلي ، أصول الفقه الإسلامي (ط 1 ؛ دمشق : دار الفكر ، 1406 هـ = 1986 م) ، 79/1 ، 80 .

³ يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُوكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ بُدِّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَ اللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ . قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ » المائدة/101 ، 102 .

النمط التاسع : قصر الفعل على العلة (مَا) + فعل + (إلاً) + جملة تعليلية

مكونات الجملة التعليلية

الجملة التعليلية جملة فعلية فعلها مضارع منصوبٌ مسبوقٌ بلامٍ مكسورةٍ تُسمَّى لامَ التعليل ، و اختلف النحويون في الذي ينصب الفعل المضارع بعد لام التعليل¹ ؛ فذهب البصريون إلى أن الناصب هو (أن) مُضَمَّرَةٌ بعد اللام ، و ذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة بنفسها ، و جاء الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) بأدلة كل واحدٍ من الفريقين ، و لا يرى هنا مكاناً لذكر تلك الأدلة لأنها لا تزيد عن أنها أدلة جدلية عقيمة ، ثم صحَّح الأنباري مذهبَ البصريين و أبطلَ مذهبَ الكوفيين ، و إنَّ البحثَ ليرتضي مذهبَ البصريين أيضاً ، و لكنه لا يرتضي أدلتهم ، و يُقال استدلالاً على صحَّة مذهبهم : إنَّ ما بعد لام التعليل يصحُّ أن يُؤوَّل إلى مصدرٍ صريحٍ مجرورٍ بلامٍ التعليل نفسها ، فنقول : جئتُ لأزورك ، وجئتُ لزيارتك ، فدلَّ هذا على أن اللامَ حرفُ جرٍّ ، ودلَّ أيضاً على أن ما بعدها مصدرٌ مؤوَّلٌ ، والمصدرُ المؤوَّلُ إنما يتركَّب من حرفٍ مصدريٍّ موصولٍ وجملةٍ فعليةٍ أو اسميةٍ ، و الجملة هنا فعلية ، و أشهرُ الأحرفِ المصدريَّة مع الجملة الفعلية حرفُ النصب (أن) ، فلهذا تَعَيَّنَ تقديره دون غيره ، و لا يُقال : إنَّ اللامَ بمعنى (كي) فتَنصِبُ المضارعَ بنفسها مثلاً ؛ لأننا نقول مثلاً : جئتُ كي أزورك ، و لكننا لا نقول : جئتُ كي زيارتك ؛ لأنَّ (كي) تُؤوَّل مع الجملة بعدها إلى مصدرٍ صريحٍ فلا يجوز أن تَظْهَر معه ، بل نقول : جئتُ لزيارتك ، فكأنَّ اللامَ مُقَدَّرَةٌ قبل (كي) في قولنا : جئتُ كي أزورك ، أي كأنَّ الأصل : جئتُ لكي أزورك ، و إذا قابلنا بين الجملتين : جئتُ لأزورك ، و جئتُ لكي أزورك - وجدنا أنَّ اللامَ بمعنى (لكي) ، فيلزمُ تقديرُ (كي) بعدها حيثُ تكون وحدها ، و تكون (كي) إذن هي الناصبة ، و نكون قد وصلنا إلى أنَّ اللامَ ليست هي الناصبة ، غير أنه لما كانت اللامُ تُفيد

¹ يُنظَر في هذه المسألة الخلافية : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة 79 ، 575/2-579 .

التعليل كما تُفيدة (كَي) حَسَنَ تقديرُ حرفٍ مصدرِيٍّ آخَرَ بعدها ، فكان هذا الحرفُ هو (أَنْ) بسبب أنه هو أصلُ الأحرفِ المصدرية .

ولام التعليل إذن هي اللامُ الجارة ، وَ تَجَرُّ ما بعدها مصدرًا صريحًا أو مصدرًا مؤوَّلًا ، و ما كوْنُها مِثْلَ (كي) إلَّا في المعنى - و هو التعليل - دون العمل .

* * *

و يشتمل هذا النمط على خمس جمل ، و هي :

- 1 _ قال الله تعالى : ﴿ وَ مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ﴾ البقرة/ 143 .
- 2 _ و قال : ﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ النساء/ 64 .
- 3 _ و قال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ النحل/ 64 .
- 4 _ و قال : ﴿ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ الزمر/ 3 .
- 5 _ و قال : ﴿ وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ الذاريات/ 56 .

* * *

مكونات ركن المقصور

ورد في هذا النمط الفعلان الماضي و المضارع ، و اختلف هذان النوعان في العدد

كما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 04

عدد الأفعال المضارعة : 01

و الفعل (جَعَلَ) في الجملة الأولى مُتَعَدٍّ إلى مفعول به واحد¹ ؛ لأنه بمعنى (وَضَعَ) .
و هذا جدولٌ يبيِّنُ مكونات ركن المقصور في كلِّ جملةٍ من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 ، 4 ، 5 .	فعل + فاعل + مفعول به .
2 .	فعل + فاعل + مفعول به مجرور لفظاً .
3 .	فعل + فاعل + جار ومجرور + مفعول به .

معنى التعليل في الجملة الأولى

إنَّ الله تعالى لم يَزَلْ عالِماً ، و قد ذُكِرَتْ في تفسير التعليل في الجملة الأولى من هذا النمط ثلاثة أقوال² ؛ وذلك أنَّ معناه : لِنَعْلَمَ ذلك العلم³ الذي يترتب عليه الجزاء ، و هو أنَّ يَعْلَمَ الشيء واقِعاً⁴ في الوجود ، أو لِنَعْلَمَ ذلك رسولُ الله و المؤمنون ، و أُسْنِدَ الفعلُ إليه تعالى لأنه وَلِيُّهُمْ و هم أَوْلِيَاؤُهُ ، أو لِيَمِيزَ التَّائِكِصَ من التَّابِعِ ، كقوله تعالى : ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ الأنفال/37 ، فجاء (الْعِلْمُ) مَوْضِعَ (الْمِيزِ) ، و كأنه مجازٌ مُرْسَلٌ علاقته السببية ؛ لأنَّ العلمَ سببٌ للميز ، أي : بالعلم يقع الميز .

¹ قال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 98/1) : « (التي كُنْتُ عَلَيْهَا) ليست بِصِفَةٍ لِلْقَبِيلَةِ ، إنما هي تائي مَفْعُولُ سَيِّ (جَعَلَ) ، يُريد : وما جعلنا القبلة الجهة التي كُنْتُ عَلَيْهَا ، وهي الكعبة ؛ لأنَّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - كان يُصَلِّي بِمَكَّةَ إلى الكعبة ، ثم أُمِرَ بِالصَّلَاةِ إلى صخرة بيت المقدس بعد الهجرة تأثُّفاً لليهود ، ثم حُوِّلَ إلى الكعبة ، فيقول : وما جعلنا القبلة التي تحب أن تستقبلها الجهة التي كُنْتُ عَلَيْهَا أولاً بِمَكَّةَ ، يعني : وما رددناك إليها إلا امتحاناً للناس وابتلاءً » ، و إنَّ المعنى لو كان كما قال الزمخشري لكانت القبلة هي المفعول الثاني ، وَلَوْ جَبَّ حينئذٍ تأخيره عن المفعول الأول هكذا : ... التي كُنْتُ عَلَيْهَا القبلة ... ؛ لأهما معرفتان ، ثم إنَّ القبلة الناسخة هي القبلة الأصلية ، والقبلة المنسوخة هي القبلة العارضة ، والأصل أن يكون الرُّدُّ من الأصلية إلى العارضة هو الذي لامتحان الناس وابتلائهم لا العكس ، والمعنى الصحيح للآية أن القبلة العارضة جُعِلَتْ حتى لا يكون جَعَلَ القبلة الأصلية ابتداءً ، بل يكون بالانتقال إليها ، فيكون امتحاناً وابتلاءً ، ولا يخفى ما بين آخر ما وصل إليه الزمخشري من معنى وبين هذا المعنى من فرق ، وأما أن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - كان يُصَلِّي بِمَكَّةَ إلى الكعبة فهذا لا يقوم على حُجَّةٍ ، وإنما كان الله أمره بالصلاة إلى صخرة بيت المقدس ، فكان - وهو بِمَكَّةَ - يُصَلِّي إليها ويعمل الكعبة أمامه ، فكان يجمع بين حكم الله وبين رغبته هو ، ولكن ذلك تَعَدَّرَ عليه وهو في المدينة ، فكان يُصَلِّي إلى صخرة بيت المقدس . يُنظر :

ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم (ط 1 ؛ الجزائر : دار الثقافة ، 1410 هـ = 1990 م) ، 202/1 .

² يُنظَرُ في هذه الأقوال :

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 98/1 .

زكرياء الأنصاري ، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، ص 43 .

³ (الْعِلْمُ) مفعولٌ مطلقٌ ، وليس ندلاً .

⁴ (واقِعاً) حالٌ من المفعول به : لفظ (الشيء) .

و القول الأولى بالاعتماد من هذه الأقوال الثلاثة إنما هو القول الأول ، و لا داعي لأن يُلجأ إلى القول الثاني ولا إلى الثالث .

العطف على المقصور عليه في الجملة الثالثة

اللفظان « هُدًى » و « رَحْمَةٌ » في الجملة الثالثة من هذا النمط حالان من « الْكِتَابِ » ، و قد عطفًا على الجملة التعليلية مع أنهما مختلفان عنها في المبنى و في المعنى ؛ فهي جملة و هما لفظان مفردان ، و هي في تقدير جار ومجرور و هما منصوبان ، و هي مُعلَّلة للفعل و هما حالان من المفعول به ، و قد سَوَّغَ هذا العطف تقدير إعادة (إلّا) ، و لا أدري ما الذي صرف بعض العلماء¹ عن جعل هذين اللفظين حالين حتى جعلوهما مفعولاً لأجلهما ، و معنى الآية لا يُؤيِّد ما ذهبوا إليه ، و معنى الآية هو ما نجده مثلاً عند ابن كثير في تفسيره ؛ إذ يقول : « ثم قال تعالى لرسوله إنه إنما أنزل عليه الكتاب لِيُبَيِّنَ للناس الذي يختلفون فيه ، فالقرآن فاصل بين الناس في كل ما يتنازعون فيه ، « وَ هُدًى » أي : للقلوب ، « وَ رَحْمَةٌ » أي : لِمَنْ تَمَسَّكَ به »² ، و مما يُؤيِّد أيضاً كَوْنَ هذين اللفظين حالين ما نقله النحاس عن الزجاج أنه قال عن هذين اللفظين : « و يجوز الرفع بمعنى : و هو مع ذلك هُدًى و رحمة »³ ، يَقْصِدُ : و الكتابُ مع ذلك هُدًى و رحمة .

و قد عددتُ هذه الجملة الثالثة في هذا النمط على أساس أن الجملة التعليلية هي التي وَلَّيَتْ أداة الاستثناء ، و لن أذكر هذه الجملة في النمط العاشر الآتي - و هو نمط قصر الفعل على الحال - اجتناباً لذكر جملة واحدة أكثر من مرة واحدة .

¹ المقصود هنا : أبو جعفر النحاس ، و مكي بن أبي طالب القيسي ، و الزمخشري ، ولعل الذي أدّى بهم إلى ما ذهبوا إليه هو كَوْنُ المفعول لأجله والجملة التعليلية يُؤدِّيَانِ معنى واحداً ، وهو التعليل . يُنْظَرُ :

النحاس ، إعراب القرآن ، 401/2 .

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 17/2 .

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 153/3 .

² ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 35/4 .

³ النحاس ، إعراب القرآن ، 401/2 .

و يَقْصِدُ بالجواز الجواز اللغوي ، وإلّا فإنَّ الرفع ليس بقراءة ، و ما من قراءة هنا إلّا قراءة نصب .

دلالة القصر في الجملة الخامسة

إِنَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لَا يَقْضُونَ حَيَاتَهُمْ فِي إِقَامَةِ الشَّعَائِرِ التَّعْبِيدِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ ، وَ إِنْهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ لَوْ أَرَادُوهُ ؛ لِأَنَّ لَهُمْ أَعْمَالًا أُخْرَى فِي الْحَيَاةِ لَا مَنَاصَ لَهُمْ مِنْ عَمَلِهَا ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَقْصُرُوا حَيَاتَهُمْ عَلَى الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ رَاكِعِينَ سَاجِدِينَ ، وَلَكِنَّهُ يُكَلِّفُهُمْ بِوَاجِبَاتٍ لَا تُحْصَى عَدًّا مِنْ دُونِ هَذِهِ الشَّعَائِرِ ، كَطَلَبِ الْعِلْمِ وَ عِمَارَةِ الْأَرْضِ ، بَلْ إِنَّ الشَّعَائِرَ لَا تَأْخُذُ مِنْ وَقْتِ الْعَبْدِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي سِنِّ الشَّبَابِ ، وَ مَا دَلَالَةُ الْقَصْرِ إِذْنٌ فِي الْجُمْلَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ هَذَا النَّمْطِ ؟ ، وَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْقَصْرَ هُنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّقَلَيْنِ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَجْعَلَ مُخْتَلِفَ أَفْعَالِهِ وَ أَقْوَالِهِ وَ مَا يُكِنُّهُ فِي صَدْرِهِ عِبَادَاتٍ يَتَعَبَّدُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا ، وَ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يُخْلِصَ الْقَصْدَ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَ أَنْ تَكُونَ مَشْرُوعَةً أَوْ مُبَاحَةً ، فَالصَّلَاةُ عِبَادَةٌ ، وَ الذِّكْرُ عِبَادَةٌ ، وَ التَّفَكُّيرُ عِبَادَةٌ ، وَ حَتَّى النَّوْمُ عِبَادَةٌ ، وَ كَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَمْلَأُ بِهِ الْعَبْدُ وَقْتَهُ مِنْ إِعْمَالٍ لِلْعَقْلِ أَوِ اللَّسَانِ أَوِ الْجَوَارِحِ أَوِ الْأَمْوَالِ إِذَا كَانَ يَتَّبِعِي هَذَا الْإِعْمَالَ وَجَهَ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ ، وَ لَا يُتَّبَعِي وَجْهَهُ اللَّهُ إِلَّا بِالْأَعْمَالِ الْمَقْبُولَةِ عِنْدَهُ ، وَ إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مَا لَا يَقْبَلُهُ مِنْهَا وَ لَوْ كَلَنْتُ وَسِيلَةً لَبُلُوغٍ غَايَةٍ شَرِيفَةٍ¹ .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصرٌ حقيقي ، غير أنَّ مُحَمَّدًا الطَّاهِرَ بْنَ عَاشُورٍ قَالَ عَنْ الْجُمْلَةِ الْخَامِسَةِ : « وَ لَيْسَ هُوَ قَصْرًا حَقِيقِيًّا ، فَإِنَّا وَ إِنَّمَا لَمْ نَطْلُعْ عَلَى مَقَادِيرِ حِكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ خَلْقِ الْخَلَائِقِ لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ خَلْقِهِمْ لَيْسَتْ بِمَجْرَدٍ أَنْ يَعْبُدُوهُ ؛ لِأَنَّ حِكْمَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَفْعَالِهِ كَثِيرَةٌ لَا نَحِيطُ بِهَا ، وَ ذَكَرُ بَعْضُهَا كَمَا هُنَا لَمَّا يَقْتَضِي عَدَمَ وَجُودِ حِكْمَةٍ أُخْرَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ حِكْمًا لِلْخَلْقِ غَيْرَ هَذِهِ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَ لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَ لِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود/ 118 ، 119] ، بَلْ مَا ذَكَرَهُ مِنْ حِكْمَةٍ خَلَقَ بِعِضِّ الْإِنْسِ وَ الْجِنِّ كَقَوْلِهِ فِي خَلْقِ عِيسَى : ﴿ وَ لَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ وَ رَحْمَةً مِّنَّا ﴾ [مريم/ 21] »² ،

¹ يُنْظَرُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَغَيْرِهِ مِنْ مَعَانٍ أُخْرَى بِتَفْصِيلٍ قَبَاضٍ :

سيد قطب ، فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ (ط جديدة مشروعة ؛ القاهرة وبيروت : دار الشروق ، د . ت) ، مج 6 ، 3386/27 - 3389 .

² ابن عاشور ، تفسیر التحرير والتنوير (د . ط ؛ تونس : الدار التونسية للنشر ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984) ، 27، 26/27 .

و إِنَّ الْآيَةَ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ قَدْ تُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴾ الذاريات / 57 ، فَيَكُونُ قَصْرُ عِلَّةِ خَلْقِ اللَّهِ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ عَلَى أَنْ يَعْبُدُوهُ قَصْرًا بِالنَّظَرِ إِلَى عِلَّتَيْنِ أُخْرَيْنِ مُتَتَفِعَتَيْنِ ، وَهُمَا : أَنْ يَرْزُقُوهُ ، وَ أَنْ يُطْعَمُوهُ ، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى مُطْلَقِ الْعِلَلِ ، فَيَكُونُ هَذَا الْقَصْرُ إِضَافِيًّا ، غَيْرَ أَنَّ دَلَالََةَ الْقَصْرِ هُنَا - وَ هِيَ الدَّلَالَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنْهَا فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ - تَعُضِدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَصْرُ حَقِيقِيًّا ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا يَرَاهُ الْبَحْثُ كَذَلِكَ .

النمط العاشر : قصر الفعل على الحال

(مَا) + فعل + (إِلَّا) + حال

موقع الحال من الجملة العربية عموماً وفي هذا النمط خصوصاً

إنّ للحال في هذا النمط مَوْضِعاً واحداً لا تَزَال عنه ، و هذا الموضع هو أن تَلِي (إِلَّا) أداة الاستثناء ، و صاحبُها هنا يكون قبل (إِلَّا) ، و لا يُعرف عنه غير ذلك ؛ إذ لا في العربية شاهدٌ - فيما أعرفُ - لمجيء صاحب الحال بعد الحال المقصور عليها قصرًا بالنفي والاستثناء ، و لئن أبجنا لأنفسنا أن نقول مثلاً : ما جاء إلّا راكباً زيد - فإنه لا يجوز لنا أن نتعدى بهذه الإباحة حدود الكلام الذي يَخْضَع للضرورة ، و هو الشعرُ ونحوه من الكلام المنثور .

و هذا النمط أسلوبٌ هو أحدُ أسلوبين اثنين أجمع النحاة¹ فيهما على وجوب تأخير الحال عن عاملها و صاحبها جميعاً ، و الأسلوب الآخر هو الذي يكون صاحبُ الحال فيه مضافاً إليه ، مثل : أعجَبَنِي وجهُ هندٍ مسفرةً² .

و قال إبراهيم أنيس : « و لا يرى النحاة غَضَاضَةً من تقدم الحال³ أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين ، بل يفهم من كلامهم أنّ أيّ تركيبٍ من التراكيب الآتية جائزٌ و لا غبار عليه : جاء زيدٌ راكباً - جاء راكباً زيدٌ - راكباً جاء زيدٌ - أنت ظريفٌ غاضباً - أنت غاضباً ظريفٌ - غاضباً أنت ظريفٌ - شرب زيدٌ الماء صافياً - شرب زيدٌ صافياً الماء - شرب صافياً زيدٌ الماء - صافياً شرب زيدٌ الماء ، و لعمري تلك هي الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات ، فضلاً عن لغةٍ مُنَظَّمَةٍ دقيقةِ النظامِ كلغتنا العربية⁴ » ، ثم رأى أنه من المصادفة الغريبة أنه استقرى الأحوال المفردة جميعها في القرآن الكريم فلم يجد « بينها مثلاً واحداً

¹ أقول (أجمع النحاة) لأن من غير هذين الأسلوبين من الأساليب ما يجب فيها تأخيرُ الحال عن عاملها و صاحبها أيضاً ، ولكن ليس بإجماعهم كما هنا ؛ إذ لا يخلو أسلوبُ منها إلّا وله من النحاة من لا يوجبُه كما له منهم من يوجبُه .

² يُنظر : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة (ط7 ؛ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1994 م) ، ص 334 .

³ يَقْصِدُ الأستاذ هنا (الحال المفردة) خاصةً ، وهذا الذي بين قوسين نفسه هو عنوانُ الفقرة التي أُخِذَ منها هذا الكلامُ ، على أنّ التراكيب التي ساقها تدل على ذلك .

⁴ إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 334 .

يُؤَيِّدُ ما يزعمه النحاة»¹ ، و بعد أن ساق بضعة عشر مثلاً مما استقرى قال : « و يَظْهَرُ أَنَّ نظام النثر العربي لا يكاد يُبيح لموضع الحال في الجمل المُثَبِّتة إلا التأخير ، أما الجمل التي تعتمد على نقي أو استفهام فقد تُقَدِّمُ فيها الحال على صاحبها و عاملها معاً ، و يَتَرْتَّبُ على هذا التَقَدُّمِ اختلافٌ في معنى الجملة ، أو بعبارة أدق : اختلافٌ فيما تُهْدَفُ إليه الجملة »² .

و الحق أن النفس تميل كثيراً إلى هذا الكلام ، و ذلك لأن الحال تُكاد تُشبه النعت ؛ فكلاهما وَصْفٌ لموصوف ، و ما من فرق بينهما إلا أن النعت وَصْفٌ ملازمٌ لمنعوتة و أن الحال وَصْفٌ لصاحبها قيدٌ في عاملها ، فإذا قلنا مثلاً : جاء زيدٌ الطليقُ الوجه - فهذا يعني أن زيداً موصوفٌ بهذه الصفة وصفاً مطلقاً ، و إذا قلنا : جاء زيدٌ طليقُ الوجه - فهذا يعني أن زيداً موصوفٌ بهذه الصفة في حال مجيء .

و إذ قد تَبَيَّنَ أن الحال و النعت شِبْهَانِ قِيبَعِي تَأخِيرُ الحالِ عن صاحبها كما يَتَأَخَّرُ النعتُ عن منعوتة ، ثم إن الحال تُشبه الخبرَ من حيث إنها تُخَيِّرُ عن صاحبها ، و يغلب في الحال جِدًّا كَوْنُهَا نَكْرَةً³ ، و الغالبُ في صاحبها أن يكون معرفة⁴ ، و إذا كان الخبرُ نَكْرَةً لا يَتَقَدِّمُ على المبتدأ معرفة⁵ فكذلك ينبغي ألا تَقَدِّمُ الحالُ على صاحبها .

هذا من حيث قياس الوظائف النحوية يعرضها على بعض ، و أما من حيث النظر إلى الحال وحدها فإن الغالبَ فيها أن تكون مشتقة⁶ ، و المشتق لا يُدْ مُتَحَمِّلٌ ضميراً ،

¹ المرجع السابق ، ص 335 .

² المرجع السابق ، ص 335 .

و يريد الأستاذ أن الحال قد تَقَدِّمُ على عاملها و صاحبها إذا كانت في جملة نقي أو جملة استفهام ، و يكون النقي والاستفهام جنداً متعلقين بالحال خاصة ، فإذا سأل سائل غيره : أصلياً شربت الماء ؟ فهو لا يسأله عن شربه الماء ؛ لأنه يعلم أنه شرب ماء ، ولكنه يسأل عن صفاء هذا الماء من عدمه ، وكذلك لو أحاب المسؤول بقوله : ما صلياً شربت الماء .

³ الحال لا تكون إلا نكرة ، فإن جاء منها ما هو معرفة لفظاً فهو نكرة معنى ، مثل : اجتهد وذاك ، فإنه على معنى : اجتهد متفرداً . وهذا من مذهب جمهور النحاة ، وذهب البغداديون ويونس بن حبيب إلى أنه يجوز تعريفها مطلقاً ، فيقال مثلاً : جاء زيدُ الراكب ، وضمير الكوفيون جواز تعريف الحال على كونها إذا كانت مُتَضَمَّةً معنى الشرط ، فيقال مثلاً : زيدُ الراكب أحسن منه الماشي ؛ لأنه على معنى : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى - يَظُنُّ :

ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 572/1 ، 573 .

⁴ سيأتي بحث صاحب الحال من حيث التعريف و التوكيد في هذا النمط .

⁵ (نكرة) حالٌ من (الخبر) ، و (معرفة) حالٌ من (المبتدأ) ، و نحو (كالد) هو الجملة (لا يتقدم ... إلخ) .

⁶ يقول ابن مالك في ألفية عن الحال :

و كَوْنُهُ مُتَضَمَّةً مُشْتَقّاً يُغَيِّبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُشْتَقّاً .

و الضمير الذي تَحَمَّلَهُ الحال يعود على صاحبها ، فإذا تَقَدَّمتْ الحال على صاحبها عاد الضمير على مُتَأَخَّرٍ لفظاً ، وهذا لا يَصِحُّ ، ولا يُقَالُ إِنَّ هذا المُتَأَخَّرَ لفظاً مُتَقَدِّمٌ رتبةً ؛ لأنَّ الاسم لا يُضَمَرُ إلا إذا عُرِفَ ، ولا يُعرَفُ إلا إذا ذُكِرَ ، فالظاهر إذن يأتي قبل المُضَمَر ، وهذا هو الترتيب الذي يقبله العقل ولا يقبل سواه ، وإنَّ هذا الترتيب ليجب أن يستند إلى الجملة كما هي ، لا إلى الجملة كما يجب أن تكون في ترتيبها الأصلي .

والأصل إذن في الحال أن تتأخَّر عن صاحبها وعاملها معاً¹ ، وهذا الأصل إن لم يكن واجباً فهو أولى من غيره ؛ وذلك للحجج السابق ذكرها ، والأولى أيضاً أن تلي الحال صاحبها فلا يفصل بينها وبينه بفاصل ؛ لأنَّ صاحب الحال مع الحال كالكلمة الواحدة ، فهما كالمضاف مع ما أضيف هو إليه ، فإذا كان صاحب الحال مبتدأً فالأولى ذكر الحال قبل الخبر ، فيقال مثلاً : الولد مُتَعَلِّمٌ فَطِنٌ ، وكذلك إذا كان صاحب الحال فاعلاً أو مفعولاً به أو غير ذلك ، ويتأكد هذا إذا حيف اللبس ، فلا يقال مثلاً : زيدٌ كأخيه مجتهداً - على قصد أن زيداً هو صاحب الحال ، ولكن يُقال : زيدٌ مجتهداً كأخيه ، ولا يُقال : علَّم الأب ابنه السورة متكيئاً - على قصد أن الأب هو صاحب الحال ، ولكن يُقال : علَّم الأب متكيئاً ابنه السورة ، والخطب في هذا يسير ، ولكن إزالة اللبس قد تبدو عسيرة في نحو قولنا : زيدٌ كلَّمته جالساً - على قصد أن الفاعل هو صاحب الحال ، وما هي بعسيرة ، بل يكفي أن نقول : زيدٌ كلَّمته وأنا جالسٌ ، ونرى صورة الحال² تغيرت فصارت جملة بعد أن كانت مفردة ، ولا ضير في ذلك إذا أُريدَ للجملة أن تُفهم على المعنى المقصود .

* * *

و قد أَحْصَيْتُ في هذا النمط ستاً وثلاثين جملةً ، وهي :

1 _ قال الله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ الأنعام/4 .

¹ يرى بعض النحاة أن الأصل في الحال أنه يجوز فيها أن تتأخَّر عن صاحبها وأن تتقدَّم عليه ، وكذلك مع عاملها . يُنظر :

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 318/2 ، 326 .

ويرى بعضهم أن الأصل فيها تأخيرها عن صاحبها كما الأصل تأخير الخبر عن المبتدأ . يُنظر :

ابن مالك ، شرح التسهيل ، 335/2 .

² للحال ثلاث صور ؛ فهي إما أن تكون مفردة ، وإما أن تكون جملة ظرفاً أو جاراً وبحروراً ، وإما أن تكون جملة اسمية أو فعلية .

- 2 _ وقال : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ الأنعام/ 48 .
- 3 _ وقال : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ،
- 4 _ وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ الأنعام/ 59 .
- 5 _ وقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخْلَكْنَا أَهْلَهَا بِالنَّاسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴾ الأعراف/ 94 .
- 6 _ وقال : ﴿ وَمَا يَعُزِّبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ يونس/ 61 .
- 7 _ وقال : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ يوسف/ 106 .
- 8 _ وقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ إبراهيم/ 4 .
- 9 _ وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ الحجر/ 4 .
- 10 _ وقال : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ الحجر/ 11 .
- 11 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ الإسراء/ 105 .
- 12 _ وقال : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ الكهف/ 56 .
- 13 _ وقال : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَلَّتٍ إِلَّا اسْتَعُودُوا وَهُمْ يَلْعَنُونَ . لَا إِلَهَ قُلُوبُهُمْ ﴾ الأنبياء/ 2 ، 3 .
- 14 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء/ 25 .
- 15 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ الأنبياء/ 107 .
- 16 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ الحج/ 52 .
- 17 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ الفرقان/ 20 .
- 18 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ الفرقان/ 56 .
- 19 _ وقال : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَلَّتٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ الشعراء/ 5 .
- 20 _ وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ الشعراء/ 208 .
- 21 _ وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ سبا/ 28 .

- 22 _ و قال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ سبأ/34 .
- 23 _ و قال : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ فاطر/11 .
- 24 _ و قال : ﴿ يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ يس/30 .
- 25 _ و قال : ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ يس/46 .
- 26 _ و قال : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ الزخرف/7 .
- 27 _ و قال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾ الزخرف/23 .
- 28 _ و قال : ﴿ وَمَا تُرِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ الزخرف/48 .
- 29 _ و قال عن الإنسان : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ ق/18 .
- 30 _ و قال عن ريح عاد العقيم : ﴿ مَا نَذِرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرِّمِيمِ ﴾ الذاريات/42 .
- 31 _ و قال : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ الذاريات/52 .
- 32 _ و قال : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ الحديد/22 .
- 33 _ و قال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ¹ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ،
- 34 _ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ،
- 35 _ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ المجادلة/7 .
- 36 _ و قال : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ التغابن/11 .

* * *

¹ الفعل «يَكُونُ» هنا تامٌّ ، وليس ناقصًا ، ومعناه (يَقَعُ) ، ومن أجل هذا عدّدت هذه الجملة والجمتين اللتين بعدها جملاً فعليةً قدّرتُها في هذا البحث . يُنظر :

الزحشري ، تفسير الكشاف ، 90/6 .

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، و لقد ورد في هذا النمط الفعلان

الماضي و المضارع ، و اختلف هذان النوعان في العدد كما يتضح مما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 16

عدد الأفعال المضارعة : 20

و دَلَّ الفعلُ الماضي في أربع عشرة جملة على الماضي المنقطع ، و أمَّا الفعلُ « أَصَابَ » الواردُ في الجملتين الثانية والثلاثين ، و السادسة والثلاثين - فإنه قد يَدُلُّ على الاستمرارِ غيرِ المُقَيَّدِ بزمنٍ بعينه ؛ و لعلَّ سببَ ذلك هو أن هاتين الجملتين تَتَضَمَّنَانِ معنى الشرطِ ؛ إذ كَانَ معناهما : مَهْمَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي أَنْفُسِكُمْ فَقِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ، و مَهْمَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ، و كثيرًا ما يَكُونُ فعلُ الشرطِ و فعلُ جوابِ الشرطِ « مَاضِيَيْنِ لَفْظًا و معنَاهُمَا الاستقبالُ »¹ ، و يَحْتَمِلُ معنى فعلِ الشرطِ في معنى الجملتين المذكورتين « الماضي أو الاستقبال ، و يَحْتَمِلُ الاستمرارَ غيرَ المُقَيَّدِ بجهةٍ زمنيةٍ »² مُعَيَّنَةً .

و دَلَّ الفعلُ المضارعُ في الجملة السابعة على الحال ، و المقصودُ بهذا الحالِ هو زمنُ الوحي بالقرآن ، و يَدُلُّ الفعلُ المضارعُ في ثماني جمل - و هي الجملُ ذوات الأرقام : 3 ، 4 ، 6 ، 23 ، 29 ، 33 ، 34 ، 35 - على الاستمرارِ غيرِ المُقَيَّدِ بجهةٍ زمنيةٍ مُعَيَّنَةٍ ، و أمَّا الفعلُ المضارعُ في الجمل ذوات الأرقام : 1 ، 2 ، 10 ، 12 ، 13 ، 19 ، 24 ، 25 ، 26 ، 28 ، 30 - فإنَّ التعبيرَ به لا يَخْرُجُ عن أن يكون بدلًا من التعبيرِ بالفعل الماضي « للدلالة على سرد الأحداث الماضية و الحال الماضية وكأنَّها واقعةٌ أمامَ أبصارنا »³ . و ورد في هذا النمط الفعلُ المبني للمجهول ، و لكنَّه قليلُ العدد ؛ إذ لم يَرِدْ إِلَّا في جملةٍ واحدةٍ ، و هي الجملة الثالثة والعشرون .

¹ بوخلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 60/1 ، و يُنظَرُ ابتداءً مِنْ ص 59 .

² المرجع السابق ، 61/1 .

³ المرجع السابق ، 127/1 .

وهذا جدولٌ يُبيِّنُ مكوناتِ ركنِ المقصور في كل جملةٍ من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
33 ، 3 .	فعل + فاعل مجرور لفظاً .
35 ، 34 .	فعل محذوف ¹ + فاعل مضاف مجرور لفظاً محذوف ² (بَقِيَ المضافُ إليه وحده) .
32 ، 7 .	فعل + فاعل + جار ومجرور .
4 .	فعل محذوف ³ + فاعل مجرور لفظاً + جار ومجرور .
6 .	فعل + جار ومجرور + فاعل مجرور لفظاً .
21 ، 18 ، 12 ، 11 ، 2 .	فعل + فاعل + مفعول به .
30 ، 29 ، 20 ، 9 ، 8 .	فعل + فاعل + مفعول به مجرور لفظاً .
22 ، 16 ، 14 ، 5 .	فعل + فاعل + جار ومجرور + مفعول به مجرور لفظاً .
27 .	فعل + فاعل + جار ومجرور + جار ومجرور + مفعول به مجرور لفظاً .
17 .	فعل + فاعل + ظرف زمان + مفعول به مجرور لفظاً .
28 .	فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان مجرور لفظاً .
31 ، 26 ، 25 ، 24 ، 10 ، 1 .	فعل + مفعول به + فاعل مجرور لفظاً .
36 .	فعل + مفعول به محذوف + فاعل مجرور لفظاً .
19 ، 13 .	فعل + مفعول به + فاعل مجرور لفظاً + جار ومجرور .
23 .	فعل + نائب فاعل مجرور لفظاً / فعل + نائب فاعل محذوف + جار ومجرور .

¹ يُنظر : النحاس ، إعراب القرآن ، 375/4 ، 376 .

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 91/6 .

² يُنظر في المرجعين السابقين أيضاً .

³ يُنظر : القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 270/1 .

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 71/2 .

الوظائف النحوية لأصحاب الأحوال في هذا النمط

من أصحاب الأحوال هنا ما هو فاعلٌ مرفوعاً أو مجروراً لفظاً ، و منها ما هو مفعولٌ به منصوباً أو مجروراً لفظاً ، و هاتان الوظيفتان النحويتان هما الغالبتان جداً على أصحاب الأحوال في جمل هذا النمط .

و منها ما هو نائبُ فاعلٍ مجروراً لفظاً في الشطرِ الأولِ من جملةٍ واحدةٍ بعينِها ، و هي الجملة الثالثة والعشرون ، و مرفوعاً محذوفاً في الشطرِ الثاني من الجملة نفسها ؛ و ذلك لأنَّ التقديرَ : و لا يُنْقَصُ شيءٌ من عُمرِه إلا في كتاب .

و منها ما هو غيرُ فاعلٍ و لا مفعولٍ به و لا نائبِ فاعلٍ ، و يَتَبَيَّنُ ذلك في هذا

الجدول :

الوظيفة النحوية لصاحب الحال	أرقام الجمل
اسم مجرور بحرف الجر (في) .	5 ، 22 ، 27 .
اسم مجرور بإضافة فاعلٍ مجرورٍ لفظاً إليه .	33 .
اسم مجرور بإضافة فاعلٍ مجرورٍ لفظاً محذوفٍ إليه .	34 ، 35 .

و يُشْتَرَطُ¹ في المضاف إليه حتى يَصِحَّ أن يكون صاحبَ حالٍ أن يكون المضافُ هو العاملُ في تلك الحال ، أو أن يكون المضافُ جُزْءاً من المضافِ إليه أو كالجُزء منه ، و لا يكون المضافُ عاملاً إلا إذا كان بمعنى الفعل ؛ و ذلك بأن يكون اسمُ فاعلٍ أو مصدرًا أو نحو ذلك مما يَعْمَلُ عملَ فعلِهِ ، فَمِنْ أمثلة كَوْنِ المضافِ اسمَ فاعلٍ قولنا : زيدٌ زائرٌ صديقه مريضاً ، فـ (مريضاً) حالٌ من (صديقه) و هو مضافٌ إليه ، و قد سَوَّغَ ذلك كَوْنُ المضافِ - و هو لفظُ (زائرٍ) - هو العاملُ في هذه الحال ، و مِنْ أمثلة كَوْنِ المضافِ مصدرًا قولُ الشاعر :

¹ يُنْظَرُ في هذا الاشتراط :

ابن مالك ، شرح التسهيل ، 342/2 .

تَقُولُ ابْنَتِي : إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا¹

فـ (واحدًا) حالٌ من الضميرِ المضافِ إليه في (انطلاقتك) ، و سَوَّغَ ذلكَ كَوْنُ المصدرِ المضافِ هو العاملُ في هذه الحال ، و مِن أمثلة كَوْنِ المضافِ مصدرًا أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ المائدة /48 .

و مِن أمثلة كَوْنِ المضافِ جزءًا من المضافِ إليه قوله تعالى عن الْمُتَّقِينَ : ﴿ وَ نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ الحجر/47 ، فـ ﴿ إِخْوَانًا ﴾ و ﴿ مُتَقَابِلِينَ ﴾ حالان من المضافِ إليه في لفظ ﴿ صُدُورِهِمْ ﴾ ، و قد سَوَّغَ ذلكَ كَوْنُ الصدورِ المقصودةِ جزءًا من المتقين .

و مِن أمثلة كَوْنِ المضافِ كالجُزءِ من المضافِ إليه قوله تعالى مخاطبًا خاتمَ رسله : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ النحل/123 ، فـ ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ من اسمِ العَلَمِ ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ و هو مضافٌ إليه ، و قد سَوَّغَ ذلكَ كَوْنُ الملةِ كالجُزءِ من صاحبها . و لا يُظَنُّ أَنَّ النحاةَ مُتَّفِقُونَ على اشتراطِ أيِّ شرطٍ مِن هذه الشروطِ في المضافِ إليه حتى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ حَالٍ ، بل إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَيَّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ وَقُوعِ المضافِ إِلَيْهِ مَطْلَقًا صَاحِبَ حَالٍ ، و قد نُقِلَ ذلكَ عن أبي علي الفارسي² ، فهو يُجِيزُ أَنْ يُقَالَ مَثَلًا : جَاءَ غُلَامٌ هِنْدِي ضَاحِكَةً ، و بهذا يُعْلَمُ اتِّتِقَاضُ دَعْوَى ابْنِ مَالِكٍ الإِجْمَاعَ على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَمْعُ الحَالِ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ في غيرِ الحالاتِ الثلاثِ المذكورةِ آنفًا ؛ إذ قال : «... بخلافِ الذي يُضَافُ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ بِمعْنَى الفِعْلِ وما لَيْسَ جُزْءًا و لا كجُزءٍ ، فإنه لا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِهِ صَاحِبَ حَالٍ ؛ لَوْ قُلْتُ³ : ضَرَبْتُ غُلَامًا هِنْدِي جَالِسَةً - أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ بَلَا خِلَافٍ »⁴ .

¹ هذا البيت من الطويل ، وهو لمالك بن الرِّيب في ديوانه ص 43 ، والمقاصد النحوية 165/3 ، ولسلامة بن جندل في ديوانه ص 198 ، والشعر والشعراء 279/1 ، وبلا نسبة في شرح الأشتوي 250/1 ، وشرح ابن عقيل ص 332 ، وعيون الأخبار 343/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 1081/2 ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 344/8) .

² اللغة : (الروع) الفرع والخوف ، والمراد به هنا الحربُ ، فأطلق الشاعرُ لفظَ المُسَبِّبِ وأراد به لفظَ السَّبِّ ، فهو مجازٌ مُرْسَلٌ علاقته السَّبِيَّةُ - (تَارِكِي) تارك اسمُ فاعلٍ مِن (تَرَكَ) المتعدِّي إلى مفعولين الذي معناه (صَيَّرَ) - (لَا أَبَا لِيَا) الألفُ بعد الياء للإطلاق .

³ يُنْظَرُ : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 586/1 .

⁴ (لَوْ قُلْتُ) : كذا في طبعة (شرح التسهيل) ، ولعلَّ الصوابُ في أصل الكتاب : فَلَوْ قُلْتُ ، وإلاَّ غُدمَ الرِّبْطُ بين طرفي الكلام .

⁵ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 342/2 .

و يُعَلَّلُ ابن مالك صِحَّةَ مجيء الحال من المضاف إليه الذي يكون ما يُضاف إليه جزءه أو كجزئه بقوله : « و إنما حَسُنَ جَعْلُ الذي أُضِيفَ إليه جزؤه أو كجزئه صاحبَ حالٍ لأنَّه قد يُسْتَعْنَى به عن المضاف ؛ ألا تَرى أنه لو قِيلَ في الكلام : نَزَعْنَا ما فيهم مِن غِلٍّ إِخْوَانًا ، و اتَّبَعَ إبراهيمَ حنيفاً - لِحَسَنٍ » ¹ .

و الحقَّ أنَّ ثقافة هذا التعليل تكاد تُسَرُّ السَّرَّ في اختلاف النحاة فريقين : فريقٌ يَشترط في المضاف إليه واحداً من الشروط الثلاثة المذكورة حتى يَصِحَّ أن يكون صاحبَ حالٍ ، و فريقٌ لا يَشترط فيه شيئاً ، و ذلك أنَّ اختلافَ النحاة هنا مَبْنِيٌّ على اختلافهم في الحال و صاحبها : هل يجب أن يكون العامل فيهما واحداً أو لا يجب ؟ ؛ « فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العاملُ في الحال هو العاملُ في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العاملُ فيهما واحداً و أن يكون مختلفاً ² ، و على ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، و ذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العاملُ في الحال هو نفسَ العاملِ في صاحبها ، و تَرَتَّبَ على ذلك ألا يُجَوِّزُوا مجيءَ الحال من المضاف إليه إلا إذا تَوَفَّرَ له واحدٌ من الأمور الثلاثة التي ذَكَرَهَا التَّائِظُ [ابن مالك] والشارح [ابن عقيل] ؛ و ذلك لأنَّ المضاف إنْ كلن عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسمَ فاعلٍ - كان كذلك عاملاً في الحال ، فَيَتَّحِدُ العاملُ في الحال و العاملُ في صاحبه الذي هو المضافُ إليه ، و إنْ كان المضافُ جزءَ المضافِ إليه أو مثلاً جزئه كان المضافُ و المضافُ إليه جميعاً كالشيء الواحد ، فيَصِيرُ في هاتين الحالتين كأنَّ صاحبَ الحال هو نفسُ المضاف ، فالعاملُ فيه هو العاملُ في الحال » ³ .

كان هذا عَرَضاً مُفَصَّلاً للخلاف في هذه المسألة ، و قد شَفَّعَ هذا العرضُ بما لا بد منه من أدلة المشترطين الشروط الثلاثة ، و أمَّا الذين لم يَشترطوا شيئاً فإنهم لا يَفْتَقِرُونَ إلى دليلٍ ؛

¹ المرجع السابق ، 342/2 .

² كذا قال صاحبُ هذا الكلام المنقول عنه ، وَلَيْتَهُ قال : ... بل يجوز أن يكون لهما عاملٌ واحدٌ وأنْ يكون لهما عاملان اثنان - حتى لا يكون في كلامه ما يَنْزِلُ به عن فصاحته العالية المعهودة . و أمَّا مذهبُ سيبويه هذا فيُنْظَرُ في (الكتاب ، 147/2 ، بتحقيق هارون) ، و مثَّلَ سيبويه بقوله : إنْ هذا عبدُ الله مُنْطَلِقاً ، فـ (منطلقاً) حالٌ والعاملُ فيها اسمُ الإشارة (هذا) ، و (عبدُ الله) صاحبُ الحالِ والعاملُ فيه (إنْ) ، و استشهد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ الأنبياء/92 ، فـ « أُمَّةً وَاحِدَةً » حالٌ والعاملُ فيها اسمُ الإشارة « هَذِهِ » ، و « أُمَّتُكُمْ » صاحبةُ الحالِ والعاملُ فيها « إنْ » .

³ محمد محيي الدين عبد الحميد ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، 585/1 .

لأنَّ الدليل إنما يلزم مَنْ يَشترط شيئاً فهو يسعى إلى الإيجاد - والإيجاد فرع - لا مَنْ لا يَشترط شيئاً فهو باقٍ على العدم - و العدم هو الأصل - ، و لئن حتمَّ البحثُ على صاحبه أن يختار أولى الرأيتين عنده بالصواب فإن الذي يختاره و لا يجدُ سبيلاً إلاَّ إليه إنما هو مذهبُ مَنْ لا يَشترط شيئاً في المضاف إليه حتى يصحَّ أن يكون صاحبَ حال ، و ليس يختار هذا المذهبَ لِتَهافتِ أدلةِ المذهبِ غيره فَحَسْبُ ، و لكنه أيضاً يختاره حتى يُفتح للعربية بابٌ تنطلق منه هي في غنى عن غلقه دونهما .

على أن أحدَ الشروطِ الثلاثة لم يخلُ منه أيُّ واحدٍ من الألفاظِ الثلاثةِ المضاف إليها التي هي أصحابُ الأحوال في الجملةِ القرآنيةِ الثلاثِ المعروفةِ أرقامها في هذا النمط من الجدول الأخير ، و هذا الشرطُ هو أن المضاف كالجُزء من المضاف إليه ؛ لأنَّ (التَّجَوَّى) كالجزء من (المتَّاجين) أيَّما كانت عدَّتُهُم .

الترتيب بين الحال وبين صاحبها المجرور

قد قدِّمتُ في أول هذا النمط أن الحال يجب تأخيرها عن صاحبها المجرور بالإضافة ، فيقال مثلاً : أعجَبَنِي وجهُ هندٍ مُسْفِرَةٌ ، و لا يجوز أن يُقال : أعجَبَنِي وجهُ مُسْفِرَةٍ هندٍ - بالفصل بين المضاف و المضاف إليه بالحال ، و لا أن يُقال : أعجَبَنِي مُسْفِرَةٌ وجهُ هندٍ - بتقدم حال المضاف إليه على المضاف ¹ ، و عِلَّةُ منْعِ التركيبِ الأولِ « أن المضاف و المضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصلُ بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، و هو لا يجوز » ² ، و يُعلَّلُ ابنُ مالكٍ المنعَ التركيبِ الثاني بأنَّ « نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلَّة من الموصول » ³ ؛ و ذلك أنَّ « الموصول يتعرَّفُ بالصلَّة و المضاف يتعرَّفُ بالمضاف إليه ، فلما تشابهتْ منزِلَتاهما أخذ المضافُ والمضافُ إليه حُكْمَ الصلَّة والموصول ، و من حُكْمِ الصلَّة مع الموصول ألاَّ يتقدَّم بعضُ معمولاتهما على الموصول ، فكذلك لا يتقدَّم ما يتعلَّق بالمضاف إليه على المضاف » ⁴ ، و هذا تعليلٌ جيِّدٌ ، و مع جَوْدَتِهِ فإنَّ ابنَ مالكٍ لا يَمْنَعُ تقدُّمَ حال

¹ يُنظر في صدر هذا النمط ، ويُنظر أيضاً :

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 324/2 .

² محمد محيي الدين عبد الحميد ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، 325/2 .

³ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 335/2 .

⁴ محمد محيي الدين عبد الحميد ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، 325/2 .

المضاف إليه على المضاف إلا إذا كانت الإضافة محضة ، و هي الإضافة التي تُفيد تعريفاً أو تخصيصاً ، و أمّا إذا كانت الإضافة غير محضة - و هي إضافة العامل إلى معموله - فإنه يُجيزُ تقدمَ حالِ المضاف إليه على المضاف ، فيجوزُ عنده أن يُقال مثلاً : هذا حامضاً شاربُ اللبن - كما يجوزُ أن يُقال : هذا شاربُ اللبن حامضاً ، و ما يُدْرِينَا أنه لا يُجيزُ أن يُقال : هذا شاربُ حامضاً اللبن - ما دام يستند في رأيه هذا إلى أن الإضافة غير المحضة « في نية الانفصال فلا يُعتدُّ بها »¹ .

و الرأي الذي ينبغي المصيرُ إليه هو أن الحال يجب تأخيرها عن صاحبها المضاف إليه أيّما ما كان نوعُ الإضافة ، و أمّا رأيُ ابنِ مالكٍ فقد شدّه عن النحاة جميعاً ؛ إذ لا يُعرفُ منهم من ذهب إلى ما ذهب إليه في هذه المسألة .

و إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرف جرٍّ غير زائدٍ² فإن أكثرَ النحويين لا يُجيزون تأخيرَه عن الحال³ ؛ فلا يُجيزون أن نقول مثلاً : مررتُ جالسةً بهندٍ - بتقدم (جالسة) حال (هند) عليها ، و أجاز ذلك فريقٌ من النحاة ، فمنهم أبو علي الفارسي ، وابنُ كيسان⁴ ، و منهم ابنُ جني⁵ ، و منهم ابنُ برهان⁶ ، و تآبع هؤلاء العلماء ابنُ مسالكٍ حتى قال في ألفيته :

¹ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 335/2 .

² و أمّا إذا كان صاحبُ الحال مجروراً بحرف جرٍّ زائدٍ فإنه يجوزُ تقدمُ الحال عليه باتفاق النحاة جميعهم ؛ وذلك لأنَّ المجرور بحرف الجرِّ الزائد مرفوعٌ أو منصوبٌ في الأصل ، ولا خلافٌ بين النحاة في جواز تقدمِ الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب ، ولهذا يجوزُ أن نقول : ما جاءني مبشراً من أحدٍ - كما نقول : ما جاءني من أحدٍ مبشراً ، ويجوزُ أن نقول : ما رأيتُ راكباً من أحدٍ - كما نقول : ما رأيتُ من أحدٍ راكباً .

هذا ، ويلحق بصاحبِ الحال المجرور بحرف جرٍّ أصلي في الذي جرى فيه من اختلاف النحاة في حكم تقدمِ الحال عليه - يلحقُ به صاحبُ الحال المجرور بحرف جرٍّ زائدٍ يحب زيادته أو تغلب ، فأما صاحبُ الحال المجرور بحرف جرٍّ زائدٍ يحب زيادته فنحو فاعل (أفعل) التّعجب ، نحو : أكرمُ باني بكرٍ مُشققاً ، وأما صاحبُ الحال المجرور بحرف جرٍّ زائدٍ تغلب زيادته فنحو فاعل (كفى) ، نحو : كفى يزيد زائراً . يُنظر :

محمد محي الدين عبد الحميد ، عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ، 319/2 ، 320 .

³ يُنظر :

ابن مالك ، شرح التسهيل ، 336/2 .

⁴ ابن هشام ، أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 321/2 .

ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 582/1 .

⁵ ابن هشام ، أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 321/2 .

⁶ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 582/1 .

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جَرٍّ قَدْ أَبَوْا ، وَلَا أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ¹

ونقل ابن مالك في (شرح التسهيل)² عن المانعين ثلاثة أدلة لهم من القياس ؛ فالأول أن تعلق العامل بالحال فرع عن تعلقه بصاحبها ، فإذا تعدى العامل إلى صاحب الحال بواسطة فيلزم أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة أيضاً ، ولكن العرب منعوا ذلك خوفاً التباس الحال بالبدل ولأن فعلاً واحداً لا يتعدى إلى معمولين بحرف واحد ، فلذلك التزموا تأخير الحال عوضاً عن لزوم تعدية العامل إلى الحال بالوساطة التي يتعدى بها إلى صاحبها ، والثاني أن حال المجرور بالإضافة يجب تأخيرها عن صاحبها ، فيلزم أيضاً تأخير حال المجرور بالحرف عن صاحبها ؛ قياساً لهذه على تلك ، والثالث أن حال المجرور بالحرف شبيهة بحال يعمل فيها حرف جر متضمن معنى الاستقرار ، نحو : زيد في الدار متكئاً ، وكما لا تتقدم الحال على حرف الجر في هذا المثال ونحوه - لا تتقدم عليه أيضاً في نحو : مررتُ بهند جالسة . ويسمى ابن مالك هذه الأدلة شَبْهاً وتخيلاً ، ويصنف المانعين تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بمن لا تثبت لهم ، ويحكم بجواز هذا التقديم لثبوته سماعاً وإضعاف أدلة المنع القياسية عنده³ ، و بعد أن يفرغ من ذكر الأدلة السماعية يشرع في تبين ضعف ما يُسميه بشبه المنع ، يقول : « و إذ قد بينت دلائل السماع مُستوفاة فلا بُدَّ من ضَعْفِ شُبْهِ المنع ؛ فمن ذلك ادعاء أن حقَّ الحال إذا عدَّى العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدَّى إليه بتلك الوساطة ، فيقال لمدعي ذلك : لا نُسلمُ هذا الحقَّ حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً ، بل حقَّ الحال لِشُبْهِه بالظرف أن يستغني عن واسطة ، على أن الحال أشدُّ استغناءً عن الوساطة ، ولذلك يعمل فيها ما لا يُعدَّى بحرف الجر كاسم الإشارة و حرف التنبية و التشبيه و التمني .

ومن الشُّبه التزام التأخير إجراءً لحال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة ، فيقلل لصاحب هذه الشبهة : المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه ؛ لئلا يكون الأصل تابعاً و الفرع متبوعاً ، وأيضاً فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة و الحال منه بمنزلة جزء صلة ، فوجب تأخيرها كما يجب تأخير أجزاء

¹ (سَبَقَ) مفعول (قد أبوا) مُقدَّم ، و فاعلوا الإباء هم النحاة ، و (حَالٍ) فاعل (سَبَقَ) مجرور لفظاً بالإضافة اللفظية مرفوع محلاً ، و (ما...) اسم موصول في محل نصب مفعول المصدر (سَبَقَ) ، و (أَمْنَعُهُ) فعل مضارع مرفوع ، وسكن ضرورة النظم .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 336/2 .

³ المرجع السابق ، 336/2 ، 337 .

الصَّلَة ، و حالُ المجرور بحرف لا يُشبه جزءَ صلةٍ ، فأجيزَ تقديمه ؛ إذ لا محذور في ذلك . و من الشَّبه تشبيهُ : مَرَرْتُ بهنْدٍ جالسةً - بباب : زيدٌ في الدَّارِ مُتَكِيًا ، و إلحاقُ أحدهما بالآخر ، فيقال للمُعتمد على هذا : بين البنائين بَوْنٌ بعيدٌ وتفاوتٌ شديدٌ ؛ فإنَّ (جالسةً) من قولنا : مَرَرْتُ بهنْدٍ جالسةً - منصوبٌ بـ (مَرَرْتُ) ، و هو فعلٌ مُتَصَرِّفٌ لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطةٍ كما لا يفتقر إليها في نصب ظرفٍ أو مفعولٍ له أو مفعولٍ مطلقٍ ، و حرفُ الجر الذي عَدَّاه لا عَمَلٌ له إلَّا الجرُّ و لا جِيءَ به إلَّا لتعديَّة (مَرَرْتُ) ، و المجرورُ به بمنزلةِ منصوبٍ ، فيتقدَّم حاله كما يتقدَّم حالُ المنصوب ، و لِكَونه بمنزلةِ المنصوبِ أُجْزِيَ في اختيار النصب¹ : أزيدًا مَرَرْتُ به ؟ - مجرى : أزيدًا لَقِيْتَهُ ؟ ، و أمَّا (مُتَكِيًا) في المسألة الثانية فمنصوبٌ بـ (في) لِتَضَمُّنِهَا معنى الاستقرار ، و هي أيضًا رافعةٌ ضميرًا عائداً على (زيد) ، و هو² صاحبُ الحال ، فلم يَجْزُ لنا أن نُقدِّم (مُتَكِيًا) على (في) ؛ لأنَّ العملَ لها ، و هي عاملٌ ضعيفٌ مُتَضَمِّنٌ معنى الفعلِ دونَ حروفه ، فمانعٌ التقدُّم في نحو : زيدٌ في الدَّارِ مُتَكِيًا - غيرُ موجودٍ في نحو : مَرَرْتُ بهنْدٍ جالسةً ، و ربَّما قدَّم الحالُ في نحو : زيدٌ في الدَّارِ مُتَكِيًا³ . و الحقُّ أنه ما كان يَضِيرُ ابنَ مالك شيءٌ لو أنه اكتفى بِذِكْرِ الأدلَّةِ السماعيةِ ، و لو كان فَعَلَ ذلك لكان رَدُّ على المانعين ردًّا كافيًا شافيًا ؛ إذ أوردَ⁴ دليلًا قرآنيًا واحدًا و مثالًا مصنوعًا واحدًا و خمسةَ أبياتٍ شعريةٍ منها قولُ الشاعر :

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَانَكُمْ عِنْدِي⁵

ف (طُرًّا) حالٌ ، و صاحبُ هذه الحال هو الضمير في لفظ (عَنْكُمْ) ، فالحال مُتقدِّمةٌ على صاحبها المجرور بالحرف ، و كذلك الشَّأنُ في الأبيات الأربعة الأخرى التي

¹ (أُجْزِيَ) فعلٌ مبني للمجهول ، و نائبُ الفاعل هو المثال : (أزيدًا مَرَرْتُ به ؟) ، و المقصودُ (بالنصب) نصبُ لفظِ (زيدًا) في المثال المذكور ، و قد نُصِبَ هذا اللفظُ لأنه مفعولٌ به في المعنى للفعل (مَرَرْتُ) ، فهو هنا كما في نحو : أزيدًا لَقِيْتَهُ ؟ .

² المقصودُ بالضمير (هو) هنا الضميرُ المرفوعُ العائدُ على زيد ، و ليس المقصودُ به نفسُ لفظِ (زيد) كما قد يبادر إلى الذهن .

³ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 339/2 ، 340 .

⁴ المرجع السابق ، 337/2 - 339 .

⁵ هذا البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 321/2 ، و شرح الأشموني 248/1 ، و شرح التصريح 379/1 ، و شرح عمدة الحفاظ ص 426 ، و المقاصد النحوية 160/3 (المعجم المفصل في شاهد النحو الشعرية 276/1 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 444/2) .

اللغة : (تَسَلَّيْتُ) تَصَيَّرْتُ وَتَكَلَّفْتُ الْعِزَّاءَ وَالْجُلْدَ وَالسُّلْوَانَ - (طُرًّا) معناد : جميعًا ، و الأصلُ في هذه الكناسة ألا تستعمل إلا حالًا - (بَيْنِكُمْ) البَيْنُ هو الانفصال والبعد والفراق - (بِذِكْرَاكُمْ) المقصود بالذكرى هنا التذكُّر .

اكتَفَيْتُ بِذِكْرِ هَذَا الْبَيْتِ عَنْ ذِكْرِهَا ، وَ مَا اِكْتَفَيْتُ بِذِكْرِ هَذَا الْبَيْتِ إِلَّا لِأَنَّ الْمَانِعِينَ تَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ لَا يَرُونَ أَيَّ بَيْتٍ مِنْهَا - أَيَّ : الْآيَاتِ الْخَمْسَةِ - حُجَّةٌ تَرُدُّهُمْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ مَا كَانُوا لِيَرْجِعُوا عَنْ رَأْيِهِمْ وَ لَوْ أَنُشِدَ لَهُمْ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ سَبْعُونَ بَيْتًا مِنَ الشَّعْرِ أَوْ يَزِيدُ ؛ وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا يَكْتَرِثُونَ لِشَيْءٍ مِنْهَا مَا دَامُوا يَرُدُّونَ الْوَاحِدَ مِنْهَا بِمَثَلِ قَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ عَنِ الْبَيْتِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ هُنَا : « وَ الْحَقُّ أَنَّ الْبَيْتَ ضَرُورَةٌ »¹ ، فَمَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّ الْآيَاتِ ضَرُورَةٌ ؟ ، وَ لَيْتَ النَّحَاةَ قَدِيمًا قَالُوا - وَ كَانُوا لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ ذَلِكَ - : إِنَّ الدَّوَابَّ الشَّعْرِيَّةَ كُلَّهَا ضَرُورَةٌ ، وَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَأَسْتَرَأَحُوا وَ أَرَأَحُوا وَ لَتَرَكُوا مَا لَا يَقِلُّ عَنْ نِصْفِ مَا سَوَّدُوا مِنْ أَوْرَاقٍ بِيضَاءَ نَاصِعَةٍ أَوْ صَفْرَاءَ فَاقِعَةٍ .

وَ الْمَثَالُ الْمَصْنُوعُ الَّذِي أَوْرَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي جُمْلَةٍ أَدْلَتِهِ السَّمَاعِيَّةُ² نَقَلَهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ، وَ لَفْظُهُ : زَيْدٌ خَيْرٌ مَا تَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَ مَعْنَاهُ : زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ ، فَ (خَيْرٌ مَا تَكُونُ) حَالٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا الضَّمِيرِ فِي لَفْظِ (مِنْكَ) ، وَ كَفَى بِلَفْظِ (زَيْدٌ) دَلِيلًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ مَصْنُوعٌ ، وَ إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلَا هُوَ يَصْلُحُ حُجَّةً فِي اللُّغَةِ .

وَ الدَّلِيلُ الْقُرْآنِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ عَوَّلَ عَلَيْهِ كَثِيرًا فِي إِبْطَالِ مَنْعِ تَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ لَيْسَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَ جَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ » يُونُسُ/18 ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى هَذَا أَيْضًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيمِ ، فَجَعَلُوا الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ « عَلَى قَمِيصِهِ » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالًا - أَوْ مُتَعَلِّقِينَ بِمَحذُوفٍ حَالٍ - مِنْ « دَمٍ » الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ³ ، فَالْحَالُ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ ، وَ التَّقْدِيرُ : وَ جَاءُوا بِدَمٍ كَذِبٍ عَلَى قَمِيصِهِ ، وَ تَخْلُصُ الزَّمْحَشَرِيُّ مِنْ هَذَا التَّخْرِيجِ النُّحَوِيِّ الَّذِي لَا يُرْضِيهِ بِأَنْ جَعَلَ مَحَلَّ « عَلَى قَمِيصِهِ » النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ ، وَ جَعَلَ الْمَعْنَى كَأَنَّهُ : وَ جَاءُوا فَوْقَ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ⁴ ، وَ لَا أَدْرِي كَيْفَ رَدَّ الزَّمْحَشَرِيُّ بِتَوْجِيهِهِ هَذَا مَا كَانَ يَحْذَرُهُ مَنْ تَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ ، وَ مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ الَّذِي جَاءَ بِهِ

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 324/2 .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 338/2 .

³ يُنْظَرُ مِثْلًا :

العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي (د . ط . ؛ مصر : دار إحياء الكتب العربية لعيسى البياي الحلبي

وشركا ، د . ت .) ، 726/2 .

⁴ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 67/3 .

في تقديره لا يكون إلا حالاً ، و لا يكون هذا المتعلقُ الحالُ إلا قبلَ الظرف ، فيكون قبلَ صاحبه المجرورِ بالحرف ، و إذ قد ثَبَتَ ضَعْفُ توجيهِ الزمخشري فيبقى هذا الدليلُ القرآني حُجَّةً في أيدي مَنْ يُجِيزُونَ تقدّمَ الحالِ على صاحبها المجرورِ بالحرف ، و لكن للبحث رأياً يَكَادُ يُفْلِتُ هذا الدليلُ مِنْ أيديهم ، و هذا الرأيُ هو أن يكونَ الفعلُ ﴿ جَاءُوا ﴾ بمعنى (وَضَعُوا) ، فيكون المعنى : وَضَعُوا على قميصه دمًا كَذِبًا ، و لقد أُسْرِعَ إِلَيَّ هذا الرأيُ ثم اسْتَأْنَسْتُ بِهِ بسبب ما يَحْتَمِلُهُ الفعلُ (جَاءَ) مِنْ معانٍ خَاصَّةٍ في نحو قولنا : جَاءَ فلانٌ بكلمةً طَيِّبَةً ، و جَلَّه ببدعةٍ حسنةٍ ، و جاءَ بِصَنَعَةٍ نافعةٍ ، فإنَّ معانيها : قال فلانٌ كلمةً طَيِّبَةً ، و أَحْدَثَ بدعةً حسنةً ، و أَشْأَ صَنَعَةً نافعةً ، و في الترتيل قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ الأنعام/160 ، والمعنى : مَنْ فعل الحسنَةَ ، و مَنْ فعل السيئةَ ، و إذا ما ثَبَتَتْ قُوَّةُ هذا الرأيِ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ ﴿ عَلَى قَمِيصِهِ ﴾ يكونان حينئذٍ مُتَعَلِّقَيْنِ بالفعل قبلهما تَعَلُّقًا مباشرًا .

و الجملةُ القرآنيةُ التي اعْتَمَدَ عليها ابنُ مالكٍ اعتماداً كبيراً في نُصْرَةِ ما ذهب إليه أو اختارَه هي قوله تعالى : ﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا ﴾ سبأ/28 ، و هي الجملةُ الحادية و العشرون في هذا النمط ، و لأجل أنها مِنْ جملِ هذا النمط فهي تَسْتَحِقُّ مِنْ هذا البحثِ عَرَضًا مُفَصَّلًا للأقوالِ المختلفةِ فيها ، و لهذا البحثِ أيضًا أن يختار مِنْ تلك الأقوالِ ما يُناسِبُ ما عليه هذه الجملةُ مِنْ أسلوبِ القصر بالنفي و الاستثناء .

و لقد ذَكَرَ ابنُ مالكٍ في (شرح التسهيل)¹ ثلاثة أقوالٍ مختلفةٍ في التوجيهِ النحوي لهذه الجملة القرآنية ؛ فأما القولُ الأوَّلُ فنُسَبَّه إلى الزمخشري ، و هو له حَقٌّ ، و هو في (تفسير الكشاف)² ، و يرى صاحبُ هذا القولِ أنَّ ﴿ كَافَّةً ﴾ بمعنى (عَامَّةً) ، و أنها صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ مفعولٍ مطلقٍ دَالٌّ على المَرَّةِ مِنَ الحدث ؛ إذ التقديرُ عنده : و ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا إِرْسَالَةً عَامَّةً لِلنَّاسِ مُحِيطَةً بِهِمْ ، و ذلك « لَأَنَّهَا إِذَا شَمِلَتْهُمْ فَقَدْ كَفَّتْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ »³ . و أما القولُ الثاني فنُسَبَّه إلى ابنِ مالكٍ إلى الزجاج ، و إليه أيضًا نسبه الزمخشري في (تفسير

¹ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 337/2 .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 68/5 .

³ المرجع السابق ، 68/5 .

الكشاف¹ ، وهذا القول هو أن ﴿كَافَّةً﴾ بمعنى (جَامِعًا) ، و أنها حالٌ مِنَ الكافِ ضميرِ المفعولِ به في لفظِ ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ ، و أن التاءَ فيها للمبالغة لا للتأنيث ، فهي كما في نحو : (رَاوِيَةٌ) و (عَلَامَةٌ) ، و اكتفى الزمخشري بنقل هذا القول و لم يحكم عليه بخطأ و لا صححةً ، غير أنه قد يكون ارتضاه . و أما القول الثالث فهو أن ﴿كَافَّةً﴾ بمعنى (جَمِيعًا) ، و أنها حالٌ مِنَ لفظِ ﴿النَّاسِ﴾ المجرورِ باللام ، و أن الأصل : لِلنَّاسِ كَافَّةً ، و نقل ابنُ مالك عن ابنِ برهـلن كلاماً أوله مثلُ هذا التوجيهِ النحوي و آخره قوله : « و ما استعمَلَت العربُ (كَافَّةً) قَطُّ إِلَّا حالاً »² ، وهذا القول الثالث هو الذي انتصرَ له ابنُ مالك ، و أما الزمخشري فخطأ مَنْ ذهب إليه ، و حُجَّتُه أن تَقَدَّمَ الحالُ على صاحبِها المجرورِ بالحرف في الإحالة كَتَقَدَّمَ المجرورُ على الجارِّ ، و ذَكَرَ أن مِنَ الذين يَرتكبون هذا الخطأ مَنْ لا يَقنعون به حتى يَضُمُّوا إليه خطأً آخرَ ، و ذلك أن يجعلوا اللامَ الجارةَ لـ ﴿النَّاسِ﴾ بمعنى (إلى) ، و تفسيره لذلك أن الواحدَ من هؤلاء « لا يَسْتوي له الخطأُ الأولُ إِلَّا بالخطأِ الثاني ، فلا بُدَّ لَهُ مِنْ ارتكابِ الخطأَيْنِ »³ معاً ، و معنى هذا أن ﴿كَافَّةً﴾ إذا كانتُ حالاً مِنْ ﴿النَّاسِ﴾ فإنَّ المعنى يكون : و ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا لِلنَّاسِ كَافَّةً ، فيكون الجارُّ و المجرورُ ﴿لِلنَّاسِ﴾ مُتَعَلِّقَيْنِ بالفعل (أَرْسَلَ) و ما أَرْسَلْنَاكَ مُتَعَلِّقًا مباشرًا ، أو بعبارة أخرى : يكون الفعلُ (أَرْسَلَ) متَعَدِّيًا إلى ﴿الناسِ﴾ باللام ، فيَفْتَرَضُ أن جَعَلَ ﴿كَافَّةً﴾ حالاً مِنْ ﴿الناسِ﴾ يَقْتَضِي جَعَلَ اللامَ بمعنى (إلى) حتى يَصِحَّ أن يكون الفعلُ (أَرْسَلَ) متَعَدِّيًا إلى ﴿الناسِ﴾ ، و كأنَّ هذا الفعلَ لا تجوزُ تَعَدِيَّتُهُ إلى المُرْسَلِ إليه باللام ،

¹ المرجع السابق ، 68/5 .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 337/2 .

³ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 68/5 .

و هذا خطأ كبير¹ ؛ فإنَّ الفعلَ (أَرْسَلَ) يَتَعَدَّى إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ كَمَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِـ (إِلَى) ، و في القرآن الكريم قوله تعالى : « وَ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » النساء/79 ، ولم يَتَعَدَّ هذا الفعلُ بِاللَّامِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَ هَذَا يَجْعَلُنَا نَحْكُمُ بِالْقَلِيلَةِ عَلَى تَعَدِّيهِ بِهَا ، وَ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْعَدَمِ ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْعَدَمِ وَ بَيْنَ الْقَلَةِ فَرْقًا كَبِيرًا ؛ فَالْعَدَمُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْجَوَازِ وَالْقَلَةُ خِلَافُ الْأَكْثَرِ وَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْجَوَازُ ، وَ قَدْ أَحْسَنَ ابْنُ هِشَامٍ حِينَ حَكَّمَ عَلَى تَعَدِّي (أَرْسَلَ) بِاللَّامِ بِأَنَّهُ « خِلَافُ الْأَكْثَرِ »² ، وَ قَدْ حَكَّمَ بِهَذَا الْحُكْمِ وَ هُوَ يَسْعَى إِلَى رَدِّ أَنْ تَكُونَ « كَافَّةً » حَالًا مِنْ « النَّاسِ » ، وَ لَمْ تَجْرِهِ نَفْسُهُ - مَعَ ذَلِكَ - إِلَى أَنْ يَحْكُمَ بِالْعَدَمِ وَ الْامْتِنَاعِ ، وَ لَوْ فَعَلَ لَكَانَ رَدُّهُ أَشَدَّ وَ أَقْوَى ، وَلَكِنَّ الْحَقِيقَةَ الْعِلْمِيَّةَ أَمَانَةً فِي ذِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُبْلَغُوا لَا تَحْرِيفَ فِيهَا وَ لَا تَبْدِيلَ .

تلك هي الأقوال الثلاثة التي قُلْتُ إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَهَا فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) فِي بَيَانِ التَّوْجِيهِ النُّحَوِيِّ لِلْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ مَوْضُوعِ الْبَحْثِ الْآنَ ، وَ قُلْتُ إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ اخْتَارَ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ الْقَوْلَ الثَّلَاثَ ، وَ أَمَّا الْقَوْلَانِ الْأَوَّلُ وَ الثَّانِي فَقَدْ نَهَى عَنِ الْاِلْتِفَاتِ إِلَيْهِمَا ، وَ عَلَّلَ هَذَا النَّهْيَ بِأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ - وَ هُوَ صَاحِبُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ - « جَعَلَ « كَافَّةً » صِفَةً وَ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ إِلَّا حَالًا ، وَ هَذَا شَبِيهٌ بِمَا فَعَلَ فِي خُطْبَةِ (الْمَفْصَلِ) مِنْ إِدْخَالِ بَاءِ الْجَرِّ عَلَيْهِ

¹ إِنَّ هَذَا الْخَطَأَ الْكَبِيرَ ارْتَكَبَهُ مَنْ ذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيَّ أَهْمَ لَا يَقْنَعُونَ بِالْخَطِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَرْتَكِبُوا الْخَطَأَ الثَّانِي ، وَمَا يَدْعُو إِلَى الْعَجَبِ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَيْضًا ارْتَكَبَهُ ؛ فَأَمَّا أَوَّلُكَ فَلَأَنَّهُم أَلْزَمُوا أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَى) ، وَمَا ذَلِكَ بِلَازِمٍ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (أَرْسَلَ) يَتَعَدَّى إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ أَيْضًا ، وَأَمَّا الزَّمْخَشَرِيَّ فَلَأَنَّهُ جَعَلَ الْخَطَأَ الثَّانِي لَامْتِصًا مِنْهُ لِمُرْتَكِبِ الْخَطِ الْأَوَّلِ ، وَمَا ذَلِكَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ مُرْتَكِبَ الْخَطِ الْأَوَّلِ لَهُ أَلَّا يَرْتَكِبَ الْخَطَأَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (أَرْسَلَ) يَتَعَدَّى إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ أَيْضًا ، فَخَطَأُ الزَّمْخَشَرِيَّ وَأَوَّلُكَ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَاتِ الْإِلْزَامِ الْجَعْلُ : جَعَلَ اللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَى) ، وَلَيْسَ الْخَطَأُ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى (إِلَى) ؛ لِأَنَّ هَذَا صَحِيحٌ كَصِحَّةِ قَوْلِنَا : إِنَّ (إِلَى) بِمَعْنَى اللَّامِ ، فَكِلَا الْحَرْفَيْنِ يَصْلُحُ لَتَعْدِيَةِ (أَرْسَلَ) ، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ . وَأَمَّا مَا سَمَّاهُ الزَّمْخَشَرِيَّ بِالْخَطِ الثَّانِي فَقَدْ عَدَّهُ خَطَأً عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ هُوَ فِي جَعْلِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ مَحَلَّ الدِّرَاسَةِ : وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا إِرْسَالَةً عَامَةً لِلنَّاسِ عَيْطَةً بِهِمْ ، أَوْ فِي جَعْلِ « كَافَّةً » بِمَعْنَى (جَمِيعًا) ، وَأَمَّا حَالُ مِنَ (الْكَافِ) فِي « أَرْسَلْنَاكَ » ، وَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعَدَّ هَذَا مِنْهُمْ خَطَأً ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا جَعَلُوا اللَّامَ بِمَعْنَى (إِلَى) عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُمْ هُوَ فِي جَعْلِ « كَافَّةً » بِمَعْنَى (جَمِيعًا) ، وَأَمَّا حَالُ مِنَ « النَّاسِ » ، وَالْأَخْطَاءُ النَّاجِمَةُ عَنْ خَطِئِ مَا لَا تُعَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ أَخْطَاءً مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا لَمَّا كَانَتْ هِيَ ، وَلَكِنْ يُحْسُنُ أَنْ تُعَدَّ الْأَخْطَاءُ جَمِيعُهَا خَطَأً وَاحِدًا .

² ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 324/2 .

وإضافته والتعبير به عما لا يعقل»¹ ، ولم يكتفِ ابنُ مالك بهذا الردّ ، بل ذهب إلى أن رمى الزمخشري بالخروج عن القياس في الاستغناء بالصفة عن الموصوف ، قال : « و لَيْتَهُ إِذْ أَخْرَجَ (كَافَّةً) عن استعمال العرب سَلَكَ به سبيلَ القياس ، بل جعله صِفَةً موصوفٍ محذوف ، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروئاً بالصفة ، أعني (إرسالة) ، و حَقُّ الموصوفِ المُستغنى [عنه] بصفته أن يُعاد ذِكرُهُ مع صفته قبل الحذف² ، و أَلَّا تُصْلَحَ الصِفَةُ لِغيره ، و المُشارُ إليه بخلاف ذلك فوجِبَ الإعراضُ عما أفضى إليه »³ ، و علَّلَ ابنُ مالك هُيْه عن الالتفات إلى قول الزجاج - و هو القولُ الثاني - ب « أنه جعل (كَافَّةً) حالاً مفرداً و لا يُعرف ذلك مِن غير محلِّ التّراع⁴ ، و جعله مِن مُذكّرٍ مع كَوْنِهِ مُؤنَّثاً⁵ ، و لا يَتَأْتِي ذلك إِلَّا بِجعل تائِهِ للمبالغة ، و بآبِهِ مقصورٌ على السماع⁶ ، و لا يَتَأْتِي غالباً ما هي⁷ فيه إِلَّا على أحد أمثلة المبالغة كـ (نَسَابَةٍ) و (فَرُوقَةٍ) و (مِهْدَارَةٍ)⁸ ، و (كَافَّةً) بخلاف ذلك ، فَيُطْلَلُ أن تكون منها ؛ لكونها على (فَاعِلَةٍ)⁹ ، فَإِنْ حُمِلَتْ على (رَاوِيَةٍ) حُمِلَتْ على شاذٍّ

¹ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 337/2 .

وَيُظَنُّ شرحُ مُفَصِّلِ الزمخشري لابن يعيش (17/1) فَإِنَّ فِيهِ قولَ الزمخشري : « لِإِنْشَاءِ كِتَابٍ فِي الإِعْرَابِ عَجِظَ بِكَافَّةِ الأَبْوَابِ » ، وَنَرَاهُ هنا - كما قال ابنُ مالك - أَدْخَلَ على لَفْظِ (كَافَّةً) بَاءَ الْجَرِّ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا على الخالية ، وَأَضَافَهُ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُؤنَّثًا ، وَغَيَّرَ به عن أَبْوَابِ الإِعْرَابِ وَهُوَ لَا يُغَيَّرُ به إِلَّا عَنِ الْعَاقِلِينَ .

² يَقْصِدُ ابنُ مالك هنا أَنَّ مِنْ حَقِّ الموصوفِ المُستغنى عنه بِصفته أن تكون العربُ ذَكَرَتْهُ مع صفته في كلامها كثيرًا قبل أن تكون بَلَقَتْ إلى حَذْفِهِ والاستغناء بصفته عنه ، فالفاعل (أن يُعاد) في كلام المؤلفِ ههنا يَدُلُّ على الكثرة وليس على شيء ، مَا قَدْ يَحْطُرُ بِبَالِ القارئ .

³ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 337/2 .

و يَقْصِدُ ابنُ مالك هنا بِالْمُشارِ إليه لَفْظُ (إِرْسَالَةٍ) ، وَقَدْ يَكُونُ أَنْفَ مِنْ ذِكرِهِ لِمَا أَخْبَرَ مِنْ أَنَّ العربَ لم تستعمله لا وحده ولا مع صِفَةٍ .

⁴ يَقْصِدُ ابنُ مالك بلفظ (مفرداً) أن الزجاج جعل (كَافَّةً) بمعنى (حَامِيَةً) ، و (الجامعُ) مفردٌ ، أو يقصد أنه جعل صاحب هذه الحال هو الكاف ضمير المفعول به في لفظ (أَرْسَلْنَاكَ) ، وعائِدٌ هذا الضمير مفردٌ ؛ لأنه هو رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ، وَيَعْنِي بقوله : « و لا يُعرف ذلك مِن غير محلِّ التّراع » أن رأيَ الزجاج هذا يَتَعَلَّقُ بلفظِ (كَافَّةً) ، وهو ليس ممّا لا خلاف فيه ، بل هو محلٌّ عَنِ الخلاف .

⁵ المُذَكَّرُ هنا هو صاحبُ الحال ، وهو رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ، والذي هو مُؤنَّثٌ هو لَفْظُ الحال نفسه ، و هو لَفْظُ (كَافَّةً) .

⁶ المُتَقَصِّدُ هنا بالبابِ المقصورِ على السماعِ بابُ تاءِ المبالغة .

⁷ الضمير (هي) هنا يعود على تاءِ المبالغة .

⁸ (النَسَابُ) هو العالمُ بالأنساب ، و (الفُرُوقُ) هو الشَّدِيدُ الفَرَحِ ، و (المِهْدَارُ) هو الهادي يَخْلُطُ في منطقهِ و يَنْكَلِمُ بما لا يسعى

⁹ أصلُ (كَافَّةً) كَافَّةٌ على زنةٍ (فاعِلَةٍ) ، ثم سَكَنَتِ الفاءُ الأولى و أَدْعِمَتِ الفاءُ في مثْلِها .

الشَّاذُّ ؛ لأنَّ لِحَاقَ تاءِ المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذٌّ وَلَمَّا لا مبالغة فيه أَشَدُّ ، فُيَعْبَرُ عنه بِشَاذِّ الشَّاذِّ ، و الحَمْلُ على الشَّاذِّ مكروهٌ ، فكيف على شاذِّ الشَّاذِّ »¹ .

و بعدُ ، فَلَعَلِّي أَطَلْتُ الكلامَ هنا في عرضِ مختلفِ الأقوالِ التي قِيلَتْ في التوجيه النحوي للجملة القرآنية الحادية والعشرين من هذا النمط و في عرضِ ما رَدَّ به ابنُ مالك ما لم يَرْتَضِهِ من الأقوال ، و حَسْبِي عُدْرًا أَنِّي أردتُ أن يكون اختيارُ البحثِ لواحدٍ من هذه الأقوالِ مبنياً على أساسٍ من استيعابِ الأقوالِ جميعها مع أدلتها ، فيكون هذا الاختيارُ صحيحاً منهجياً لا يَشِينُهُ ما قد يُفْضِي به إلى التقليل من قيمته .

و لعلَّ أَوَّلَ ما يَنْبَغِي عمله - و نحن نسعى إلى أن نختار من الأقوالِ أَصَحَّها - هو أن نتخلَّص من قول الزمخشري بتضعيفه و إبطاله ؛ و ذلك أَنَّهُ جعل ﴿ كَافَّةً ﴾ بمعنى (عَامَّةً) ، وجعلها صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديره (إِرْسَالَةٌ) ، فَقَدَّرَ الموصوفَ المحذوفَ مصدراً هو في أَحْسَنِ أحواله مهجورٌ ؛ إذ قد تكون العربية تَرَكَّضَته منذ وقتٍ بعيدٍ ، و إن كنتُ أَظُنُّ أَنَّ هذا اللفظَ لم يُسْتَعْمَلْ قطُّ في آيَةٍ حَقِيقَةٍ من حَقَبِ تاريخِ اللغةِ الطويلِ ؛ إذ لم أَغْثُرْ عليه في أيِّ واحدٍ من المعاجم التي راجعتها ، و مما يَدْعُو إلى الاستغرابِ حَقًّا أَنَّ الزمخشري لم يَذْكُرْ هذا المصدرَ في (أساسِ البلاغة) مُعْجَمَ الذي هو من أشهر معاجم العربية و أكثرها نفَعًا ، وَأَمَّا جَعْلُهُ ﴿ كَافَّةً ﴾ صفةً لحدثٍ فَإِنَّ هذا مما لا تُعرفه العربيةُ أيضًا ؛ لأنَّ (الكَافَّةَ) في الأصل هي « الجميعُ من الناسِ » ، يُقالُ : لَقِيتُهُمْ كَافَّةً ، أي : كُلَّهُمْ »² ، فلا يجوز استعمالها في غير الناسِ ، فَإِنْ اسْتُعْمِلَتْ في غيرهم على التَّوَسُّعِ فلا يجوز التعبيرُ بها عن غير العقلاء ، و إنَّ لفظَ (كَافَّةً) أيضًا « منصوبٌ على الحال نصبًا لازِمًا لا يُسْتَعْمَلُ إلا كذلك »³ ، و الزمخشري نفسه مثَّلَ لـ (كَافَّةً) في (أساسِ البلاغة) - و لم يَزِدْ على التمثيل شيئًا - بقوله : « و بُعِثَ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - إلى الثَّقَلَيْنِ كَافَّةً »⁴ ، و كأنه أراد أن يقول :

¹ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 337/2 ، 338 .

² الرازي ، مختار الصحاح ، ضبط و تخريج و تعليق : مصطفى ديب البغا (ط 4 ؛ عيْنُ مِليلة : دار الهدى ، 1990م) ، مادة : كفف ، ص 365 .

³ الفيومي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مادة : كفف ، ص 276 .

⁴ الزمخشري ، أساس البلاغة ، مادة : كفف ، ص 395 ، 396 .

إِنَّ لَفْظَ (كَافَّةٌ) لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْعُقْلَاءِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِيَةِ وَلَا يُضَافُ وَلَا تُدْخَلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

هذا ، وَيَنْبَغِي الْيَوْمَ وَغَدًا الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَعْنَى الدَّلَالِي لِلْفَرْقِ (كَافَّةٌ) وَعَلَى الْوُضُوعِ النُّحْوِيَةِ لَهُ اللَّذَيْنِ - أَيْ : هَذَا الْمَعْنَى وَهَذِهِ الْوُضُوعَةُ - وَضُيْعَ لِهَذَا الْفَرْقِ فِي الْعَرَبِيَةِ أَمْسٍ ، وَ لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يُخْرَجَ هَذَا الْفَرْقُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى وَ هَذِهِ الْوُضُوعَةُ بِحُجَّةِ تَنْمِيَةِ اللُّغَةِ ؛ وَ ذَلِكَ بِسَبَبِ مَا لِهَذَا الْفَرْقِ مِنْ أَلْفَاظٍ نَظَائِرَ - كَلَفْظِ (كُلٌّ) وَلَفْظِ (جَمِيعٌ) - تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْعُقْلَاءِ وَتُجَرَّ وَتُرْفَعُ وَتُضَافُ وَتُدْخَلُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَإِذْ قَدْ تَخَلَّصْنَا مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ فَلَمْ يَبْقَ بَيْنَ أَيْدِينَا إِلَّا الْقَوْلَانِ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ ، فَالْاِخْتِيَارُ الْآنَ يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ ، وَهُمَا لِمَتَمَاتِلَانِ - كَمَا رَأَيْنَا - مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَفْظَ ﴿ كَافَّةٌ ﴾ فِي كُلِّ قَوْلٍ مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَةِ ، غَيْرَ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْفَرْقِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي هُوَ (جَامِعًا) ، وَ مَعْنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّلَاثِ هُوَ (جَمِيعًا) ، وَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي مَعْنَى لَفْظِ ﴿ كَافَّةٌ ﴾ نَاجِمٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَعْيِينِ صَاحِبِ الْحَالِ ؛ فَالَّذِي يَقُولُ إِنَّ صَاحِبَ الْحَالِ هُوَ الْكَافُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي لَفْظِ ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ لَا يَدُلُّ لَهُ فِي أَنْ يَجِدَ ﴿ كَافَّةٌ ﴾ بِمَعْنَى (جَامِعًا) ، وَالَّذِي يَقُولُ إِنَّ صَاحِبَ الْحَالِ هُوَ لَفْظُ ﴿ النَّاسِ ﴾ لَا يَدُلُّ لَهُ فِي أَنْ يَجِدَ ﴿ كَافَّةٌ ﴾ بِمَعْنَى (جَمِيعًا) ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي تَعْيِينِ صَاحِبِ الْحَالِ إِذَنْ هُوَ أَصْلُ كُلِّ اِخْتِلَافٍ بَعْدُ يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَةِ .

وَفِي الْحَقِّ أَنَّ الدَّارِسَ الْمُتَأَمِّلَ لَيْسَ فِي حَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَبْذُلَ جُهْدًا كَبِيرًا وَلَا صَغِيرًا الْمَعْرِفَةَ مَا فِي الْقَوْلِ الثَّلَاثِ مِنْ ضَعْفٍ وَتَهَافُتٍ ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ يَقُولُونَ إِنَّ ﴿ كَافَّةٌ ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿ النَّاسِ ﴾ ، وَإِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ : وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا لِلنَّاسِ كَافَّةً¹ ، وَ هَذَا يَعْنِي أَنَّ لَفْظَ ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ هُوَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ فِي جُمْلَةِ الْقَصْرِ هَذِهِ ، وَإِذَا كَانَ لَفْظُ ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ هُوَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَلِيَّ (إِلَّا) مُبَاشَرَةً ، وَإِنَّ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَلِهَذَا وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ كَالْمَدْفُوعِينَ دَفْعًا إِلَى أَنْ يَأْتُوا بِهَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي يَرَوْنَهُ أَصْلًا لِلْكَلَامِ ، وَمَا دَامُوا يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ هُوَ أَصْلُ الْكَلَامِ فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْشِفُوا عَنِ الْأَسْبَابِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْ الْمَعَانِي الْبَلَاغِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ حَالَتْ دُونَ وَرُودِ الْجُمْلَةِ الْقُرْآنِيَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الْمَزْعُومِ ،

¹ يُنْظَرُ :

ابن مالك ، شرح التسهيل ، 338/2 .

وإذ لم يكشفوا عن سبب لفظي ولا معنى بلاغي فينبغي التمسك بقواعد القصر بالنفي والاستثناء التي تقضي بأن يلي المقصور عليه (إلا) لا يفصل بينها وبينه شيء؛ إذ لا أحد من البلاغيين - فيما أعرف - أجاز الخروج عن هذه القاعدة، ولا أحد منهم أجاز الخروج عنها ولو مع تواتر أسباب لفظية ومعانٍ بلاغية تقضي باستحسان خروج المقصور عليه عن موقعه، ولعل أكبر ما يدل على وجوب التزام المقصور عليه موقعه المعهود هو أن بعض متعلقات المقصور ربما خرجت - كما رأينا مثل ذلك في بعض الأنماط السابقة - عن موقعها بين أداة النفي وبين أداة الاستثناء إلى ما بعد أداة الاستثناء، فإذا أخرجنا هذا عن موقعه وأخرجنا هذا عن موقعه فمن أين لنا أن نعرف هذا من هذا؟، و هل نكون حينئذ إلا من الذين زعموا أن للعرب غرضاً في الإهمام كما لها غرض في الإفهام.

ثم لنسلم جدلاً أن المقصور عليه هو لفظ ﴿لِلنَّاسِ﴾، فما معنى القصر في القول: ما أرسلناك إلا للناس؟، أو يعني هذا أن أحداً من الخلق يظن أو يعتقد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أرسل إلى الملائكة أيضاً حتى يكون هذا القصر هو الذي يصرفه عن هذا الظن أو الاعتقاد؟، ثم هل يجوز أن يقال: ما أرسلناك إلا للناس جميعاً؟، فإن جاز هذا فيجوز أن نقول مثلاً: ما نجح إلا التلاميذ جميعاً، ولقد أوضح البحث من قبل¹ بما يغني عن الإعادة هنا أن مثل هذا لا يجوز.

و إذ تجلّى لنا واضحاً ضعف القول الثالث وثقافته فينبغي علينا التمسك بالقول الثاني إذ لا ضعف يحيط به، بل إن له ما يقوّيه؛ وذلك أن الجملة القرآنية موضوع البحث بتمامها هي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، و ﴿بَشِيرًا﴾ و ﴿نَذِيرًا﴾ حالان، والعامل فيهما هو لفظ ﴿كَافَّةً﴾ نفسه، وصاحبهما هو الضمير المرفوع المستتر في هذا العامل، والتقدير: ما أرسلناك إلا كافّة (أنت) للناس بشيراً ونذيراً، ولو جعلنا ﴿كَافَّةً﴾ حالاً من ﴿النَّاسِ﴾ - كما هو القول الثالث - لكان التقدير: ما أرسلناك إلا للناس كافّة بشيراً ونذيراً، ويلزم عن هذا التقدير جعل ﴿بَشِيرًا﴾ و ﴿نَذِيرًا﴾ حالين معمولتين للفعل (أرسل)، فيكون هذا الفعل قد عمل في معمولين اثنين كلاهما بعد (إلا) ولا عاطف بينهما: الأول هو (لِلنَّاسِ كَافَّةً) والثاني هو (بَشِيرًا وَنَذِيرًا)، أو بعبارة أخرى: يكون كأنه

¹ يُنظر في النمط السابع من أنماط هذا الفصل، وهو غطّ قصر الفعل على نائب المفعول المطلق.

استثنى بـ (إلا) واحدة شيان اثنان ، وهذا « ممنوعٌ مطلقاً »¹ ، أو بعبارة أصحّ منهما وأبلغ : يكون كأن في الجملة مقصوراً عليهما اثنين لا عاطف بينهما ، وإن هذا كلاً لا يقبله العقل ، و مما يدعوا المرء إلى الدهول أنه يرى كثيراً ممن يستشهدون بهذه الجملة القرآنية يقتصرون منها على قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) ولا يكملونها بقوله : (بَشِيرًا وَنَذِيرًا) ، ولو أنهم كانوا يكملونها لكانوا ربما تفتنوا إلى هذا الدليل القوي الذي يكفي وحده للحزم بأن صاحب الحال في هذه الجملة القرآنية إنما هو الكاف ضميرُ المفعول به في لفظ (أَرْسَلْنَاكَ) ، وأن لفظ (كَافَّةً) عاملٌ في الحالين (بَشِيرًا) و (نَذِيرًا) ، وأن الجارَ والمجرورَ (لِلنَّاسِ) متعلقان به ، بل إن (النَّاسَ) مفعولٌ به لـ (كَافَّةً) مجرورٌ لفظاً بلامِ الجرِّ ، وتقديرُ النصب : كَافَّةً النَّاسَ .

وهذا القول المختار هو الذي قد يكون أبو البركات الأنباري رضيهِ ؛ إذ ذكره أولاً ثم حكى القول الآخر بلفظ (وَقِيلَ)² ، وهذا القول المختار أيضاً هو الذي رضيهِ أبو البقاء العكبري ؛ إذ ذكره أولاً ثم حكى القول الآخر بلفظ (وَقِيلَ) وضعفه³ .

والذي يختار هذا القول ليس له إلا أن يُسلم بأن التاء في لفظ (كَافَّةً) هي للمبالغة لا للتأنيث ، على أن التسليم هنا ليس هو تسليماً بشيء خارج عما تُقرره اللغة من قواعد ؛ فإن (الكَافَ) و (الرَّاويَ) على وزن واحدٍ ، وهو وزن (فاعِل) ، فلتلحق تاء المبالغة (الكَافَ) كما تلحق (الرَّاويَ) ، ولتقل : فلان كَافَّةً - كما نقول : فلان رَاوِيَةٌ .

و (الكَافُ) اسمُ فاعِلٍ مِن (كَفَّ الشَّيْءَ يَكْفُهُ) إذا جمعه وضمَّ بعضه إلى بعضٍ ، وعلى هذا المعنى يكون معنى الجملة القرآنية : ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا جَامِعًا لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ، وهذا المعنى هو الذي ذكره أبو جعفر النحاس ؛ إذ نقل عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال :

¹ الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، 58/2 .

² يُنظر : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا (د . ط) مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1400هـ = 1980م) ، 280/2 ، 281 .

³ يُنظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 1069/2 . وضعف العكبري القول الآخر بكونه يلزم عنه تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وبقوله : « وَيَضَعُفُ هُنَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ عَلَى هَذَا تَكُونُ مَعْنَى (إِلَى) ؛ إِذَا مَعْنَى : أَرْسَلْنَاكَ إِلَى النَّاسِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مِنْ أَجْلِ النَّاسِ » ، وَرَأَى هُنَا أَنَّ الْعَكْبَرِيَّ عَمَدَ إِلَى شَبْهَةِ قَعْدَهَا وَجْهًا يَضَعُفُ بِهِ مَا أَرَادَ تَضْعِيفَهُ ، وَهَذِهِ الشَّبْهَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا وَصِفَ مِنْ قَبْلُ بِأَنَّهُ خَطَأٌ كَبِيرٌ ، وَهَذَا الْخَطَأُ الْكَبِيرُ هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ (أَرْسَلَ) لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِمَا مَعَ قَلْبِهِ ، وَلَيْتَ الْعَكْبَرِيَّ لَمْ يَخْطِئْ إِذْ اعْتَمَدَ عَلَى هَذَا الْخَطَأِ ، وَلَكِنْ هَذَا الْخَطَأُ الْكَبِيرُ أَدَّى بِهِ إِلَى أَنْ أَخْطَأَ خَطَأً أَكْبَرَ مِنْهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ حَوَّزَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعْنَى (مِنْ أَجْلِ) ، فَجَوَّزَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ ، وَكَانَ لَمْ التَّعْلِيلِ تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ الْمَصَادِرِ مُؤَوَّلَةً وَصَرِيحَةً .

« والمعنى : أرسلناك جامعاً للناس ؛ لأنه - صلى الله عليه وسلم - أُرسِلَ إلى العرب والعجم »¹ ، وهذا المعنى أيضاً هو الذي ذكره مكي بن أبي طالب القيسي² ، وجعل العكبري المعنى : « وما أرسلناك إلا كافةً للناس عن الكفر والمعاصي »³ ، فجعل (كافةً) من (كفَّ فلان فلاناً عن الأمر) إذا صرفه عنه ومنعه منه ، ولعلَّ أبلغ ما يُضعَّفُ به هذا المعنى هو اشتمالُ هذه الجملة القرآنية على الحالين « بشيراً » و « نذيراً » ؛ وذلك أنَّ كَوْنَ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بشيراً ونذيراً ينفي عنه أن يكون مانعاً وصارفاً ؛ لأنَّ المنع والصرْف لا يخلوَان من الإكراه ، ولا أحدٌ من الرسل والأنبياء أكرهَ قومَه على فعلٍ أو تركٍ ، وإنما هم مبشرون ومُنذرون ، ثم إنَّ العامل في الحالين المذكورتين إنما هو اسمُ الفاعلِ « كافةً » ، فكيف يكون العاملُ في الحال يدلُّ على ضدِّ ما تدلُّ عليه الحالُ نفسها ؟ ، والحالُ إن لم تكنْ مؤسَّسةً لمعنى جديدٍ فهي مؤكدةٌ لمعنى عاملِها أو لمعناه ولفظه جميعاً أو لمدلولِ صاحبِها أو لمضمونِ جملةٍ اسميةٍ قبلها⁴ ، والمفيدُ أنْها لا تكون ناسخةً لمعنى عاملِها ولا لمدلولِ صاحبِها أبداً .

هذا ، ورُبَّ سائلٍ يسأل عن رأيِ البحثِ في تقديمِ الحالِ على صاحبِها الجورِ بالحرَف في الكلام ، فالجوابُ أنَّ هذا لِمَا يَأباه الذوقُ اللغوي السليم ، وإنه لِمَا قد يُؤدِّي بالكلام إلى أن يكون مُغلَقاً على المعنى ، وكفى بهذا زاجراً للمتكلم عن أن يرتكب في كلامه مثلاً هذا التقديم الذي إن لم يكن ممنوعاً فهو مرجوحٌ كثيراً لِمَا قد عرفنا من أنَّ شواهدَه نادرةٌ جلياً على ما فيها من خلافٍ ، وزيادةً على هذا فإنَّ جُملاً يُرتكبُ فيها مثلاً هذا التقديم تكون تقيلاً على اللسان كراهةً إلى السمع ، أو هكذا أجدها في نُطقي وسمعي .

وَقُوعُ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً

في هذا النمط جملٌ وقع في كُلِّ منها صاحبُ الحالِ نكراً ، وهذه الجملةُ كثيرةٌ ، وهي - على كثرتها - لا تخفى على الناظر في مَعْرِضِ الجملة الذي سبق ، ومن أجل هذا

¹ النحلان ، إعراب القرآن ، 347/3 .

² ينظر : القيسي « مشكل إعراب القرآن » ، 209/2 .

³ العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 1069/2 .

⁴ ينظر في تعريفِ الحالِ المؤسَّسةِ وأقسامِ الحالِ المؤكدة : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 342/2 - 346 .

فلا داعي لِذِكْرِ أرقامها ههنا ، و لكن سَأَعْنِي بِطائفةٍ مِنَ القضايا التي تَعَلَّقُ بِصاحبِ الحالِ مِنْ حيثُ كَوْنُهُ معرفةً أو نكرةً .

والأصلُ في صاحبِ الحالِ أن يكون معرفةً ، وغالبًا ما يُعَلَّلُ ذلك بأنَّ صاحبَ الحالِ مِنْ حيثُ المعنى مُخَبَّرٌ عنه بِالحالِ ، فهو كالْمُبْتَدِئِ وهي كالحير ، وَلَمَّا كانَ الأصلُ في المبتدأِ أن يكون معرفةً كانَ الأصلُ في صاحبِ الحالِ أن يكون معرفةً أيضًا ¹ ، و هذا تعليلٌ حَسَنٌ ، غيرَ أَنَّهُ مِنَ التعليلاتِ المبنيّةِ على أساسٍ مِنْ تشبيهِ الوظائفِ النحويةِ بعضها ببعضٍ ، و أَحْسَنُ مِنْ ذلك أن تكون التعليلاتُ الْمُتعلِّقَةُ بِوظيفةٍ نحويةٍ مَا مبنيّةٌ على أساسٍ مِنْ دلالةِ تلك الوظيفةِ النحويةِ في الجملةِ ، وعلى هذا الأساسِ سَأَجْتَهِدُ قَرِيبًا في تبيانِ دلالةِ الحالِ إذا كان صاحبُها معرفةً ودلالتها إذا كان صاحبها نكرةً ، وحينئذٍ سَتُعَرَّفُ الْعِلَّةُ في وَقُوعِ صاحبِ الحالِ معرفةً يَكْثَرُ و الْعِلَّةُ في وَقُوعِهِ نكرةً بِقِلَّةٍ .

ويقول النحاةُ إنَّ صاحبَ الحالِ « لا يُنْكَرُ في الغالبِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ » ² ، وَالْمُسَوِّغَاتُ هي موانعُ تَمْنَعُ أَنْ يُفْهَمَ لفظُ الحالِ على أَنَّهُ نعتٌ لصاحبها ، وكذلك تَمْنَعُ أَنْ تُفْهَمَ جملةُ الحالِ على أَنها نعتٌ لصاحبِ الحالِ ، وقد لَمَّحَ ابنُ مالكٍ إلى معنى الْمُسَوِّغَاتِ هذا في قوله : « وكما جاز أن يُبتدأَ بِنكرةٍ بِشَرطِ حصولِ الفائدةِ وأَمْنِ اللَّبْسِ ، كذلك يكون صاحبُ الحالِ نكرةً بِشَرطِ وَضُوحِ المعنى وأَمْنِ اللَّبْسِ » ³ ، وَاللَّبْسُ و عَدَمُ وضوحِ المعنى هنا إِنما يكونان بِاللَّيْسِ النعتِ بِالحالِ ، وَصَرَّحَ ابنُ مالكٍ أيضًا بِمعنى الْمُسَوِّغَاتِ هذا في قوله : « وَمِنْ مُسَوِّغَاتِ جَعَلِ صاحبِ الحالِ نكرةً كَوْنُ الجملةِ [جملةِ الحالِ] مقرونةً بالواو ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة/ 259] ، وكقول الشاعر :

¹ يُنْظَرُ مِثْلًا : ابنُ مالكٍ ، شرح التسهيل ، 331/2 .

² ابنُ عقيلٍ ، شرح ابنِ عقيلٍ على ألفيةِ ابنِ مالكٍ ، 575/1 .

³ ابنُ مالكٍ ، شرح التسهيل ، 331/2 .

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةِ شَفِيعٌ¹
لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً²، فكون اقتران جملة الحال بالواو مُسَوِّغاً
كان بسبب أن هذا الاقتران رفع توهم كون الحال نعتاً، وكل ما يرفع هذا التوهم
فهو مُسَوِّغٌ إذن .

والمُسَوِّغُ الذي يذكره النحاة وهو يُناسب ما في هذا النمط من جمل جاء فيها
أصحاب الأحوال نكرات هو كون صاحب الحال مسبوقاً بنفي³، ومثل ابن هشام لهذا المُسَوِّغِ
بقوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ» الحجر/4، وهي الجملة التاسعة
في هذا النمط، وكان على ابن هشام وقد مثل بهذه الجملة القرآنية أن يجمع إلى هذا المُسَوِّغِ
مُسَوِّغَيْنِ آخَرَيْنِ: الأول هو اقتران جملة الحال بالواو، والثاني هو الاعتراض بين الحال وبين
صاحبها بـ (إلا)؛ لأن الواو و(إلا) لا تفصل كل واحدة منهما بين النعت وبين المنعوت،
فإذا اجتمعتا فذلك أولى، فهذه إذن ثلاثة مُسَوِّغَاتٍ سَوَّغَتْ وَقُوعَ صاحب الحال في هذه
الجملة القرآنية نكرة، وصاحب الحال فيها هو لفظ «قَرْيَةٍ»، على أن الواحد من هذه
المُسَوِّغَاتِ الثلاثة كاف بنفسه للتسوية، وأما غير هذه الجملة من جمل أخرى في هذا النمط
جاء فيها أصحاب الأحوال نكرات فإن في كل جملة منها مُسَوِّغَيْنِ اثنين: سبق النفي صاحب
الحال، واعتراض (إلا) بين الحال وبين صاحبها، على أن الواحد من هذين المُسَوِّغَيْنِ كاف
بنفسه للتسوية أيضاً .

وأفضل من هذه المُسَوِّغَاتِ كلها - مفردة أو مجموعاً بعضها إلى بعض - مُنَاسَبَةٌ لِمَا
في هذا النمط من جمل جاء فيها أصحاب الأحوال نكرات - مُسَوِّغٌ آخَرٌ، وهو كَوْنُ الحال
مقصوراً عليها في جملة قصير، وهذا مُسَوِّغٌ بليغ؛ وذلك لأن النعت لا يقع مقصوراً عليه قط،

¹ هذا البيت من الطويل، وهو لمجنون بني عامر قيس بن الملوخ في ديوانه ص 151، والدرر اللوامع 7/4، وخطم الآلي ص 133، وشرح
شواهد المغني 841/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 135/6، ومعني اللبيب 432/2، وجمع الهوامع 240/1 (المعجم المفصل في شواهد
النحو الشعرية 545/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 366/4).

اللغة: (يَسْتَشْفِعُونَ بِي) يطلبون شفاعتي، ونقول: اسْتَشْفَعَ فلانٌ بفلانٍ على فلانٍ إذا استعان به عليه - (إلى ليلي) ونقول: اسْتَشْفَعَ
فلانٌ زيداً إلى عمرو إذا سأل زيداً أن يشفع له عند عمرو حتى يكون عمرو شفعاً له وعتاً أو حتى يسعى له عمرو في مطلبه، فهذا مُسَوِّغٌ
له وزيد (شَفِيعٌ) وعمرو مُشْفَعٌ إليه - (الغداة) هي في الأصل البكرة أو ما بين الفجر وطلوع الشمس أو أول النهار، ويقصد بها
الشاعر هنا زَمَنٌ حاله الذي هو فيه، وهو الزمَنُ الذي جاء بعد زمن مضى كان الشاعر فيه شافعاً لغيره عند غيره .

² ابن مالك، شرح السهيل، 334/2 .

³ يُنْظَرُ مثلاً: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 314/2 .

وهذا مما لا يُعلم له خلافٌ بين البلاغيين ، غير أن الزمخشري جعل ما بعد (إلا) في بعض جمل هذا النمط - وفي غير جمل هذا النمط - نعتاً ، فخالف البلاغيين كُلّهم جميعاً ، وأدخَلَ في اللغة شيئاً عجيباً ، وجُمِلَ هذا النمطُ التي صرّحَ بذلك فيها هي الجملةُ التاسعة (الحجر/4) ، والجملةُ السابعة عشرة (الفرقان/20)¹ ، والجملةُ العشرون (الشعراء/208)² ، ومن غير جمل هذا النمطُ صرّحَ بذلك في قوله تعالى³ حكايةً لقول الملائكة - عليهم السلام - : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ الصافات/164 ، وفيما يلي نُقلُ كلامه عن الجملة التاسعة من هذا النمط ، وهي الجملةُ التي ذُكرتُ قريباً ، وقد اختيرَ كلامه عن هذه الجملة بالذات لما فيه من زيادة تمحّل بسبب اقتران جملة الحال في هذه الجملة - دون غيرها - بالواو ، وإنّ البحثَ لمُلتزمٌ بالألا يردّ كلامه بقطميرٍ من ردّ ، ورُبّه كلاماً لا يحتاج إلى ردّ ، قال : « ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ جملة واقعة صفةً لـ ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ ، والقياسُ لا يتوسّطُ الواوُ بينهما كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [الشعراء/208] ، وإنما توسّطتْ لتأكيدُ لصوقِ الصفة بالموصوف ، كما يُقلل في الحال : جاعني زيدٌ عليه ثوبٌ ، وجاعني وعليه ثوبٌ »⁴ .

ولقد ذُكرتُ من قبلُ أنّ صاحبَ الحال لا يقع نكرة في الغالب إلا بمُسوّغٍ يمنع أن تُفهم الحال على أنها نعتٌ لصاحبها ، ولفظُ (في الغالب) يعني أنّ صاحبَ الحال « قد يقع نكرة بغير مُسوّغٍ »⁵ من المُسوّغات التي ذكرها النحاة ، وهذا ثابتٌ سماعاً ؛ فقد نقل سيبويه عن العرب قولها : عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا⁶ ، ف (بَيْضًا) حالٌ⁷ ، وصاحبُ هذه الحال هو

¹ وجعلَ مثلها آية (الصافات/164) الآتي ذكرها . يُنظر : الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 144/4 .

² لم يصرّح بذلك في موضع هذه الآية من التفسير ، ولكنه صرّح به في موضع آية (الحجر/4) ، ويظهر ذلك في كلامه الذي سيُنقل عنه قريباً .

³ يُنظر : الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 128/5 .

⁴ المرجع السابق ، 128/3 .

⁵ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 317/2 .

⁶ هذا القول ممّا نقله سيبويه عن العرب ، وقد أوردته في موضعين من كتابه ، أحدهما في باب ترجمته : « هذا بابٌ ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة » (الكتاب ، 112/2 ، بتحقيق هارون) ، والآخر في باب ترجمته : « هذا بابٌ (كَمْ) » (الكتاب ، 159/2) ، غير أنه ذكره في باب (كَمْ) هذا لفظ : لَكَ مِائَةٌ بَيْضًا ، فجعل في مكان (عَلَيْهِ) (لَكَ) .

اللغة : (بَيْضًا) البَيْضُ لَعْنَةٌ مِائَةٌ ، والمقصود بالبَيْض هنا الدراهم ؛ لأنّ الدَرَاهِمَ من الفضة وهي بَيْضَاءُ ، بخلاف الدنانير ؛ فإنها من الذهب وهو أَصْفَرُ ، وبخلاف الفلوس ؛ فإنها من النحاس وهو ليس على لونٍ واحدٍ ، فمنه الأحمر ومنه الأصفر ، والدراهم ج م درهم ، فالدرهم أبيضٌ والدراهم بَيْضٌ .

⁷ ولا يُقال إن (بَيْضًا) عَمِيْرٌ ؛ لأنّ عَمِيْرٌ (مِائَةٌ) إنما يكون مفرداً مجروراً ، وهذا جمع منصوبٌ .

(مائة) ، وهو نكرة ، و في الحديث رُوِيَ عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : « صَلَّى رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - وهو شاك ، فَصَلَّى جالسًا ، وَصَلَّى وراءَهُ قومٌ قيامًا ، فَأشارَ إليهم أن اجلسوا ، فلما انصرف قال : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا »¹ ، والشاهد في هذا الحديث هو قولها : « وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا » ، ف (قيامًا) حالٌ ، و صاحبُ هذه الحال هو (قَوْمٌ) ، وهو نكرة .

و لَئِنْ دَلَّ وَقُوعُ صاحبِ الحالِ نكرةً بغيرِ مُسَوِّغٍ على شيءٍ فإنما يدلُّ على جوازِ عدمِ الاكترانِ لأيٍّ من هذه المُسَوِّغاتِ عندِ إرادةِ تنكيرِ صاحبِ الحالِ ، و لا سيما أنَّ الحالَ والنعته لا يكادانِ يتنازعانِ لفظًا واحدًا أو جملةً واحدةً إلا نادرًا ، و مع هذا فيُفترَضُ في المتكلمِ ألا يتركُ في كلامه سبيلًا لأنَّ يَلْتَبَسَ على المُتَلَقِّي النعتُ بالحالِ ، و لا سيما أنَّ الحالَ طَيِّعَةٌ ، فله أنْ يجعلها كيف يشاء : مفردةً أو شبه جملةً أو جملةً ، ثم أين المقامُ حتى يصلُ الكلامُ إلى هذا الحدِّ من التباسِ النعتِ بالحالِ ؟ ، و قديمًا قالوا : لِكُلِّ مقامٍ مقالٌ ، و لِكُلِّ كلمةٍ مع صاحبيتها مقامٌ ، فَلْيَتَمَسَّكْ بهذا السندِ المُعِينِ كثيرًا على فهمِ معاني الكلامِ .

و يرى البحثُ أنَّ للحالِ مِنَ النكرةِ منزلةً كبيرةً في الجملة ؛ وذلك أنها تكون هي المقصودة من الكلام ، وأنها هي الغرضُ من الإخبارِ إثباتًا أو نفيًا ، وَلْيَتَأَمَّلْ في الشاهدِ في الحديثِ السابق : « وَصَلَّى وراءَهُ قومٌ قيامًا » ، فإنَّ الغرضَ كُلَّ الغرضِ مِنْ هذه الجملةِ إنما هو الإخبارُ بما يُفِيدُه لفظُ الحالِ ، و حينئذٍ فلا نفعَ في تعريفِ صاحبِ الحالِ و لا ضررَ في تنكيره ، ولو أنَّ اللغةَ تَسْمَحُ بحذفِ صاحبِ الحالِ في نحو هذا الشاهدِ لَفُعِلَ وَلَمَّا نَقَصَ مِنَ المعنى شيءٌ ، و لكنَّ حذفَ صاحبِ الحالِ يُؤدِّي إلى ما لا يُشَبِّهه الكلامُ ؛ لأنَّ الحالَ لا بُدَّ لها مِنْ أن تكون مُقْتَرِنةً بصاحبٍ لها² ، ولعلَّ هذه الدلالة التي

¹ هذا الحديثُ رواه مالكُ بنُ أنسٍ في (الموطأ) في (كتاب الصلاة) في باب ترجمته : (صلاةُ الإمام وهو جالسٌ) ، ورواه البخاري أيضًا في (صحيحه) في (كتاب الأذان) في باب ترجمته : (إنما جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ) ، ولكنه رواه بلفظ : صَلَّى رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - في بيته وهو شاك ... إلخ الحديث ، ففي روايته زيادةٌ لفظُ (في بيته) على رواية مالك بن أنس .

² قد يُسْتَعْنَى بالنعته عن المنعوت كما هو معلومٌ ، و لا تُقاسُ الحالُ على النعت في هذا الاستغناء لسببين اثنين أراهما ؛ أحدهما أنَّ النعت الواحد لا يُسْتَعْنَى به - إن استغنيَ به - إلا عن منعوتٍ واحدٍ ، فيكون هذا النعتُ كأنه مُرَادَفٌ للمنعوت ، وأما الحالُ فلا تكون كذلك ، ولعلَّ كَوْنُ الحالِ - في الأغلب - منتقلةً دليلٌ على ذلك ، و السببُ الآخرُ أنَّ النعتَ يُؤَافِقُ منعوته في الإعراب وفي التعريف و التنكير ، فإذا حُذِفَ المنعوتُ بقيَ النعتُ دليلًا على هؤلاء ، وليست كذلك الحالُ مع صاحبها .

تحملها الحال من النكرة هي التي تصلح لأن يُفسر بها وقوع هذه الحال بعد النفي كثيراً ؛ وذلك لأن النفي كثيراً ما يكون متوجّهاً إلى الحال خاصةً أيّاً ما كان صاحبها ، فلو قلنا مثلاً : ما جاء زيدٌ راكباً - فإن النفي هنا متوجّهٌ إلى الحال لا إلى مجيء زيد ، ولعلّ هذه الدلالة أيضاً هي التي تصلح لأن يُفسر بها وقوع الحال من النكرة قبل صاحبها كثيراً ؛ وذلك لأن هذه الحال أيّاً ما كان صاحبها هي عينُ فائدة الخبر ، وليُنظرَ إلى قول الشاعر :

لَمِئَةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ¹

فإن الفائدة فيه ليست هي نسبة الطللِ لمِئَةٍ ، ولكنها هي نسبة إِيحاشِ الطللِ إليها ، فصار كأن لفظ (مُوحِشًا) هو المبتدأ لا لفظ (طَلَلٌ) ، فلهذا قُدِّمَت الحالُ على صاحبها ، هذا ، ولقد وَجَدَ البحثُ في كلام سيبويه ما تَقَرَّبُ هذه المعاني منه ، قال - رحمه الله تعالى! - : « هذا بابٌ ما يَنْتصبُ لأنه قبيحٌ أن يُوصَفَ بما بعده ويُبنى على ما قبله ، وذلك [قولك]² : هذا قائماً رجلٌ ، وفيها قائماً رجلٌ ، لما لم يَجْزُ أن تُوصَفَ الصفةُ بالاسم³ ، وقَبِحَ أن تقول : فيها قائمٌ ، فتَضَعُ الصفةَ مَوْضِعَ الاسمِ ، كما قَبِحَ : مَرَرْتُ بِقَائِمٍ ، و أَتَانِي قَائِمٌ ، جَعَلْتُ⁴ القائمَ حالاً ، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده⁵ ، ولو حَسُنَ أن تقول : فيها قائمٌ ، لَجَازَ : فيها قائمٌ رجلٌ ، لا على الصِّفَةِ ، ولكنه كأنه لما قال : فيها قائمٌ ، قيلَ له : مَنْ هو ؟ وما هو ؟ ، فقال : رجلٌ ، أو عبدُ الله ، وقد يجوز على ضَعْفِهِ . وَحُمِلَ هذا النصبُ⁶

¹ هذا البيت من مجزوء الواقف ، وهو لكثير عزة في ديوانه ص 506 ، وخزانة الأدب للبغدادى 211/3 ، وشرح التصريح 375/1 ، وشرح شواهد المغني 249/1 ، والكتاب 123/2 ، ولسان العرب 368/6 (وحش) ، والمقاصد النحوية 163/3 ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 147 ، وأوضح المسالك 310/2 ، وخزانة الأدب للبغدادى 43/6 ، والخصائص 492/2 ، وشرح الأشموني 247/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1664 ، 1825 ، وشرح قطر الندى ص 236 ، ولسان العرب 220/11 (خلل) ، ومغني اللبيب 85/1 ، 436/2 ، 659 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 704/2 ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 266/6) .

الـلغة : (مِئَة) اسم امرأة - (مُوحِشًا) اسم فاعل من الفعل (أَوْحَشَ) ، ونقول : أَوْحَشَ الْبَيْتُ إِذَا خَلَا مِنْ أَهْلِهِ - (الطَّلَل) هو ما يَبْقَى بَعْدَ مَرَاتِ الدَّيَارِ - (يَلُوح) يبدو ويظهر - (خِلَلٌ) الخِلَلُ ج م خِلْلة ، والخِلْلة هي خِزْفُ السِّيفِ الْمُغْشَى بِالْأَدَمِ .

² هذان المحذوران من عملي محقق (الكتاب) ، وقد يكون زاد ما بينهما لأجل أن يستقيم الكلام .

³ يقصد : لَمَّا لم يَجْزُ أن يُقال : هذا قائمٌ رجلٌ ، وفيها قائمٌ رجلٌ .

⁴ هذا هو جواب (لَمَّا) السابقة في الذكر .

⁵ أي : وكان المبنى على الكلام الأول - الذي هو لفظ (هذا) ولفظ (فيها) - هو ما بعد لفظِ الحالِ ، وهو لفظ (رجلٌ) ؛ لأن الإِسنادَ في الثاني هو هكذا : هذا رجلٌ ، وفيها رجلٌ .

⁶ يقصد نصب لفظ (قائماً) في الثاني السابق في الذكر .

على جواز : فيها رجل قائماً¹ ، و صار حين أخر وجه الكلام² فراراً من القبح³ .
و أمّا صاحب الحال المعرفة فإنه قد يكون مقصوداً من الكلام و قد يكون غير مقصود منه ، فالذي يقول مثلاً : جاء أبي ركباً - فإن كان يقصد الإخبار بما يفيد لفظ الحال و بحجيء الأب أيضاً فإن صاحب الحال مقصود من كلامه ؛ لأنه يكون كأنه قال : جاء أبي وجاء ركباً ، وإن كان يقصد الإخبار بما يفيد لفظ الحال فقط فإن صاحب الحال غير مقصود من كلامه ؛ لأنه يكون لا يقصد الإخبار بحجيء الأب ، و لكنه لا يستطيع أن يذكر لفظ الحال وحده بمعزل عن جملة يذكر فيها صاحب الحال ، ومثل هذا قول عائشة - رضي الله عنها - في الحديث السابق : « فصلّى [أي : رسول الله] جالساً » ، لأنها لا تقصد الإخبار بأنه صلى ؛ إذ كانت أخبرت بذلك في أول الحديث في قولها : « صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو شاك » ، ولكنها تقصد الإخبار بما يفيد لفظ الحال (جالساً) فقط ، غير أنه لا مناص لها من أنها ذكرت لفظ الحال في جملة فيها صاحب الحال .

و الحاصل أن صاحب الحال المعرفة قد يكون مقصوداً من الكلام و قد يكون غير مقصود منه ، و أن صاحب الحال النكرة لا يكون مقصوداً من الكلام البتة ، ثم إن صاحب الحال كثيراً ما يكون مقصوداً من الكلام ، و لا يكون صاحب الحال المقصود من الكلام إلا معرفة ، فمن أجل هذا كله نجد صاحب الحال المعرفة يكثر في الكلام ، ونجد صاحب الحال النكرة يقل فيه .

صُور الأحوال في هذا النمط

للحال ثلاث صور كلامية⁴ ؛ فهي إمّا أن تكون اسماً مفرداً ، و إمّا أن تكون شبهة جملة ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، و إمّا أن تكون جملة فعلية أو اسمية ، و إذا كانت الحال شبهة جملة فإن شبهة الجملة هذه تتعلق « بـ (مُستقر) أو (استقر) محذوفين وجوباً »⁵ ، و لا يخفى

¹ هذا تصريح من سيبويه بأنه يُجيزُ تكثير صاحب الحال بلا مسوغ مما يذكره النحاة .

² أي : و صار تأخير وجه الكلام فراراً من القبح ، وتأخير وجه الكلام هو بأن أخر صاحب الحال عن الحال فتقدمت عليه .

³ سيبويه ، الكتاب ، 122/2 .

⁴ يُنظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 346/2 .

⁵ المرجع السابق ، 346/2 .

حينئذ أن الحال تكون هي لفظ (مُسْتَقَرًّا) فتكون مفردة ، أو تكون هي جملة (اسْتَقَرَّ) فتكون جملة فعلية .

وهذا جدول يبين صورة الحال في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	صورة الحال
2 ، 11 ، 12 ، 15 ، 18 ، 21 .	الحال اسمًا مفردًا مذكورًا .
8 .	الحال اسمًا مفردًا محذوفًا ¹ .
4 ، 6 ، 23 ، 32 ، 36 .	الحال جارًا ومجرورًا .
بقية الجمل .	الحال جملة .

ويُشترط في الجملة الواقعة حالاً ثلاثة شروط ² : أن تكون جملة خبرية ، و ألا تكون مُصدَّرة بما يدل على الاستقبال ، و أن تكون مُرتبطة بصاحبها بضمير يعود منها إليه ، وقد تجتمع مع الضمير واو تُسمَّى واو الحال ، و ربما استُغني بالواو عن الضمير .

وهذا جدول يبين نوع جملة الحال و ما يربطها بصاحبها في كل جملة من جمل هذا النمط التي وردت فيها الحال جملة فعلية أو اسمية :

أرقام الجمل	الرابط ³		نوع جملة الحال
	الواو	الضمير	
5 ، 13 ، 22 ، 27 ، 30 ، 31 .		×	جملة فعلية ذات فعلٍ ماضٍ .
3 ، 14 .		×	جملة فعلية ذات فعلٍ مضارعٍ .
16 .		×	جملة فعلية ظرفية شرطية .
7 ، 9 .	×	×	جملة اسمية مُثبتة .
20 ، 28 ، 29 ، 33 ، 34 ، 35 .		×	جملة اسمية مُثبتة .
1 ، 10 ، 19 ، 24 ، 25 ، 26 .		×	جملة اسمية منسوخة بـ (كَانَ) .
17 .		×	جملة اسمية منسوخة بـ (إِنَّ) .

¹ تقدير هذه الحال المفردة هو : ناطقاً - أو مُتكلِّماً - بلسان قومه .

² يُنظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 346/2 - 350 .

³ العلامة (×) تدل على وجود الرابط المشار إليه بها .

ونرى في هذا الجدول أن الجملة الاسمية المثبتة الحالية الواقعة بعد (إلا) المربوطة بصاحبها بالضمير يجوز ربطها به بالواو أيضا ، ولكن هذا قليل هنا ؛ إذ نراها في هذا النمط ارتبطت بصاحبها بالضمير والواو معا في جملتين اثنتين ، وارتبطت به بالضمير وحده في ست جمل ، ولهذا يمكن أن نحكم بقلة اجتماع الواو مع الضمير رابطتين للحال الجملة الاسمية المثبتة الواقعة بعد (إلا) بصاحبها إذا كانت أداة النفي هي (ما) ، وهذا بخلاف ما إذا كانت أداة النفي هي (لا) كما سيتضح ذلك - إن شاء الله - في الفصل الثاني¹ من هذا البحث .

ونرى في هذا الجدول أيضا أن الحال الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي الواقعة بعد (إلا) لم ترتبط بصاحبها إلا بالضمير ؛ إذ لم تجتمع مع الضمير واو ، وهذا موافق لقول النحاة إن الواو تمتنع مع الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضي الواقعة بعد (إلا)² ، وأما اقتران الواو بها في قول الشاعر :

نَعَمْ أَمْرًا هَرَمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً
إِلَّا وَكَانَ لِمَرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا³

فلنا أن نقول إن جملة الحال - وهي جملة (وكان لمرتاع بها وزرا) - جملة اسمية ؛ لأن الصحيح أن الجملة الاسمية المنسوخة بفعل من الأفعال الناقصة ليست جملة فعلية ؛ وذلك لأن الأفعال الناقصة لا تدل على أحداث ، فهي لا تدل إلا على أزمنة ، ولا يخفى أن الفعل هو ما دل على حدث مقترن بزمن ، ثم إن لنا - مع التسليم بأن الجملة الاسمية المنسوخة بفعل من الأفعال الناقصة جملة فعلية - لنا أن ندعي أن هذا البيت الشعري شاذ ؛ بدليل أن الجملة

¹ ينظر في النمط التاسع من أنماط الفصل الثاني من هذا البحث ، وهو نمط قصر الفعل على الحال على الشكل : (لا) + فعل + (إلا) + حال .

² ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، 361/2 .

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 353/2 .

³ هذا البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح 95/2 ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 275/3 ، وشرح الأشموني 374/2 ، وشرح التصريح 392/1 ، وشرح شذور الذهب ص 197 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 317/1 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 112/3) .

اللغة : (هرم) من أسماء الرجال ، ولئن كان البيت لزهير حقا فهزم هذا هو ابن سنان المري - (لم تعر) الفعل من (عرا يعرو عروا) ، ونقول : عرا فلانا أمر ، ومعناه : نزل به وأصابه - (نائبة) أصل الكلمة اسم فاعل مؤنث من (ناب ينوب نوبا) الأمر إذا نزل ، ثم أطلقت (النائبة) على الحادثة من حوادث الدهر والكارثة من كوارثه - (كان) اسمها ضمير مستتر تقديره : هو ، أي : هرم - (لمرتاع) المرتاع اسم فاعل من (ارتاع) ، و (ارتاع) الفعل المطاوع لـ (راع يروغ روعا) الأمر فلانا إذا أفرغه وأدخل في نفسه خوفا ورهبة ، ونقول : ارتاع فلان بالمصيبة ، وارتاع لنا ، والمعنى : فزع منها - (وزرا) الوزر الملحأ والمعين ، والكلمة هي خير (كان) ، والجار والمجرور قبلها متعلقان بها .

الحالية الاسمية المنسوخة بـ (كَانَ) لم تأت في هذا النمط إلا والواو ليست مُقترنة بها ، وذلك على كثرة هذا النوع من الجمل الحالية في هذا النمط ؛ إذ هي ستُجمل كما قد تبين في الجدول الذي سبق .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

لقد اشتهر عن الحال أن من أوصافها أن تكون مُنتقلة في الغالب ، و انتقال الحال يعني أن صاحبها قد يُفارقها إلى حال أخرى ، فقولنا مثلاً : أتى زيدٌ مُبتسماً - يدلّ على أن زيداً غير مُحال أن يأتي باكياً أو عبوساً ، وقَلَمَا تكون الحال غير مُنتقلة ، و من ذلك لفظُ ﴿ حَيًّا ﴾ في قوله تعالى حكاية لقول عيسى بن مريم - عليهما السلام - و هو صبي في المهد : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ مريم/ 33 ؛ لأنه يوم يُبعث لا يكون إلا حياً ، بل إنَّ بالبعث يُعيد الله الخلق إلى الحياة من جديد ؛ لأنَّ البعث إحياء من بعد ممات ، و هذه الحال المصاحبة للبعث إذن حال ثابتة لا منتقلة ، و من الحال الثابتة أيضاً لفظُ (أَطْوَلَ) في قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ؛ لأن الزرافة هذه هي خلقتها التي خلقها الله عليها ، فهي حلقة ثابتة لا تزال عنها .

ويشتهر عن الحال أيضاً أنها قد تتعدد وصاحبها واحد ، وذلك كما قد يتعدد الخبر والمبتدأ واحد ، ولكن الأحوال المتعددة من صاحب لها واحد لا يكون بعضها ضدا لبعض ، وذلك كما أن الأخبار المتعددة لمبتدأ واحد لا يكون بعضها ضدا لبعض ، فلا نقول : جاء زيد ضاحكا باكيا ، كما لا نقول : زيد ضاحك باك ، ولكننا نقول : جاء زيد مبتسماً راكبا مسرعا ، كما نقول : زيد مبتسم راكب مسرع .

واستنادا إلى هاتين الحقيقتين العلميتين المتعلقةتين بتعدد الأحوال لصاحب لها واحد : امتناع اجتماع الحال مع ضدها ، وجواز اجتماعها مع غير ضدها - فإن البحث يرى أن الحال المنتقلة تنفي من الأحوال أضدادها لا غير ، فلو أننا قلنا مثلا : جاء الولد يجري - فإن نسبة الجري للولد في مجيئه ينفي عنه أن يكون جاء مهرولا أو ماشيا أو حابيا ، ولكنه لا ينفي عنه أن يكون جاء ضاحكا أو مبتسما أو عبوسا أو باكيا أو غير ذلك من أحوال ملامح الوجه ، و لا ينفي عنه أيضا أن يكون جاء متكلمًا أو صامتا أو غير ذلك من أحوال حر كات اللسان ،

بل إن الولد لا بد من أن يكون جاء على حال من هذه الأحوال وعلى حال من تلك الأحوال وعلى حال من أحوال أخرى متضادة وعلى أحوال أخرى ، ولكن المتكلم بهذه الجملة : جاء الولد يجري - أراد أن يذكر كيفية انتقال الولد ، فوجد أنه جاء يجري ، فذكر هذه الحال : حال الجري ، ولم يرد أن يذكر أحوالا أخرى لا بد من أن يكون الولد جاء عليها هي أيضا . ومن هنا يرى البحث أن القصر في جمل هذا النمط كلها قصر إضافي ؛ وذلك أن قصر الفعل على الحال في كل جملة إنما هو يكون بالإضافة إلى أضداد تلك الحال فقط لا بالإضافة إلى مطلق الأحوال ، فإذا تأملنا مثلا في الجمل الثانية ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة ، والثامنة عشرة - وهي الجمل التي فيها قصر إرسال الله الرسل على كونهم مبشرين ومنذرين - وجدنا أن القصر فيها كان بالإضافة إلى أحوال أخرى منتفية عن الرسل - عليهم الصلاة والسلام - ؛ وذلك كأن يكونوا مكرهين لأقوامهم على قبول دعواتهم أو مسيطرين عليهم أو مكلفين بهداية الناس أو ملزمين من أقوامهم بأن يأتوا بآيات معجزات تدل على صدقهم ، فهم مبشرون ومنذرون ، وما ذلك عن أنفسهم ، ولكنهم عن ربهم يبلغون .

في الصفحة التالية جدول إحصائي للفصل الأول من هذا البحث
يبين عدد الأنماط في هذا الفصل وأشكالها وعدد الجمل في كل نمط منها
وعدد الأفعال الماضية وعدد الأفعال المضارعة في ركن المقصور في كل نمط منها أيضا

رقم النمط	شكل النمط	عدد الجمل في النمط	عدد الأفعال الماضية	عدد الأفعال المضارعة
01	قصر الفعل على الفاعل . (ما) + فعل + (إلا) + فاعل .	29	13	16
02	قصر الفعل على المفعول به . (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به .	17	06	11
03	قصر الفعل على المفعول به الثاني . (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .	20	12	08
04	قصر الفعل على نائب الفاعل . (ما) + فعل + (إلا) + نائب فاعل .	03	00	03
05	قصر الفعل على الجار والمجرور المتعلقين به . (ما) + فعل + (إلا) + جار ومجرور .	12	06	06
06	قصر الفعل على ظرف الزمان . (ما) + فعل + (إلا) + ظرف زمان .	08	05	03
07	قصر الفعل على نائب المفعول المطلق . (ما) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .	03	02	01
08	قصر الفعل على المفعول لأجله . (ما) + فعل + (إلا) + مفعول لأجله .	05	03	02
09	قصر الفعل على العلة . (ما) + فعل + (إلا) + جملة تعليلية .	05	04	01
10	قصر الفعل على الحال . (ما) + فعل + (إلا) + حال .	36	16	20
	المجموع :	138	67	71

الفصل الثاني

الأنماط النحوية

للجملة الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء
على الشكل التالي :

أداة النفي أو النهي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

سُنعنى في هذا الفصل بدراسة الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر على الشكل التالي :

(لا) + مقصور + (إلا) + مقصور عليه

و (لا) هنا قد تكون النافية و قد تكون الناهية ، فإذا كانت النافية كان القصرُ بالنفي والاستثناء ، وإذا كانت الناهية كان القصرُ بالنهي و الاستثناء ، و قد أُدخلَ هذا الطريقُ من طرق القصر في هذا البحث بسبب أن النهيَ قرينُ النفي ؛ فإذا كان النفي هو الإخبارُ بانتفاء الفعل فإنَّ النهي هو طلبُ انتفاء الفعل ، و إذا كان النفي يُفيد انتفاء الفعل في الماضي فإنَّ النهي يُفضي إلى انتفاء الفعل في المستقبل ، ثم إنه قد مُزجَ بين هذين الطريقين من طرق القصر : القصرُ بالنفي و الاستثناء و القصرُ بالنهي و الاستثناء - في هذا الفصل مُزجاً لسببين اثنين : أحدهما هو أنَّ شكليَّ هذين الطريقين هنا واحدٌ ، فأداةُ النفي هنا هي (لا) ، و أداةُ النهي هي (لا) ، و ليس المقصودُ أنَّ (لا) النافية هي (لا) الناهية ، و لكنَّ المقصودُ أنَّهما مُتَّحِدَانِ لفظاً ، و قد تَعَسَّرَ الفصلُ بين طريقين من طرق القصر متشابهين في الشكل و ليس ما يدعو إلى الفصل بينهما بـكبير ؛ لأنَّ النهيَ قرينُ النفي كما تقدَّم القولُ ، فتَعَسَّرَ الفصلُ بين هذين الطريقين في فصلٍ واحدٍ أو في فصلين اثنين ، و السببُ الآخرُ الذي دَعَا إلى المَزجِ بين هذين الطريقين في هذا الفصلِ مُزجاً هو أننا ربما أَلْفَيْنَا جُمْلَةً واحدةً يَتَنَازَعُهَا كُلُّ واحدٍ من الطريقين أن تكون منه ، و لَسَوْفَ يُرَى ذلك في جملِ معدوداتٍ في هذا الفصل ، وَلَئِنْ كُنَّا تُرَجِّحُ في كُلِّ مَرَّةٍ مَا نَرَاهُ رَاجِحاً مِنْ دُخُولِ الْجُمْلَةِ الْمُتَنَازِعَةِ فِي أَحَدِ الطَرِيقَيْنِ - فَإِنَّ هَذَا لَا يُبِيحُ لَنَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْمُنْهَجِيَةِ أَنْ نَفْصَلَ طَرِيقَ النَّهْيِ وَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَنْ طَرِيقِ النَّفْيِ وَ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّ تَرْجِيحَنَا عَلَى كُلِّ حَالٍ لَيْسَ بِالْقَوْلِ الْفَصْلُ الَّذِي لَا مَرَدَّ لَهُ ، وَ لَكِنَّهُ اجْتِهَادٌ ، وَ رَبُّ مَجْتَهِدٍ يَظُنُّ نَفْسَهُ مُصِيباً وَهُوَ مِنَ الْمَخْطِئِينَ .

والحاصلُ أنَّ شَكْلَ الْجُمْلَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ هُوَ هَكَذَا :

أداةُ النفي أو النهي (لا) + مقصور + أداةُ الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

و لقد أُخْصِيَتْ فِي هَذَا الْفَصْلِ خَمْسًا وَتَسْعِينَ جُمْلَةً ، وَ هِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ فَمِنْهَا أَرْبَعٌ وَ سَبْعُونَ جُمْلَةً مُؤَكَّدَةٌ بِالْقَصْرِ عَلَى الشَّكْلِ التَّالِي :

أداة النفي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه
و منها إحدى و عشرون جملة مؤكدة بالقصر على الشكل التالي :

أداة النهي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

و هنا نُجِبُّ أن نَتَكَلَّم عن الحرف (لا) في العربية كلاماً يَسِيرًا ، فنقول : إنَّ القَوْلَ لَمُسْتَقَرٌّ على أنَّ (لا) هي أَقْدَمُ أدواتِ النفي في العربية ، و أَوَّلُ مَنْ فَطَرَ هذا القَوْلَ - فيما يُعَلِّم - هو المستشرقُ الألمانيُّ برجشتراسر (G. Bergsträsser) في محاضرات أَلْقَاهَا في الجامعة المصرية القديمة سنة 1929 م¹ ، و ذَكَرَ المحاضرُ يومئذ أنَّ العربية اشْتَقَّتْ مِنْ (لا) أربعَ أدواتٍ أخرى لا وُجُودَ لها في سائر اللغات السامية ، و هي : (لا تَ) ، و (لَمْ) ، و (لَمَّا) ، و (لَنْ)² ، و إذا كانت هذه هي حال الحرف (لا) فلا جَرَمَ أن يكونَ كثيرَ الاستعمالِ في العربية ، و هو كذلك ؛ فإنه يكون للنفي ، فيَدْخُلُ على الأسماء ، فيَعْمَلُ في النكرات عملَ (إنَّ) إذا كان نافيًا للجنس ، و قد يَعْمَلُ هذا عملَ (لَيْسَ) ، و يَعْمَلُ في النكرات أيضًا عملَ (لَيْسَ) إذا كان نافيًا للوحدة ، و لا يَعْمَلُ في المعارف شيئًا ، و يَدْخُلُ على الأفعال المضارعة فلا يَعْمَلُ فيها شيئًا ، و سواء أكان الفعلُ فعلَ المتكلمِ أو كان فعلَ المخاطَبِ ، و يَدْخُلُ على الأفعال الماضية في القَسَمِ، نحو : و الله لا صَلَّيْتُ³ ، و في الدعاء ،

¹ يُنظَرُ : برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه و صحَّحه و علَّق عليه : رمضان عبد التواب (د . ط ؛ القاهرة : مكتبة الخانكي ، و الرياض : دار الرفاعي ، 1402 هـ = 1982 م) ، ص 168 .

² المرجع السابق ، ص 169 .

³ كَوْنُ (لا) تَدْخُلُ على الفعل الماضي بعدَ القَسَمِ نافية استعمالُ ذَكَرَهُ الزركشي في (البرهان في علوم القرآن ، 4 / 354) ، و لم أَجِدْهُ في سائر المراجع التي اعْتَمَدْتُ عليها في هذا البحث ، و لا أدري إذا قِيلَ : وَالله لا فَعَلْتُ - ما زمنُ الفعلِ ، و هو لا يَخْلُو مِنْ أن يكونَ الماضي أو المستقبل ، فإنَّ كانَ الماضي فالوجهُ أن يُقالَ : لَمْ أَفْعَلْ ، أو يُقالَ : وَالله ما فَعَلْتُ ، و إن كانَ المستقبل فالوجهُ أن يُقالَ : لَنْ أَفْعَلْ ، أو يُقالَ : وَالله لا أَفْعَلُ ، و يُعْلَبُ على الظَّنِّ كثيرًا أنَّ الاستعمالَ المذكورَ غيرُ صحيحٍ عربيٌّ ، و لعلَّ الزركشي - رحمه الله تعالى ! - يكونَ وَهْمٌ بِأنَّ التَّبَسُّعَ عليه الدعاءُ بالقَسَمِ ؛ و ذلك أنَّ صوابَ (وَالله لا فَعَلْتُ) إخبارًا و قَسَمًا وَتَكْلِمًا قد يكونَ (الله لا فَعَلْتُ) إنشاءً و دعاءً و خطابًا ، أي : أدْعُو الله لا فَعَلْتُ ، و لم يَزَلْ أفرادُ المجتمع عندنا يدعُو بعضهم على بعضٍ بِعِنَلِ هذه الصيغةِ و نحوها ، فنرى الواحدَ منهم يقولُ لغيره : الله لا فَعَلْتُ كذا ، أو تراه يقولُ عنه : الله لا فعلَ كذا ، و ربما نراه يقولُ عن نفسه : الله لا فعلتُ كذا ، و هذه الصيغةُ جميعُها لا تَسْمَعُ الناسُ يدْعُونَ بها إلَّا في الشَّرِّ (والعِبَادُ باللهِ تعالى !) ، و ليس هذا تحكيماً لِسَانِ الدَّارِجِ في العربية ، و لكنه استئناسٌ به .

نحو : لا ضاق صدرك ، و لا يدخل على الأفعال الماضية نافيا إلا مع تكراره لفظا ¹ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة/31 ، أو تقديرا ، نحو صدر قوله تعالى : ﴿ فلا اقتحم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة . أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيما ذا مقربة . أو مسكينا ذا متربة . ثم كان من الذين آمنوا و تواصوا بالصبر و تواصوا بالمرحمة ﴾ ² البلد/11 - 17 ، و يكون للنهي ، فيدخل على الأفعال المضارعة فيجزمها ، و ينهى به الحاضر و الغائب جميعا ، و يكون للدعاء ، و يكون للجواب فيجاب به أو بـ (نعم) عن الأسئلة الاستفهامية ، نحو : هل زيد عندك ؟ ، فيكون مناقضا لـ (نعم) ، و يجاب به أو بـ (بلى) عن الأسئلة التقريرية ، نحو : ألم أحسن إليك ؟ ، فيكون مناقضا لـ (بلى) ، و يكون بمعنى (لم) ؛ وذلك إذا دخل على الأفعال الماضية نافيا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة/31، أي : لم يصدق ولم يصل ، و يكون عاطفا ، فيشرك ما بعده ما قبله في الإعراب دون المعنى ؛ و ذلك لأنه لا يكون عاطفا إلا بعد الإيجاب و بعد الأمر ، نحو : يقوم زيد لا عمرو ، و اضرب زيدا لا عمرا ، فإن جاء الحرف (لا) بعد النفي أو بعد النهي كنحو : ما قلم خالد و لا بكر ، و لا تضرب خالد و لا بكرا - فالعطف للواو لا لـ (لا) ؛ لأن الواو هي أم حروف العطف ، فينبغي أن يكون العطف لها متى وجدت في الكلام و معها عاطف غيرها ، و تكون (لا) هنا زائدة مؤكدة للنفي أو للنهي قبلها ، و يكون - أي : الحرف (لا) - زائدا في مواضع كثيرة لا تكاد تنضبط ، و يكون - أي : الحرف (لا) أيضا - اسما على قول ؛ وذلك إذا دخل على نكرة و دخل عليه حرف جر ، نحو : غضبت من لا شيء ، و جئت بلا مال ، و تكون (لا) هنا بمعنى (غير) ³ ، و الذي يهمنا هنا هو دخول (لا) على الجملة

¹ ينظر : أبو السعود حسنين الشاذلي ، الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية : دراسة تحليلية تطبيقية (ط1) ؛ الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1989م) ، ص 103 ، 104 . و قال غمام حسان في كتابه (اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 247) : « و إذا دخلت (لا) على (فعل) لم تكن للنفي ، و إنما تكون للدعاء ، كما يمكن أن يرى من الفرق في المعنى بين (فلا نامت أعين الجبناء) و (فما نامت أعين الجبناء) . وكذلك بين قولنا : (لا فض فوك) و (ما فض فوك) » ، و الصحيح هو أن (لا) إذا دخلت على الفعل الماضي قد تكون للدعاء و قد تكون للنفي ، و أهلا لا تكون للنفي إلا إذا كررت ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة/31 .

² قال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 6 / 235) : « فإن قلت : قلما تقع (لا) الداخلة على الماضي إلا مكررة ، و نحو قوله [أي : قول الراجز] : فأمر سبي لا فعله ؟ - لا يكاد يقع ، فما لم تكرر في الكلام الأوضح ؟ ، قلت : هي متكررة في المعنى ؛ لأن معنى ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ : فلا فك رقبة و لا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك ، و قال الزجاج : قوله : ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ يدل على معنى : فلا اقتحم العقبة و لا آمن . »

³ ينظر في هذه الاستعمالات كلها : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 4 / 351 - 361 .

نحو : لا ضاق صدرك ، و لا يدخل على الأفعال الماضية نافيا إلا مع تكراره لفظا¹ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة/31 ، أو تقديرا ، نحو صدر قوله تعالى : ﴿ فلا اقتحم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة . أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيما ذا مقربة . أو مسكينا ذا متربة . ثم كان من الذين آمنوا و تواصوا بالصبر و تواصوا بالمرحمة ﴾² البلد/11 - 17 ، و يكون للنهي ، فيدخل على الأفعال المضارعة فيجزمها ، و ينهى به الحاضر و الغائب جميعا ، و يكون للدعاء ، و يكون للجواب فيجاب به أو بـ (نعم) عن الأسئلة الاستفهامية ، نحو : هل زيد عندك ؟ ، فيكون مناقضا لـ (نعم) ، و يجاب به أو بـ (بلى) عن الأسئلة التقريرية ، نحو : ألم أحسن إليك ؟ ، فيكون مناقضا لـ (بلى) ، و يكون بمعنى (لم) ؛ وذلك إذا دخل على الأفعال الماضية نافيا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة/31، أي : لم يصدق ولم يصل ، و يكون عاطفا ، فيشرك ما بعده ما قبله في الإعراب دون المعنى ؛ و ذلك لأنه لا يكون عاطفا إلا بعد الإيجاب و بعد الأمر ، نحو : يقوم زيد لا عمرو ، و اضرب زيدا لا عمرا ، فإن جاء الحرف (لا) بعد النفي أو بعد النهي كنحو : ما قلم خالد و لا بكر ، و لا تضرب خالد و لا بكرا - فالعطف للواو لا لـ (لا) ؛ لأن الواو هي أم حروف العطف ، فينبغي أن يكون العطف لها متى وجدت في الكلام و معها عاطف غيرها ، و تكون (لا) هنا زائدة مؤكدة للنفي أو للنهي قبلها ، و يكون - أي : الحرف (لا) - زائدا في مواضع كثيرة لا تكاد تنضبط ، و يكون - أي : الحرف (لا) أيضا - اسما على قول ؛ وذلك إذا دخل على نكرة و دخل عليه حرف جر ، نحو : غضبت من لا شيء ، و جئت بلا مال ، و تكون (لا) هنا بمعنى (غير)³ ، و الذي يهمنا هنا هو دخول (لا) على الجملة

¹ ينظر : أبو السعود حسنين الشاذلي ، الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية : دراسة تحليلية تطبيقية (ط1) ؛ الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1989م) ، ص 103 ، 104 . و قال غمام حسان في كتابه (اللغة العربية : معناها و مبناها ، ص 247) : « و إذا دخلت (لا) على (فعل) لم تكن للنفي ، و إنما تكون للدعاء ، كما يمكن أن يرى من الفرق في المعنى بين (فلا نامت أعين الجبناء) و (فما نامت أعين الجبناء) . وكذلك بين قولنا : (لا فض فوك) و (ما فض فوك) » ، و الصحيح هو أن (لا) إذا دخلت على الفعل الماضي قد تكون للدعاء و قد تكون للنفي ، و أهلا لا تكون للنفي إلا إذا كررت ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ القيامة/31 .

² قال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 6 / 235) : « فإن قلت : قلما تقع (لا) الداخلة على الماضي إلا مكررة ، و نحو قوله [أي : قول الراجز] : فأمر سبي لا فعله ؟ - لا يكاد يقع ، فما لم تكرر في الكلام الأوضح ؟ ، قلت : هي متكررة في المعنى ؛ لأن معنى ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ : فلا فك رقبة و لا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك ، و قال الزجاج : قوله : ﴿ ثم كان من الذين آمنوا ﴾ يدل على معنى : فلا اقتحم العقبة و لا آمن . »

³ ينظر في هذه الاستعمالات كلها : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 4 / 351 - 361 .

الفعلية ذات الفعل المضارع ، و إذا دخلت على الفعل المضارع فإنها لا تخلو من أن تكون نافية أو أن تكون ناهية .

فإذا دخلت (لا) على الفعل المضارع وكانت نافية فإنها « تنفيه و تنقل معناه إلى المستقبل بعد أن كان صالحاً للحال والاستقبال »¹ ، أي أنها تجعل زمنه قاصراً على المستقبل ، والدليل على ذلك أن نفي صيغة (لَيَفْعَلَنَّ) هو (لَا يَفْعَلُ) ، قال سيبويه : « وإذا قال : لَيَفْعَلَنَّ ، فنفيه : لَا يَفْعَلُ ؛ كأنه قال : وَاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ ، فقلت : وَاللَّهِ لَا يَفْعَلُ »² ، وما دامت صيغة (لَيَفْعَلَنَّ) تدل على المستقبل فلا بد من أن تكون صيغة (لَا يَفْعَلُ) تدل على المستقبل أيضاً ؛ لأن هذه نفي لتلك ، وإذا كانت صيغة (لَا يَفْعَلُ) نفياً لصيغة (لَيَفْعَلَنَّ) فالأولى أن تكون نفياً لصيغة (يَفْعَلُ) إذا لم يكن الفعل واقعاً ؛ لأن الصيغتين (يَفْعَلُ) و (لَا يَفْعَلُ) تشتركان في أنهما عاريتان عن التوكيد بالقسم والنون ، وهذا بخلاف صيغة (لَيَفْعَلَنَّ) ؛ فإنها مؤكدة بالقسم والنون جميعاً ، و الحكم الواحد إذا كان علاقة بين صيغتين مختلفتين فالأولى أن يكون علاقة بين صيغتين متشابهتين .

على أن سيبويه قد ذهب إلى هذا أيضاً ؛ فقد قال : « وإذا قال : هُوَ يَفْعَلُ - ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه : لَا يَفْعَلُ »³ ، و قال أيضاً : « و تكون (لا) نفياً لقوله : يَفْعَلُ - ولم يقع الفعل ، فتقول : لَا يَفْعَلُ »⁴ .

و قد تدخل (لا) على الفعل المضارع فتنفيه في الحال ، و لا يكون ذلك - فيما يُعلم - إلا في الجملة الحالية ، و ذلك كما في نحو : جاء زيدٌ لا يتكلم ، وكما في قوله تعالى حكاية لقول الذين قالوا إنا نصارى أقرب الناس مودةً للذين آمنوا : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ » المائدة/84 ، والذي يدل على أن (لا) في هذا الموضع تنفي المضارع في الحال هو أن زمن الجملة الحالية إنما هو زمن الحال ، ولهذا نجد النحاة يشترطون في جملة شروطهم في الجملة الحالية « أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بدليل

¹ بوخلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 2 / 204 .

² سيبويه ، الكتاب ، 3 / 117 .

³ المصدر السابق ، 3 / 117 .

⁴ المصدر السابق ، 4 / 222 .

استقبال¹ ، و يَلْزَمُ عن هذا الشرط المتفق عليه أن تكون (لَآ) في هذا الموضع غير دالة على الاستقبال ، ويعني هذا أنها غير نافية في الاستقبال ، ويتعين فيها أنها نافية في الحال² .

و إذا دخلت (لَآ) على الفعل المضارع و كانت ناهية فإنها تجعل زمنه قاصراً على «الاستقبال بعد أن كان صالحاً له و للحال»³ ، و (لَآ) الناهية في الحقيقة نافية ؛ و ذلك لأن النهي نفى الأمر⁴ ، فقولنا : لَآ تَفْعَلْ - نفى لقولنا : لَتَفْعَلْ ، و لهذا لا نجد فرقاً بين (لَآ) الناهية و بين (لَآ) النافية الداخلة على الفعل المضارع إلا أن الأولى تعمل في مدخولها الجزم و الثانية لا تعمل فيه شيئاً⁵ ، على أن هذا الفرق بينهما إنما هو ناتج عن الفرق بين صيغتي الإيجاب : صيغة الإثبات و صيغة الأمر ؛ إذ لما كان الفعل المضارع في صيغة الإثبات مرفوعاً كان في صيغة النفي مرفوعاً ، أو كان في صيغة الإثبات منصوباً أو مجزوماً بعامل خارج عن الصيغة كان في صيغة النفي منصوباً أو مجزوماً بذلك العامل الخارج عن الصيغة نفسه لا بـ (لَآ) النافية ، و لما كان في صيغة الأمر مجزوماً بعامل داخل في الصيغة - و هو لام الأمر - كان في صيغة النهي مجزوماً بعامل داخل في الصيغة أيضاً - و هو (لَآ) الناهية - ، و ذلك كما يتضح فيما يلي :

(يَفْعَلُ ≠ لَآ يَفْعَلُ) : الفعلان مرفوعان

(لَيَفْعَلُ ≠ لَآ يَفْعَلُ) : الفعلان مجزومان

و لا يخفى أن (لَآ) الجازمة تكون للدعاء أيضاً ، و ذلك إذا خاطب بها العبد ربه تعالى ، و أحكام (لَآ) في الدعاء كأحكامها في النهي سواء بسواء⁶ . هذا ، و لقد أخصيت في هذا الفصل تسعة أنماط ، و هي :

النمط الأول : قصر الفعل على الفاعل .

(لَآ) + فعل + (إلّا) + فاعل .

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 2 / 350 .

² وينظر : بوخلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 2 / 206 ، 207 .

³ المرجع السابق ، 2 / 208 .

⁴ ينظر : برجستراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ص 172 .

⁵ وينظر : بوخلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 2 / 207 ، 208 .

⁶ ينظر : المرجع السابق ، 2 / 209 .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + مفعول به .

النمط الثالث : قصر الفعل على المفعول به الثاني .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + مفعول به ثانٍ .

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب الفاعل .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + نائب فاعل .

النمط الخامس : قصر الفعل على الجار و المجرور المتعلقين به .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + جار و مجرور .

النمط السادس : قصر الفعل على ظرف الزمان .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + ظرف زمان .

النمط السابع : قصر الفعل على ظرف المكان .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + ظرف مكان .

النمط الثامن : قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق .

النمط التاسع : قصر الفعل على الحال .

(لَأَ) + فعل + (إِلَّا) + حال .

النمط الأول : قصر الفعل على الفاعل

(لا) + فعل + (إلا) + فاعل

يشتمل هذا النمط على ثلاث عشرة جملة ، وهي :

- 1 - قال الله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ الأنعام/59 .
- 2 - وقال : ﴿ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ ﴾ الأنعام/138 .
- 3 - وقال : ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ الأعراف/99 .
- 4 - وقال عن الساعة : ﴿ لَا يَجْلِيهَا لَوْقْتُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ الأعراف/187 .
- 5 - وقال حكاية لقول يعقوب - عليه السلام - مخاطبا بنيه ماخلا يوسف - عليه السلام - وأخاه بنيامين : ﴿ إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ يوسف/87 .
- 6 - وقال : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادُ وَثَمُودُ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾ إبراهيم/9 .
- 7 - وقال : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ النور/3 .
- 8 - وقال : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ النمل/65 .
- 9 - وقال : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ الزخرف/86 .
- 10 - وقال عن القرآن الكريم : ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ الواقعة/79 .
- 11 - وقال عن طعام الغسلين : ﴿ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ ﴾ الحاقة/37 .
- 12 - وقال : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ النبأ/38 .
- 13 - وقال عن النار : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾ الليل/15 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل ، و لا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، والأفعال كلها مرفوعة ، وهذا يعني أن الحرف (لا) حرف نفي في جمل هذا النمط كلها ، وهو كذلك في الجملة العاشرة عند أكثر العلماء ، ولهذا جاء فيها الفعل (يَمَسُّ) مرفوعاً ¹ ، وقيل إن (لا) فيها للنهي ، والفعل مبني على الضم في محل جزم ² ، أو هو مُحَرَّكٌ بِالضَّم ³ ، والحق أن (لا) فيها حرف نفي ، وأن ظاهر معنى الجملة نفي ، فإن يُسْتَفَدِ النهي منها فليس يُسْتَفَادُ مِنْ لفظها ، وأحسن ما وجد البحث من أقوال في هذه الآية و ما قبلها ⁴ قول الزمخشري ⁵ ؛ إذ قال في (تفسير الكشاف) : « (فِي كِتَابِ مَكْنُونٍ » مَصُونٍ مِنْ غَيْرِ الْمُقَرَّبِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مَنْ سِوَاهُمْ ، وَ هُمُ الْمُطَهَّرُونَ مِنْ جَمِيعِ الْأَدْنَسِ : أَدْنَسِ الذُّنُوبِ وَمَا سِوَاهَا ، [هَذَا] إِنْ جَعَلْتَ الْجُمْلَةَ [لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ] صِفَةً لِـ « كِتَابِ مَكْنُونٍ » ، وَ هُوَ اللَّوْحُ [الْمَحْفُوظُ] ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا صِفَةً لِلْقُرْآنِ فَاَلْمَعْنَى : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمَسَّهُ إِلَّا مَا ⁶ هُوَ عَلَى الطَّهَارَةِ مِنَ النَّاسِ ، يَعْنِي : مَسُّ الْمَكْتُوبِ مِنْهُ ، وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْقِرَاءَةِ أَيْضًا ، وَ عَنْ

¹ الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 2 / 418 .

² القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2 / 354 .

هذا ، و لا يُعْرَفُ عن الفعل المضارع أنه يُبْنَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَدًا إِلَى تَوْنٍ نِسْوَتهِ أَوْ يَكُونَ مُتَصِلًا بِتَوْنٍ توكيد اتصالاً مباشراً ، فأين من هذين الموضعين هذا البناء المذكور ؟ ! .

³ العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 2 / 1206 .

هذا ، و يُعْرَفُ عن مضارع مُضَعَّفٍ الثلاثي المحزوم المُسْتَدُّ إِلَى الاسم الظاهر أو الضمير المُسْتَتِر - يُعْرَفُ عنه أنه يجوز فيه الإدغام و فك الإدغام ، و لا يُعْرَفُ عنه إذا أَدْغِمَ الحرفان الثلاثي في لا تحريك محل الإدغام بالفتح ، و أمر مُضَعَّفٍ الثلاثي المُسْتَدُّ إِلَى الضمير المُسْتَتِرِ يجوز فيه الإدغام و فك الإدغام أيضاً ، و بعض العرب ممن يُدْغِمُونَ يُحَرِّكُونَ آخره بِحَرَكَهٍ فَإِنَّهُ فِي الْأَمْرِ ، فيقولون مثلاً : غَضُّ ، و خِفُّ ، و ظَلُّ ، ونحن إذا جئنا نَقِيسُ هذا المضارع على فِعْلٍ الْأَمْرِ هذا على هذه اللغة التاديرة فليس لنا أن نُحَرِّكَ السَّيْنَ فِي الْفِعْلِ (يَمَسُّ) مجزوماً إلا بالفتح إنباعاً لِحَرَكَهٍ السَّيْنَ حَرَكَهٍ الميم ، فلو كان هذا الفعل مجزوماً فَمِنْ أَيْنَ جاء هذا التحريك بالضم إذن ؟ ! .

يُنْظَرُ فِي هذه القواعد الصرفية : محمد محي الدين عبد الحميد ، تكملة في تصريف الأفعال (ملحق مطبوع بآخر كتاب : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ، 2 / 567 ، 568 .

⁴ قال الله تعالى : « فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » الواقعة / 75 - 80 .

⁵ و يُنْظَرُ أَيْضًا :

ابن الجوزي ، زاد المسير في علم التفسير ، 8 / 152 .

⁶ كذا في طبعة (تفسير الكشاف) المُعْتَمَدِ عَلَيْهَا فِي هذا البحث ، و الصواب (إِلَّا مَنْ هُوَ) لا (إِلَّا مَا هُوَ) .

ابن عمر : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَقْرَأَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ ، وعن ابن عباس - في رواية - أنه كان يُبَيِّنُ القراءةَ لِلْجُنُبِ ، وَنَحْوُهُ ¹ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَ لَا يُسْلِمُهُ ، أَي : لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَظْلِمَهُ أَوْ يُسْلِمَهُ « ² .

وهذا جدولٌ يُبَيِّنُ مكونات ركنِ المقصورِ في كُلِّ جملةٍ مِنْ جملِ هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
5 .	فعل + جار و مجرور .
1 ، 2 ، 3 ، 6 ، 7 ، 10 ، 11 ، 13 .	فعل + مفعول به .
4 .	فعل + مفعول به + جار و مجرور .
12 .	فعل + (فاعل) .
8 ، 9 .	فعل + (فاعل) + مفعول به .

واللام الجارة في الجملة الرابعة - وهي قوله تعالى : « لَا يَجْلِيهَا لَوْقَتَهَا إِلَّا هُوَ » - بمعنى (في) ³ ، والمعنى : يجليها الله في وقتها .

ومن هذا الجدول يعلم أن المقصور عليه في كل جملة من الجمل الثامنة ، والتاسعة ، والثانية عشرة - بدل من الفاعل وليس فاعلا ، والمقصود بالفاعل هنا الفاعل النحوي ، وإلا فإن البدل من الفاعل هو الفاعل الحقيقي المباشر للفعل ؛ لأن البدل هو المقصود بالحكم على الحقيقة . وينبغي أن يكون كل بدل من الأبدال الثلاثة في الجمل الثلاث : الثامنة ، والتاسعة ، والثانية عشرة - من جنس المبدل منه ، أو بعبارة أخرى : ينبغي أن يكون الاستثناء في كل جملة من الجمل الثلاث استثناء متصلا ؛ لأن الجمل المشتملة على استثناء منقطع مسبوق بنفي لا مكان

¹ أي : وَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ... إلخ .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 6 / 79 .

³ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 4 / 341 ، 342 .

لها في هذا البحث ، غير أن هذا الشرط - أي : كون الاستثناء متصلا - غير متوفر في ظاهر الجملة الثامنة ، وإن كان توفره راجحا في الجملة التاسعة و محققا في الجملة الثانية عشرة .

فأما الجملة الثانية عشرة - وهي التي في آخر قوله تعالى : ﴿ يوم يقوم الروح والملائكة صفا لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن و قال صوابا ﴾ - فلا شك في أن البديل فيها من جنس البديل منه ، فالاستثناء فيها استثناء متصل .

وأما الجملة التاسعة - وهي قوله تعالى : ﴿ و لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق و هم يعلمون ﴾ - فإن الاستثناء فيها يجوز أن يكون متصلا ويجوز أن يكون منقطعا¹ ، والاختيار أنه متصل ؛ لأن من جملة من عبد من دون الله الملائكة² ، بل إن من البشر من عبد من دون الله أيضا ، و ذلك مثل عيسى و عزيز³ - عليهما السلام - ؛ إذ عبدت النصراني عيسى ، و عبدت اليهود عزيرا ، و قالت كل طائفة منهما في معبودها إنه ابن الله ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ! ، قال الله تعالى : ﴿ و قالت اليهود عزيز ابن الله و قالت النصراني المسيح ابن الله ﴾ التوبة/30 .

وأما الجملة الثامنة فإن في توجيهها النحوي كلاما طويلا ، وموضع هذا الكلام الطويل هو الفقرة التالية .

التوجيه النحوي للجملة الثامنة وصلته بالعقيدة في ذات الله تعالى

الجملة الثامنة في هذا النمط هي قوله تعالى : ﴿ قل لا يعلم من في السموات و الأرض الغيب إلا الله ﴾ ، و يرى فيها أن قبل الاستثناء نفيا ، فيقال - كما يقول النحاة - إن الكلام الذي قبل (إلا) غير موجب ، و هذا الكلام الذي قبل (إلا) أيضا كلام تام ؛ لأنه ذكر فيه المستثنى منه ، و هو قوله تعالى : ﴿ من في السموات و الأرض ﴾ ، و الحاصل أن الاستثناء الذي في الجملة الثامنة المذكورة استثناء من كلام تام غير موجب ، فلا هو استثناء من كلام تام

¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 234/5 .

² المرجع السابق ، 234/5 .

³ الصابوني ، صفوة التفاسير ، 167/3 .

موجب ، و لا هو استثناء مفرغ ما قبله للعمل فيما بعده ، و هو الاستثناء غير التام ، و لا يكون إلا غير موجب .

والاستثناء من الكلام التام غير الموجب إما أن يكون استثناء متصلًا وإما أن يكون استثناء منقطعًا ، « فإن كان متصلًا جاز نصبه [أي : نصب المستثنى] على الاستثناء ، و جاز إتباعه لما قبله في الإعراب ، وهو المختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه »¹ ، « وإن كان الاستثناء منقطعًا : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا ، نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله : ما نفع زيد إلا ما ضر ؛ إذ لا يقال : نفع الضر ، و إن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، و عليه قراءة السبعة »² : « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » [النساء/ 157] ، و تميم ترجحه و تجيز الإتياع »³ ، كقول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس⁴

¹ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 544/1 ، 545 .

وقال ابن عقيل : « و المشهور ... إلخ » ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه عطف نسق ، و الجميع على رجحان إتباع المستثنى للمستثنى منه ههنا . ينظر :

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 257/2 .

² بل هي من القراءات الأربع عشرة : السبع المتواترة ، و الثلاث المشهورة ، فهذه العشر الصحيحة ، و الأربع الشاذة . يراجع :

القباقبي ، إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز .

³ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 261/2 .

⁴ هذا البيت من الرجز ، وهو لجران العود عامر بن الحارث في ديوانه ص 97 ، و خزنة الأدب للبغدادي 10 / 15 - 18 ، و الدرر اللوامع 3 / 162 ، و شرح أبيات سيويه 2 / 140 ، و شرح التصريح 1 / 353 ، و شرح المفصل 2 / 117 ، 3 / 27 ، 7 / 21 ، و المقاصد النحوية 3 / 107 ، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر 2 / 91 ، و الإنصاف 1 / 271 ، و أوضح المسالك 2 / 261 ، و الجني الداني ص 164 ، و جواهر الأدب ص 165 ، و خزنة الأدب للبغدادي 4 / 121 ، 123 ، 124 ، 7 / 363 ، 9 / 258 ، 314 ، و رصف الجاني ص 417 ، و شرح الأشفوني 1 / 229 ، و شرح شذور الذهب ص 344 ، و شرح المفصل 2 / 80 ، و الصاحي في فقه اللغة ص 136 ، و الكتاب 1 / 263 ، 2 / 322 ، و لسان العرب 6 / 198 (كس) ، 15 / 433 (ألا) ، و مجالس ثعلب ص 452 ، و مقتضب 2 / 319 ، 347 ، 414 ، و همع الموامع 1 / 225 ، و تهذيب اللغة 15 / 426 ، و تاج العروس 16 / 455 (كس) ، (ألا) ، (الواو) (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 3 / 1179 ، 1180 ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 10 / 284) .

اللغة : (و بلدة) أي : و رب بلدة ، فالواو واو رب ، و (بلدة) مبتدأ مرفوع محلا مجرور لفظا بحرف الجر الزائد (اليعافير) ح م يعتمر .

واليعفور هو ولد البقرة الوحشية - (العيس) ح م أعيس أو عيساء ، و العيس هي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشفرة .

والخلاصة أن الاستثناء من الكلام التام غير الموجب : إن كان متصلاً فالراجح إتباع المستثنى للمستثنى منه ، ونصبه على الاستثناء مرجوح ، وإن كان منقطعاً فالراجح جدا نصب المستثنى على الاستثناء ، بل إن نصبه يكاد يكون واجبا ؛ لأن الحجازيين يوجبونه و تميماً ترجحه ، و إتباعه للمستثنى منه مرجوح جدا ؛ لأنه مرجوح عند بني تميم أنفسهم وهم - مع ذلك - بعض العرب لا كل العرب .

فإذا علمنا هذا وأضفنا إلى العلم به العلم بأن رفع اسم « الله » في الجملة القرآنية موضوع الدراسة الآن هو القراءة لا غير¹ - فإن للعقل احتمالين اثنين لا ثالث لهما في توجيه المستثنى في الجملة القرآنية المشار إليها ؛ فأما أحدهما فهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فيكون الاستثناء متصلاً ، و يكون الإعراب موافقاً لما هو الراجح في كلام العرب ، وأما الاحتمال العقلي الآخر فهو أن يكون المستثنى لا من جنس المستثنى منه ، فيكون الاستثناء منقطعاً ، ويكون الإعراب موافقاً لما هو المرجوح جدا في كلام العرب أيضاً .

فأما الاحتمال العقلي الأول - و هو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه - فلا شك في فساده ؛ وذلك أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول قوله - عز وجل - في الجملة القرآنية موضوع البحث : « من في السموات والأرض » ، ودليل البحث على ذلك ثلاثة أشياء:

فأما الأول فهو أنه لو كان الله - عز وجل - داخلاً في مدلول قوله تعالى : « من في السموات والأرض » لكان جمع بينه تعالى وبين عباده في إطلاق اسم واحد ، ولا يخفى أن الجمع « بينه وبينهم » في إطلاق اسم واحد فيه إيهام تسوية ، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته تعالى ، ألا ترى كيف قال - صلى الله عليه وسلم - لمن قال : ومن يعصهما² فقد غوى - : نكس خطيب القوم أنت ! »³ .

¹ إلا أن تكون قراءة بغير الرفع من غير القراءات الأربع عشرة المذكورة قريباً ، و أما هذه فبالرفع كلها .

² في الطبعة المعتمد عليها في هذا البحث من (تفسير الكشاف) المنقول عنه هذا الكلام : ومن يعصيهما ... إلخ ، ولا شك في أن هذا نصحيح ، والصواب هو ما أثبت ؛ لأن الفعل (يعصي) مجزوم بـ (من) أداة الشرط ، و علامة جزمه حذف الياء حرف العلة ، فإنثاتها خطأ ، والصواب حذفها .

³ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 4 / 206 .

وأما الثاني فهو أن الآية التي منها الجملة القرآنية موضوع البحث بتمامها هي قوله تعالى: ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون ﴾ النمل/65 ، والواو في الفعلين ﴿ يشعرون ﴾ و ﴿ يبعثون ﴾ عائدة على ﴿ من في السموات والأرض ﴾ ، وهذا يعني أن المقصود — ﴿ من في السموات والأرض ﴾ هم الذين ﴿ ما يشعرون أيان يبعثون ﴾ لا غير ، وهم العباد ، فظهر بهذا أن الله تعالى ليس من ﴿ من في السموات والأرض ﴾ .

وأما الثالث فهو أنه - وإن كان الله سبحانه في السماء كما سيأتي تبيان بعض أدلة ذلك قريبا - فإنه لم يرد في القرآن الكريم أن الله - عز وجل - في السموات ، ولم يرد ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما بلغ إليه البحث ، وإذا لم يرد أن الله - عز وجل - في السموات فلا يصح أن يقال إن الله تعالى ممن في السموات ، وذلك حذرا من أن يفهم أن الله - عز وجل - في السموات ، وهذا لم يرد عن الله تعالى في كتابه العظيم ولا على لسان نبيه الكريم ، ولا يصح من باب أولى أن يقال إن الله تعالى ممن في السموات والأرض ، وذلك حذرا من أن يفهم أن الله - عز وجل - في السموات والأرض ، وهذا لا شك في مخالفته للعقيدة الصحيحة في ذات الله تبارك وتعالى .

وإذ قد تبين فساد الاحتمال العقلي الأول - وهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه - فلم يبق إلا الاحتمال العقلي الثاني - وهو أن يكون المستثنى لا من جنس المستثنى منه - احتمالا واحدا لا مناص للدارس من أن يتمسك به وجها واحدا للمستثنى في الجملة القرآنية موضوع البحث ، وإن هذا الوجه ليعني أن الاستثناء في الجملة القرآنية المشار إليها استثناء منقطع ، وإن هذا ليفضي إلى الحكم بأن رفع المستثنى في هذه الجملة - وهو لفظ الجلالة ﴿ الله ﴾ - إعراب موافق لما هو المرجوح جدا في كلام العرب كما تقدم القول قريبا ، وإن هذا الحكم لهو الذي يستدعيه ظاهر الجملة القرآنية موضوع البحث ، ولهذا ذهب النحاة مذاهب شتى في

التأويل التفسيري والتوجيه النحوي لهذه الجملة وغايتهم من ذلك أن يكون رفع اسم « الله » تبارك و تعالى موافقا لوجه قوي في العربية ، وإن البحث هنا لملتزم بنقل قولين اثنين فقط من أقوال النحاة في ذلك ، وهذان القولان ذكرهما ابن مالك في (شرح التسهيل) ، وأشار إلى أحدهما الزمخشري في (تفسير الكشاف) .

فأما أحد هذين القولين فهو لابن مالك خالصا له في زعم البحث ، وهذا القول هو « أن الاستثناء في الآية متصل ، و « في » متعلقة بغير (استقر) من الأفعال المنسوبة على الحقيقة [لا على المجاز] إلى الله تعالى و إلى المخلوقين ، [متعلقة] بـ (ذكر) و (يذكر) ، فكأنه قيل : لا يعلم من يذكر في السموات و الأرض الغيب إلا الله ، و يجوز تعليق « في » بـ (استقر) مسندا إلى مضاف حذف و أقيم المضاف إليه مقامه ، و التقدير : لا يعلم من استقر ذكره في السموات و الأرض الغيب إلا الله ، ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير¹ لأنه مرفوع »².

هذا هو كلام ابن مالك بلفظه ، وهذا هو الذي عده هو الصحيح عنده ، ولا يخفى أن هذا القول تأويل للقرآن ، والحق أن البحث لا يجد وصفا لهذا التأويل أدنى من أنه قول على الله بغير علم ، وأنه تأويل للقرآن يكاد يشبه تأويلات الفرق ذات الأهواء له³ ، بل هو يشبهها، وإن المرء ليعجب أشد العجب من ابن مالك كيف يسقط في غواية هذا التأويل وهو العلم بالحجة الثبت ذو العقل الراشد والمذهب الراجح والآراء السديدة والأقوال المرضية؟! ؛ وذلك أن هذا التأويل ليس هينا ، بل هو تأويل عظيم ، وكونه صادرا من ابن مالك أعظم ، وآية عظمه أنه لو كتبه بعض طلبة العلم ونسبه لنفسه ثم عرضه على طائفة من العلماء ممن لم يكتب لهم الاطلاع

¹ أصل هذا الضمير هو ضمير المضاف إليه في لفظ (ذكره) ، و لما حذف المضاف الذي هو فاعل الفعل أقيم المضاف إليه مقامه فصار تقدير الكلام هكذا : لا يعلم من استقر في السموات و الأرض الغيب إلا الله ، فصار الضمير المتصل ضميرا مستترا ؛ لأنه صار في محل رفع فاعلا بعد أن كان في محل جر مضافا إليه .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 288/2 ، 289 .

³ ينظر في بعض تأويلات المعتزلة و المتصوفة و الشيعة - للقرآن :

أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم (ط 1 ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 م) ، الفصل الأول من الباب الرابع (ص 189 - 208) .

على هذا القول أنه لابن مالك - لقامت قيامته يومئذ ، ولو وصف بجميع الأوصاف ما خلا أوصاف المديح والحمد والثناء والشكر.

ولا أدري كيف استساغ ابن مالك هذا التأويل الذي جاء به ! ، وعلى أن تأويله هذا يجعل الرفع في اسم « الله » موافقا للوجه القوي في العربية فإن الدارسين ربما يودون أن لو جعل الاستثناء منقطعا وحمل الإعراب على لغة بني تميم الوجه الضعيف في العربية وكفى ، ولقد فعل ذلك الزمخشري فلم يحتج إلى تأويل بعيد ولا قريب ، ولو وجد الزمخشري التأويل هنا ينفع لسلك سبيله وهو الذي لا يكاد يدع ولوج بابيه متى وجد إليه فجا رحبا أو ضيقا ، على أن الزمخشري لم يلجأ إلى التأويل أيضا لأنه وجد في كون الإعراب جاء عنده على لغة بني تميم نكتة بلاغية تؤيد كون الاستثناء منقطعا ؛ فهو كأنه انطلق من كون الاستثناء منقطعا فجعل الإعراب على لغة بني تميم ، ثم عاد من كون الإعراب على لغة بني تميم فأكد كون الاستثناء منقطعا¹ ، قال - رحمه الله تعالى ! - « فإن قلت : ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي؟ ، قلت : دعت إليه نكتة سرية ؛ حيث أخرج المستثنى مخرج قوله : (إلا العافير) بعد قوله : (ليس بها أنيس)² ليؤول المعنى إلى قولك : إن كان الله ممن في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب ، يعني أن علمهم الغيب في استحالة كاستحالة أن يكون الله منهم ، كما أن معنى ما في البيت : إن كانت العافير أنيسا ففيها أنيس ؛ بتا للقول بخلوها عن الأنيس »³.

وأما القول الآخر الذي ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل)⁴ فلا شك في أنه ليس لابن مالك خالصا له ، ولعل أدنى دليل على ذلك أن الزمخشري كان قد أشار إليه من قبل ابن مالك ؛ إذ قال في (تفسير الكشاف) : « فإن قلت : هلا زعمت أن الله ممن في السموات

¹ أو كأنه افترض صحة كون الاستثناء منقطعا فبلغ إلى أن الإعراب على لغة بني تميم ، فهاتان مقدمة و نتيجة ، ثم كأنه رجع فافترض صحة النتيجة فبلغ إلى أن تأكد من صحة المقدمة ، وهذا شبيه جدا لما يسمى في علم الجبر أحد فروع الرياضيات بـ (البرهان بالتراجع) .

² يشير هنا إلى البيت الشعري الذي أنشد قريبا ، وهو قول جرير العود عامر بن الحارث :

وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس .

³ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 4 / 206 .

⁴ ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، 2 / 289 .

والأرض ، كما يقول المتكلمون : الله في كل مكان ، على معنى أن علمه في الأماكن كلها ، فكأن ذاته فيها ، حتى لا تحمله على مذهب بني تميم ! ، قلت : يأبى ذلك أن كونه في السموات والأرض مجاز وكونهم فيهن حقيقة ، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة و مجازا غير صحيحة ، على أن قولك : « من في السموات والأرض » وجمعك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحد فيه إيهام تسوية ، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته تعالى ، ألا ترى كيف قال -صلى الله عليه وسلم- لمن قال : ومن يعصهما فقد غوى - : بنس خطيب القوم أنت ! «¹ ، ويتبين من كلام الزمخشري هذا أن القول الآخر الذي ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل) في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث هو أن الاستثناء في هذه الجملة متصل ؛ و ذلك على أساس أن الله - عز وجل - في السموات والأرض بعلمه ، فكأنه

سبحانه من « من في السموات والأرض » ، غير أن هذا المعنى يؤدي إلى أن يكون الله تعالى داخلا في مدلول « من في السموات والأرض » دخولا مجازيا ، ولا يخفى أن العباد داخلون في مدلول « من في السموات والأرض » دخولا حقيقيا ، فتكون عبارة « من في السموات والأرض » مرادا بها الحقيقة والمجاز معا ، وهنا خلاف بين العلماء : هل إرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة و مجازا صحيحة أو غير صحيحة ؟ ، فأما الزمخشري فقد نص على أن هذه الإرادة غير صحيحة كما تبين في كلامه الذي مضى ذكره قريبا ، وأما ابن مالك فقد أجاز في (شرح التسهيل)² الجمع بين إرادة الحقيقة وبين إرادة المجاز في عبارة واحدة ، ومثل بقولهم : القلم أحد اللسانين ، وقولهم : الخال أحد الأبوين ، فلفظ (اللسانين) في المثال الأول لفظ واحد يدل على آلة النطق وآلة الكتابة معا ، فأما دلالاته على آلة النطق فدلالة حقيقية ، وأما دلالاته على آلة الكتابة فدلالة مجازية ، وكذلك لفظ (الأبوين) في المثال الثاني .

هذان هما القولان اللذان ذكرهما ابن مالك في (شرح التسهيل) في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث ، وإن هذين القولين لمتماثلان - كما رأينا - من حيث إن كل قول منهما مبني على أن الاستثناء في هذه الجملة متصل ، وأن الله تعالى داخل في مدلول « من في السموات والأرض » ، ولقد كان البحث من قبل بلمغ إلى أن الله تعالى ليس

¹ الزمخشري ، تفسير الكشف ، 4 / 206 .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 2 / 289 .

بداخل البتة في مدلول « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، وقام استدلالُ البحثِ ثمة على ثلاثة أدلة ينبغي أن تُراجع في موضعها¹ قبل المضي في هذا الكلام ، ولا يخفى أن القولين اللذين ذكرهما ابن مالك في (شرح التسهيل) في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث متناقضان مع مقتضى الدليلين الأول والثاني من تلك الأدلة الثلاثة ، وهما - أي : هذان القولان - وإن كانا لا يتناقضان مع مقتضى الدليل الثالث من تلك الأدلة الثلاثة فإن الدليل الثالث هذا لم يُعَوَّل عليه البحثُ كثيراً في الاستدلال على أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، ولهذا جاء هذا الدليل الثالث متأخراً في الذكر عن الدليلين الأول والثاني ؛ وذلك لأن (السماء) و (السموات) ربما تَرَدَّدان بمعنى واحد ، ودليل البحث على ذلك آيتان من كتاب الله : قوله تعالى : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ » آل عمران/ 133 ، وقوله : « سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ » الحديد/ 21 ، ووجه الاستدلال بهما أن الجنة وُصِفَتْ في الآية الأولى بأن عرضها السموات والأرض ، و وُصِفَتْ في الآية الأخيرة بأن عرضها كعرض السماء والأرض ، ويُفهم من هذا أن (السماء) و (السموات) في الآيتين بمعنى واحد² .

ومادام الأمر على هذه الحال من أن القولين المذكورين في (شرح التسهيل) يتناقضان مع مقتضى الدليلين الأول والثاني من الأدلة الثلاثة المشار إليها ، وأن الدليل الثالث منها لم يُعَوَّل عليه البحثُ كثيراً في الاستدلال على أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » - مادام الأمر على هذه الحال فكان الأولى - أو كان الواجب - أن يُقال بدل القولين المشار إليهما إن الاستثناء في الجملة القرآنية موضوع البحث استثناء متصل ، وإن الله تعالى داخل في مدلول « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » دخولا حقيقيا ؛ وذلك لأن الله - عزَّ

¹ يُنظر في ص 137 ، 138 .

² ويؤيد هذا المفهوم أيضا مجموع عبارات وردت في القرآن الكريم ، والمقصود بها العبارات الخمس التالية (وأمام كل عبارة عدد مرات ورودها في المصحف الشريف رقمًا موضوعًا بين قوسين) : « ما في السماء والأرض » (1) ، و « ما في السموات والأرض » (11) ، و « ما في السموات وما في الأرض » (28) ، و « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » (9) ، و « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » (4) ، و وجه الاستدلال باجتماع هذه العبارات الخمس في القرآن الكريم هو أن (السماء) في العبارة الأولى قد تكون بمعنى (السموات) في مسائر العبارات بعدها .

وجلّ - في السماء كما أخبر هو - تعالى - عن نفسه في قوله : ﴿ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ الملك/16 ، 17 ، وفي الحديث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - امتحن جارية في إيمانها ، فسألها سؤالين ، أحدهما هو أن قال لها : أين الله ؟ ، فقالت : في السماء ، فلم يُنكر ، وأمر بإعتاقها ¹ ، وما أمر بإعتاقها إلا أنه عَلِمَهَا مؤمنة ؛ لأنه جعل إعتاقها كفارة لمُعْتِقِهَا ، ويُشترط في الرقبة المُكْفَرِ بتحريرها مُعْتِقُهَا أن تكون مؤمنة ، ولولا أن كون الله - عزّ وجلّ - في السماء حقٌّ لأنكرَ رسولُ الله على الجارية قولَها واعتقادَها ، ولَعَلَمَهَا الصحيح من القول والاعتقاد أيضاً ؛ لأنه - صلى الله عليه وسلم - لا يُقَرُّ باطلاً ولا يَكْتُمُ حقاً أبداً .

هذا ، وليس المراد هنا صَرْفُ العناية للاستدلال على أن الله - عزّ وجلّ - في السماء؛ فإن هذه هي العقيدة الصحيحة في ذات الله تبارك وتعالى ، وهذه العقيدة منصورة بأدلة كثيرة من القرآن والحديث ، وحَسْبُنَا على كل حال الدليلان المُسَوِّقان قريبا للاستدلال على ذلك ، ثم إن حقيقة كونِ الله - عزّ وجلّ - في السماء لا تنفع البحثَ نقيراً في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث ؛ وذلك لأن هذه الحقيقة لا تُرْجَحُ البحثُ شيئاً عما كان بلغ إليه من أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ولا غَرَوَ من أن لا يتزحزح البحثُ شيئاً عما كان بلغ إليه وقد قام استدلاله ثمة على ثلاثة أدلة وجهية ، وإن كان الدليل الثاني منها كافياً وحده للاستدلال على ذلك ، فَأَعْظُمُ به ثم بالدليل الأول ثم بالدليل الثالث ، وههنا دليل رابع وجهيه أيضاً ؛ وهو أن عبارة ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ وردت في القرآن الكريم تسع مرات في تسعة مواضع : الجملة القرآنية موضوع البحث

¹ روى هذا الحديث مالك بن أنس في (الموطأ) ، في (كتاب العنافة والولاء) ، في باب ترجمته : (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة) ؛ إذ قال : عن عمر بن الحكم أنه قال : أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلت : يا رسول الله ! إن جارية لي كانت ترعى غنملي ، فجنحتها وقد فُقدت شاة من الغنم ، فسألته عنها ، فقالت : أكلها الذئب ، فأُسيِفُ عليها ، وكنْتُ من بني آدم ، فلطمْتُ وجهها ، وعَلَيَّ رَقَبَةٌ ، فأُعْطِيهَا ؟ ، فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أين الله ؟ ، فقالت : في السماء ، فقال : من أنا ؟ ، فقالت : أنت رسول الله ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أُعْطِيهَا .

وروى هذا الحديث أيضاً غير مالك بن أنس ، وفي بعض رواياته أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : أُعْطِيهَا فإنها مؤمنة . هذا ، ويُنظر : محمد خليل هراس ، شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية ، مراجعة : عبد الرازق عفيفي (ط 1 : الجزائر : مكتبة الزهراء ، 1990 م) ، ص 83 - 85 .

(النمل/65) ، وثمانية مواضع أخرى¹ ، ووردت عبارة « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » في القرآن الكريم أربع مرات في أربعة مواضع² ، وإن الناظر في هذه المواضع الاثني عشر³ في المصحف الشريف غير مستعين بأي تفسير من تفاسير القرآن العظيم - لا يرتاب طَرْفَةً عَيْنٍ في أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول أي من العبارتين : « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » و« مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » في المواضع الاثني عشر المشار إليها⁴ ، ولا يخفى أن الله تعالى ليس بداخل أيضاً في مدلول أي من العبارات الثلاث التالية (وأمام كل عبارة عدد مرات ورودها في المصحف الشريف رقمًا موضوعًا بين قوسين) : « مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » (1) ، و« مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » (11) ، و« مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » (28) ، ولما كان الأمر هكذا كان الوجه السديد الذي يقتضيه القياس والعقل هو أن تكون عبارة « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » التي في موضع (النمل/65) مثل العبارات الخمس الواردة في المواضع الاثني عشر والخمسين المشار إليها من حيث إن الله تعالى ليس بداخل في مدلول أي منها على كثرتها كثرة شديدة ، وبهذا يُعلم أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول عبارة « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » التي في الجملة القرآنية موضوع البحث (النمل/65) أيضاً .

ويرى البحث - كما سبق الذكر - أن حقيقة كون الله - عز وجل - في السماء لا تنفعه نقيرا في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث ؛ وذلك لأن هذه الحقيقة لا تزرحه شيئا عما كان بلغ إليه من أن الله تعالى ليس بداخل البتة في مدلول « من في السموات والأرض » ، غير أن الذي يجب التصريح به هنا هو أن تفسير كون الاستثناء في الجملة القرآنية موضوع البحث متصلا - لو كان حقا متصلا - بكون الله تعالى من « من في السموات والأرض » حقيقة خير خيرية كبيرة من تفسيره بأي من القولين المذكورين في (شرح التسهيل) المنقولين عنه فيما سبق ؛ وذلك لأن السبب الذي نتج عنه القولان المشار إليهما إنما هو التملص

¹ وهي هذه المواضع المعروفة بأسماء السور وأرقام الآيات : آل عمران / 83 ، الرعد / 15 ، الإسراء / 55 ، مريم / 93 ، الأنبياء / 19 ، النور / 41 ، الروم / 26 ، الرحمن / 29 .

² وهي هذه المواضع المعروفة بأسماء السور وأرقام الآيات : يونس / 66 ، الحج / 18 ، النمل / 87 ، الزمر / 68 .

³ وهي مجموع المواضع المعروفة بأسماء السور وأرقام الآيات في الهامشين السابقين .

⁴ وهذا بخلاف عبارة « من في السماء » ؛ فإن المقصود بـ « من في السماء » في القرآن الكريم الله تعالى وحده ، وقد وردت هذه العبارة مرتين اثنتين فقط في القرآن الكريم كله ، و موضعها آيتان من سورة (الملك / 16 ، 17) ، وقد سبق قريبا تدوين هاتين الآيتين في الاستدلال على أن الله - عز وجل - في السماء .

من القول بأن الله - عز وجل - في السماء ، أو هو - بعبارة أخرى - عدم اعتقاد أن الله - عز وجل - في السماء ، وهذا خلاف الواجب ؛ لأن الواجب هو الإيمان بأن الله - عز وجل - في السماء كما استدل على ذلك قريبا ، ومن أجل هذه الخيرية الكبيرة كان ذلك الاستدلال ، وما دام السبب الذي نتج عنه القولان المشار إليهما خطأ فلا جرم أن يكون هذان القولان خطأين أيضا ، وإن كان كل خطأ ، أقصد القول الفاضل المخير والقولين المفضولين المخير عليهما جميعا .

والحق أن السعي إلى عد الاستثناء الذي في الجملة القرآنية موضوع البحث متصلا نوع من العبث ، فكيف بعده متصلا بالفعل ! ؛ وذلك لأن التأمل فيما مضى من الكلام لا يجد محيصا عن القول بأن هذا الاستثناء منقطع ، والواقع أن كون هذا الاستثناء منقطعاً يمنع من الناحية المنهجية إدخال هذه الجملة في هذا البحث ؛ لأن الجمل المشتملة على استثناء منقطع مسبوقة بنفي لا مكان لها فيه ، غير أن هذه الجملة قد أُدخلت فيه كما هو ملاحظ ؛ وذلك بسبب أن معناها كأنه هكذا : لا يعلم الغيب إلا الله ، والمقصود أن الاستثناء فيها كأنه استثناء مفرغ ، وهذا رأي البحث ، وعسى أن ينتج عنه ما يخدمه ؛ وذلك أن هذا الرأي يعين كثيراً على إعلان اجتهاد في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث ، وإعلانه أن رفع اسم « الله » تعالى في هذه الجملة قد يكون مبنياً على أساس أن معناها كأنه هكذا : لا يعلم الغيب إلا الله ، وأما عبارة « مَنْ في السموات والأرض » فقد تكون ذُكرت في هذه الجملة ليعود عليها ضميران في الجملة بعدها ، وتلك قوله تعالى : « وما يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ » ، والضميران المقصودان هما الواوان في الفعلين « يشعرون » و « يُبْعَثُونَ » ، ولو لم تُسبق هذه الجملة بهذه العبارة لكانت - أي : هذه الجملة - هكذا : ومَنْ في السموات والأرض ما يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ، أو كانت هكذا : وما يَشْعُرُ مَنْ في السموات والأرض أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ، ولعل هذين التركيبين لا يوافقان نظم القرآن . هذا ، والله تعالى أعلم بالصواب .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصر حقيقي .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به

(لا) + فعل + (إلا) + مفعول به

لقد أحصيتُ في هذا النمط اثنتين وعشرين جملة ، وهي :

- 1 - قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ الآية ، البقرة/ 83 .
- 2 - وقال : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة/ 171 .
- 3 - وقال : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ الآية ، آل عمران/ 64 .
- 4 - وقال : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ النساء/ 171 .
- 5 - وقال : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ المائدة/ 25 .
- 6 - وقال : ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ الأعراف/ 104 ، 105 .
- 7 - وقال عن بني إسرائيل : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ الأعراف/ 169 .
- 8 - وقال : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ التوبة/ 79 .
- 9 - وقال : ﴿ الرِّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ هود/ 1 ، 2 .
- 10 - وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ . أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ هود/ 26 .
- 11 - وقال حكاية لقول يوسف - عليه السلام - مخاطبًا صاحبي السجن : ﴿ أَمْرٌ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ يوسف/ 40 .

- 12 - وقال : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ الإسراء/23 .
- 13 - وقال عن يوم البعث والحشر : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ طه/108 .
- 14 - وقال عن اليوم ذاته : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴾ طه/109 .
- 15 - وقال : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ النور/3 .
- 16 - وقال : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ الآية ، النور/31 .
- 17 - وقال مادحاً : ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ﴾ الأحزاب/39 .
- 18 - وقال عن عادٍ وثمود : ﴿ إِذْ حَاكَتُهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ فصلت/14 .
- 19 - وقال حكاية لقول هود - عليه السلام - مخاطباً قومه قوم عادٍ : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ الأحقاف/21 .
- 20 - وقال : ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا . إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ نوح/26 ، 27 .
- 21 - وقال : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا . إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ الجن/26 ، 27 .
- 22 - وقال مخاطباً خاتم الرسل : ﴿ سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى . إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ الأعلى/6 ، 7 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ،

ولقد ورد الفعل المضارع المرفوع ، و ورد المنصوب ، و ورد المجزوم .

فأما الفعل المضارع المرفوع فورد في عشر جمل ، وهي الجمل ذوات الأرقام : 1 ، 2 ، 5 ، 8 ، 13 ، 14 ، 15 ، 17 ، 21 ، 22 ، وهذا يعني أن الحرف (لا) في هذه الجمل حرف نفي ، وهذا لا شك فيه في الجمل المذكورة أرقامها كلها إلا في الجملتين الأولى ، والثانية والعشرين - فإن فيهما بعض الكلام .

فأما الجملة الثانية والعشرون فإنه قيل ¹ إن (لا) فيها للنهي ، ولم يُجزم الفعل «تَنسَى» ليوافق رؤوس آي السورة ؛ لأن رؤوس آيها - وهي سورة الأعلى ، وآياتها تسع عشرة - كلها على الألف ، أو إن الفعل جُزِمَ والألف ناتجة عن إشباع الفتحة ، ولم يجد البحث ردًا على هذا القول أفضل من قول أبي جعفر النحاس : « ولا يجوز عند أكبر أهل اللغة أن يُنهي إنسان عن أن ينسى ؛ لأن النسيان ليس إليه » ² ، أي : ليس النسيان باختيار الإنسان .

وأما الجملة الأولى ففيها كلام طويل ؛ وذلك أن في إعراب قوله تعالى : ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ خمسة أوجه كاملة ذكرها كلها أبو البقاء العكبري في كتابه (التبيان في إعراب القرآن) ³ :

الأول : أنه جواب قَسَمٍ مفهومٍ من قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل ﴾ ، وكأن المعنى : استحلّفناهم لا تعبدون إلا الله ، كما نقول مثلاً : استحلّف الأب ابنه لا تُدخِنُ - برفع الفعل المضارع على أن (لا) للنفي لا للنهي .

والثاني : أن تقدير الكلام : أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله ، ثم حُذِفَ حرف الجر وحُذِفَتْ (أن) فارتفع الفعل ، ومثل هذا قول الشاعر :

¹ العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 2/ 1283 .

² النحاس ، إعراب القرآن ، 5/ 205 . ويُنظر أيضًا :

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2/ 470 .

³ العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 1/ 83 ، 84 . ويُنظر أيضًا في هذه الأوجه ما عدا الوجه الخامس منها :

الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 1/ 100 ، 101 .

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ! هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي ؟¹
 برفع الفعل (أَحْضَرُ)² ، فإن التقدير: الزاجري عن أن أحضر الوعى ، فلما حُذِفَتْ
 (أن) - بعد حذف (عن) - ارتفع الفعل .

والثالث : أن هذه الجملة - أعني قوله تعالى : ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ - في محل نصب
 حال ، والتقدير: أخذنا ميثاقهم غير عابدين إلا الله ، أو أخذنا ميثاقهم موحدين .
 والرابع : أن هذه الجملة لفظها لفظ الخبر ومعناها النهي ، وفي الكلام إضمار القول ،
 والتقدير: قلنا لهم : لا تعبدوا إلا الله .

والخامس : أن تكون في الكلام حال محذوفة ، والتقدير: أخذنا ميثاقهم قائلين :
 لا تعبدون إلا الله ، وحذفٌ مثْلُ هذا كثيرٌ في الكلام .

هذا ، وإن التأمل في ماعدا الوجه الرابع من هذه الأوجه الخمسة ليرى أنها كلها -
 أعني الأوجه الأربعة : الأول والثاني والثالث والخامس - توجية للرفع في الفعل ﴿ تعبدون ﴾ ،
 ولو كان هذا الفعل محذوفةً ثُونُ رَفْعِهِ لكانتْ هذه الأوجه الأربعة لا ذِكْرَ لها ، ولكان الوجهُ

¹ هذا البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص 32 ، والإنصاف 2 / 560 ، وخزانة الأدب للبغدادى 1 / 119 ، 8 / 579 ،
 والدرر اللوامع 1 / 74 ، وسر صناعة الإعراب ص 285 ، وشرح شواهد المغني 2 / 800 ، والكتاب 3 / 99 ، 100 ، ولسان العرب 13 /
 32 (أنن) ، 14 / 272 (دنا) ، والمقاصد النحوية 4 / 402 ، والمقتضب 2 / 85 ، وبلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادى 1 / 463 ، 8 /
 507 ، 580 ، 585 ، والدرر اللوامع 3 / 33 ، 9 / 94 ، ورصف المباني ص 113 ، وشرح شذور الذهب ص 198 ، وشرح ابن عقيل ص
 597 ، وشرح المفصل 2 / 7 ، 4 / 28 ، 7 / 52 ، وبجالس ثعلب ص 383 ، ومغني اللبيب 2 / 383 ، 641 ، ومع الهوامع 2 / 17)
 المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 1 / 270 ، 271 ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 2 / 431 .

اللغة : (الزاجري) (ال) هنا اسم موصول بدليل إضافة (زاجر) إلى ياء المتكلم ضمير المفعول به ، والتقدير إذن : الذي يزجرني
 عن أن أحضر الوعى ، والمعنى : يكفني ويعنني - (الوعى) الحرب والقتال ، وهي في الأصل الجلبة والأصوات - (أن أشهد اللذات) أن
 أحضر المتع والشهوات ، يُريد القعود عن الوعى ، وهذا الكلام ليس معطوفاً على قوله : ([أن] أحضر الوعى) ، ولكنه في تأويل مصدرٍ
 مجرور بحرف جر محذوف ، والكُلُّ متعلقٌ بمشتقٍّ من مصدرٍ ضد (الزجر) ، وذلك كالحث والترغيب ، والتقدير : والذي يحثني على أن
 أشهد اللذات ، ثم هذا التقدير معطوف على التقدير السابق : الذي يزجرني عن أن أحضر الوعى - (مخلدي) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ،
 وهو من (الخلود) . يقول الشاعر : فهل تضمن لي الخلود إذا أنا أحجمت عن الوعى وركنت إلى القعود ؟ ، كأنه يُنكر هذا الزجر .

² روى الكوفيون هذا البيت بنصب الفعل (أَحْضَرُ) ، وضموا إليه شواهد أخرى ، واتخذوها جميعاً حجةً لِمَا ذهبوا إليه من أن (أن) تعمل في
 المضارع النصب مع الحذف من غير بدل يدل عليها ، والبدل الفاء ، أو الواو ، أو (أو) ، أو اللام ، أو (حتى) .

ومن شواهد الكوفيين على هذا المذهب هذه الآية الكرمة التي هي محل البحث الآن ، وذلك على قراءة تُعزى لعبد الله ابن مسعود - رضي
 الله عنه - هكذا : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ الآية ، ولا يخفى أنه لا حجة لهم في هذه القراءة ؛ لأن (لا) هنا
 للنهي ، فالفعل مجزوم بها وليس منصوباً به (أن) المزعومة ، وليس من الحذف في شيء أن يُتَّخَذَ من كون علامة النصب في الأفعال الخمسة هي
 علامة الجزم فيها سبيلاً إلى دعوى تقديرٍ ناصبٍ محذوف . يُنظر :

الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة 77 ، 2 / 559 - 570 .

الرابع هو الوجه لا غير ، إلا ما كان من الكوفيين من أنهم ذهبوا إلى أن التقدير في قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ هو : أن لا تعبدوا إلا الله ، وجعلوا الفعل منصوباً لا مجزوماً ، وأعانهم على ذلك كون علامة نصبه هي علامة جزمه ، فجعلوا (لا) نافية لا ناهية ، وقد رأى البحث قريباً أن هذا القول لا يصح . وظاهر قوله تعالى : ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ أنه خير ، ولكن دلالة على النهي حق ، فلا يصح إنكارها ، ولا يستقيم المعنى مع الغفلة عنها ، وإن ما بعد هذه الجملة القرآنية ليؤيد ذلك ؛ وذلك أن الذي بعدها أربعة أوامر¹ ، والأمر إنما يجانس النهي لا الخبر ؛ فإن الأمر والنهي أخوان ، بل إن الزمخشري ذهب إلى أن الجملة القرآنية المذكورة إخبار في معنى النهي ، ثم عده أبلغ من صريح النهي ، فقال - ولم أجد قولاً أحسن من قوله - : « ﴿ لا تعبدون ﴾ إخبار في معنى النهي ، كما تقول : تذهب إلى فلان تقول له كذا - تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتفاء فهو يخبر عنه ، وتنصره قراءة عبد الله [بن مسعود] وأبي [بن كعب] : ﴿ لا تعبدوا ﴾ ، ولا بد من إرادة القول² ، يدل عليه³ أيضاً قوله : ﴿ وقولوا ﴾ »⁴ .

وإذ تأكد أن الجملة القرآنية موضوع البحث الآن فيها معنى النهي فينبغي التمسك من الأوجه الإعرابية الخمسة السابق ذكرها بالوجه الرابع ، وأما الأوجه الأربعة الأخرى فالأولى أن يعرض عنها لما فيها من التكلف الظاهر ، ولا جرم أنها بعيدة عن التوجيه اللغوي السديد ، وبعضها أبعد من ذلك من بعض .

¹ الآية الكريمة بتمامها هي قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتهم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون ﴾ البقرة / 83 ، والأربعة الأوامر المقصودة هي : الأمر بالإحسان بالوالدين والإحسان بذي القربى واليتامى والمساكين ، والأمر بقول للناس حسناً ، والأمر بإقام الصلاة ، والأمر بإيتاء الزكاة .

² يقصد أن قوله تعالى : ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ لا بد من أن يكون مقول قول ، فيكون التقدير : قلنا لهم : لا تعبدون إلا الله ، أو لا تعبدوا إلا الله .

³ أي : يدل على معنى النهي في قوله تعالى : ﴿ لا تعبدون إلا الله ﴾ أيضاً قوله تعالى : ﴿ وقولوا للناس حسناً ﴾ ؛ لأن الأمر إنما يلائم النهي ، ولا أدري لم لم يدل الزمخشري على معنى النهي هذا بقوله تعالى : ﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ ؛ فإنه هو أمر أيضاً وهو أقرب إلى المدلول عليه .

⁴ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 1 / 78 .

كان هذا كلاماً عن المضارع المرفوع الواقع في ركن المقصور في هذا النمط ، ولقد تأكد أن المضارع في الجملتين الأولى ، والثانية والعشرين - مرفوع حقاً .

وأما الفعل المضارع المنصوب فورد في ثلاث جمل ، وهي الجمل ذوات الأرقام : 3 ، 6 ، 7 ، وهذا يعني أيضاً أن الحرف (لا) في هذه الجمل كلها حرف نفي ، وهذا لا شك فيه في الجمل المذكورة أرقامها جميعها ، وأما قول الزمخشري عن الجملة السابعة ههنا - وهي التي في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ - : « و يجوز أن تكون ﴿ أَنْ ﴾ مفسّرة ، و ﴿ لَا تَقُولُوا ﴾ هُيَا ، كأنه قيل : أَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ : لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ »¹ فصحيح على قراءة مَنْ قرأ ﴿ تَقُولُوا ﴾ بتاء الخطاب² ، ولكنّه غير صحيح على القراءة بياء الغيبة ؛ لأن الكلام بياء الغيبة إخبار عما كان منهم مما تعهدوا به على أنفسهم ، وهذا بخلاف الكلام بتاء الخطاب ؛ فإنه حكاية لما خُوطِبُوا به ، فيجوز أن يكون هُيَا ، ويجوز أن يكون نفيًا ، والأول أقرب ، ولهذا نرى الزمخشري في هذا القول ذَكَرَ لفظَ ﴿ تَقُولُوا ﴾ مرتين بالتاء ، وكان قبل أن ذَكَرَ هذا الوجه الإعرابي ذَكَرَ اللفظَ ﴿ يَقُولُوا ﴾ مرتين بالياء ، وكأنه أراد أن يقول : إن (لا) لا تكون للنهي إلا على قراءة ﴿ تَقُولُوا ﴾ بالتاء ، وكان على الزمخشري التصريح بذلك ؛ لأن عدم التصريح به يُؤدّي إلى لبسٍ وحيرةٍ كبيرين ، أو يَجْرُ قَلِيلَ الانتباه والفتنة إلى أن يقول بجواز احتمال النهي هنا فيقع في خطأ عظيم ، والتزامُ هذا البحث برواية حفص عن عاصم يَحْتِمُ أن يُتَخَبَّ من الوجوه النحوية ما يُناسب هذه الرواية لا ما يُناسب غيرها ، على أن قراءة (تاء الخطاب) هذه ليست من القراءات الأربع الشاذة ، فضلاً عن أنها ليست من القراءات العشر الصحيحة أيضاً .

وأما الفعل المضارع المجزوم فورد في تسع جمل ، وهي الجمل ذوات الأرقام : 4 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 16 ، 18 ، 19 ، 20 ، وكون الفعل المضارع في هذه الجمل مجزوماً لا يعني البتّة أنّ الحرف (لا) فيها أداة نهي وجزم ، أي لا يدل ذلك بالضرورة والاقتضاء والالتزام على أن هذا الحرف أداة نهي وجزم ، وتصديق ذلك أن من هذه الجمل جملتين اثنتين ليست (لا)

¹ المرجع السابق ، 2 / 145 .

² ذكر هذه القراءة الزمخشري نفسه في (تفسير الكشاف ، 2 / 144) ، ولم أجدّها في القراءات الأربع عشرة .

فيهما أداة نهي وجزم ، ولكنها حرف نفي ، وهاتان الجملتان هما السادسة عشرة ، والعشرون .

فأما الجملة العشرون - وهي التي في آخر قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا . إِنَّكَ إِن تَذَرْنِي يَاضِلُوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ - فإن الفعل المضارع فيها - وهو الفعل ﴿ يلدوا ﴾ - مجزوم حقًا ، وليس مجزومًا بـ (لا) ؛ فإنها ليست أداة نهي وجزم ، بل هي حرف نفي ، ولكنه مجزوم بالتبعية للفعل ﴿ يضلوا ﴾ ، وهذا مجزوم بـ ﴿ إن ﴾ أداة الشرط ؛ إذ هو فعل جواب الشرط .

وأما الجملة السادسة عشرة - وهي التي في آخر قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ - فإن الفعل المضارع فيها - وهو الفعل ﴿ يُبدِينَ ﴾ - مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ومادام مبني فما يُدرينا أنه ليس في محل رفع ؟ ، ولعله أن يكون كذلك ، وهذا صحيح من الوجهة العقلية ؛ إذ لا يُنكر العقل ولا اللغة ذلك ، ولكنه بعيد جدا بدليل سياق الآية الكريمة ؛ إذ لا مضارع مرفوعًا قبله ، ولا مثل ذلك بعده .

وإذ كدنا نتبين أن هذا المضارع ليس بمرفوع فلم يبق لنا إلا أن نزعّم أنه مجزوم ؛ إذ لا ناصب يسبقه ، وفي جزمه احتمالان اثنان ؛ فقد تكون (لا) نافية فيكون مجزومًا بها ، وقد تكون نافية فيكون مجزومًا بالتبعية للفعل ﴿ يغضضن ﴾ أو للفعل ﴿ يحفظن ﴾ ، ويؤيد الاحتمال الأول الجملة التي بعد هذه الجملة السادسة عشرة مباشرة ، وتلك قوله تعالى : ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ النور/31 ؛ وذلك أن هذا أمر ، والأمر إنما يلائمه النهي ، فعلى هذا يمكن أن تكون (لا) في الجملة القرآنية محل الدراسة أداة نهي وجزم ، غير أن توجيه هذه الجملة بالقياس على الجملتين قبلها خير من توجيهها بالقياس على الجملة بعدها ؛ وذلك أن جمهور هذه الجمل معطوف بعضها على بعض ، والعطف إنما يكون على السابق لا على اللاحق ، ومن هنا يترجح أن يكون الفعل ﴿ يُبدِينَ ﴾ في هذه الجملة معطوفًا على أحد الفعلين السابقين عليه : ﴿ يغضضن ﴾ أو ﴿ يحفظن ﴾ ، وحينئذ فلا تكون (لا) إلا نافية .

وإذ ترجّح أن الفعل ﴿ يحفظن ﴾ معطوف على الفعل ﴿ يغضضن ﴾ ، وأن الفعل ﴿ يُبدِينَ ﴾ معطوف على أحد الفعلين - فأقول : إن الذي جزم الفعل ﴿ يغضضن ﴾ هو أنه فعل

جواب أمرٍ محذوفٍ ؛ وذلك أن تقدير الكلام عند المازني هو هكذا : قل للمؤمنات اغضضن من أبصاركن يغضضن من أبصارهن¹ ، فيكون التقدير الجامع هكذا : قل للمؤمنات اغضضن من أبصاركن واحفظن فروجهن ولا تبدين زينتكن إلا ما ظهر منها يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا تبدين زينتكن إلا ما ظهر منها ، ولعله يجوز أن يكون التقدير هكذا : قل للمؤمنات اغضضن من أبصاركن يغضضن من أبصارهن ، وقل لهن احفظن فروجهن يحفظن فروجهن ، وقل لهن لا تبدين زينتكن إلا ما ظهر منها لا تبدين زينتكن إلا ما ظهر منها ، ولا يخفى أن على هذا التقدير يكون كل واحد من الأفعال « يغضضن » و « يحفظن » و « تبدين » فعل جواب أمرٍ محذوفٍ ، ولا يكون بعضها حينئذ معطوفاً على بعض .

وأما الجملة الرابعة - وهي قوله تعالى يخاطب أهل الكتاب : « ولا تقولوا على الله إلا الحق » - فإن كون (لا) فيها ناهيةً أمرٌ واضح جلي لا ريب فيه .

وأما الجمل ذوات الأرقام : 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 18 ، 19 - فإن في بعضها قولاً واحداً ، وفي بعضها قولين اثنين ، وفي بعضها ثلاثة أقوال أو أكثر² ، ولقد اختار البحث قولاً واحداً صالحاً للجمل الست ذوات الأرقام المذكورة كلها ، وهذا القول هو أن « أن » مفسرة بمعنى (أي) ، وأن (لا) بعدها للنهي ، فيكون الفعل « تعبدوا » - وهو هو في الجمل الست جميعاً - مجزوماً بها .

وبعدُ ، فهذا جدولٌ يبين عددَ الأفعال المضارعة المرفوعة ، وعددَ المنصوبة ، وعددَ المجزومة ، وعددَ (لاءات) النفي ، وعددَ (لاءات) النهي :

¹ يُنظر : النحاس ، إعراب القرآن ، 3/ 133 .

² يُنظر مثلاً :

النحاس ، إعراب القرآن ، 2 / 272 (الجملة 9) .

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 3 / 29 (الجملة 9) ، 3 / 35 (الجملة 10) ، 3 / 175 (الجملة 12) ، 5 / 195 (الجملة 18) .

الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 2 / 7 (الجملة 9) .

العكبري ، البيان في إعراب القرآن ، 2 / 688 ، 689 (الجملة 9) ، 2 / 694 (الجملة 10) ، 2 / 817 (الجملة 12) .

إعراب المضارع	عدد الجمل	وظيفة (لا)	عدد الجمل	المجموع
الرفع	10	النفي	10	15
النصب	03	النفي	03	
الجزم	09	النفي	02	
		النهي	07	07

ثم هذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 ، 2 ، 3 ، 5 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 18 ، 19 ، 20 ، 22 .	فعل + فاعل .
4 ، 6 ، 7 .	فعل + فاعل + جار ومجرور .
16 ، 17 .	فعل + فاعل + (مفعول به) .
21 .	فعل + فاعل + جار ومجرور + (مفعول به) .

ويتبين من هذا الجدول أن المقصور عليه في الجمل السادسة عشرة ، والسابعة عشرة ، والحادية والعشرين - بدل من المفعول به وليس مفعولاً به ، وقد وُضِعَتْ هذه الجمل الثلاث في هذا النمط لأن البديل كالمبدل منه ، بل إن البديل هو المقصود بالحكم ، وقد عُدَّتْ هذه الجمل الثلاث في أسلوب القصر لأن البديل في كل جملة منها هو من جنس المبدل منه فيها ، فالاستثناء في كل منها متصل ، ولولا أنه كذلك لَمَا صَحَّ عَدُّ مِثْلِ هذه الجمل مؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء ، وكون الاستثناء في الجملتين السادسة عشرة ، والسابعة عشرة - متصلاً أمر واضح جداً لا يفتقر إلى دليل أو برهان ، وإن كان البحث يرى جواز أن يكون الاستثناء في الجملة السابعة عشرة منقطعاً ، ودليله على هذا أن إثبات خشية رسل الله وأنبيائه الله - عز وجل - قد ورد في قوله تعالى قبل هذه الجملة مباشرة : « ويخشونه » ، فلو أن الجملة السابعة عشرة هذه تدل على نفي خشيتهم - عليهم الصلاة والسلام - لغير الله تعالى دلالة واحدة لكان معنى الآية معنى كاملاً لا نقص فيه ، أجل ! ولكن كامل قوله تعالى :

« ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله » كأسلوب القصر بطريق العطف بـ (لا) ؛ لأن التقدير على هذا يكون هكذا : يخشون الله ولا يخشون أحداً غير الله ، أو يخشون الله لا غيره ؛ إذ لا مناص لنا من أن يَجُرَّنَا هذا التخريج إلى أن نقول إنَّ (إلا) بمعنى (غير) ¹ .

وأما الجملة الحادية والعشرون - وهي التي في قوله تعالى : « عالم الغيب فلا يُظهرُ على غيبه أحداً . إلا مَنْ ارتضى من رسولٍ فإنه يسلكُ من بين يديه ومن خلفه رصداً » - فإن طائفة من العلماء ذهبوا إلى أن الاستثناء فيها متصل ² ، وذهب آخرون إلى أنه منقطع ³ ، والاختيار أنه متصل ؛ لأن هذا هو الذي يستدعيه المعنى الصحيح للآية الكريمة ، ومعناها الصحيح هو أن الله تعالى لا يُطلع على غيبه أحداً من خلقه إلا مَنْ ارتضى من رسولٍ فإنه يُطلعه على بعض الغيب معجزات له لتكون آياتٍ ودلائل على صدق نبوته ورسالته ، وفي هذا دليل على أن غير الأنبياء والرسل لا يُطلعهم الله على غيبه البتة ، وسواء أكانوا من المرتضين أم كانوا من غير المرتضين ⁴ ، واستدل الزركشي على انقطاع هذا الاستثناء بدخول الفاء في قوله تعالى : « فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً » ، وقال : « ولو كان متصلاً لثم الكلام عند قوله : « رسول » » ⁵ ، وفي هذا الاستدلال نظر ؛ لأن الفاء وما بعدها إخبار عن المستثنى ، ولا يلزم من كون المستثنى مخبراً عنه أن يكون الاستثناء منقطعاً ، بل يجوز أن يكون متصلاً ، بل يجوز أن يكون مفرغاً ، فنقول في الكلام مثلاً : ما نجح إلا زيد وعمرو وهند وليلى فإنهم مجتهدون ، ويكاد يقترب من هذا الاستدلال قولُ مَنْ يقولُ إنَّ (مَنْ) في قوله تعالى : « مَنْ ارتضى من رسولٍ » في محل رفع بالابتداء ، وإن الخبر قوله تعالى : « فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً » ⁶ ، وهذا ليس بصحيح ، ولا يلزم من كون المستثنى مخبراً عنه أن يكون مبتدأ ، بل لا

¹ يُنظر في كون (إلا) قد تأتي بمعنى (غير) : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 4 / 239 .

² يُنظر مثلاً : النحاس ، إعراب القرآن ، 5 / 54 . القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2 / 417 .

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 6 / 169 . العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 2 / 1245 .

³ يُنظر مثلاً : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 2 / 468 . الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 4 / 236 ، 237 .

⁴ قال الزمخشري في تفسيره في الموضع المشار إليه آنفاً (6 / 169) : « و « من رسول » تبين لمن ارتضى ، يعني أنه لا يُطلع على الغيب إلا المرتضى الذي هو مصطفى للنبوّة خاصة لا كلّ مرتضى ، وفي هذا إبطالٌ للكرامات ؛ لأن الذين تضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسل ، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالإطلاع على الغيب ، وإبطال الكهانة والتنجيم ؛ لأن أصحابهما أبعد شيء من الارتضاء وأدخله في السخط » .

⁵ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 4 / 237 .

⁶ يُنظر : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 2 / 468 . العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 2 / 1245 .

يكون ذلك أبداً ، فالمستثنى لا يكون إلا مستثنى ، ولا يلزم من كون ما بعد المستثنى مخبراً به أن يكون خبراً نحوياً ، والصحيح أن الفاء للعطف والربط ، وأنها حرف يتضمن معنى السببية والتعليل والضرورة ، أي أن ما بعد الفاء كالسبب والعلة لهذا الاستثناء ، وأنه إخبار بما يصير إليه حال مَنْ يُطْلَعُهُ اللهُ على بعض غيبه تعالى عالم الغيب .

معنى الاستثناء في الجملة الثانية والعشرين

لقد وقع خلاف كبير بين العلماء في معنى الاستثناء في الجملة الثانية والعشرين من هذا النمط ، وهي الجملة التي في آخر قوله تعالى : « سنقرئك فلا تنسى . إلا ما شاء الله » ؛ فقد ذكر أبو جعفر النحاس في كتاب (إعراب القرآن)¹ خمسة أوجه كاملة في معنى الاستثناء ههنا :

فالأول : أن « تنسى » بمعنى (تترك) ، فيكون المعنى : فلا تترك شيئاً مما أمرك الله به إلا ما شاء الله أن ينسخه فإنه يأمرك بتركه فتتركه .

والثاني : أن المعنى : فلا تنسى إلا ما شاء الله أن تنساه ، ولا يشاء الله أن تنسى منه شيئاً ، فيكون الاستثناء هنا كالاستثناءين في قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ . خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ . وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ » هود/ 106 - 108 ، « وليس يشاء - جلّ ذكره - ترك شيء من الخلود ؛ لتقدم مشيئته لهم بالخلود »² .

والثالث : أن المعنى : فلا تنسى إلا ما شاء الله مما يلحق البشر من النسيان .

والرابع : أن المعنى : فلا تنسى إلا ما شاء الله أن يرفع حكمه ويرفع تلاوته وينسخه من دون ما بدل .

¹ النحاس ، إعراب القرآن ، 5 / 205 . ويُنظر في هذه الأوجه الخمسة ما عدا الوجه الثالث منها :

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2 / 471 .

² القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 2 / 471 .

والخامس : أن هذا الاستثناء متعلق بقوله تعالى : « وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى » الأعلى / 4 ، 5 ، فيكون المعنى : فجعل المرعى غثاءً أحوى إلا ما شاء الله ، فيكون قوله تعالى : « سنقرئك فلا تنسى » مستقلاً بنفسه كامل المعنى لا استثناء منه .

هذه هي الأوجه الخمسة التي ذكرها أبو جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) ، والبحث إذا استثنى الوجه الخامس منها لبعده عن الصواب والصحة بعداً كبيراً - فإنه يقف أمام الأوجه الأربعة الأخرى موقف الحيران الذي لا يد له لترجيح قول على قول ، أجمل ! وقد أحجم أبو جعفر النحاس - وهو من فحول علماء العربية - عن الاختيار والترجيح حتى قال بعد أن سرد هذه الأوجه الخمسة جميعها : « والله أعلم بما أراده »¹ ، نعم ! إن الله تعالى أعلم بما أراده في هذا الموضع وفي غير هذا الموضع ، ولكن المرء يحس من هذا القول كأن صاحبه استوت عنده هذه الأوجه جميعها ، أو كأنه لم يكثرث لأي وجه منها .

والجدير بالذكر هنا أن هذا الاستثناء متصل على الوجهين الأول والرابع ، وهو منقطع على الوجه الثالث ، وهو زائد على الوجه الثاني ، وهو متصل أيضاً على الوجه الخامس ، ولكن الوجه الخامس هذا لا يعنينا ، على أنه بعيد جداً كما سبق الذكر ، وقد أدرجت الجملة الثانية والعشرون هذه في هذا البحث لاحتمال أن يكون الاستثناء فيها متصلاً ، فهذا الإدراج مبني على الاحتياط لا على اليقين ولا الرجحان ولا الظن .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

إن القصر حقيقي في جمل هذا النمط جميعها . هذا ، والذي ينبغي بحثه هنا هو دلالة القصر في الجملة الخامسة عشرة من هذا النمط ، وهي قوله تعالى : « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ، وكذا دلالة القصر في الجملة السابعة من النمط الذي قبل هذا النمط ، وهو النمط الأول : نمط قصر الفعل على الفاعل على الشكل : (لا) + فعل + (إلا) + فاعل ، والجملة السابعة تلك هي قوله تعالى : « والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك » ، وهاتان الجملتان من آية واحدة ، وتلك الآية بتمامها هي قوله تعالى : « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين » النور / 3 ، فهذه ثلاث

¹ النحاس ، إعراب القرآن ، 5 / 205 .

جمل : جملتان اسميتان الخبر في كل واحدة منهما جملة فعلية مؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء ، وجملة ثالثة فعلية .

وظاهر الجملتين الأوليين أنهما خبر ، ويجوز أن يكون معناهما النهي ، بل إن الزمخشري نقل عن بعضهم أنه قرأ بجزم الفعلين ¹ ، قال : « وعن عمرو بن عبيد - رضي الله عنه - : لا ينكح - بالجزم على النهي ، والمرفوع فيه أيضا معنى النهي ، ولكن أبلغ وأكد ، كما أن : رحمك الله ، ويرحمك - أبلغ من : ليرحمك ، ويجوز أن يكون خبرا محضا على معنى أن علقهم جارية على ذلك ، وعلى المؤمن أن لا يدخل نفسه تحت هذه العادة ويتصون عنها » ² ، وهذا الذي جوزه الزمخشري أخيرا هو الذي يميل البحث إليه ؛ لأن النهي صريح في الجملة الثالثة من الآية ، فلا حاجة إلى تقدير معنى النهي في الجملتين الأوليين ، والمقصود بالجملة الثالثة قوله تعالى : « وحرم ذلك على المؤمنين » ، وذلك الذي حرم إنما هو « أن ينكح الرجل زانية ، والمرأة زانيا » ³ ، والمحرم لا بد أنه منهي عنه .

وعلى هذا فإن الجملتين الأوليين تحكيان الغالب في طبائع الزناة وتكشفان عن رغباتهم ، وذلك أن « الفاسق الخبيث الذي من شأنه الزنا و [الفجور والفسوق] لا يرغب في نكاح الصوالح من النساء واللاتي على خلاف صفته ، وإنما يرغب في فاسقة خبيثة من شكله أو في مشركة ، والفاسقة الخبيثة المسافحة كذلك لا يرغب في نكاحها الصالحاء من الرجال وينفرون عنها ، وإنما يرغب فيها من هو من شكلها من الفسقة أو المشركين ، ونكاح المؤمن الممدوح عند الله الزانية ورغبته فيها وانخراطه بذلك في سلك الفسقة المتسمين بالزنا محرم عليه محظور لما فيه من التشبه بالفساق وحضور موقع التهمة والتسبب لسوء القالة ⁴ فيه والغيبة وأنواع المفاسد ، ومجالسة الخطائين كم فيها من التعرض لاقتراف الآثام ، فكيف بمزاوجة

¹ المقصود بالفعل هنا الفعل (ينكح) في الجملتين ، فتثنية (الفعلين) تثنية تعدد لا تثنية تنوع . هذا ، وإن هذه القراءة التي نسبها الزمخشري لعمر بن عبيد ليست من القراءات العشر الصحيحة ولا من القراءات الأربع الشاذة .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 4 / 115 .

³ النحاس ، إعراب القرآن ، 3 / 128 . وينظر أيضا : ابن تيمية ، تفسير سورة النور ، راجع نصوصه وخرج أحاديثه : عبد العلي عبد الحميد حامد (ط 1 ؛ الجزائر : دار الانتفاضة للنشر والتوزيع ، 1992 م) ، ص 69 - 73 . هذا ، وذهب بعض العلماء إلى أن حرمة نكاح الرجل الزانية ونكاح المرأة الزاني - منسوخة بقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » النور / 32 . ينظر :

هبة الله بن سلامة ، الناسخ والمنسوخ (كتاب مطبوع بهامش كتاب : أسباب النزول - للواحدي) ، ص 236 - 239 .

⁴ معنى (القالة) هنا هو القول الفاشي في الناس خيرا كان أو شرا ، أو هو القول مطلقا .

الزواني و [الفواجر والفواسق] ! ، وقد نبّه على ذلك بقوله : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ [النور/ 32] ¹ .

ومع وضوح هذا المعنى وثقافته فإن ابن تيمية كأنه ذهب إلى معنى آخر ، وذلك أنه قال عن قوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور/ 3] ، قال : « فإن هذا يدل على أن الزاني لا يتزوج إلا زانية أو مشركة ، وأن ذلك حرام على المؤمنين ، وليس هذا لمجرد كونه فاجراً ، بل لخصوص كونه زانياً ، وكذلك في المرأة ليس لمجرد فجورها ، بل لخصوص زناها ، بدليل أنه جعل المرأة زانية إذا تزوجت زانياً ، كما جعل الزوج زانياً إذا تزوج زانية ، هذا إذا كانا مُسْلِمَيْنِ يَعْتَقِدَانِ تحريم الزنا ، وإذا كانا مُشْرِكَيْنِ فينبغي أن يُعْلَمَ ذلك ، ومضمونه أن الرجل الزاني لا يجوز نكاحه حتى يتوب ، وذلك بأن يُوافِقَ اشتراطه الإحصان ، والمرأة إذا كانت زانية لا تُحْصَنُ فَرَجُهَا عن غير زوجها ، بل يأتيها هو وغيره ، كان الزوج زانياً ، هو وغيره يشتركون في وطئها كما تشترك الزناة في المرأة الواحدة ، ولهذا يجب عليه نفي الولد الذي ليس منه ، فمن نكح زانية فهو زان ، أي تزوجها ، ومن نكحت زانياً فهي زانية ، أي تزوجته » ² ، وكأن ابن تيمية أراد أن يقول إن الرجل إذا تزوج زانية كان كأنه واحد من أخذائها ؛ وذلك أنه لا يصح عَقْدُهُ النكاحَ معها ولا يجوز له ذلك ؛ لأنها لا تريد من هذا العقد إحصانه ، وكيف ؟! وهي لم تُحْصَنَ نفسها ، وإنما تريد أن تضمه إلى سائر أخذائها ، فيكون كأنه واحد منهم ، وكذلك المرأة إذا تزوجت زانياً كانت كأنها واحدة من خديناته ؛ وذلك أنها لا يصح عَقْدُهَا النكاحَ معه ولا يجوز لها ذلك ؛ لأنه لا يريد من هذا العقد إحصانها ، وكيف ؟! وهو لم يُحْصَنَ نفسه ، وإنما يريد أن يضمها إلى سائر خديناته ، فتكون كأنها واحدة منهن . ولا يخفى أن زوجة الزاني قد تلجأ إلى الزنا تشبهاً بزوجها ولأنه لا يكاد يُحْصَنُها ، وأن زوج الزانية قد يلجأ إلى الزنا

¹ الزنجشري ، تفسير الكشاف ، 4 / 114 (بتصرف يسير جداً) .

² ابن تيمية ، تفسير سورة النور ، ص 74 .

أَيْضًا تَشَبُّهًا بِزَوْجَتِهِ وَلَأَنَّهُمَا لَا تَكَادُ تُحَصَّنُهُ ، وَلَا غَرَوَ مِنْ أَنْ يَلْجَأَ خَلِيلٌ مَنْ يَزِينِي إِلَى مِثْلِ فِعْلِ خَلِيلِهِ ، « وفي الحديث : (المرء على دين خليله) ¹ ، وأعظم الخلّة خلّة الزوجين » ² .
وهذا المعنى الذي جاء به ابن تيمية معنى جيد وشريف ، فينبغي عدم إهماله والإعراض عنه ، بل يجب بحثه والتحقق من صحته .

¹ هذا الحديث رواه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أبو داود في (سننه) ، في (كتاب الأدب) ، في باب ترجمته : (باب مَنْ يُؤْمَرُ أَنْ يُجَالِسَ) ، ولفظه فيه هو : « الرجل على دين خليله ، فلينظر أحدكم من يُخالل » .
² ابن تيمية ، تفسير سورة النور ، ص 75 ، ويُنظر في هذا المرجع من ص 74 إلى ص 78 .

النمط الثالث : قصر الفعل على المفعول به الثاني

(لا) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان

أحصيت في هذا النمط ست عشرة جملة ، وهي فيما يلي :

- 1 - قال الله تعالى : ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة/ 233 .
- 2 - وقال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة/ 286 .
- 3 - وقال مخاطبًا خاتم الرسل : ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ النساء/ 84 .
- 4 - وقال : ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ الأنعام/ 152 .
- 5 - وقال : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ الأنعام/ 160 .
- 6 - وقال : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ الأعراف/ 42 .
- 7 - وقال : ﴿ وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ الإسراء/ 82 .
- 8 - وقال : ﴿ وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ المؤمنون/ 62 .
- 9 - وقال : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ القصص/ 84 .
- 10 - وقال : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ﴾ فاطر/ 39 .
- 11 - وقال : ﴿ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴾ فاطر/ 39 .
- 12 - وقال عن يوم القيامة : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ يس/ 54 .
- 13 - وقال : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ غافر/ 40 .

- 14 - وقال : ﴿ لِيُثَبِّتْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُثَبِّتْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ الطلاق/ 7 .
- 15 - وقال حكاية لقول نوح - عليه السلام - داعيًا الله على قومه : ﴿ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ نوح/ 24 .
- 16 - وقال حكاية لقوله أيضًا داعيًا الله تعالى ربّه : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا ﴾ نوح/ 28 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، و ورد في هذا النمط الفعل المضارع المرفوع ، و ورد فيه الفعل المضارع المجزوم أيضًا ، غير أن المجزوم قليل جدا ، ويتضح ذلك فيما يلي :

عدد الأفعال المضارعة المرفوعة : 14

عدد الأفعال المضارعة المجزومة : 02

وورد الفعل المضارع المجزوم في الجملتين الأخيرتين : الخامسة عشرة ، والسادسة عشرة ، وإن الفعل المضارع المرفوع ورد إذن في الجمل الأربع عشرة الأولى ، وكون المضارع في هذه الجمل الأربع عشرة مرفوعًا دليل على أن الحرف (لا) في تلك الجمل حرف نفى لا أداة نهي وجزم .

والذي جزم الفعل المضارع (تزيد) في الجملتين الخامسة عشرة ، والسادسة عشرة - إنما هو الحرف (لا) ، وهو هنا (أداة دعاء) ، وهي تسمية جيدة فيُصَحَّحُ هنا بالاصطلاح عليها ، وهي تسمية أدبية - بله أنها شرعية - لـ (لا) أداة النهي ؛ وذلك أن صيغتي الأمر والنهي إذا استعملهما العبدُ في خطاب الله تعالى ربّه فإنما تُسمَّيان دعاءً ، وذلك عقيدةً وشرعيةً وتأديبًا ، وإذا استعمل هاتين الصيغتين المخاطبُ في خطاب مَنْ هو فوقه من مخلوق فتُسمَّيان التماسًا ، وإذا استعملهما في خطاب مَنْ هو من أنداده فتُسمَّيان طلبًا ، ولا تُسمَّيان أمرًا ونهيًا

إلا إذا استعملهما المخاطب في خطاب من هو دونه ، وذلك كخطاب الوالد ولده ، وخطاب المعلم تلميذه ، وخطاب الحاكم رعيته ، والالتماس يكون في نحو خطاب الولد والده ، وخطاب التلميذ معلمه ، وخطاب الرعية حاكمها ، والطلب يكون في نحو خطاب التلميذ في الصف الدراسي زميله فيه ، وقد يسمى الطلب التماسا أيضا .

وورد في هذا النمط الفعل المضارع المبني للمعلوم ، وورد فيه الفعل المضارع المبني للمجهول أيضا ، وتوضح عدة كل نوع فيما يلي :

عدد الأفعال المضارعة المبنية للمعلوم : 10

عدد الأفعال المضارعة المبنية للمجهول : 06

وعدد الأفعال المبنية للمجهول هذا ليس بالعدد القليل ، وفي هذا نصر كبير لما كان البحث زعمه في الفصل الأول¹ من هذا البحث من أن فاعل الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين قد يحذف قصدا إلى الإيجاز ؛ وذلك بسبب أن هذه الجمل الفعلية ذات الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين تعد طويلة بالنظر إلى الجمل الفعلية ذات الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد أو ذات الأفعال اللازمة ، وطولها إنما يكون بما تشتمل عليه من مفعول به ثان ، على أن هذا السبب - الذي هو سبب لفظي - لا يكفي وحده لحذف الفاعل وإنابة المفعول الأول منابه ، بل لا بد من أن لا يأبى المعنى هذا الحذف ؛ وذلك كأن يكون الفاعل معلوما ذكر أو لم يذكر ، أو لا تكون فائدة في ذكره علم أو لم يعلم ، فأما إذا كان هذا الحذف يؤدي إلى انحراف المعنى فيجب تركه مهما كثرت ألفاظ الجملة ؛ لأن حصول الفائدة بكمال المعنى واستقامته أولى من جمال النظم ورويقه بالإيجاز وغيره ، وقد كنت نبهت على هذا المفهوم من قبل² ، هذا ، وإن الذي سوغ حذف الفاعل في الجمل الست - وهي الجمل ذوات الأرقام : 1 ، 3 ، 5 ، 9 ، 12 ، 13 - إنما هو كون الفاعل معلوما لدى المتلقي ؛ إذ الفاعل في تلك الجمل جميعا إنما هو الله تعالى ، والحاصل أن هذان³ سيان تضافرا¹ على حذف الفاعل في الجمل الست المشار إليها

¹ وذلك في النمط الثالث من أنماط الفصل الأول من هذا البحث ، وهو نمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل : (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .

² ينظر في النمط الرابع من أنماط الفصل الأول من هذا البحث ، وهو نمط قصر الفعل على نائب الفاعل على الشكل : (ما) + فعل + (إلا) + نائب فاعل .

³ اسم (أن) ههنا ضمير شأن محذوف ، و (هذان) مبتدأ ، و (سيان) خبر ، فهذه جملة اسمية ، وهي خير (أن) .

بأرقامها : سببٌ معنوي ، وهو العلم بالفاعل ذُكِرَ أو لم يُذَكَّر ، وسببٌ لفظي ، وهو القصد إلى الإيجاز ، ولولا السببُ المعنوي ما حُذِفَ ، والسببُ اللفظي عضد ونصير للسبب المعنوي .
ومناسبةً مع الكلام عن الأفعال المبنية للمجهول في هذا النمط فلا بأس من أن أوضح هنا البنية النحوية للجملة الثالثة ، وهي التي في آخر قوله تعالى مخاطبًا خاتمَ رسله : ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ ﴾ ، وذلك أنها قد يبدو إعرابها لأهل العلم من مشكلات إعراب القرآن ، ولا سيما للمبتدئين وصغار الدارسين ، بل إن الزمخشري أجنب عن الصواب كثيرًا حين لَمَّحَ إلى أن (إلا) في الجملة المذكورة بمعنى (غير) ، وذلك أنه قال : « فقاتل في سبيل الله » إن أفردوك وتركوك وحدك ﴿ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ ﴾ غير نفسك وحدها أن تقدمها إلى الجهاد ؛ فإن الله ناصرُك لا الجنودَ ، فإن شاء نصرك وحدك كما ينصرك وحولك الألوفاً² ، وإنه إن كان قصد حقا أن (إلا) بمعنى (غير) فإنه إنما كأنه جعل الفعل (كَلَّفَ) متعديا إلى مفعول به واحد ؛ لأن التقدير على هذا يكون : لَا تُكَلَّفُ غَيْرُ نَفْسِكَ ، ولا مفعول به ثانيًا في هذا التقدير كما نرى ، والأدهي من ذلك أنه كشف عن جعله هذا الفعل متعديا إلى مفعول به واحد فقط في قوله بعد ذلك : « وَقُرِئَ : ﴿ لَا تُكَلَّفُ ﴾ بالجزم على النهي ، و ﴿ لَا تُكَلَّفُ ﴾ بالنون وكسر اللام ، أي : لَا تُكَلَّفُ نحنُ إِلَّا نَفْسُكَ وحدها³ ، ولا أدري كيف يجعل الزمخشري الفعل (كَلَّفَ) متعديا إلى مفعول به واحد وهو إنما يتعدى إلى مفعولين اثنين ، بل إن هذا الفعل لم يرد في القرآن الكريم إلا متعديا إلى مفعولين اثنين⁴ ، والصحيح أن التقدير على قراءة ﴿ لَا تُكَلَّفُ ﴾ هذه - وهي ليست من القراءات المتواترة ولا من المشهورة ولا من الشاذة - إنما هو هكذا : لَا تُكَلَّفُكَ إِلَّا نَفْسُكَ ، وإن هذا التقدير لهُوَ أصل الجملة القرآنية محلّ الدراسة على القراءة التي هي القراءة لا غيرُ ، أو إن أصلها هكذا : لا يكلفك الله إِلَّا نَفْسُكَ ، فلما أن حُذِفَ الفاعل بُنِيَ الفعل للمجهول واستتر وجوبًا ضميرُ المفعول الأول المخاطب المفرد المذكور لأنه صار محلّه الرفع على النيابة عن الفاعل ، ومن هذا

¹ يُقال : تضافر القوم على الأمر ، والمعنى : تعاونوا عليه ، ويُقال : تظافروا على الأمر - بالطاء المعجمة ، والمعنى هو هو .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 260/1 .

³ المرجع السابق ، 260/1 .

⁴ لقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم سبع مرات : ﴿ تُكَلَّفُ ﴾ ثلاث مرات ، و ﴿ يُكَلَّفُ ﴾ مرتين اثنين ، و ﴿ تُكَلَّفُ ﴾ مرتين اثنين أيضًا ، والحمد لله ! ؛ فإن الجمل التي ورد فيها هذا الفعل قد وردت كلها في هذا النمط ، وهي الجمل ذوات الأرقام : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 6 ، 8 ، 14 .

التقدير الأصل يُعرَف بطلان القراءة التي ذكرها الزمخشري هكذا : « لا تُكَلِّف » بالجزم على النهي¹ ؛ لأن التقدير على هذه القراءة يكون هكذا : لا يُكَلِّفُك الله إلا نفسك ، وهذا تقدير ظاهرٌ فسادُه ؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه ، فلا ينهى الله تعالى نفسه ، ولا ينهيه غيره ، سبحانه ! له الأمر والنهي .

والأفعال المضارعة التي هي العناصر الأساسية في ركن المقصور في جمل هذا النمط إنما هي أفعال متعدية إلى مفعولين اثنين ، وهذا شيء بديهي ؛ إذ تدل عليه ترجمة هذا النمط ، ولكن المراد قوله هو أن هذه الأفعال كلها من باب (أعطى) وأخواتها ، وهي الأفعال التي سماها البحث من قبل (أفعال التمكين) ، فلا فعل من هذه الأفعال المضارعة هو من باب (ظن) وأخواتها ، وهي مجموع أفعال القلوب وأفعال التحويل ، والحق أن هذه الأفعال المضارعة كلها مشتقة من ثلاثة مصادر لا أكثر ؛ فسبعة أفعال مشتقة من مصدر الفعل (كَلَّفَ) ، وخمسة أفعال مشتقة من مصدر الفعل (زاد) ، وأربعة أفعال مشتقة من مصدر الفعل (جَزَى) ، وهذه الأفعال الثلاثة كلها من باب (أعطى) وأخواتها ، أي هي كلها من أفعال التمكين ، وكون أفعال هذا النمط كلها من أفعال التمكين برهان كبير على صحة ما كان البحث ادّعاء من قبل² من أن الجمل الفعلية ذات الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين بعضها أشد حاجة إلى التوكيد بقصر فعلها على مفعوله الثاني - من بعض ؛ وذلك أن أشدها حاجة إلى ذلك ما كلن فعلها من أفعال التمكين ، ثم تليها التي فعلها من أفعال التحويل ، ثم تليها التي فعلها من أفعال القلوب ، وهذه لا تكاد تُؤكَّد بهذا الضرب من التوكيد إلا قليلاً ، وقد شرحتُ ثمة في الموضوع المشار إليه علل هذه الدعوى .

وبعد ، فهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

¹ يبدو أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة هو الذي فطر هذه القراءة ؛ فقد قال أبو جعفر النحاس في كتاب (إعراب القرآن ، 1/ 476) : « (لا تُكَلِّفُ) مرفوع لأنه فعل مستقبل ، ولم يُجزم لأنه ليس علّة للأول ، وزعم الأخفش أنه يجوز جزمه » ، وكثيراً ما يجد الناظر في كتب إعراب القرآن مثل هذه (التجويزات) في كتاب الله تعالى ، وأدّى هذا إلى أن اختلطت القراءات المنقولة بالآراء المشتبهة حتى صار الرأي يُسمّى قراءةً ، والذي يُحرّن القلب حقاً أن بعض هذه الآراء الفردية تخالف القواعد اللغوية والمبادئ العقلية ، وذلك كهذا الرأي الذي سماه الزمخشري قراءة .

² يُنظر في النمط الثالث من أنماط الفصل الأول من هذا البحث ، وهو نمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل : (ما) + فعل - (إلا) + مفعول به ثان .

أرقام الجمل	مكونات المقصور
2 ، 4 ، 6 ، 7 ، 8 ، 14 ، 15 ، 16 .	فعل + فاعل + مفعول به أول .
11 .	فعل + مفعول به أول + فاعل .
10 .	فعل + مفعول به أول + فاعل + ظرف زفأ .
1 ، 3 ، 9 ، 12 ، 13 .	فعل + نائب فاعل .
5 .	فعل + نائب فاعل + حال .

تأخر بعض متعلقات المقصور إلى ما بعد المقصور عليه

قوله تعالى : « وهم لا يُظلمون » الوارد في الجملة الخامسة من هذا النمط - وهي التي في آخر قوله تعالى : « من جاء بالجنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يُجْزَى إلا مثْلها وهم لا يُظلمون » - واقع في محل نصب حالاً ، أي أن قوله تعالى : « وهم لا يُظلمون » جملة اسمية في محل نصب حال ، والعامل في هذه الحال هو الفعل « يُجْزَى » ، وصاحبها هو الضمير المستتر في عاملها ، فهذه الحال إذن تُعَدُّ من مكونات ركن المقصور ، وقد أظهر ذلك في الجدول السابق ، ولو وقعت هذه الجملة الحالية بعد عاملها وصاحبها وقبل أداة الاستثناء لكان الكلام صواباً ، ولكنها تأخرت إلى ما بعد المقصور عليه للأسباب الثلاثة التالية :

الأول : أن نفْي الظلم عن الذين يعملون السيئات رد احترازي على شبهة أن جزاء من يعمل سيئة بمثلها ظلم ، ولا بد من أن يكون الرد على الشبهة بعد حصولها ، وحصولها إنما يكون بعد بيان جنس الجزاء ومقداره ، وجنس الجزاء ومقداره يدل عليهما لفظ المقصور عليه ، فلهذا جاءت هذه الجملة الحالية التي هي رد احترازي - بعد المقصور عليه الذي هو مَظَنَّة حصول الشبهة .

والثاني : أنه لو جاءت جملة « وهم لا يظلمون » قبل أداة الاستثناء لكان ركن المقصور طويلاً جداً ، ثم إن اشتغال الجملة الحالية هذه على فعل - وهو الفعل « يظلمون » - منع من مجيء هذه الجملة قبل مفعول الفعل « يجزى » الثاني درعاً لاحتمال الالتباس .

والثالث : أن مراعاة توافق الفواصل القرآنية يقتضي أن تنتهي هذه الآية بجملة « وهم لا يُظلمون » ؛ لأن هذه الآية القرآنية وردت في سياقات كانت الفاصلة القرآنية فيها محتومة بحرف النون قبلها واو مد أو ياء مد ، بل إن هذه الفاصلة هي الفاصلة الغالبة جدا في سورة الأنعام التي هذه الآية منها ¹ ، ولعل مراعاة توافق الفواصل القرآنية هذا هو السر في المخالفة بين صاحب الحال وبين الضمير الذي يربط الحال به - في العدد ؛ فصاحب الحال ضمير مفرد ، والضمير الذي يربط الحال بصاحبها ضمير جمع ، ولو قيل : وهو لا يُظلم - لكانت في السورة فاصلة غريبة ، وغرابتها إنما هي في كون الحرف الذي قبل الحرف الأخير ليس واو ولا ياء .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

لا شك في أن القصر حقيقي في كل جملة من جمل هذا النمط ، وإذا كان الأمر هكذا فربّ سائل يسأل عن التباين في المقصور عليه بين الجملتين العاشرة ، والحادية عشرة ، وكذا عن التباين في المقصور عليه أيضاً بين الجملتين الخامسة عشرة ، والسادسة عشرة ، والجواب عن هذا سهل والخطب يسير .

فأما الجملتان العاشرة ، والحادية عشرة - فإن ركني المقصور فيهما متباينان أيضاً ، فلا ضمير من أن يتباين ركني المقصور عليه فيهما .

وأما الجملتان الخامسة عشرة ، والسادسة عشرة - فإن نوحاً - عليه السلام - دعا على قومه في الجملة الخامسة عشرة بالضلال في الدنيا ، ودعا عليهم في الجملة السادسة عشرة بالتبار - وهو الهلاك - في الآخرة ، فكأنه - عليه السلام - قال : رب لا تزد الظالمين في الدنيا إلا ضلالاً ، ولا تزدهم في الآخرة إلا تباراً ، والله تعالى أعلم !

¹ في سورة الأنعام خمس وستون ومائة فاصلة بعدد آياتها ؛ فأربع وأربعون ومائة فاصلة منتهية بنون قبلها واو مد أو ياء مد (87,27 %) . وثلاث عشرة فاصلة منتهية بميم قبلها ياء مد (7,87 %) ، وأربع فواصل منتهية براء قبلها ياء مد (2,42 %) ، وثلاث فواصل منتهية بلاء قبلها ياء مد (1,81 %) ، وفاصلة واحدة منتهية بظاء قبلها ياء مد (0,60 %) .

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب الفاعل

(لا) + فعل + (إلا) + نائب فاعل

يشتمل هذا النمط على جملتين اثنتين ، وهما فيما يلي :

1 - قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَن آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَاقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴾¹ القصص/80 .

2 - وقال يصف ریح عاد قوم هود - عليه السلام - : ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِيْنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ الأحقاف/25 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، وهما فعلا نعتين جملتين هذا النمط ، وهما مرفوعان ، ويدل هذا على أن الحرف (لا) في الجملتين للنفي لا للنهي .

فأما الفعل الأول فهو الفعل (يُلَقَى) ، ومعناه (يُعْطَى) ، وهو متعدي إلى مفعولين اثنين ، ويتكون ركن المقصور في الجملة الأولى من هذا الفعل المبني للمجهول ومن مفعوله الثاني ، وأما المفعول الأول فإنه ناب عن الفاعل فاستحال إلى نائب الفاعل ، ونائب الفاعل هو ركن المقصور عليه ، وقد حُذِفَ الفاعل من هذه الجملة لسببين اثنين ؛ أحدهما معنوي ، وهو أن الفاعل معروف ذُكِرَ أو لم يُذكر ، فلا داعي لذكره إذن ، وذلك أن الفاعل هو الله تعالى ، والسبب الآخر لفظي ، وهو القصد إلى الإيجاز ، وذلك أن هذه الجملة لو بُنِيَ الفعل فيها

¹ قال الله تعالى في الآية التي قبل هذه الآية يُخْرِجُ عَنْ قَارُونَ وَعَنْ الَّذِينَ فُتِنُوا رَبِّيْتَهُ : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ القصص / 79 ، وهذه الآية تُفْهَمُ الآية التي بعدها ، وهي الآية التي في آخرها جملة هذا النمط الأولى .

للفاعل لكثرت عناصرها بسبب اشتغالها على مفعولين اثنين لا مفعول به واحد ، ولعل لأجل السبب اللفظي هذا جاء المفعول الثاني ضميراً ، وذلك أن هذا الضمير راجع « للكلمة التي تكلم بها العلماء ¹ ، أو للثواب ؛ لأنه في معنى المثوبة أو الجنة ² ، أو للسيرة والطريقة ، وهي الإيمان والعمل الصالح » ³ ، ولو ظهر شيء من هذا في مكان الضمير لطالت الجملة جداً ، فكيف لو ظهر شيء من هذا وذكر الفاعل بأن بُني الفعل للمعلوم ؟! .

وأما الفعل الثاني فهو الفعل « يرى » ، وهو من رؤية العين الباصرة ، فلا هو من الرؤية العقلية ولا هو من الرؤيا الحُلُمية ، فهو إذن متعدّد إلى مفعول به واحد ، ويتكون ركن المقصور في الجملة الثانية من هذا الفعل المبني للمجهول لا غير ، وقد حُذِفَ الفاعل من هذه الجملة لسبب واحد فقط فيما نزع ، وهو أن ذكره - لَوْ ذُكِرَ - لا يزيد المعنى شيئاً ، فإنه لو ذُكِرَ لقليل : لا يرى الرائي إلا مساكنهم ، و (الرائي) اسم فاعل يدل عليه الفعل قبل ذكره ، إذ لا يرى إلا الرائي .

ونائب الفاعل في الجملة الثانية مؤنث ، وليس في الفعل « يرى » ما يدل على هذا التأنيث ، وهو تاء المضارعة ، بل إن فيه ما يدل على التذكير ، وهو ياء المضارعة ، وهذا جائز ، بل إن هذا هو الأولى ، وذلك « أن الفصل بين الفعل والفاعل يُبيحُ حَذْفَ التاء ⁴ من فعلٍ ما ⁵ حقه أن يلزم فعله التاء ، وأن الفصل إن كان بغير (إلا) فلحاقُ التاء أجود ، وإن كان بـ (إلا) فإسقاطها أجود » ⁶ ، ويجوز إثباتها ، غير أن هذا الإثبات قليل ، ولا سيما في غير الشعر ، و من ثبوتهما في غير الشعر ثبوتهما في قوله تعالى على قراءة الحسن

¹ المقصود بالعلماء هم الذين وصفهم الله تعالى بأنهم أوتوا العلم ، ويُفهم من هذا أن قوله تعالى : « وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ » ليس داخلًا في الكلمة التي قالها الذين أوتوا العلم للذين يريدون الحياة الدنيا ، وكذلك هو ؛ فإنه من كلام الله تعالى أصالة لا حكاية ، ويدل على هذا علم الوقف والابتداء .

² إنما احتيج إلى تفسير الثواب بالمثوبة أو الجنة لأن ضمير المفعول الثاني ضمير مؤنث ، والثواب مذكر ، فإن كان هذا الضمير راجعاً حقاً إلى هذا الاسم فلا مناص من تفسيره بلفظ مؤنث كما فعل الزحشري صاحب هذا القول المنقول ، ولا يرى البحث فعلة هذا موقفاً .

³ الزحشري ، تفسير الكشف ، 236/4 .

⁴ المقصود بالتاء هنا تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الماضي ، ويقابلها في المضارع تاء المضارعة .

⁵ (ما) هذه نكرة موصوفة بالجملة الاسمية بعدها ، وهي - أي - ما - في محل جر مضاف إليه ، والتقدير: ... من فعلٍ فاعلٍ حقه ... إلخ .

⁶ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 114/2 .

البصري¹ : « لا تُرى إلا مساكنهم » الأحقاف/25 ، وهذه القراءة قراءة شاذة للجملة الثانية من هذا النمط نفسها كما لا يخفى ، قال ابن مالك : « وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ (إلا) إلا في الشعر ، ... ، والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكن على ضعف »² ، ومثّل بقراءة الحسن هذه مستشهداً بها .

نوعية القصر في جملي هذا النمط

القصر في الجملة الأولى حقيقي ، وهو في الجملة الثانية إضافي ، والإضافة فيه إنما هي إلى ساكني المساكن لا غير ؛ وذلك أن الجملة الثانية هذه تُثبتُ أن الرائي يرى مساكن قوم عادٍ ، ولا تنفي عنه إلا أن يكون يرى القوم أنفسهم ، فإنه لا يراهم ، أو لا يراهم أحياناً ، ولكنه يرى الجبالَ والبراري والأفهار والسماء وما فيها من كواكب وسحب ونحو ذلك ، فقصرُ الرؤية في الجملة الثانية هذه على المساكن لا يفيد إلا نفي رؤية القوم أو رؤيتهم أحياناً ، ولا ينفي هذا القصرُ رؤية ما سوى ذلك من شيء .

¹ قراءة الحسن البصري هي من القراءات الأربع الشاذة الزائدة على القراءات العشر الصحيحة . ويُنظر :

القباقبي ، إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز ، ص 394 .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 114/2 .

النمط الخامس : قصر الفعل على الجار والمجرور المتعلقين به

(لا) + فعل + (إلا) + جار ومجرور

أُحصيت في هذا النمط اثنتي عشرة جملة ، وهي فيما يلي :

- 1 - قال الله تعالى حكاية لقول طائفة من أهل الكتاب : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ يَبِيعَ دِينَكُمْ ﴾ آل عمران/ 73 .
- 2 - وقال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الأنعام/ 151 .
- 3 - وقال : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ الأنعام/ 152 .
- 4 - وقال : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ الأنعام/ 164 .
- 5 - وقال عن يوم الآخرة : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ هود/ 105 .
- 6 - وقال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الإسراء/ 33 .
- 7 - وقال : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ الإسراء/ 34 .
- 8 - وقال عن الملائكة عباده المكرمين : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ الأنبياء/ 28 .
- 9 - وقال في وصف عباد الرحمن : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ﴾ الفرقان/ 68 .
- 10 - وقال : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ العنكبوت/ 46 .
- 11 - وقال : ﴿ وَلَا يَحْقِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ فاطر/ 43 .
- 12 - وقال يخاطبُ معشرَ الجن والإنس : ﴿ لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ الرحمن/ 33 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، ولقد ورد في هذا النمط الفعل المضارع المرفوع ، و ورد فيه الفعل المضارع المجزوم أيضا ، واتفق هذان النوعان في العدد كما يتضح فيما يلي :

عدد الأفعال المضارعة المرفوعة : 06

عدد الأفعال المضارعة المجزومة : 06

والذي جزم الأفعال المضارعة المجزومة إنما هو الحرف (لا) ؛ إذ هو أداة نهي وجزم في الجمل الست جميعا ، وإن (لا) النافية إذن وردت في هذا النمط ست مرات ، و (لا) الناهية وردت فيه ست مرات أيضا .

ويتكون ركن المقصور في هذا النمط من الفعل والفاعل ، أو يتكون من الفعل والفاعل ومفعول به ، وهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 ، 4 ، 5 ، 8 ، 11 ، 12 .	فعل + فاعل .
2 ، 3 ، 6 ، 7 ، 9 ، 10 .	فعل + فاعل + مفعول به .

معاني حروف الجر التي في ركن المقصور عليه

المقصور عليه في هذا النمط هو الجار والمجرور ، وهنا ثلاثة أحرف جر ، وهي: الباء ، واللام ، و (على) ، فأما الباء فوردت في تسع جمل ، وأما اللام فوردت في جملتين اثنتين ، وأما (على) فوردت في جملة واحدة ، وهذا جدول يبين حرف الجر ومعناه في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	معناه ¹	حرف الجر
2 ، 3 ، 6 ، 7 ، 9 ، 10 .	المصاحبة	الباء
5 .	السببية	الباء
11 .	الإلصاق	الباء
12 .	الاستعانة	الباء
1 .	الاستحقاق	اللام
8 .	التخصيص	اللام
4 .	الاستعلاء	(على)

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر حقيقي في جمل هذا النمط كلها جميعا .

¹ ينظر في هذه المعاني :

الرماني ، معاني الحروف ، ص 36 ، 108 .

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 35/3 ، 36 ، 37 ، 38 ، 40 .

الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 252/4 ، 256 ، 284 ، 339 .

النمط السادس : قصر الفعل على ظرف الزمان

(لا) + فعل + (إلا) + ظرف زمان

يشتمل هذا النمط على خمس جمل ، وهي فيما يلي :

- 1 - قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً ﴾ آل عمران/75 .
- 2 - وقال : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً . إلا أن يشاء الله ﴾ الكهف/23 ، 24 .
- 3 - وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذنَ لكم إلى طعامٍ غيرٍ ناظرين إناه ﴾ الأحزاب/53 .
- 4 - وقال : ﴿ وكم من مَلَكٍ في السموات لا تُغني شفاعتُهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى ﴾ النجم/26 .
- 5 - وقال عن المطلقات من النساء : ﴿ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفاحشةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ الطلاق/1 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، ولقد ورد في هذا النمط الفعل المضارع المرفوع ، كما ورد فيه الفعل المضارع المحزوم ، واختلف هذان النوعان في العدد كما يتضح مما يلي :

عدد الأفعال المضارعة المرفوعة : 01

عدد الأفعال المضارعة المحزومة : 04

والجملة التي جاء فيها الفعل المضارع مرفوعاً هي الجملة الرابعة ، وكون الفعل المضارع فيها - وهو الفعل ﴿ تُغْنِي ﴾ - مرفوعاً دليل على أن الحرف (لا) في هذه الجملة حرف نفي لا أداة نهي وجزم .

والجمل التي جاء فيها الفعل المضارع مجزوماً هي ماعدا الجملة الرابعة من جمل هذا النمط الخمس ، وكون الفعل المضارع فيها مجزوماً لا يدل بالضرورة على أن الحرف (لا) في هذه الجمل الأربع أداة نهي وجزم ، بل إن (لا) في الجملة الأولى حرف نفي لا أداة نهي ، وما جُزِمَ الفعل (يؤدي) إلاً لأنه فعل جواب الشرط ؛ فـ ﴿ إِنَّ ﴾ الشرطية هي التي جَزَمَتْهُ كما جَزَمَتْ فعل الشرط (تأمن) .

وأما الأفعال المضارعة في الجمل الثانية ، والثالثة ، والخامسة - فإن الذي جزمها إنما هو الحرف (لا) ؛ إذ هو أداة نهي وجزم في الجمل الثلاث جميعاً .

وفي الجملة الخامسة فعلان مضارعان اثنان في ركن المقصور ، أو قُلْ إن في هذه الجملة ركني مقصورين اثنين ، وأما المقصور عليه فيها فواحد فقط ، وهو صالح لركن المقصور الأول كما هو صالح لركن المقصور الثاني ، وكأنَّ في الجملة الخامسة هذه لفأ ، ولو نُشِرَتْ لصار الكلام هكذا : لا تُخْرِجُوا المطلقات من بيوتهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ولا يَخْرُجَنَّ منها إلا أن يأتين بمثل ذلك أيضاً ، والفعل ﴿ يَخْرُجَنَّ ﴾ مجزوم بـ (لا) الناهية التي قبله كما الفعل ﴿ تُخْرِجوهن ﴾ مجزوم بـ (لا) الناهية التي قبله ، ولا يَجْرِمُنَّنا كونُ الفعل ﴿ يَخْرُجَنَّ ﴾ مبنيًا أن نشك في كونه مجزوماً ، ولا يجرمننا أيضاً كونُ الشطر الأول من ركن المقصور نهيًا على أن نشك في كون الشطر الثاني منه نهيًا ؛ فإنهما جميعاً نهياً ، وإنَّ أيَّ واحدٍ من هذين النهيين لا يُغني عن الآخر فتيلًا ، بل إن بينهما لفرقًا كبيرًا ، قال الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى الجمع بين إخراجهم أو ¹ خروجهم ؟ ، قلت : معنى الإخراج أن لا يُخْرِجَهُنَّ البُعُولَةُ غَضَبًا عليهن وكرهًا لِمَسَاكِنَهُنَّ أو حاجة لهم إلى المساكن ، وأن لا يأذنوا لهن في الخروج إذا طلبن ذلك إيذانًا بأن إذهبن لا أثر له في رفع الحظر ، ولا يَخْرُجَنَّ بأنفسهن إن أردن ذلك » ² .

¹ كذا في طبعة (تفسير الكشاف) المعتمد عليها في هذا البحث ، والصواب العطف بالواو لا بـ (أو) .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 124/6 .

وبعد ، فهذا جدول يُبين عدد الأفعال المضارعة المرفوعة ، وعدد الأفعال المضارعة المجزومة ، وعدد (لاءات) النفي ، وعدد (لاءات) النهي :

إعراب المضارع	عدد الجمل	وظيفة (لا)	عدد الجمل	المجموع
الرفع	01	النفي	01	02
الجزم	04	النفي	01	
		النهي	03	
				03

ثم هذا جدول يُبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

رقم الجملة	مكونات ركن المقصور فيها
1	فعل + فاعل + مفعول به + جار و مجرور .
2	فعل + فاعل + جار و مجرور + مفعول به .
3	فعل + فاعل + مفعول به .
4	فعل + فاعل + نائب مفعول مطلق .
5	فعل + فاعل + مفعول به + جار و مجرور / فعل + فاعل + جار و مجرور محذوفان .

حذف المقصور عليه

من ظروف الزمان لفظ (بعد) ، وهو لا يكون غير ظرفٍ أو شبه ظرف ، فإذا كان هكذا : (بَعْدَ) سُمِّيَ ظرفاً ، وإذا كان هكذا : (مِنْ بَعْدِ) سُمِّيَ شبه ظرف ، وإذا جُرَّ فلا يُجَرُّ بغير (مِنْ) ، فهو - كسائر الظروف غير المتصرفه - لا يشغل من الوظائف النحوية إلا النصبَ على الظرفية الزمانية أو الجرَّ بـ (مِنْ) مِنْ دون ما سواها من حروف الجر .

ولقد جاء هذا اللفظ شبه ظرف في جملة واحدة من جمل هذا النمط ، ألا وهي الجملة الرابعة ، وحُذِفَ هذا اللفظ ظرفاً أو شبه ظرف من ثلاث جمل من جمل هذا النمط ، ألا وهي الجمل الثانية ، والثالثة ، والخامسة ، وأما الجملة الأولى فإن المقصور عليه فيها هو ظرف مصدرى ؛ لأن ﴿ ما ﴾ في هذه الجملة مصدرية ظرفية ، فتقدير الكلام : لا يؤديه إليك إلا مدة دوامك عليه قائماً¹ ، على أن البحث يرى أن تقدير هذه الجملة هو هكذا : لا يؤديه إليك إلا من بعد مدة دوامك عليه قائماً ؛ لأن التأدية تكون بعد مدة دوامه عليه قائماً لا أثناءها² ، ولكن يُجْزَى عن هذا التقدير التقدير الذي ذكرته أولاً نقلاً عن العكبري وغيره ؛ لأن آخر لحظة زمنية من أية كمية زمنية³ داخلية في هذه الكمية ؛ لأنها جزء منها ، والمقصود هنا أن لحظة تأدية الدينار داخلية في مدة دوام القيام وإن كانت هي آخر لحظة من هذه المدة ، وعلى هذا لا تكون حاجة إلى تقدير لفظ (بعد) أو لفظ (من بعد) قبل ﴿ ما ﴾ المصدرية الظرفية ، وهذا الكلام يصلح جواباً لمن يروم أن يتمسك بتقدير البحث دون غيره ، فتقدير البحث والتقدير غيره كل صواب إن شاء الله ، والخطب هنا يسير ، وأمر هذه الجملة ليس مهوًلاً .

والجمل التي ينبغي أن تُسَخَّرَ لفقها فقهاً نحويًا حُجِّجَ البحث وبراهينه إنما هي الجمل الثانية ، والثالثة ، والخامسة ، والرأي - كما ذكرت - هو أن أحد اللفظين : (بعد) أو (من بعد) - محذوف من موضعه بعد (إلا) أداة الاستثناء في الجمل الثلاث جميعاً ، وهذا الرأي لم أجده في أي من المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث ، بل إن أصحاب هذه المصادر والمراجع كالمفتقين على تقدير باء الجر بعد أداة الاستثناء في الجمل الثلاث كلها ، فهذا أبو جعفر النحاس قدَّرها في الجملة الثالثة⁴ ، وهذا أبو البركات الأنباري قدَّرها في الجملة الثانية⁵ ، وهذا أبو البقاء العكبري قدَّرها في الجملة الثانية أيضاً على ثالث وجهين اثنين⁶ ،

¹ ينظر :

العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 272/1 .

² وهذا بخلاف ما في قوله تعالى حكاية لقول عيسى بن مريم - عليهما السلام - وهو صبي في المهد : ﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً ﴾ مريم/31 ؛ فإن الصلاة والزكاة تكونان مظهرين في مدة دوامه حياً لا بعد انصرام هذه المدة .

³ ينظر في مفهوم كل من اللحظة الزمنية والكمية الزمنية الهامش رقم 1 من ص 62 .

⁴ النحاس ، إعراب القرآن ، 322/3 .

⁵ الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 105/2 .

⁶ العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 844/2 .

ورحم الله الزمخشري والعكبري ! ؛ فلقد كانا من الصواب على ضربة معول ولم يضرباها ؛ وذلك أن الزمخشري قال في التوجيه النحوي للجملة الثالثة : « أن يؤذن لكم » في معنى الظرف ، تقديره : وقت أن يؤذن لكم ¹ ، وأن العكبري قال في التوجيه النحوي للجملة الثانية على أحد وجهين اثنين - قال : « والتقدير : لا تقولن ذلك في وقت إلا وقت أن يشاء الله ، أي : يأذن ، فحذف الوقت ، وهو مراد » ² .

والتأمل يرى أن معنى الجملة الخامسة مثلاً هو أن البعولة لا يجوز لهم إخراج المطلقات من بيوتهن ولا يجوز لهن أن يخرجن منها بأنفسهن إلا من بعد أن يأتين بفاحشة مبينة ، فمعنى البعدية هنا واضح لا حاجة فيه ، وكذلك معنى البعدية واضح في الجملتين الثانية ، والثالثة ، وإذا كان الأمر هكذا فأتى يكون تقدير الباء بعد أداة الاستثناء صواباً ! ، ولا يُعرف عن الباء أن من معانيها البعدية ، ثم إن في القرآن الكريم لم يُسبق المصدر المؤول « أن آذن » إلا بالظرف « قبل » ، ولم يُسبق المصدر المؤول « أن يأذن » إلا بشبه الظرف « من بعد » ، ولم يُسبق المصدر الصريح « إذن » بغير الباء الجارة إلا في جملة واحدة فسُبقَ فيها بشبه الظرف « من بعد » بسبب خلو تلك الجملة من الفعل ³ ، ونرى هنا أن المصدر المؤول قد جُرَّ بإضافة الظرف أو شبه الظرف إليه ، وأن المصدر الصريح قد جُرَّ بالباء ، والحمد لله ! ؛ فإن المقصور عليه في الجملة الثالثة من هذا النمط هو المصدر المؤول « أن يؤذن » ، فلأن يُقاسَ هذا المصدر المؤول على المصدر المؤول « أن يأذن » في كونه لم يُسبق في القرآن الكريم إلا بشبه الظرف « من بعد » ، أو يُقاسَ على المصدر المؤول « أن آذن » في كونه لم يُسبق في القرآن الكريم أيضاً إلا بالظرف « قبل » - فهذا هو الصواب ، ولا جرم أن ما دونه يحتمل الخطأ . وأما الجملة الثانية فإن المقصور عليه فيها هو المصدر المؤول « أن يشاء » ، ولقد كان البحث من قبلُ حكم على المصدر المؤول « أن يشاء » بأنه مجرور بإضافة شبه الظرف (من بعد) أو الظرف (بعد) إليه؛

¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 51/5 .

² العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 843/2 .

ولا يستقيم تقدير العكبري هذا إلا بتقديره هكذا : لا تقولن ذلك في وقت إلا وقت أن تقول : إن شاء الله ، والذي دعا إلى تقدير التقدير إنما هو كون (وقت أن يشاء الله) لا يعلمه إلا الله ، فيكون هذا الوقت غير معلوم للمخاطب بالنهي ، ولا يستقيم هذا النهي إلا بالعلم بهذا الوقت ، ولما كان العلم به محالاً كانت الحاجة إلى تقدير لتقدير العكبري ، فكان التقدير المذكور .

³ يُنظر لمعرفة هذه الجملة والمطالعة تفسير هذا التعليق الهامش رقم 1 من ص 67 .

قياساً لفعل المشيئة على فعل الإذن ؛ لأن الفعلين يكادان يكونان بمعنى واحد. وإذا قد تَبَتَّ أن ما بعد أداة الاستثناء في الجملتين الثانية ، والثالثة - هو أحد اللفظين: (من بعد) أو (بعد) مُقَدَّرًا- والأول أولى - فلم يبق إلا أن يُقال إن أحد هذين اللفظين مقدر بعد أداة الاستثناء في الجملة الخامسة أيضاً ؛ قياساً لهذه الجملة على تلك الجملتين لما بين هذه الجملة الثلاث من جامع، وذلك الجامع هو أن المقصور عليه فيها جميعاً هو مصدر مؤول من «أن» وفعل مضارع بعدها ، بَلَّه أن المعنى يؤيد هذا التقدير في الجمل الثلاث كلها .

بِمَ يتعلق المقصور عليه في الجملة الثانية ؟

بِمَ يتعلق ما بعد (إلا) أداة الاستثناء في الجملة الثانية من هذا النمط ؟ ، وتلك الجملة هي قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً . إلا أن يشاء الله ﴾ ، فقوله تعالى : ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ أهو متعلق بالفعل (تقول) ، أم هو متعلق باسم الفاعل ﴿ فاعِلٌ ﴾ ، أم هو استثناء منقطع لا يتعلق بشيء ؟.

قال العكبري: « قوله تعالى: ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾: في المستثنى منه ثلاثة أوجه: أحدها: هو من النهي ، والمعنى: لا تقولن أفعل غداً إلا أن يؤذن لك في القول¹. والثاني: هو من ﴿ فاعِلٌ ﴾² ، أي: لا تقولن إني فاعل غداً حتى تقرن به قول (إن شاء الله)³. والثالث: أنه منقطع⁴.

والحق أنه لم يخطر بنفسي عن هذا الاستثناء إلا أنه متعلق بالفعل (تقول) ، وما خطر بها قط أنه قد يكون متعلقاً باسم الفاعل ﴿ فاعِلٌ ﴾ أو أنه قد يكون منقطعاً ، ولا عجب من ذلك ؛ فتلك الفطرة اللغوية السليمة ، والحق أن كثيراً من كتب إعراب القرآن ملأى بمثل هذه

¹ وهذا المعنى لا يستقيم إلا بأن يكون النهي مُحاطَباً به النبي - صلى الله عليه وسلم - وحده من دون سائر الأمة ، وهذا خطأ ؛ فإن النهي مُحاطَبٌ به النبي وأُمَّته جميعاً ، ويُلتَمَسُ المعنى الصحيح للجملة القرآنية هذه في الكلام الذي بعد كلام العكبري هذا .

² والوجه الثاني هذا هو الذي ذكره أبو الراكات الأنباري وجهاً واحداً . يُنظر :

الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، 105/2 .

³ يَرْتَقِبُ قريباً بيان التناقض بين هذا التقدير وبين أن يكون الاستثناء متعلقاً بلفظ ﴿ فاعِلٌ ﴾ ، أي : بين الوجه الثاني هذا وبين تقدير العكبري الكلام على هذا الوجه .

⁴ العكبري ، البيان في إعراب القرآن ، 843/2 .

الأوجه والآراء والأقوال التي لا يُعلم شيء يزحزحها عن موضعها من البطلان والفساد إلى موضع من القبول والرضى والاعتداد إلا تدوين المؤلفين لها في كتبهم وعدّهم إياها أوجهًا يضعونها بإزاء الأوجه التي هي الأوجه لا غير ، وحسبنا مثالا على ذلك ما فعل العكبري ههنا، ولهذا نقلتُ كلامه بلفظه ولم أكف بنقل المعنى .

ومثل هذه الآراء الفاسدة ينبغي الإعراض عنها ما دامت أقوالاً تلوكها الألسنُ مشافهة، ولا يجب الرد عليها إذا كانت كذلك ، بل إنه يجب ترك الرد عليها ؛ لأن الرد عليها يزيدُها حياة وانتشاراً وإن كان الذي يتولى الرد عليها يريد لها مماتاً وانحساراً ، فإذا كُتِبَتْ هذه الآراءُ في الكتب — وعفا الله عمن كتبها ! — فيجب حينئذ ردها لئلا يُشاك القارئون بشوكة فسادها إلا بقدر ما يتأخر عنهم نفع سدادها ، وهأؤم رد البحث على الوجهين الثاني والثالث من الأوجه الثلاثة التي ذكرها العكبري .

فأما أن هذا الاستثناء منقطع فهذا أشد الوجهين فساداً ؛ وذلك أنه إذا كان هذا الاستثناء منقطعاً فإن الكلام يتم عند لفظ « غداً » ، فيكون قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً ﴾ ¹ حكماً لا استثناء منه ، وحاشَ الله أن ينهى الله عباده عن أن يبوحوأ بما يعتزمون على فعله في غدٍ ، وإذا لصاعت كثير من مصالح الناس وشؤونهم ، ولعل من أدنى ما يدل على أن الله تعالى لا ينهى عباده عن ذلك هو جواز الوعد ، ولا يكون الوعد إلا بالقول ، ولا يُشترط في الوعد إلا الاستثناء فيه بقول الواعد بعد وعده : إن شاء الله .

وأما أن هذا الاستثناء متعلق بلفظ « فاعِلٌ » فهذا خطأ جسيم ؛ وذلك أن هذا الوجه لا يؤدي بالكلام إلا إلى تقديره هكذا : لا تقل : (سأفعل شيئاً إلا أن يشاء الله) ² — على أن القول الممنوع هو الكلام الذي بين قوسين كُله لا بعضه ، والمتأمل في هذا الكلام الذي بين قوسين لا يجد له إلا تفسيراً واحداً ، وهو أن يكون هكذا : سأفعل شيئاً إلا أن يشاء الله أن لا أفعله فلا أفعله ، وهذا هو الكلام المطلوبُ قوله ، فكيف ينهى الله تعالى عباده عن أن

¹ هذا تشبيه لهذا النهي على هذا الوجه الفاسد بالقرآن المحكم، وهو غير المنسوخ، وهذا التشبيه مبني على أن الاستثناء كالنسخ؛ لأنه يشبهه.

² لا يخفى أن هذا التقدير لم يحتفظ بكثير من ألفاظ التبريل الحكيم ، وهذا بقصدٍ مني إلى ذلك ؛ صوتاً لألفاظ الكتاب العزيز عن أن يُؤلف بها تقدير غير صحيح .

يقولوه؟!¹، ولا تقدير للجمل القرآنية موضوع البحث على هذا الوجه الفاسد إلا التقدير المذكور ، غير أنه لا أحد من العلماء ذكره لما علمنا من أنه ليس له إلا تفسير واحد يكشف عن أنه هو القول المطلوب لا القول المنهي عنه ، فلا يذكره العقلاء من الناس بله العلماء ، ومن أجل ذلك رأينا العكبري ذكر هذا الوجه الفاسد - وهو الوجه الثاني - ثم أعياه أن يجد للجمل القرآنية موضوع البحث تقديرا صحيحا على هذا الوجه حتى ألجأه ذلك إلى أن وضع لها هذا التقدير - وقد مر - : « لا تقولن إني فاعل غدا حتى تقرن به قول (إن شاء الله) » ، والحق أن هذا التقدير هو التقدير الصحيح للجمل القرآنية موضوع البحث ، وأنه هو التقدير الذي يناسب الوجه الأول - وهو الوجه الصحيح - من الأوجه التي ذكرها العكبري ، وهذا الوجه الأول الصحيح هو أن الاستثناء من النهي ، والدليل على أن هذا التقدير هو التقدير الذي يناسب الوجه الأول الصحيح أننا نجد فيه قول صاحبه : « حتى تقرن به قول (إن شاء الله) »؛ وذلك أن لفظ (حتى) يدل على أن المستثنى كالأمر بقول (إن شاء الله) ، والأمر إنما يستثنى من النهي ، فيكون المستثنى منه هو النهي عن قول (إني فاعل غدا) ، ثم إن الهاء في لفظ (تقرن به) تعود على القول المنهي عنه ، فيكون قول (إن شاء الله) مستثنى من قول (إني فاعل غدا) ، وإذا كان القول المأمور به مستثنى من القول المنهي عنه كان الأمر مستثنى من النهي .

والحاصل أن العكبري أعياه أن يجد تقديرا صحيحا للوجه الثاني الفاسد ؛ وذلك لأن هذا الوجه ليس له إلا تقدير واحد لا تخفى سماجته على ذي حجا ، فألجأ ذلك العكبري إلى أن اتخذ التقدير الصحيح - الذي هو حق للوجه الأول الصحيح - تقديرا للوجه الثاني الفاسد ، ثم لم يكن له إلا أن وضع للوجه الأول الصحيح تقديرا لا يصح إلا في حق النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فجاءت الأوجه الثلاثة المذكورة موصوفة في مجملها بالفساد والتناقض .

¹ قال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 203/3 ، 204) : « (إلا أن يشاء الله) متعلق بالنهي لا بقوله : (إني فاعل) ؛ لأنه لو قلنا : إني فاعل كذا إلا أن يشاء الله - كان معناه : إلا أن تعترض مشيئة الله دون فعله ، وذلك مما لا مدخل فيه للنهي » ، ولا يخفى على المتأمل ما بين فهمنا لدلول هذا الوجه الفاسد وبين فهم الزمخشري له من فرق ؛ فأما فهمنا له فقد شرحناه ، وأما الزمخشري فإنه رأى أن هذا الوجه الفاسد يؤدي بالاستثناء إلى أن يدخل في النهي ، وهذا صحيح ، ولكن حجته التي رد بها هذا الوجه الفاسد أن الاستثناء لا مدخل فيه للنهي ، وهذا فيه نظر ؛ وذلك أنه لا غرو من أن يكون للاستثناء مدخل للنهي فيه ، ثم إن للنهي مدخلا فيه حقيقة ؛ وذلك أن هذا الوجه الفاسد يجعل النهي يشمل الاستثناء وما قبله جملة واحدة وكلاما واحدا كما قد بينت ، ولهذا رأينا المعنى - على هذا الوجه الفاسد - بنقل رأسا لعقب ، ولهذا وقع هذا الوجه الفاسد من السماجة بمكان حتى إنه كان يجب ألا يحكى ويذكر .

هل في الجملة الثالثة مقصور عليهما اثنين ؟

قال الزمخشري في المقصور عليه في الجملة الثالثة من هذا النمط - وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّهُ﴾ - قال: «﴿أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ في معنى الظرف ، تقديره : وقت أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ، و﴿غَيْرَ نَاطِرِينَ﴾ حال من ﴿لَا تَدْخُلُوا﴾ ، وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - إِلَّا وقت الإذن ، ولا تَدْخُلُوهَا إِلَّا غَيْرَ نَاطِرِينَ»¹ ، ويبدو أن كون الاستثناء وقع على الوقت والحال معاً غير صحيح ، والدليل على ذلك أنه لا عطف بين الوقت والحال هذين ، ولو كان الاستثناء وقع عليهما معاً لَعُطِفَ بينهما بالواو ، وعللة الحاجة إلى العطف في مثل هذا أن المقصور عليه ركن فرد من أركان القصر ، فإذا كان هذا الركن ذا أجزاء وجب ضمُّ هذه الأجزاء بعضها إلى بعض بالعطف لِيَكُونَ مجموعها فرداً واحداً ، وهذا ما نجدُه أيضاً في كثير من أركان الجملة الفعلية ، وذلك كركن الفاعل وركن المفعول به ونحوهما ، فلا يجوز في العربية للمرء أن يقول : جاء زيد بكر - وهو يقصد : جاء زيد وبكر ، ولا يجوز له أن يقول : رأيت عمرًا خالداً - وهو يقصد : رأيت عمرًا وخالداً ، ولا يجوز له أن يقول : مررت بهند سارة - وهو يقصد : مررت بهند وسارة ، وهذا أمر معلوم يُفترض أنه لا يخفى على المبتدئين في علوم العربية بله المنتهين فيها .

ثم إن الزمخشري لما ذهب إلى أن الاستثناء وقع على الوقت والحال معاً ولا عاطف بينهما فكأنه أجاز أن يُستثنى بـ (إلا) واحدة شيئان اثنان بغير عطف بينهما ، وهذا لا يجوز؛ فإن النحاة يقولون : «لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان»² .

والصحيح أن الاستثناء وقع على ظرف الزمان - وهو الذي سماه الزمخشري (الوقت) - لا غير ، فالمقصود عليه في هذه الجملة واحد لا أكثر ، وهو قوله تعالى : ﴿أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّهُ﴾ ، وبهذا يُعْلَمُ أن الحال المشار إليها إنما هي وظيفة نحوية في هذه الجملة الفعلية المصدرية التي كنا من قبلُ قدّرنا قبلها ظرف زمان - أو شبه ظرف زمان - مضافاً إليها ؛ وذلك أن العامل في هذه الحال إنما هو الفعل ﴿يُؤْذَنُ﴾ ، وأن صاحبها إنما هو

¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 5 / 51 .

² ابن مالك ، شرح التسهيل ، 2 / 292 .

الضمير المخفوض باللام في لفظ ﴿ لكم ﴾ ، ويرى الزمخشري أن العامل في هذه الحال وصاحبها هما الفعل والفاعل في لفظ (تدخلون) ، ولعل هذا هو الذي أدى به إلى أن ذهب إلى ما ذهب إليه من أن الاستثناء وقع على الوقت والحال معاً.

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر حقيقي في جمل هذا النمط كلها جميعاً.

النمط السابع : قصر الفعل على ظرف المكان

(لا) + فعل + (إلا) + ظرف مكان

ليس في هذا النمط إلا جملة واحدة ، وهي :

- قال الله تعالى : ﴿ لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ الحشر/14.

* * *

العنصر الأساسي في ركن المقصور في هذه الجملة هو الفعل المضارع المرفوع (يقاتلون)، ويتكون ركن المقصور فيها من هذا الفعل المضارع المرفوع ومن الفاعل ومن مفعول به ومن حالٍ من الفاعل¹.

والمقصور عليه في هذه الجملة واحد من اثنين ، فإما الأول ، وإما الثاني² ، وهما يشتركان في أن كلاً منهما يدل على مكان ، ويفترقان من وجه آخر ؛ فالأول لا يصح نصبه على الظرفية المكانية القياسية ؛ لأن (القرى) أمكنة مختصة³ ، ولهذا جرَّ لفظ (القرى) هذا بـ « في » الظرفية الجارة ، وجرُّه هذا بها واجب لا جائز ، والثاني يصح نصبه على الظرفية المكانية ، وكل « ما دل [من أسماء الأمكنة] على مُسمًى إضافيٍّ محض ، أي : على مسمًى لا

¹ قال مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب (مشكل إعراب القرآن، 367/2): « ﴿ جميعاً ﴾ : نصب على الحال من المضمير المرفوع».

² ويجوز أن يجتمعا ؛ وذلك كما لو كانت القرى محصنة بجدر فقط ، أو كانت محصنة بجدر وغيرها من وسائل التحصين .

³ اسم المكان المختص هو اسم المكان الذي له أقطار تحويه ، وذلك كالحجرة والبيت والقرية والمدينة والحقل ونحو ذلك ، وأسماء الأمكنة المختصة لا يصح نصبها على الظرفية المكانية القياسية ؛ لأن ما يتضمن معنى (في) منها لا يتضمن باطراد ؛ وذلك أنه يتضمن مع بعض العوامل ولا يتضمن مع بعضها ، ومن أمثلة ما يتضمن معنى (في) مع بعض العوامل ولا يتضمن مع بعضها من أسماء الأمكنة لفظ (البيت)، فهو مثلاً يتضمن في نحو قولنا : دخلت البيت ، ولا يتضمن في نحو قولنا : بنيت البيت ، فمن أجل هذا يرى كثير من النحاة أن لفظ (البيت) في المثال الأول ليس ظرفاً، ولكنه مفعول به حقيقة أو شبه به أو منصوب على إسقاط حرف الجر -أي: على الحذف والإيصال-على خلاف بين هؤلاء النحاة في ذلك، وذلك لأنه وإن تضمن معنى (في) فإنه لا يتضمن باطراد ، وآية لذلك أنه لا يتضمن في المثال الثاني. ويُنظر:

ابن مالك ، شرح التسهيل ، 224/2 - 229 .

تعرفه حقيقة بنفسه ، بل بما يُضاف إليه ، كمكان وناحية وأمام ووراء¹ يصلح للنصب على الظرفية المكانية القياسية ، وهذا اللفظ : لفظ ﴿ وراء ﴾ وقع هنا في هذه الجملة مجروراً بـ ﴿ من ﴾ ، وهو من الظروف المكانية المتصرفه ، وهي التي تقع منصوبة على الظرفية المكانية وتقع مجردة من هذا النصب ، وذلك كأن تقع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو اسماً مجروراً أو نحو ذلك ، غير أن هذا اللفظ « يكثر مجرده دون كثرة ظرفيته »² ، فهو (متوسط التصرف) على وصف ابن مالك ، أي إن تصرفه « متوسط بين الكثرة والقلة »³ .

وهذه الجملة تتضمن خبراً من الله تعالى للمؤمنين ، وذلك أنه - عز وجل - يقول لهم: إن اليهود والمنافقين مجتمعين متساندين لا يقدرّون على مقاتلتكم إلا إذا كانوا في قرى محصنة بالخنادق والدروب أو كانوا من وراء جُدُر « دون أن يصحروا لكم ويأرزوكم ؛ لِقَذْفِ اللَّهِ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ وَأَنْ تَأْيِيَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَنَصْرَتُهُ مَعَكُمْ »⁴ ، ولا شك في أن القصر في هذه الجملة قصر حقيقي .

¹ المرجع السابق ، 225/2 .

² المرجع السابق ، 230/2 .

³ المرجع السابق ، 230/2 .

⁴ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 99/6 .

النمط الثامن : قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق

(لا) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق

يشتمل هذا النمط على عشر جمل ، وهي :

- 1 - قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ البقرة/275.
- 2 - وقال عن الذين هادوا : ﴿ وَلَكِنْ لَعْنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء/46.
- 3 - وقال : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَآءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء/142.
- 4 - وقال عن قلوب اليهود : ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء/155.
- 5 - وقال : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء/76.
- 6 - وقال : ﴿ فَلَا تَمَارْ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ الكهف/22، أي: في أصحاب الكهف والرقيم.
- 7 - وقال : ﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفَرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الأحزاب/16.
- 8 - وقال : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الأحزاب/18.
- 9 - وقال : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الأحزاب/60.
- 10 - وقال عن المخلفين عن الحديبية من الأعراب : ﴿ بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الفتح/15.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، ولقد ورد في هذا النمط الفعل المضارع المرفوع ، وورد فيه الفعل المضارع المجزوم أيضاً ، واختلف هذان النوعان في العدد اختلافاً كبيراً ، ويتضح ذلك مما يلي :

عدد الأفعال المضارعة المرفوعة: 09 * عدد الأفعال المضارعة المجزومة: 01

والفعل المضارع المجزوم ورد في الجملة السادسة ، وهو الفعل (تماري)، والذي جزمه إنما هي (لا) ؛ إذ هي أداة نهي وجزم في هذه الجملة .

وكون الفعل المضارع في الجمل التسع المتبقية مرفوعاً دليل على أن الحرف (لا) في هذه الجمل حرف نهي لا أداة نهي وجزم .

وورد في هذا النمط الفعل المبني للمجهول، ولم يرد إلا في جملة واحدة، ألا وهي الجملة السابعة، وقد حُذِفَ الفاعل من هذه الجملة بسبب أنه لا غرض من ذكره، على أنه معلوم للسامع ؛ إذ أنه هو الله تعالى، فهو الذي يمتنع الفارين من الموت أو القتل تمتيعاً قليلاً، ثم يضطرهم إلى واحد منهما قريباً؛ لأن كل ما هو آت قريب، فكيف إذا كان هذا الآتي لا يتأخر عادة عُشْرَ يومٍ مما يعده الله تعالى عنده يوماً؟!، وهو كَأَلْفِ سنة مما نعد نحن في دنيانا هذه.

وهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 ، 2 ، 4 ، 10 .	فعل + فاعل .
6 .	فعل + فاعل + جار ومجرور .
5 .	فعل + فاعل + ظرف زمان ¹ .
3 ، 8 .	فعل + فاعل + مفعول به .
9 .	فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور .
7 .	فعل + نائب فاعل .

¹ ظرف الزمان هذا هو لفظ « خِلَافَكَ » ، وهو بمعنى « خَلَفَكَ » ، قال العكبري في (التبيان في إعراب القرآن ، 2 / 829) : « خِلَافَكَ . وخلفك: لغتان بمعنى ، وقد قرئ بهما » ، وينظر : الفيومي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مادة : خلف ، ص 95 .
القباقبي ، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ، ص 289 .

المقصور عليه في جمل هذا النمط

المقصور عليه في الجملة السادسة هو المفعول المطلق «مراء ظاهراً» ، و«مراء» هنا مصدر موصوف بـ «ظاهراً» ، فـ «مراء ظاهراً» إذن مفعول مطلق مبين للنوع. والمقصور عليه في الجملة الأولى هو مفعول مطلق محذوف ، والكاف في «كما» اسم بمعنى (مثل)¹ ، وهي في محل نصب نعت لمصدر محذوف هو المفعول المطلق المحذوف ، وعلى هذا يكون التقدير هكذا : لا يقوم الذين يأكلون الربا إلا قياماً مثل قيام الذي يتخبطه الشيطان من المس² ، ويجوز أن تكون الكاف حرف جر ، ويكون ما بعدها مصدراً مؤولاً في محل جر مجزوراً بها ، ويكون الجار والمجرور متعلقين بمحذوف نعت لمصدر محذوف هو المفعول المطلق المحذوف ، وعلى هذا يكون التقدير هكذا : لا يقوم الذين يأكلون الربا إلا قياماً كقيام الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ولا يخفى أن (ما) في «كما» مصدرية على الوجهين المذكورين جميعاً. والمقصور عليه في هاتين الجملتين - أي : الأولى ، والسادسة - هو كما ذكرنا ، فهو في الجملة الأولى مفعول مطلق محذوف وجهاً واحداً ، وهو في الجملة السادسة مفعول مطلق مذكور وجهاً واحداً أيضاً ، ففي المقصور عليه في كل جملة من هاتين الجملتين وجه واحد لا أكثر ، وهذا بخلاف المقصور عليه في كل جملة من الجمل المتبقية ؛ وذلك أنه محذوف ، وأنه يُحتمل في تقديره وجهان اثنان.

والجمل المتبقية هذه هي الجمل ذوات الأرقام : 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، فهذه ثماني جمل ، ومثل هذه الجمل الثماني جملتان من جمل النمط السابع من أنماط الفصول الأولى³ من هذا البحث ، وهما الجملتان الثانية (الأحزاب/14)⁴ ، والثالثة (الأحزاب/20)⁵ ، فهذه عشر جمل في المجموع ، وهذه الجمل العشر كلها تشترك في أن المقصور عليه فيها محذوف منها جميعها ، وفي تقدير المقصور عليه فيها وجهان اثنان ؛ فهو إما أن يكون مصدراً للفعل

¹ يُنظر في كون الكاف قد تكون اسماً بمعنى (مثل) :

الرماني ، معاني الحروف ، ص 47 ، 48 .

² يُنظر :

العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 1/223 .

³ وهو غط قصر الفعل على نائب المفعول المطلق على الشكل : (ما) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .

⁴ وهي التي في آخر قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ دَخَلْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفَتَنَةَ لَأَتَوْهَا وَمَا تَلْبَثُوا فِيهَا إِلَّا بَسِيرًا ﴾ .

⁵ وهي التي في آخر قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور¹، فيكون المقصور عليه مفعولاً مطلقاً محذوفاً، ويكون اللفظ المذكور بعد (إلا) نعتاً لهذا المفعول المطلق المحذوف، فيكون هذا اللفظ المذكور النعتُ نائبَ مفعول مطلق، وإما أن يكون - أي : المقصور عليه - أحدَ الألفاظ التالية: وقتلَ أو زماناً، أو زمناً²، فيكون أحد هذه الألفاظ ظرفَ زمان للفعل الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور، ويكون المقصور عليه ظرفاً زمانياً مفعولاً فيه محذوفاً، ويكون اللفظ المذكور بعد (إلا) نعتاً لهذا الظرف الزماني المفعول فيه المحذوف، فيكون هذا اللفظ المذكور النعتُ نائبَ ظرف زمان أو نائبَ مفعولٍ فيه، وهذان الوجهان يكادان يستويان في القوة، ولهذا نرى كثيراً ممن يُعَنَوْنَ بإعراب القرآن من العلماء يذكرون التقديرين معاً على أن كل تقدير منهما جائز³، وكأنهم بفعلهم هذا يتركون الاختيار للقارئ يختار أيَّ التقديرين شاء، غير أنني قد رأيتُ مَنْ رأيتهم فعلوا ذلك منهم يبتدئون بذكر الوجه الأول ويُنْتَوْنَ بذكر الوجه الثاني، وكأنَّ الوجه الأول عندهم أرجح من الوجه الثاني، وهذا هو الذي يختاره البحث، أي أن المختلر أن المحذوف مصدر، وتعليل ذلك أننا نجد بعد أداة الاستثناء في كل جملة من الجمل العشر المشار إليها أحدَ لفظين اثنين، فأولهما لفظ « قليلاً »، وورد في تسع جمل، وثانيهما لفظ « يسيراً »، وورد في جملة واحدة، ولا شك في أن الغرض في كل جملة من هذه الجمل العشر إنما هو وصف الحدث الذي يدل عليه الفعل الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور - بالقل

¹ يُنْظَر :

النحاس، إعراب القرآن، 498/1 (الجملة 3).

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 193/1 (الجملة 2).

الرمخشري، تفسير الكشف، 249/1 (الجملة 2)، 2/2 (الجملة 3)، 38/5 (الجملة 8)، ومثلها جملة الأحزاب/20، 5/6 (الجملة 10).

الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 257/1 (الجملة 2).

العسكري، التبيان في إعراب القرآن، 364/1 (الجملة 2).

² ينظر :

النحاس، إعراب القرآن، 327/3 (الجملة 9).

الرمخشري، تفسير الكشف، 189/3 (الجملة 5)، 37/5 (الجملة 7)، 55/5 (الجملة 9).

العسكري، التبيان في إعراب القرآن، 829/2 (الجملة 5).

³ ينظر :

النحاس، إعراب القرآن، 309/3 (جملة الأحزاب/20).

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 195/2 (الجملة 8)، ومثلها جملة الأحزاب/20، 202/2 (الجملة 9).

العسكري، التبيان في إعراب القرآن، 400/1 (الجملة 3)، 404/1 (الجملة 4)، 1053/2 (جملة الأحزاب/14)، ومثلها الجمل 7 و 8 و 9 و

وجملة الأحزاب/20).

واليسر، والحدث إذا كان قليلاً فالغالب في ظرفه من الأزمنة أن يكون قليلاً أيضاً ، والزمن إذا كان قليلاً فالغالب في مظهره من الأحداث أن يكون قليلاً أيضاً ، وعلى هذا فلا ضير في تقدير المحذوف في الجمل العشر ظرفاً ؛ لأن الغالب في الحدث المظروف والزمن الظرف أنهما إذا كان أحدهما قليلاً كان الآخر قليلاً ، وإذا كان أحدهما كثيراً كان الآخر كثيراً ، غير أن هذا الغالب ليس بلازم ؛ فقد يكون الحدث قليلاً والزمن كثيراً ، وقد يكون الحدث كثيراً والزمن قليلاً ، وعلى هذا فلا يُعرف مقدار الحدث لو أننا قدّرنا المحذوف في الجمل العشر ظرفاً ، فلا يُعرف الحدث أقليل هو أم كثير ، ولا يمنع احتمال كونه كثيراً مانع ، وكيف يُحتمل أن يكون كثيراً وقد علمنا أن الغرض في كل جملة من الجمل العشر إنما هو وصف الحدث بالقل واليسر؟!، وَلْيَنْظُرْ في المثالين التاليين :

1 - سافر الغلام في طلب العلم قليلاً .

2 - ذكر المرء الله كثيراً .

فالغرض من المثال الأول هو وصف السفر بالقلة ، ويجوز أن يكون زمن السفر قليلاً ، ويجوز أن يكون زمنه كثيراً ، ولا سيما إذا كان سيره أو سير راحلته بطيئاً ، والغرض من المثال الثاني هو وصف الذكر بالكثرة ، ويجوز أن يكون زمن الذكر كثيراً ، ويجوز أن يكون زمنه قليلاً ، ولا سيما إذا كانت مادة الذكر قليلة في اللفظ ثقيلة في الميزان ، وذلك كما جاء في الحديث؛ فقد روي عن جُوَيْرِيَةَ أم المؤمنين - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خرج من عندها بُكْرَةً حين صَلَّى الصبح وهي في مسجدها ، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة، فقال : ما زِلْتُ على الحال التي فارقتكِ عليها؟ ، قالت : نعم ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لقد قلتُ بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزّنت بما قلت منذ اليوم لوزّنتهن : (سبحان الله عدد خلقه ، سبحان الله رضى نفسه ، سبحان الله زنة عرشه ، سبحان الله مداد كلماته)¹ .

¹ يُنظر :

محمد ناصر الدين الألباني ، صحيح الكلم الطيب لابن تيمية ، إشراف : زهير الشاويش (د.ط؛ بيروت ودمشق: المكتبة الإسلامية، والجزائر: الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، 1991م) ، ص 15 ، 16 .
وروي هذا الحديث بألفاظ مختلفة أبو داود في (سننه) ، في باب ترجمته : (باب التسييح بالحصى) ، والترمذي في (سننه) ، في باب ترجمته : (باب ما جاء في جامع الدعوات عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم) .

ثم إن القصر في هذه الجمل العشر إنما هو قصر الفعل على لفظ «قليلاً» أو لفظ «يسيراً»، فالأولى إذن أن يكون الواحد من هذين اللفظين وصفاً للحدث الذي يدل عليه هذا الفعل لا وصفاً لظرف لا يدل عليه في أي من الجمل العشر دال من مقال ولا مقام .
فمن أجل هذا يترجح أن المقصور عليه في الجمل العشر المشار إليها إنما هو مصدر محذوف لا ظرف زمان محذوف ، فالمقصود عليه في هذه الجمل مفعول مطلق محذوف، والمذكور بعد أداة الاستثناء إنما هو نعت للمفعول المطلق المحذوف، فهو نائب المفعول المطلق.
ولا يخفى أن كون المحذوف في الجمل العشر مصدراً لا ظرف زمان أظهر في بعض هذه الجمل منه في بعض .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها إنما هو قصر حقيقي.

النمط التاسع : قصر الفعل على الحال

(لا) + فعل + (إلا) + حال

أحصيت في هذا النمط أربع عشرة جملة ، وهي :

- 1 - قال الله تعالى حكايةً لوصية إبراهيم بنيه ويعقوب - عليهما السلام - : ﴿ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ البقرة/132.
- 2 - وقال مخاطباً زكريا - عليه السلام - : ﴿ قَالَ آتِيكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ آل عمران/41.
- 3 - وقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ آل عمران/102.
- 4 - وقال: ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ الأعراف/58.
- 5 - وقال عن الساعة : ﴿ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ﴾ الأعراف/187.
- 6 - وقال عن المنافقين : ﴿ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى ﴾ التوبة/54.
- 7 - وقال عنهم أيضاً : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ التوبة/54.
- 8 - وقال : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ ﴾ التوبة/120.
- 9 - وقال عن هؤلاء : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ التوبة/121.

- 10 - وقال : ﴿ وما تكون في شأنٍ وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عملٍ إلا كنّا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه ﴾¹ يونس/61.
- 11 - وقال حكاية لقول يوسف - عليه السلام - لصاحبي السجن : ﴿ قال لا يأتيكما طعام تُرّزقانه إلا نبأكما بتأويله قبل أن يأتيكما ﴾ يوسف/37.
- 12 - وقال : ﴿ ووضِعَ الكتابُ فترى المجرمين مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ويقولون يا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الكتابِ لا يُغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أَحْصَاهَا ﴾ الكهف/49.
- 13 - وقال مخاطبًا خاتم الرسل: ﴿ولا يأتونك بمثلٍ إلا جئناك بالحق وأحسنَ تفسيراً﴾ الفرقان/33.
- 14 - وقال : ﴿ لا يَعْزُبُ عنه مثقالُ ذرةٍ في السمواتِ ولا في الأرضِ ولا أصغرُ من ذلكِ ولا أكبرُ إلا في كتابٍ مبين ﴾ سبأ/3.

* * *

تحقيق دخول الجملة الثانية في هذا النمط

الجملة الثانية هي التي في آخر قوله تعالى : ﴿ قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ﴾، والمراد هنا تحقيق دخول هذه الجملة في هذا النمط ، بل المراد هنا تحقيق دخولها في هذا البحث ، ويُفهم مما بعد هذا الإضراب أن الاستثناء في هذه الجملة يُحتمل أن يكون منقطعاً، وإنّ هذا الاحتمال لواقع ؛ فلقد ذهب غير واحد من العلماء إلى أن الاستثناء فيها استثناء منقطع، ومن ذهب منهم إلى ذلك الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة²، ومنهم مكي بن أبي

¹ في ركن المقصور في الجملة العاشرة هذه ثلاث جمل : الأولى اسمية منسوخة بـ « تكون » ، والثانية والثالثة فعليتان ، فغلبتُ الجملتين على الجملة الواحدة ، فعددتُ الجملة العاشرة هذه جملة فعلية ، فلماذا صنفتها في هذا البحث ، ثم لما لم أعتمد في التصنيف على الجملة الأولى آثرتُ أن أعتمد فيه على الجملة الأخيرة ، ولما كانت الجملة الأخيرة منفية بـ (لا) صنفْتُ الجملة العاشرة هذه في الفصل الثاني هذا من هذا البحث ، فهذا تصنيف بعد تصنيف ، وهذا تعليل إثباتهما .

والحمد لله ! ؛ فلقد انتهت بعد كتابة هذا التعليل إلى شيء يُعْضَدُ وَضَعُ الجملة العاشرة هذه في هذا البحث وفي هذا الفصل ؛ وذلك هو أن ضمير الجر في لفظ « عليكم » ضمير جمع ، وكذلك ضمير الرفع في لفظ « تفيضون » ، والأوّل أن يكون هذان الضميران عائدتين على مثلهما في ركن المقصور ، وليس في ركن المقصور كلّ من مثلهما إلا ضمير واحد فهو مثلهما من حيث إنه ضمير جمع ، وذلك الضمير هو ضمير الرفع في لفظ « تعملون » ، وهذا اللفظ إنما هو مجموع الفعل والفاعل في الجملة الأخيرة من جمل ركن المقصور الثلاث ، فكان اعتماده الجملة الأخيرة في التصنيف هو الأوّل والأقوى .

² يُنظر : النحاس ، إعراب القرآن ، 1/375 .

طالب القيسي¹، ومنهم أبو البقاء العكبري²، ودليل هؤلاء العلماء وغيرهم على ما ذهبوا إليه إنما هو « أن الإشارة ليست كلاماً »³، وذهب طائفة من العلماء إلى أن الاستثناء فيها استثناء متصل، ومن هؤلاء العلماء الزمخشري، وابن الشجري، قال الزمخشري: « (إلا رمزاً) : إلا إشارة بيد أو رأس أو غيرهما، وأصله التحرك، يُقال: ارتمز، إذا تحرك، ومنه قيل للبحر (الراموز)، وقرأ يحيى بن وثاب: (إلا رمزاً) بضمين⁴ جمع (رموز)، كـ(رسول) و(رُسُل)، وقرأ: (رمزاً) بفتحين⁵ جمع (رامز)، كـ(خادم) و(خَدَم)، وهو حال منه⁶ ومن (الناس) دفعة...، بمعنى: إلا مترامزين، كما يكلم الناس الأخرس بالإشارة ويكلمهم⁷، ثم قال: «فإن قلت: الرمز ليس من جنس الكلام، فكيف استثنى منه؟، قلت: لما أدى مؤدَى الكلام وفهم منه ما يفهم منه سُمي كلاماً، ويجوز أن يكون استثناءً منقطعاً»⁸، وقال ابن الشجري: «إن (إلا) في قوله تعالى: (إلا رمزاً) إنما هي لإيجاب النفي، كقولك: ما لقيت إلا عمراً، فليس انتصاب (رمزاً) على الاستثناء، ولكنه مفعول به، منتصب بتقدير حذف الخافض، فالأصل: ألا تكلم الناس إلا برمز»⁹، فـ«رمزاً» عند ابن الشجري مفعول به، وليس يقصد ابن الشجري بالمفعول به المفعول به المبوب له قياسياً في النحو، ولكنه يقصد بالمفعول به الاسم المنتصب على حذف الخافض، وقد شرح ذلك هو بنفسه، ولا أدري ما الذي صَرَف ابن الشجري عن أن يجعل لفظ «رمزاً» حالاً حتى جعله منصوباً على حذف الخافض، وإن كان

¹ القيسي، مشكل إعراب القرآن، 140/1.

² العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 258/1.

³ المرجع السابق، 258/1.

⁴ فأما هذه فليست من القراءات الأربع عشرة.

⁵ وأما هذه فمن القراءات الأربع الشاذة الزائدة على القراءات العشر الصحيحة، وهي من رواية المطوعي عن الأعمش. يُنظر:

القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص189.

⁶ الهاء في (منه) عائدة على زكريا - عليه السلام -، وهو فاعل التكليم، ولفظ (الناس) هو مفعوله.

⁷ الزمخشري، تفسير الكشاف، 174/1.

⁸ المرجع السابق، 174/1.

⁹ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (د.ط؛ حيدر آباد بالهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1349هـ)، 450/2، 451.

البحث يرى أن كون لفظ «رمزا» منصوبا على الحال أو كونه منصوبا على حذف الخافض سيان؛ وذلك لأن الباء الخافضة المحذوفة على تقدير ابن الشجري إنما هي باء الحال والكيفية¹. والبحث يقف هنا مع كون الاستثناء في الجملة القرآنية محل الدراسة استثناء متصلا، ودليله على هذا أن الكلام إنما هو المعنى القائم بالنفس، وإن المعنى القائم بالنفس يؤدي بالإشارات كما يؤدي بالعبارات منطوقة مسموعة أو مكتوبة مقروءة، قال أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي: «والكلام في الحقيقة هو المعنى القائم بالنفس؛ لأنه يقال: في نفسي كلام، وقال تعالى: ﴿يقولون في أنفسهم﴾ [المجادلة/8]، قال الآمدي وجماعة: وليس المراد من إطلاق لفظ الكلام إلا المعنى القائم بالنفس، وهو ما يجده الإنسان من نفسه إذا أمر غيره أو نهاه أو أخبره أو استخبر منه، وهذه المعاني هي التي يدل عليها بالعبارات وينبئ عليها بالإشارات، كقوله:

إن الكلام لفني الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ومن جعله حقيقة في اللسان فإطلاق اصطلاحه، ولا مشاحة في الاصطلاح²، ويعلم من قول الفيومي: «ومن جعله حقيقة... إلخ» أنه مصر على أن الكلام في الحقيقة إنما هو المعنى القائم بالنفس، وإذا كان هذا هو الحق فإن فعل التكليم مفتقر لا محالة إلى حال منصوبة -أو وظيفة نحوية أخرى تؤدي معناها- تبين الكيفية أو الصفة التي يدل بها أو ينبئ بها على الكلام الذي هو المعنى القائم بالنفس، فيقال مثلا: كلم فلان فلانا مشافهة أو مهاتفة أو كتابة أو رمزا، أو يقال: كلمه بمشافهة أو بمهاتفة أو بكتابة أو برمز، فإذا لم تذكر مع فعل التكليم حال فإنه يكون مشافهة؛ لأن هذه الحال هي التي تنصرف إلى الذهن عند إطلاق فعل التكليم، حتى إن من العلماء من جعل إطلاق لفظ الكلام حقيقة في المشافهة كما تبين في كلام الفيومي الذي نقل عنه قريبا، وإن كان الفيومي نفسه لم يقبل هذا التوجه، بل لم يترك هذا التوجه يفهم على

¹ ولا يقال إن هذه الباء باء الاستعانة؛ وذلك أن بين باء الحال والكيفية وبين باء الاستعانة لفرقا أراه؛ فأما باء الحال والكيفية فتدخل على أسماء الأحداث، فيكون الحدث كالمعين على الحدث، أو يكون مجموع الحدث المستعان به والحدث المستعان عليه كالحادث الواحد؛ لأن الحدث المستعان عليه يكون على حال أو كيفية أو صفة هي الحدث المستعان به، وذلك نحو: ناظر فلان فلانا بلطف، فالمنظرة مستعان باللفظ عليها، واللفظ مستعان به على المناظرة، فالمنظرة بلطف حدث واحد؛ لأن المناظرة موصوفة باللفظ، وأما باء الاستعانة فتدخل على غير أسماء الأحداث، فيكون الاسم المحرور بها المستعان به معينا محضا لا حلول له في الحدث المستعان عليه، وذلك نحو: كتبت بالقلم، وناظر فلان فلانا بما يعلم، أي: بالمعلومات التي يعلمها.

² الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة: كلم، ص 278.

حقيقته ، ولكنه اضطر القارئ إلى أن يفهم هذا التوجه على غير حقيقته؛ إذ عدّ هذا الإطلاق إطلاقاً اصطلاحياً كما تبين في كلامه أيضاً.

هذا هو الدليل على أن الاستثناء في الجملة القرآنية محل الدراسة استثناء متصل، وإنه للدليل وجه، وإن حجته لبالغة ، ولقد عَنَّ للبحث دليل جديد مبني على اجتهاد في وضع تفسير جديد لآية قرآنية ، وفيما سيلي ذكر هذه الآية القرآنية ثم ذكر تفسيرها الجديد ، فليتأمل في هذا التفسير كل ناظر فيه فلعله أن يكون صواباً ، ولئن كان صواباً فإن دليلاً يُبنى عليه يكون نصيراً كبيراً لكون الاستثناء في الجملة القرآنية محل الدراسة استثناء متصلاً ، ثم ليكون هذا الدليل أوجه من الدليل السابق وأبلغ منه حجة.

فأما الآية المقصودة فهي قوله تعالى: ﴿ قال رب اجعل لي آية قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليالٍ سوياً ﴾ مريم/10، وههنا حديث عن زكريا - عليه السلام - أيضاً كما لا يخفى، وأما ما يعنينا من تفسيرها فهو تفسير لفظ ﴿ سوياً ﴾ ، وليس المقصود بتفسيره التفسير المعجمي، ولا التفسير الصرفي ، وذاتك التفسيران معلومان¹، ولكن المقصود بتفسيره هو التفسير الإعرابي، والإعراب إنما يتبع المعنى ، والقول المشهور كثيراً في إعراب لفظ ﴿ سوياً ﴾ إنما هو قول من يقول إنه حال من فاعل الفعل ﴿ تكلم ﴾² ، وهو زكريا - عليه السلام - ؛ إذ دعا ربه فقال: رب « اجعل لي علامة أعلم بها وقوع ما بُشِّرْتُ به »³ ، وهذا الإعراب مبني على أن معنى جواب الله تبارك وتعالى زكريا - عليه السلام - هو هكذا : « علامتك أن تُمنع الكلام ، فلا تطيقه وأنت سليم الجوارح سوي الخلق ما بك خرس ولا بكم »⁴ ، فهذا إذن هو معنى لفظ

¹ لفظ ﴿ سوياً ﴾ صفة مشبهة على وزن (فعيلا) ، ومعناه : مستويا ومعتدلا ومستقيما.

² يُنظر مثلاً :

النحاس ، إعراب القرآن ، 9/3 .

القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، 51/2 .

العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، 867/2 .

وقد وُصِفَ هذا القول بأنه (مشهور كثيراً) ، ولم يُوصَفْ بأنه هو القول الفريد ؛ لأن مكّي بن أبي طالب القيسي ابتداءً يذكر هذا القول المشهور كثيراً ثم ثبّت بذكر قول آخر ، وذلك القول هو أن يكون لفظ ﴿ سوياً ﴾ نعتاً لـ « ثلاث ليالٍ » ، ولم يذكر مكّي ما معنى استواء الليلة أو استواء الليالي الثلاث !؟

³ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 4/4 .

والذي بُشِّرَ به زكريا - عليه السلام - غلام ، قال تعالى: ﴿ يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبلُ سمياً ﴾ مريم/7.

⁴ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 4/4 . ويُنظر أيضاً :

«سويا» في الآية الكريمة عند جميع العلماء الذين قرأت لهم ، وذلك هو إعرابه ، وفي هذا المعنى وذلك الإعراب نظر ؛ وذلك لأن الأخرس أيضاً قد يكون سليم الجوارح سَوِيَّ الخَلْق؛ إذ الخَرَس هو الامتناع عن الكلام خِلْقَةً¹ ، ولا يُعرَفُ عن الخُرْسَانِ أن جوارحهم النطقية تكون بالضرورة غير سليمة أو أن خِلْقَتها تكون بالضرورة غير سوية ، وربما يجد المرءُ الناسَ يذكرون أخرسَ صار ينطق من غير ما استطاب جراحي أو غير جراحي ، ثم يراهم لا يستمرون في عَدِّ مثل هذا في زمرة الخُرْسَانِ ، وربما يجدهم يذكرون ناطقاً صار أخرسَ من غير ما داءٍ جَرَحِيٍّ أو غير جرحي ، ثم يراهم لا يستمرون في عَدِّ مثل هذا في زمرة الناطقين ، وإذا كان هذا الاستدلال مفهوماً لدى المتأمل فيه فلا يُقبل منه بعد ذلك أن يقول مثلاً : فلان لا يتكلم لما به من خَرَسٍ؛ لأن نفي الكلام هو الخرس نفسه ، ولا يجوز عقلاً أن يكون الشيءُ علةً لنفسه، ولا يُقبل منه بعد ذلك أيضاً أن يقول مثلاً : فلان لا يتكلم وما به خَرَسٌ ؛ لأن نفي الكلام إثباتُ الخرس، فكيف يُثَبَّتُ الشيءُ في أول الكلام ويُنفى في آخره!

ومَبْلَغُ اجتهاد البحث في تفسير لفظ «سويا» في الآية القرآنية المذكورة هو أن تقدير هذه الآية الكريمة قد يكون هكذا : علامتك أنك لا تقدر على أن تكلم الناس ثلاث ليال كلاماً سويا، والكلام السوي هو الكلام مشافهةً نطقاً بالأصوات والحروف والألفاظ والعبارات، وهذا يعني أن زكريا -عليه السلام- كان في الأيام الثلاثة بلياليهن يكلم الناس كلاماً غير سوي ، والكلام غير السوي قد يكون بالإشارة والرمز ، وقد يكون بالكتابة أيضاً؛ لأن الكتابة في حقيقتها إشارة ورمز ، وعن ابن عباس -رضي الله عنه- أن زكريا -عليه السلام- «كتب لهم على الأرض»² ما حكاه الله تعالى عنه أنه أوحى إليهم به في قوله -عز وجل-: «فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرةً وعشيّاً» مريم/11،

الفراء ، معاني القرآن ، 163/2 .

¹ يُنْظَر :

الفيومي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مادة : خرس ، ص89 .

ومعنى هذا التعريف أن الامتناع ذاته خِلْقَةٌ ، وليس معناه أن خِلْقَةً ما تكون عِلَّةً للامتناع ، فلفظ (خِلْقَةٌ) في التعريف حال من الامتناع وليس مفعولاً للامتناع لأجله .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 4/4 .

وعلى هذا المعنى يكون لفظ ﴿سويا﴾ نعتاً لمصدر مفعول مطلق محذوف ، فيُسمَّى هذا اللفظ نائبَ مفعولٍ مطلقٍ.

والدليل الذي يُبنى على هذا المعنى الجديد وهذا الإعراب الجديد ويكون نصيراً كبيراً لكون الاستثناء في الجملة الثانية في هذا النمط - وهي التي في قوله تعالى: ﴿قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾ - استثناءً متصلاً هو أن نفي قدرة زكريا - عليه السلام - على أن يكلم الناس كلاماً سويّاً إثباتٌ لقدرته على أن يكلمهم كلاماً غير سوي ، ولما عُلمَ بنص القرآن أن نبي الله أوحى إلى قومه بأن أمرهم بالتسييح بكرة وعشيّاً ، وعُلمَ بنص القرآن أيضاً أنه كان يرمز لهم - عُرفَ أن المقصود بالوحي هنا هو الرمز ، وإن الرمز إذن لَمِن الكلام غير السوي، وإذا قد تبين أن الرمز داخل في مُسمى الكلام فيقال إن الاستثناء في الجملة الثانية في هذا النمط استثناء متصل، والله تعالى أعلم بالصواب!

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع، ولقد ورد في هذا النمط الفعل المضارع المرفوع ، وورد فيه الفعل المضارع المنصوب ، وورد فيه الفعل المضارع المجزوم ، ويتضح عدد كل نوع منها فيما يلي :

عدد الأفعال المضارعة المرفوعة : 11

عدد الأفعال المضارعة المنصوبة : 01

عدد الأفعال المضارعة المجزومة : 02

والفعل المضارع المجزوم ورد في الجملتين الأولى ، والثالثة ، والذي جزمه في هاتين الجملتين إنما هو الحرف (لا) ؛ إذ هو أداة نهي وجزم في الجملتين جميعاً.

والفعل المضارع المنصوب ورد في الجملة الثانية ، والفعل المضارع المرفوع ورد في الجملتين الأولى والثالثة المتبقية : الجملة الرابعة وما بعدها إلى الجملة الأخيرة ، وكون الفعل المضارع في هذه الجملتين اثنتي عشرة ليس مجزوماً دليل على أن الحرف (لا) في هذه الجملتين كلها حرف نهي لا أداة نهي وجزم.

وهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 ، 3 .	فعل + فاعل .
4 .	فعل + فاعل محذوف ¹ .
14 .	فعل + جار ومجرور + فاعل .
5 ، 6 ، 12 .	فعل + فاعل + مفعول به .
7 .	فعل + فاعل + مفعول به محذوف .
13 .	فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور .
2 .	فعل + فاعل + مفعول به + نائب ظرف زمان .
11 .	فعل + مفعول به + فاعل + حال .
9 .	فعل + فاعل + مفعول به / فعل + فاعل + مفعول به .
8 .	فعل + مفعول به + فاعل + جار ومجرور / فعل + فاعل + مفعول به / فعل + فاعل + مفعول مطلق .
10 .	فعل ناقص + اسمه + خبره / فعل + فاعل + جار ومجرور + مفعول به / مجرور لفظا / فعل + فاعل + مفعول به مجرور لفظا .

¹ قال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 111/2) في التوجيه النحوي للجملة الرابعة في هذا النمط - وهي التي في آخر قوله تعالى: ﴿ والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا ﴾ - قال: « والنكد : الذي لا خير فيه ، وقرئ : ﴿ يخرج نباته ﴾ ، أي: يخرج البلد وينبت ، وقوله : ﴿ والذي خبث ﴾ صفة للبلد ، ومعناه : والبلد الخبيث لا يخرج نباته إلا نكدا ، فحذف المضاف الذي هو (النبات)، وأقيم المضاف إليه الذي هو الراجع إلى البلد مقامه ، إلا أنه كان مجرورا بارزا فانقلب مرفوعا مستكنا لوقوعه موقع الفاعل ، أو يقدر: ونبات الذي خبث»، ولا يخفى أن في كلام الزمخشري هذا تقديرين اثنين للجملة الرابعة في هذا النمط ؛ فأما التقدير الأول فمبني على أن الفاعل الحقيقي محذوف، وهو (النبات) ، وأما التقدير الثاني فمبني على أن المبتدأ محذوف ، وهو (النبات) أيضا ، وعلى هذين التقديرين نجد ما أضيف المحذوف إليه يقوم مقام المحذوف ، وإن الغرض من هذين التقديرين لهُوَ إرادة تقدير الفاعل ضميرا مستترا واجتناب تقديره محذوفاً؛ ولا أدري كيف يلجأ إلى تقدير الحذف من أجل اجتناب تقدير الحذف؛ وإذا كان المرء قد يقلل هذا التناقض في التقدير الأول فإنه لن يقلسه على كل حال في التقدير الثاني ؛ لأن حذف الفاعل من دون إقامة شيء مقامه أهون من حذف المبتدأ وإقامة ما أضيف المبتدأ إليه مقامه؛ لأن الحذف الأول يؤدي بالمرء إلى تقدير المحذوف ضرورة ، وهذا بخلاف الحذف الثاني ، فإنه قد يؤدي بالمرء إلى تقدير المحذوف وقد يقعده عن هذا التقدير ما دام أن شيئا قد أقيم مقام هذا المحذوف .

ولعل الصواب هو أن تقدير الكلام هكذا : والبلد الذي خبث لا يخرج نباته إلا نكدا ، فحذف (البلد) لدلالة ﴿ البلد الطيب ﴾ عليه . وحذف (نباته) مضافا ومضافا إليه دفعة لدلالة ﴿ نباته ﴾ الأول عليه أيضا .

صور الأحوال في هذا النمط

الأحوال في جمل هذا النمط على ثلاثة أقسام من حيث صورها ؛ فثلاث أحوال جاءت على صورة اسم مفرد ، وحال واحدة جاءت على صورة جار ومجرور ، وعشر أحوال جاءت على صورة جملة فعلية أو اسمية ، وهذا جدول يُبين صورة الحال في كل جملة من جمل هذا النمط :

أرقام الجمل	صورة الحال
2 ، 4 ، 5 .	الحال اسمًا مفردًا .
14 .	الحال جارا ومجرورًا .
بقية الجمل .	الحال جملةً .

ثم هذا جدول يُبين نوع جملة الحال وما يربطها بصاحبها في كل جملة من جمل هذا النمط التي وردت فيها الحال جملةً فعليةً أو اسميةً :

أرقام الجمل	الرابط ¹		نوع جملة الحال
	الواو	الضمير	
8 ، 9 ، 11 ، 12 ، 13 .		×	جملة فعلية ذات فعل ماضٍ .
1 ، 3 ، 6 ، 7 .	×	×	جملة اسمية مثبتة .
10 .		×	جملة اسمية منسوخة بـ (لكا) .

ويتبين من هذا الجدول أن الحال جاءت على صورة جملة اسمية مثبتة في أربع جمل، وأنها ارتبطت بصاحبها في هذه الجمل الأربع كلها بالضمير والواو جميعًا ، وربطُ الجملة الاسمية المثبتة الحالية الواقعة بعد (إلا) المربوطة بصاحبها بالضمير - ربطُها بصاحبها بالواو جائز لا

¹ العلامة (×) تدل على وجود الرابط المشار إليه بها .

واجب، ولهذا يُمكن الحكمُ بكثرة اجتماع الواو مع الضمير رابطتين للحال الجملة الاسمية المثبتة الواقعة بعد (إلا) بصاحبها إذا كانت أداة النفي هي (لا)، وهذا بخلاف ما إذا كانت أداة النفي هي (ما) كما تبين ذلك في الفصل الأول¹ من هذا البحث .

ويتبين من هذا الجدول أيضاً أن الحال الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي الواقعة بعد (إلا) لم ترتبط بصاحبها إلا بالضمير؛ إذ لم تجتمع مع الضمير واو، وهذا موافق لقول النحاة إن الواو تمتنع مع الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضي الواقعة بعد (إلا)².

نوعية القصر في جمل هذا النمط

لقد سبق في الفصل الأول³ من هذا البحث القول بأن قصر الفعل على الحال لا يكون إلا قصراً إضافياً، ولقد استُدلَّ على ذلك ثمةً بحجة لا فائدة من إعادة ذكرها في هذا الموضوع، ولا يجد البحث هنا ما يعضدُها به، ولا يرى إلى الآن ما يقلل من حجتها، وتَمَسُّكُ المرء بالقول المشار إليه لا يَمْلِكُ معه إلا أن يقول: إن القصر إضافي في جمل هذا النمط كلها.

¹ يُنظر في النمط العاشر من أنماط الفصل الأول من هذا البحث، وهو نمط قصر الفعل على الحال على الشكل: (ما) + فعل + (إلا) + حال.
² يُنظر :

ابن مالك، شرح التسهيل، 361/2.

ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 353/2.

³ يُنظر في النمط المحال إليه في الهامش الذي قبل الهامش السابق.

في الصفحة التالية جدول إحصائي للفصل الثاني من هذا البحث
يبين عدد الأنماط في هذا الفصل وأشكالها وعدد الجمل في كل نمط منها
وعدد (لاءات) النفي وعدد (لاءات) النهي في كل نمط منها أيضا
- والأفعال التي في ركن المقصور هنا ليست إلا مضارعة -

رقم النمط	شكل النمط	عدد الجمل في النمط	عدد (لأءات) النفي	عدد (لأءات) النهي
01	قصر الفعل على الفاعل . (لا) + فعل + (إلا) + فاعل .	13	13	00
02	قصر الفعل على المفعول به . (لا) + فعل + (إلا) + مفعول به .	22	15	07
03	قصر الفعل على المفعول به الثاني . (لا) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .	16	14	02
04	قصر الفعل على نائب الفاعل . (لا) + فعل + (إلا) + نائب فاعل .	02	02	00
05	قصر الفعل على الجار والمجرور المتعلقين به . (لا) + فعل + (إلا) + جار ومجرور .	12	06	06
06	قصر الفعل على ظرف الزمان . (لا) + فعل + (إلا) + ظرف زمان .	05	02	03
07	قصر الفعل على ظرف المكان . (لا) + فعل + (إلا) + ظرف مكان .	01	01	00
08	قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق . (لا) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق .	10	09	01
09	قصر الفعل على الحال . (لا) + فعل + (إلا) + حال .	14	12	02
	المجموع :	95	74	21

الفصل الثالث

الأنماط النحوية

لجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء
على الأشكال التالية:

1. أداة النفي (إِنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
2. أداة النفي (لَمْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
3. أداة النفي (لَنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

قد تقدّم في مقدّمة هذا البحث أنّ توزيعَ الجمل المدروسة فيه على أنماطه كان على أساس تقسيمين اثنين : تقسيم سابق ابتدائي ، وتقسيم لاحق ثانوي ؛ فأما التقسيم السابق الابتدائي فهو تقسيم الجمل المدروسة في هذا البحث إلى خمسة أقسام ، وذلك باعتبار أداة النفي في كل جملة ، وأما التقسيم اللاحق الثانوي فهو تقسيم الجمل المدروسة في كل قسم من الأقسام الخمسة الناجمة عن التقسيم السابق الابتدائي المذكور - إلى أقسام هي الأنماط ، وذلك باعتبار المقصور عليه في كل جملة ، والذي يعيننا هنا من هذين التقسيمين هو التقسيم السابق الابتدائي.

ونشأ عن التقسيم السابق الابتدائي انقسام الجمل المدروسة في هذا البحث إلى خمسة أقسام؛ فأما القسم الأول فيشمل الجمل المصدّرة بأداة النفي (مَا) ، وأما القسم الثاني فيشمل الجمل المصدّرة بأداة النفي أو النهي (لَا) ، وأما القسم الثالث فيشمل الجمل المصدّرة بأداة النفي (إِنْ) ، وأما القسم الرابع فيشمل الجمل المصدّرة بأداة النفي (لَمْ) ، وأما القسم الخامس فيشمل الجمل المصدّرة بأداة النفي (لَنْ) .

وقد رُتبت هذه الأقسام الخمسة في هذا البحث على أساس عدد الجمل المدروسة في كل قسم؛ فعدد جمل القسم الأول أكبر من عدد جمل القسم الثاني ، وعدد جمل القسم الثاني أكبر من عدد جمل القسم الثالث ، وعدد جمل القسم الثالث أكبر من عدد جمل القسم الرابع ، وعدد جمل القسم الرابع أكبر من عدد جمل القسم الخامس .

ولما فصل هذا البحث كان ينبغي أن يكون كل قسم من الأقسام الخمسة المذكورة في فصلٍ خالصٍ له ، غير أنّ عدد جمل القسم الثالث قليل¹ ، وعدد جمل القسم الرابع قليل جداً² ، وعدد جمل القسم الخامس قليل جداً أيضاً³ ، فلما أنّ كانت الحال هكذا جعل القسم الأول⁴ وحده في فصلٍ ، وهو الفصل الأول ، وقد مرّ ، وجعل القسم الثاني⁵ وحده أيضاً في فصلٍ ،

¹ عدّة جمل القسم الثالث إحدى وثلاثون جملة .

² وعدّه جمل القسم الرابع ثمان جمل .

³ وعدّه جمل القسم الخامس سبع جمل .

⁴ وعدّه جمل القسم الأول ثمان وثلاثون ومائة جملة .

⁵ وعدّه جمل القسم الثاني خمس وتسعون جملة .

وهو الفصل الثاني، وقد مرّ أيضاً ، وجُعِلَت الأقسام الثلاثة : القسم الثالث والقسم الرابع والقسم الخامس - مُجْتَمَعَةً في فصلٍ ، وهو الفصل الثالث هذا . ويشتمل هذا الفصل إذن على ست وأربعين جملةً فعليةً قرآنيةً مؤكّدةً بالقصر بالنفي والاستثناء على الأشكال التالية :

أداة النفي (إِنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
أداة النفي (لَمْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
أداة النفي (لَنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه
ولهذا كان إلزاماً تقسيم هذا الفصل إلى الأقسام الثلاثة التالية:

أولاً - الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكّدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (إِنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

ثانياً - الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكّدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لَمْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

ثالثاً - الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكّدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لَنْ) + مقصور + أداة الاستثناء (إِلَّا) + مقصور عليه

أولاً - الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

يرى برجشتراسر أن (إن) النافية يمكن أن يكون أصل معناها (أين) الاستفهامية¹، وكان قبل أن يصرّح بهذا صرّح بأن (ما) النافية يُحتمل أن يكون أصل معناها (ما) الاستفهامية أيضاً²، وقال شارحاً كيفية التوصل من معنى الاستفهام في (أين) إلى معنى النفي في (إن): «والتوصل من هذا المعنى إلى معنى النفي أسهل بكثير مما بحثنا عنه في باب (ما)، فإذا نظرنا مثلاً إلى [قوله تعالى]: «إن الحكم إلا لله» [الأنعام/57، ويوسف/40، و67] سهّل علينا اشتقاقه من: أين الحكم إلا لله؟؛ وذلك لأنه وإن احتوت (أين) على معنى غير معنى الاستفهام -وهو ظرف المكان- كان ليس بواجب في الجملة، وسقوطه غير مشكل»³، وقال عبد الله بوخلخال معقّباً على هذا الرأي: «وما قاله برجشتراسر غير مسلم به، ويمكن النظر فيه من ناحية صعوبة تصور المراحل التي سلكتها (إن) في الدلالة على معنى النفي إذا كان أصلها استفهامياً، كما أنني لم أعتز في كتب النحاة العرب على الذي ذهب إليه برجشتراسر، وكل ما ذكره أن من بين معانيها المتعددة⁴ معنى النفي مثل (ما) النافية»⁵، والحق أن هذا التركيب: أين الحكم إلا لله؟ تركيب لا معنى له بله أنه غير صحيح صناعة، فكيف يكون أصلاً للكلام المفيد المستقيم؟! فأما أنه لا معنى له فلا (أين) لا معنى لها فيه؛ وذلك أن (أين) فيها معنى الاستفهام وفيها معنى الظرفية المكانية، والمعنى الذي جعل التركيب المذكور لا معنى له هو معنى الظرفية المكانية، وسبب ذلك هو أن بين معنى الظرفية المكانية في (أين) وبين معنى الملكية في

¹ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 171.

² المرجع السابق، ص 170.

³ المرجع السابق، ص 171.

⁴ (إن) أربعة أنواع: (إن) الشرطية، و(إن) المخففة من (إن) الثقيلة، و(إن) النافية، و(إن) الزائدة بعد (ما) النافية. يُنظر:

الرماني، معاني الحروف، ص 74 - 77.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 215/4 - 222.

⁵ بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، 230/2.

اللام الجارة للفظ الجلالة (الله) لنشازاً كبيراً ، ولعل هذا النشاز هو الذي حمل برجشتراسر على أن صرح بأن احتواء التركيب المذكور على معنى الظرفية المكانية ليس بجواب وأن سقوط هذا المعنى منه ليس بمشكّل ، وإذا كان الأمر هكذا فهل احتواء هذا التركيب على هذا المعنى إلا مشكّل؟ ، وأما أن التركيب المذكور غير صحيح صناعة فلأن (أين) لو كانت خالية من غير معنى الاستفهام لكان الاستفهام بها هنا مطلوباً به تصديق الحكم لا تصوّره¹ ، والاستفهام الذي يُطلب به تصديق الحكم إنما يكون بـ (هل) أو بالهمزة ؛ لأن (هل) لا تكون إلا لطلب التصديق ، والهمزة تكون لطلب التصديق ولطلب التصور جميعاً ، وأما سائر أدوات الاستفهام فلا تكون إلا لطلب التصور² ، فكان ينبغي أن يُقال بدّل التركيب المذكور: هل الحكم إلا لله؟ ، أو الحكم إلا لله؟ ، والأول أبلغ ، ومثله قوله تعالى: ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ الرحمن/60.

والحاصل من هذا أن (إن) النافية ليس أصلها (أين) الاستفهامية ، ولعلها أن تكون لا أصل لها ، وحسبنا هنا أنّها حرف من الحروف النافية ، وأنّها « تدخل على الجملة الفعلية والاسمية على السواء ، ولذلك تكون غير عاملة عند جمهور النحاة ؛ لأنها غير مختصة بالأسماء فقط أو بالأفعال فقط ، وما لم يختص لا يعمل »³ ، وكثيراً ما تقع (إن) النافية قبل (إلا) الاستثنائية⁴ ، وهو من الكثرة بحيث إن من الناس من زعم أن شرط (إن) النافية مجيء (إلا) أو (لَمَّا) التي بمعناها - بعدها⁵ ، وقد أخطأ هؤلاء ، والصواب ورودها في الكلام نافية ولا بعدها (إلا) ولا (لَمَّا) ، غير أن ورودها في الكلام على هذه الصفة قليل ، وهو على قلته ثابت في القرآن الكريم، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إن عندكم من سلطانٍ بهذا﴾ يونس/68، وقوله:

¹ الاستفهام هو طلبُ حصول ما في خارج ذهن المستفهم - طلبُ حصوله في ذهنه ، والاستفهام يشمل التصديق والتصور ، وهذا باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في ذهنه ؛ وذلك أن المطلوب حصوله إن كان وقوع نسبة بين أمرين أو كان عدم وقوعها فحصوله هو التصديق ، وإلا فهو التصور . يُنظر :

مخلوف المنيّاي ، حاشية المنيّاي على حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون : المعاني والبيان والبديع (د.ط؛

مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، 1343هـ)، ص 109 .

² يُنظر في أدوات الاستفهام الإحدى عشرة وما يُطلب بكل منها :

المرجع السابق ، ص 110 .

³ بولخلال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 230/2 ، 231 .

⁴ برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ص 174 .

⁵ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، 217/4 .

﴿قل إن أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً﴾ الجن/25، قال الرماني عن (إن) النافية: «وقد تأتي وليس معها (إلا)»¹، ولا شك في أن (قد) في قوله هذا للتقليل، وحيث تُرى في الكلام «(إن) بعدها (إلا) فهي نفي»²، وحكى الزركشي أن بعضهم أنكروا مجيء (إن) نافيةً، وقال -أي: المنكر، وكذا عبر الزركشي بإسناد الفعل (قال) إلى ضمير المفرد- إن النفي إنما هو لـ (ما) محذوفة مقدرة قبل (إن)³، وكأن (إن) على هذا القول زائدة، ولا أدري كيف يُحذف أصل الكلام ويبقى زائده؟!، ثم إذا وقع هذا فيجب أن يكون الزائد المذكور عوضاً عن الأصل المحذوف، ولا يخفى أن العوض كالمعوض عنه في أداء المعنى، والحاصل أن هذا القول يُلزم أن تكون (إن) نافية، على أنه قول يفتقر إلى دليل أو برهان أو حجة سوى ورود (إن) زائدة بعد (ما) النافية في بعض الشواهد اللغوية، وقد تُعجّب قريباً من حذف أصل الكلام والإبقاء على زائده، وقيل بعد ذلك كلامٌ حسنٌ، وذلك هو الرد على هذا القول.

والذي يعيننا هنا هو دخول (إن) على الجملة الفعلية نافيةً، وإنها لتدخل عليها مهما كان فعلها، أي: سواء أكان فعلها ماضياً أو مضارعاً، فإذا دخلت على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي فإنها تنفي مضمونها في الزمن الماضي، وإذا دخلت على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع فإنها تنفي مضمونها في زمن الحال⁴، إلا إذا كانت في الجملة قرينة تدل على المستقبل فإنها تنفي مضمونها فيه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحدٍ من بعده إنه كان حليماً غفوراً﴾⁵ فاطر/41، والقرينة هنا هي الشرط بـ «إن»، فلا يذهبن الوهم بأحد إلى أن يجعل قوله تعالى: ﴿من بعده﴾ هو القرينة، فإن معنى ﴿من بعده﴾: من دونه، أي: من دون الله تبارك وتعالى.

هذا، وبعد، فإنني سأعنى هنا بدراسة الأنماط النحوية للجملة الفعلية القرآنية المؤكدة

بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

¹ الرماني، معاني الحروف، ص 75.

² المرجع السابق، ص 75. ويُظن:

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 57/1.

³ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 218/4.

⁴ بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، 231/2.

⁵ المرجع السابق، 232/2.

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه
ولقد أحصيت هنا إحدى وثلاثين جملة تتوزع على خمسة أنماط ، وهي:
النمط الأول : قصر الفعل على المفعول به .

(إن) + فعل + (إلا) + مفعول به .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به الثاني .

(إن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثانٍ .

النمط الثالث : قصر الفعل على نائب الفاعل .

(إن) + فعل + (إلا) + نائب فاعل .

النمط الرابع : قصر الفعل على ظرف الزمان أو نائب ظرف الزمان .

(إن) + فعل + (إلا) + ظرف زمان أو نائب ظرف زمان .

النمط الخامس : قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق .

(إن) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق .

النمط الأول : قصر الفعل على المفعول به

(إن) + فعل + (إلا) + مفعول به

يشتمل هذا النمط على اثنتين وعشرين جملة ، وهي فيما يلي :

- 1 - قال الله تعالى عن المنافقين : ﴿ فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانًا وتوفيقًا ﴾ النساء/ 62 .
- 2 - وقال : ﴿ إن يدعون من دونه إلا إناثًا ¹ ﴾ النساء/ 117 .
- 3 - وقال : ﴿ وإن يدعون إلا شيطانًا مريدًا ﴾ النساء/ 117 .
- 4 - وقال : ﴿ وإن يهلكون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾ الأنعام/ 26 .
- 5 - وقال : ﴿ قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني مَلَكٌ إن أتَّبِع إلا ما يُوحَى إِلَيَّ ﴾ الأنعام/ 50 .
- 6 - وقال : ﴿ إن تَتَّبِعُونَ إلا الظن ﴾ الأنعام/ 116 .
- 7 - وقال : ﴿ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تَتَّبِعُونَ إلا الظن وإن أنتم إلا تَخْرُصُونَ ﴾ الأنعام/ 148 .
- 8 - وقال : ﴿ والذين اتخذوا مسجداً ضِراراً وكفرًا وتفرقوا بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون ﴾ التوبة/ 107 .
- 9 - وقال : ﴿ وإذا تُتلى عليهم آياتنا بيناتٍ قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إليّ إني أخاف إن عصَيْتُ ربي عذابٌ يومٍ عظيم ﴾ يونس/ 15 .

¹ المراد بالإناث هنا اللات والعزى ومناة ، ونقل الزمخشري عن الحسن البصري أنه قال : « لم يكن حي من أحياء العرب إلا وطم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بني فلان » ، ونقل عنه أبو جعفر النحاس أنه قال نحو ذلك ، وذكر النحاس أنه قيل إن المقصود بالإناث الحجارة ؛ لأن الحجارة مؤنثة ، وقال الزمخشري : « وقيل : كانوا يقولون في أصنامهم : هن بنات الله ، وقيل : المراد الملائكة ، بقولهم : الملائكة بنات الله » ، وهذا القولان غير مُسَلَّمٍ ؛ لأن الله تعالى سمى معبوداتهم إناثاً لا على الحكاية لقولهم الباطل ومعتقدهم الفاسد ، ولكن على الإخبار بما تفيدته الحقيقة الخارجية ، ونقل النحاس عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : « مع كل صنم شيطانة » ، وعلل النحاس نسبة الله عز وجل - دعاء المشركين إلى الشيطان المرید بقوله : « لأنه أمرهم بذلك ، فَنَسِبَ الدعاء إليه مجازاً ؛ لأنهم يطيعونه به » ، وعلل الزمخشري ذلك بقوله : « لأنه هو الذي أغراهم على عبادتها ، فأطاعوه ، فجعلت طاعتهم له عبادة » . يُنظر :

- 10 - وقال : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ يونس/66 .
- 11 - وقال حكاية لقول قوم عادٍ يخاطبون أخاهم هوداً - عليه السلام - : ﴿ إِن نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾ هود/54 .
- 12 - وقال حكاية لقول شعيب - عليه السلام - يخاطب قومه أهلَ مَدْيَنَ : ﴿ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ هود/88 .
- 13 - وقال : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمْعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ الإسراء/47 .
- 14 - وقال عن الذين قالوا اتخذ الله ولداً : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ الكهف/5 .
- 15 - وقال : ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ الفرقان/8 .
- 16 - وقال : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمِيِّ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنَّ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ النمل/81 .
- 17 - وقال عن موسى - عليه السلام - : ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ القصص/19 .
- 18 - وقال : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعَمِيِّ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنَّ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ الروم/53 .
- 19 - وقال عن فريق من المنافقين يومَ الأحزاب : ﴿ إِن يَرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ الأحزاب/13 .
- 20 - وقال : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ الأحقاف/9 .
- 21 - وقال : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ﴾ النجم/23 .
- 22 - وقال : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ النجم/28 .

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، ولقد تنوع الفعل هنا؛ فمنه الفعل الماضي، ومنه الفعل المضارع ، واختلف هذان النوعان في العدد اختلافاً كبيراً ، وذلك كما يتضح مما يلي:

عدد الأفعال الماضية : 02

عدد الأفعال المضارعة : 20

وورد الفعل الماضي في الجملتين الأولى ، والثامنة ، ودل فيهما على المضي المنقطع، وورد الفعل المضارع في سائر الجمل الأخرى ، ودل فيها جميعها على الحال الاستمراري. ويتكون ركن المقصور في هذا النمط من الفعل والفاعل، أو من الفعل والفاعل ومتعلق آخر معهما، وهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط:

أرقام الجمل	مكونات المقصور
ما عدا الجمل : 2 ، 4 ، 12 .	فعل + فاعل .
2 .	فعل + فاعل + جار ومجرور .
12 .	فعل + فاعل + ظرف زمان .
4 .	فعل + فاعل + حال .

وظرفُ الزمان ثالثُ العناصر الثلاثة المكونة لركن المقصور في الجملة الثانية عشرة - وهي قوله تعالى حكاية لقول شعيب النبي يخاطب قومه: «إن أريد إلا الإصلاحَ ما استطعت»- ظرفُ الزمان ذلك هو الجملة المصدرية الظرفية: «ما استطعت»، والحق أن عد قوله تعالى: «ما استطعت» جملة مصدرية ظرفية هو اختيار البحث ، وهذا يعني أن في قوله تعالى ذلك أكثر من وجه ، وإن هذا لواقع ، وتصديق ذلك أن الزمخشري ذكر فيه أربعة أوجه كاملة في (تفسير الكشاف)؛ إذ قال -رحمه الله تعالى!-: « «إن أريد إلا الإصلاحَ» ما أريد إلا أن أصلحكم بموعظتي ونصيحتي وأمرني بالمعروف ونهيي عن المنكر ، «ما استطعت» ظرف، أي: مدة استطاعتي للإصلاح ، وما دمت متمكناً منه لا آلو فيه جهداً ، أو بدل من الإصلاح، أي: المقدار الذي استطعته منه ، ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف على قولك: إلا

الإصلاح إصلاح ما استطعت ، أو مفعول له [كذا في طبعة (تفسير الكشاف) المعتمد عليها في هذا البحث، والصواب: مفعول به، لا مفعول له] ، كقوله [أي: قول الشاعر]:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاؤُهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ]¹

أي: ما أريد إلا أن أصلح ما استطعت إصلاحه من فاسدكم² ، ولقد اختير كون قوله تعالى: ﴿ما استطعت﴾ جملةً مصدريةً ظرفيةً بسبب أن المعنى يؤيد ذلك ، والمعنى هو كما قال ابن كثير مثلاً: «(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) أي: فيما أمركم وأنهاكم، إنما أريد إصلاحكم جهدي وطاقتي»³ ، ويؤيد هذا المعنى وذلك الإعراب معنى قوله تعالى: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيراً لأنفسكم﴾ (التغابن/16) ، وكذا إعرابه يؤيد ؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿ما استطعت﴾ وقوله: ﴿ما استطعتم﴾ في الآيتين لا يكونان إلا متفقين معنًى وإعراباً، ولا ينبغي أن يُتصور اختلافهما في المعنى ولا في الإعراب ؛ لأن الآيتين متماثلتان من حيث إن الفعلين فيهما مقيدان بالاستطاعة ، بل إن الإصلاح الذي أراده شعيب -عليه السلام- هو من تقوى الله التي أمر الله بها عباده ما استطاعوا ، فكأن شعيباً أراد أن يتقي الله ما استطاع ، ومع اتفاق قوله تعالى: ﴿ما استطعت﴾ وقوله: ﴿ما استطعتم﴾ في المعنى وفي الإعراب فإن الزمخشري نفسه لم يزد في تفسير قوله تعالى: ﴿ما استطعتم﴾ عن أن قال: «(ما استطعتم) جهدكم ووسعكم، أي: ابذلوا فيها استطاعتكم»⁴ ، ولم يفعل كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿ما استطعت﴾ ، وقال أبو جعفر النحاس في تفسير آية (التغابن/16): «(ما) في موضع نصب، أي: فاتقوا الله قدر ما استطعتم، أي: قدر استطاعتكم»⁵ ، ولم يذكر غير هذا التفسير.

¹ هذا البيت من المقارب ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 208/3 ، وخزانة الأدب للبغدادى 127/8 ، والدرر اللوامع 252/5 ، وشرح أبيات سيويه 394/1 ، وشرح الأشموي 333/1 ، وشرح التصريح 63/2 ، وشرح شذور الذهب ص496 ، وشرح شواهد الإيضاح ص136 ، وشرح ابن عقيل ص411 ، وشرح المفصل 59/6 ، 64 ، والكتاب 192/1 ، والمقرب 131/1 ، والمصنف 71/3 ، وجمع الهوامع 93/2 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 626/2 ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 9/6) .

اللغة : (النكايه) مصدر الفعل (نكى) ، ونقول : نكى العدو وفي العدو إذا قهره بالقتل والجرح - (يخال) يظن ويحسب - (الفسوان) النكول والتولي والهرب - (يراخي) يؤجل ويؤخر - (الأجل) ساعة الموت .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 51/3 .

³ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 365/3 .

⁴ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 122/6 .

⁵ النحاس ، إعراب القرآن ، 446/4 .

تأخر بعض متعلقات المقصور إلى ما بعد المقصور عليه

في هذا النمط جملتان اثنتان قد تأخر في كل جملة منهما عنصر من عناصر المقصور إلى ما بعد المقصور عليه ، وهاتان الجملتان هما الرابعة ، والثانية عشرة .

فأما الجملة الرابعة فهي قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ ، والجملة ﴿ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ هنا جملة فعلية منفية في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: وهم ما يشعرون ، وهذه الجملة الاسمية في موضع نصب حال من ضمير الفاعل في الفعل ﴿ يَهْلِكُونَ ﴾ ، وهذا الفعل هو العامل في هذه الحال ، وقد افتقرنا إلى هذا التقدير بسبب أن الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي بـ (ما) لا ترتبط بصاحبها بالواو¹ ، والجملة ﴿ مَا يَشْعُرُونَ ﴾ مسبقة بواو الحال ، فمن أجل ذلك كان التقدير المذكور لا بد منه . ولقد كان النحاة قديماً ذهبوا إلى مثل هذا التقدير ؛ وذلك أنهم نصوا على أن « الجملة الواقعة حالاً إن صُدَّرت بمضارع مثبت لم يجوز أن تقترن بالواو ، بل لا تُرْبَطُ إِلَّا بالضمير ، نحو: جاء زيد يضحك »² ، ثم إنهم لما وجدوا في كلام العرب ما ظاهره على خلاف هذه القاعدة لم يجدوا مندوحة عن اللجوء إلى مثل التقدير المذكور ، ولقد سبق شرح ذلك من قبل شرحاً يُغني عن الإعادة هنا³ .

ولو وقعت الجملة الحالية ﴿ وما يشعرون ﴾ بين الفعل ﴿ يَهْلِكُونَ ﴾ وبين (إلا) أداة الاستثناء لكانت هذه الحال وقعت بعد عاملها وصاحبها جميعاً ، غير أنها تأخرت إلى ما بعد المقصور عليه للأسباب الثلاثة التالية :

الأول : أن نفي الشعور عن فاعلي الفعل ﴿ يَهْلِكُونَ ﴾ يعد دماً ضمنيا لهم ، ولا يصح ذمهم بهذا الذم إلا إذا كان هذا الفعل مما يشعر به فاعلوه عادة ، وهو كذلك ؛ لأنه مسلط على أنفس الفاعلين ، ثم لا يصح ذمهم بهذا الذم إلا بعد ذكر اللفظ الذي يدل على أن هذا الفعل مما يشعر به فاعلوه عادة ، وهو لفظ المفعول به ﴿ أنفسهم ﴾ ، فلهذا جاءت الجملة الحالية ﴿ وما يشعرون ﴾ التي تثبت نفي شعورهم بعد المقصور عليه الذي هو المفعول به .

¹ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 354/2 .

² ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 595/1 .

³ يُنظر في النمط الثاني من أنماط الفصل الأول من هذا البحث ، وهو غط قصر الفعل على المفعول به على الشكل: (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به .

والثاني : أنه لو وقعت الجملة ﴿ وما يشعرون ﴾ قبل أداة الاستثناء لكان ركن المقصور طويلاً جداً، ثم إن اشتغال الجملة الحالية على فعل - وهو الفعل ﴿ يشعرون ﴾ - منع من مجيء هذه الجملة قبل مفعول الفعل ﴿ يهلكون ﴾ دفعاً لاحتمال الالتباس .

والثالث : أن مراعاة توافق الفواصل القرآنية يقتضي أن تنتهي الآية القرآنية محل الدراسة بجملة ﴿ وما يشعرون ﴾؛ لأن هذه الآية القرآنية وردت في سياق كانت الفاصلة القرآنية فيه محتومة بحرف النون قبلها واو مد أو ياء مد ، بل إن هذه الفاصلة هي الغالبة جداً في سورة الأنعام التي هذه الآية منها¹.

وأما الجملة الثانية عشرة فهي قوله تعالى حكاية لقول شعيب - عليه السلام - يُخَلِّطُ قَوْمَهُ أَهْلَ مَدْيَنَ: ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾ ، والجملة ﴿ ما استطعت ﴾ هنا جملة مصدرية ظرفية كما تقدم القول من قبل ، وهي من متعلقات المقصور ، وقد تأخرت هذه الجملة إلى ما بعد المقصور عليه بسبب أن في تقديرها ضميراً يعود على المقصور عليه نفسه: لفظ ﴿الإصلاح﴾؛ وذلك أن تقدير الجملة الثانية عشرة هذه هو هكذا : إن أريد إلا الإصلاح ما استطعته، ولا يخفى أن هذا التقدير قد كشف عن أن في قوله تعالى: ﴿ ما استطعت ﴾ ضميراً مقدراً يعود منه على لفظ ﴿الإصلاح﴾ المقصور عليه ، وليس هذا الضمير المقدّر بضمير تُستَساغ الغفلة عنه، ولكنه ضمير ينبغي عدّه موجوداً كأنه ظاهر ؛ لأنه ضمير المفعول به: مفعول (الاستطاعة)، فمن أجل هذا تأخرت هذه الجملة المصدرية الظرفية إلى ما بعد المقصور عليه؛ لأن الضمير لا يجوز رجوعه على متأخر لفظاً في اختيار الكلام.

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في الجملة السابعة عشرة من هذا النمط قصر إضافي ، والجملة السابعة عشرة هذه هي التي في قوله تعالى قَصَصًا عن موسى - عليه السلام - : ﴿ فلما أن أراد أن ييطش بالذي هو عدوٌ لهما قال يا موسى أتريد أن تقتلني كما قتلت نفساً بالأمس إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين ﴾ ، وبيان كون القصر فيها إضافياً أن

¹ وردت هذه الفاصلة في سورة الأنعام أربعاً وأربعين ومائة مرة بنسبة (87,27 %) ، ويُعرف على أربع فواصل أخرى في السورة وعلى عدد ورود كل فاصلة فيها وعلى نسبة ورودها فيها أيضاً بالنظر في الهامش رقم 1 من ص 167 .

الرجل¹ الذي من شيعة موسى - عليه السلام - لما قال لموسى - ظلماً وافترأً -: «إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض» لا يقصد أن موسى - عليه السلام - يريد أن يقصر حياته على أن يكون جباراً في الأرض من دون ما سوى ذلك من شيء ، ولكنه يقصد - ظلماً وافترأً - أن موسى - عليه السلام - يريد أن يكون جباراً في الأرض ، ويقصد - مع ذلك - أن ينفي عنه - ظلماً وافترأً - أن يكون يريد شيئاً واحداً بعينه لا غير ، وهذا الشيء هو أن يكون من المصلحين ، ولهذا قال له بعد ذلك - ظلماً وافترأً -: «وما تريد أن تكون من المصلحين» ، فقصّر إرادته على أن يكون جباراً في الأرض ليس نفيًا لسائر ما يكون يريد من شيء ، ولكنه نفي لأن يكون يريد أن يكون من المصلحين لا غير ، والحاصل أن القصر في الجملة السابعة عشرة هذه قصر إضافي لا قصر حقيقي ، والإضافة فيه إنما هي إلى كون المخاطب منظوراً إليه في شيئين اثنين لا أكثر: أن يكون جباراً في الأرض وأن يكون من المصلحين ، وقد رماه المخاطب - ظلماً وافترأً - بأنه يريد الأول ولا يريد الثاني ، والحق أن موسى - عليه السلام - إنما يريد الثاني ولا يريد الأول ؛ إذ هو من الأنبياء والمرسلين ، والأنبياء والمرسلون كلهم صالحون في أنفسهم مصلحون لغيرهم غير جبارين في الأرض².

هذا الكلام عن نوعية القصر في الجملة السابعة عشرة من هذا النمط، وأما القصر في سائر جمل هذا النمط - وهي إحدى وعشرون جملة - فيبدو أنه قصر حقيقي فيها كلها جميعاً.

¹ تُثَلَّى قِصَّةُ موسى - عليه السلام - مع هذا الرجل الذي من شيعة ومع ثلاثة رجال آخرين : رجلين من عدوه ورجل مؤمن من آل فرعون يكرم إيمانه - في سبع آيات من سورة القصص : من الآية 15 إلى الآية 21 ، ويُقرأ تفصيل هذه القصة في تفاسير القرآن الكريم أو في كتب قصص الأنبياء والمرسلين - صلى الله وسلم عليهم أجمعين .

² إن الذي أعان على اختراع هذه المعاني هو أن التجير في الأرض ضد الإصلاح فيها ؛ إذ أن التجير إفساد وأن المتجير مفسد؛ فقد نقل أسير جعفر النحاس في كتاب (إعراب القرآن، 3/234) عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال : « الجبار في اللغة المتعظم الذي لا يخضع لأمر الله - عز وجل - » ، ولا شك في أن « المتعظم الذي لا يخضع لأمر الله » لا يكون إلا مُفْسِداً ، وقال الزنجشيري في (تفسير الكشاف، 4/218) : « والجبار الذي يفعل ما يريد من الضرب والقتل بظلم لا ينظر في العواقب ولا يدفع بالتي هي أحسن ، وقيل : المتعظم الذي لا يتواضع لأمر الله . ولا شك في أن « الذي يفعل ما يريد من الضرب والقتل بظلم لا ينظر في العواقب ولا يدفع بالتي هي أحسن » لا يكون إلا مفسداً ، على أن خلاصة كلام المفسرين في تفسير « إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض » هي كما قال محمد علي الصابوني في (صفوة التفاسير، 2/428) : « ما تريد يا موسى إلا أن تكون من الجبابرة المفسدين في الأرض » ، فهنا تصريح بأن الجبابرة هم المفسدون في الأرض ، وعَدُّ الصابوني الخمسة بين لفظي «جباراً» و«المصلحين» في الكلام طباقاً معنواً ، وغلَّل ذلك بقوله - في الموضع المشار إليه آنفاً - : « لأن الجبار المفسد المحرَّب المكتر للقتل وسفك الدماء » ، وههنا تصريح أيضاً بأن المتجير هو المفسد ، بمختلف أنواع المفساد من تحريب وقتل وسفك الدماء ، ونحو ذلك ، وعلى هذا يكون قوله : « وما تريد أن تكون من المصلحين » توكيداً لقوله : « إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض » .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به الثاني

(إن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان

يشتمل هذا النمط على ثلاث جمل ، وهي فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى مخاطباً خاتم الرسل : ﴿ وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هُزُوءاً أهذا الذي يذكر آلهتكم وهم بذكر الرحمن هم كافرون ﴾¹ الأنبياء/36.
- 2 - وقال مخاطباً خاتم الرسل أيضاً : ﴿ وإذا رأوك إن يتخذونك إلا هُزُوءاً أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ الفرقان/41.
- 3 - وقال : ﴿ بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضاً إلا غروراً ﴾² فاطر/40.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا هو الفعل ، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع ، وقد دل الفعل المضارع في جملة هذا النمط الثلاث كلها على الحال الاستمراري.

¹ (الهُزُوءُ) تسهيل (الهُزُوءُ) ، وهو - بإسكان الزاي وضمها - مصدرٌ (هَزَأَ) و(هَزَيْ) فلان بفلان ومنه (يهزأ) إذا سخر منه، وقال الزخشري في (أساس البلاغة ، مادة : هزأ ، ص 483) : « ورجل هَزَأَ وهَزَأَهُ ، وهو هُزْأَةٌ بين الناس : يهزءون به » ، وقال نحو ذلك أبو بكر الرازي في (مختار الصحاح ، مادة : هزأ ، ص 439) .

وقال الزخشري أيضاً في (تفسير الكشاف ، 149/4) : «واخذ هُزُوءاً: في معنى استهزأ به، والأصل: اتخذ موضع هُزُوء أو مهزوءاً به».

² (الغرور) هو كما قال أبو بكر الرازي في (مختار الصحاح ، مادة : غرر ، ص 303) : « ما اغتر به من متاع الدنيا » ، والمقصود به هنا هو كما قال الزخشري في (تفسير الكشاف ، 87/5) : « هو قولهم [أي : قول الظالمين في شركائهم الذين يدعون من دون الله : ﴿هؤلاء شفعائنا عند الله﴾] [يونس/18] » ، وهذا المعنى مفهوم من الآية التي تشتمل على الجملة الثالثة هذه في هذا النمط؛ وذلك أن هذه الآية بتمامها هي قوله تعالى : ﴿ قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أم آتيناهم كتاباً فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضاً إلا غروراً ﴾ فاطر/40 ، وأن المشركين إنما يعبدون من دون الله تعالى من شيء ليشفعوا لهم عنده سبحانه بزعمتهم ، أو ليقربوهم إليه سبحانه بزعمتهم أيضاً ؛ وذلك بدليل قوله تعالى : ﴿ ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله ﴾ يونس/18 ، وقوله أيضاً : ﴿ ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون ﴾ الزمر/3 .

والأفعال المضارعة الثلاثة المشار إليها أفعال متعدية إلى مفعولين اثنين، وهذا أمر بديهي؛ إذ تدل عليه ترجمة هذا النمط قبل أي شيء آخر قد يدل عليه، والعلان الأول، والثاني - وهما مشتقان من مصدر الفعل (اتخذ) - من أفعال التحويل¹، والفعل الثالث - وهو مشتق من مصدر الفعل (وعد) - من أفعال التمكين².

والملاحظ هنا أنه لا فعل من هذه الأفعال الثلاثة هو من أفعال القلوب، وفي هذا تأكيد³ ثانٍ لما كان البحث ادعاه في الفصل الأول من هذا البحث من أن الجمل الفعلية ذات أفعال القلوب لا تكاد تؤكد بقصر فعلها على مفعوله الثاني إلا قليلاً، وأقول (التأكيد الثاني) لأنه قد مضى تأكيد أولٍ لذلك قوياً في الفصل الثاني⁴ من هذا البحث أيضاً.

وبعد، فهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط:

أرقام الجمل	مكونات المقصور
1 ، 2 .	فعل + فاعل + مفعول به أول .
3 .	فعل + فاعل + بدل من الفاعل ⁵ + مفعول به أول .

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصر حقيقي.

¹ أفعال التحويل هي قسمة أفعال القلوب في مجموعة (ظن) وأخواتها من الأفعال، و(ظن) وأخواتها هي الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين أصلهما مبتدأ وخبر.

² (أفعال التمكين) تسمية البحث لمجموعة (أعطى) وأخواتها من الأفعال، و(أعطى) وأخواتها هي الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

³ يُنظر في النمط الثالث من أنماط الفصل الأول من هذا البحث، وهو غط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان.

⁴ يُنظر في النمط الثالث من أنماط الفصل الثاني من هذا البحث، وهو غط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (لا) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان.

⁵ البدل من الفاعل عند الزمخشري هم الرؤساء، والمفعول به الأول عندهم الأتباع. ينظر:

الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 87/5 .

النمط الثالث : قصر الفعل على نائب الفاعل

(إن) + فعل + (إلا) + نائب فاعل

لا يشتمل هذا النمط إلا على جملة واحدة، وهي فيما يلي:

- قال الله تعالى أمراً خاتماً رسله أن يقول: ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَا نَذِيرٌ مِّبِينٌ﴾ ص/70.

* * *

العنصر الأساسي في ركن المقصور في هذه الجملة إنما هو الفعل المضارع المبني للمجهول «يُوحَى»، ويتكون ركن المقصور فيها من هذا الفعل المضارع المبني للمجهول ومن جار ومجرور.

وسبب حذف الفاعل من هذه الجملة قد يكون العلم به؛ إذ هو الله تعالى، وقد يكون سبب حذفه انتفاء الغرض من ذكره؛ إذ الغرض من إيراد هذه الجملة إنما هو الإخبار بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنما هو نذير مبين؛ ولهذا جاء هذا الخبر مؤكداً بالقصر بـ «أنا»، وقد يكون سبب حذف الفاعل طول الجملة، وطولها إنما نجم عن كون نائب الفاعل - الذي هو مفعول به في الأصل - جملة اسمية ذات خبرين ومسبوقة بـ «أنا»، وهذا سبب لفظي؛ ولهذا فلا يليق أن يُعَوَّلَ عليه وحده سبباً لحذف الفاعل من هذه الجملة، ولكن ينبغي أن يُضَمَّ إلى سبب من السببين المعنويين المذكورين أولاً، وهما العلم بالفاعل وانتفاء الغرض من ذكره، ويجوز أن يكون سبب حذف الفاعل هو مجموع هذين السببين المعنويين، ويجوز أن يكون سبب حذفه هو مجموع الأسباب الثلاثة المذكورة جميعاً.

والحق أن عدَّ هذه الجملة في هذا النمط هو اختيار البحث؛ وذلك أن في التوجيه النحوي لهذه الجملة وجهين اثنين¹ على الأقل؛ فأما الوجه الأول فهو أن عبارة «أنا نذير

¹ يُنظر:

النحاس، إعراب القرآن، 472/3.

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 255/2.

مبين» في محل رفع على النيابة عن الفاعل، أي أن هذه العبارة في محل رفع نائب فاعل مرفوع بالفعل «يوحى»، وأما الوجه الثاني فهو أن هذه العبارة في محل نصب على نزع الخافض، والتقدير: إن يوحى إلي إلا لأنما أنا نذير مبين، ويجوز أن يكون التقدير هكذا: إن يوحى إلي إلا بأنما أنا نذير مبين¹، وعلى هذا الوجه الثاني يكون الجار والمجرور «إلي» هما اللذين يقوم مقام نائب الفاعل للفعل «يوحى»²، والوجه «الأول أجود»³ كما عبر مكّي بن أبي طالب القيسي، وأما الوجه الثاني فلعل السبب الذي حمل أصحابه على اختراعه هو كون الهمزة في «أنما» مفتوحة، وهذا السبب ينبغي ألا يحمل الدارس المتأمل على ارتكاب هذا الوجه؛ لأنه سبب هش كما يبدو للبحث، ثم إنه مدفوع بما ورد في القراءات القرآنية؛ فقد قرأ أبو جعفر المدني وحده من بين القراء الأربعة عشر «إنما أنا نذير مبين» بكسر الهمزة في «إنما»⁴، وقرأ سائر القراء الأربعة عشر «أنما أنا نذير مبين» بفتح الهمزة في «أنما»، ولئن كانت قراءة الكسر لا تكاد تذكر مع قراءة الفتح بسبب كثرة القارئ بهذه وقلة القارئ بتلك فإنها -على كل حال- قراءة صحيحة، فينبغي الاعتداد بها، وينبغي الجمع بين القراءتين: قراءة الفتح وقراءة الكسر -في وجه واحد ما أمكن الجمع بينهما، والجمع بينهما ممكن، والوجه الذي يصلح لأن تجمع فيه هاتان القراءتان إنما هو وجه قراءة الكسر؛ لأن قراءة الكسر لها وجه واحد فقط -وسياقي ذكره قريبا نقلا عن الزمخشري- وقراءة الفتح لها وجهان اثنان أحدهما مثل وجه قراءة الكسر والآخر ليس مثله -وهما اللذان مر ذكرهما قريبا-، ووجه قراءة الكسر لا يفضي بالجملة القرآنية موضوع البحث إلا إلى عدها في هذا النمط كما سيتبين قريبا حين ذكر هذا الوجه نقلا عن الزمخشري، ومادام وجه قراءة الفتح ينبغي أن يكون مثل وجه قراءة الكسر فإن وجه قراءة الفتح لا يفضي بالجملة القرآنية موضوع البحث إلا إلى عدها في هذا النمط أيضا.

¹ القيسي، مشكل إعراب القرآن، 255/2.

وعلى هذا التقدير تكون الباء المقدرة الحذف للتعليل بمثلة اللام، والباء قد تكون بهذا المعنى؛ وذلك كالباين في الآية الأولى من قوله تعالى: ﴿يُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّت لَهُمْ وَبِصَدْمِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا. وَأَخْذَهُمُ اللَّهُ وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ آمُورًا لِلنَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ النساء/160، 161. ينظر:

الزركشي، الرهان في علوم القرآن، 256/4.

² القيسي، مشكل إعراب القرآن، 255/2.

³ المرجع السابق، 255/2.

⁴ قراءة أبي جعفر المدني من القراءات الثلاث المشهورة الزائدة على القراءات السبع المتواترة، فهي من القراءات العشر الصحيحة. وينظر:

القبافي، إيضاح الرموز ومفتاح الكوز، ص 373.

والحاصل أن قراءة «إنما أنا نذير مبين» بكسر الهمزة في «إنما» تستلزم حصرَ الجملة القرآنية موضوع البحث في هذا النمط ولو كانت هذه الجملة الآية على قراءة «أنا أنا نذير مبين» بفتح الهمزة في «أنا»، وهذا الكلام قد تترع إليه العقول، غير أن الزمخشري لم يعمل بفحواه؛ إذ ذكر في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث الوجهين المذكورين جميعاً، بل إن المتأمل يُخَيِّل إليه كأن الزمخشري يرجح من هذين الوجهين الوجه الثاني؛ وذلك لأنه قدّمه في الذكر ابتداءً ثم تلى بذكر الوجه الأول مبتدئاً بلفظ (ويجوز)، قال في (تفسير الكشاف): «(إن يُوحى إليّ إلا أنا أنا نذير) أي: لأنما أنا نذير، ومعناه: ما يُوحى إليّ إلا للإنذار، فحُذِفَ اللام وانْتَصَبَ [أي: ما بعد (إلا)] بإفضاء الفعل إليه، ويجوز أن يرتفع على معنى: ما يُوحى إليّ إلا هذا، وهو أن أنذر وأبلغ ولا أفرط في ذلك، أي: ما أومر إلا بهذا الأمر وحده وليس إلى غير ذلك»¹، وما من شك في أن الزمخشري إنما بنى كلامه هذا على قراءة «أنا أنا نذير مبين» بفتح الهمزة في «أنا»، وما يدل على ذلك أنه لما ذكر قراءة «إنما أنا نذير مبين» بكسر الهمزة في «إنما» اقتصر من الوجهين المذكورين في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث على ذكر الوجه الأول وحده، قال -رحمه الله تعالى!-: «وَقُرِئَ «إنما» بالكسر على الحكاية، أي: إلا هذا القول، وهو أن أقول لكم: «إنما أنا نذير مبين» -ولا أدعي شيئاً آخر»²، وكان على الزمخشري -في نظر البحث- أن يقتصر على ذكر الوجه الأول وحده أيضاً في كلامه الذي بناه على قراءة «أنا أنا نذير مبين» بفتح الهمزة في «أنا»؛ وذلك لما سبق

¹ الزمخشري، تفسير الكشاف، 149/5.

² المرجع السابق، 149/5.

هذا، ويُلاحظ هنا أن كلام الزمخشري هذا المبني على قراءة الكسر مختلف عن الشطر الشارح لوجه الرفع من كلامه السابق المبني على قراءة الفتح، واختلافهما إنما هو في تقدير معنى الجملة القرآنية موضوع البحث لا في توجيهها النحوي، فأما توجيهها النحوي فإن هذين الكلامين ينصان وفقاً على أن ما بعد (إلا) في هذه الجملة مرفوع على النيابة عن الفاعل، ويرجع سبب اختلاف هذين الكلامين في تقدير معنى الجملة القرآنية موضوع البحث إلى رأي رأي الزمخشري؛ وذلك أنه رأى فرقاً بين القول موضع الرفع في قراءة الكسر -وهو: «إنما أنا نذير مبين»- وبين القول موضع الرفع في قراءة الفتح -وهو: «أنا أنا نذير مبين»-؛ إذ رأى القول موضع الرفع في قراءة الكسر محكياً بالمعنى واللفظ جميعاً، ورأى القول موضع الرفع في قراءة الفتح محكياً بالمعنى دون اللفظ، ويُعلم أن الزمخشري رأى هذا الرأي بالتأمل في الكلامين المشار إليهما المنقولين عنه هنا وهناك، ولا يرى البحث هذا الفرق بين القولين، ولكنه يراهما جميعاً محكيين بالمعنى دون اللفظ، ولا يرى البحث صلة البتة بين حركة الهمزة في كل من اللفظين «إنما» و «أنا» في القولين وبين كيفية حكاية كل منهما، ويرى البحث أنه لو أُريدَ حكايتها بالمعنى واللفظ جميعاً لَقِيلَ بذكرهما: إنما أنت نذير مبين، أو: أنا أنت نذير مبين، وبناءً على هذا فإن البحث لا يرى صحة كلام الزمخشري هذا المبني على قراءة الكسر، ولكنه يرى الشطر الشارح لوجه الرفع من كلامه السابق المبني على قراءة الفتح هو الصالح للجملة القرآنية موضوع البحث على قراءة الفتح وقراءة الكسر جميعاً.

ذَكَرُهُ من أن الجمعَ بين القراءتين: قراءة الفتح وقراءة الكسر - في وجه واحدٍ ممكنٌ، ولَمَّا كان هذا الجمع ممكنًا تعين المصير إليه ، ولَمَّا كان الوجه الذي تُجمَع فيه هاتان القراءتان هو الوجه الأول من الوجهين المذكورين في التوجيه النحوي للجملة القرآنية موضوع البحث تعيّن التمسك بهذا الوجه وجهًا واحدًا لهذه الجملة على القراءتين جميعًا ، ولهذا ترجّح كثيرًا عدُّ هذه الجملة في هذا النمط.

والقصر في الجملة القرآنية موضوع البحث قد يكون قصرًا حقيقيا، وهذا الحكمُ صحيحٌ إذا كان معنى هذه الجملة هو المعنى الذي وضعه الزمخشري لها بناءً على قراءة الفتح، وهو: «ما يُوحَى إليّ إلا هذا ، وهو أن أنذر وأبلغ ولا أفرط في ذلك ، أي: ما أُوْمِرُ إلا بهذا الأمر وحده وليس إلى غير ذلك»¹؛ وذلك لأن كلَّ الأوامر التي يُؤْمَرُ بها رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- ترجع في مجملها إلى الأمر بالإنذار والتبليغ مع عدم التفريط ، وهذا الحكم -أي: كونُ القصر في هذه الجملة حقيقيا- غيرُ صحيح إذا كان معنى هذه الجملة هو المعنى الذي وضعه الزمخشري لها بناءً على قراءة الكسر ، وهو: ما يُوحَى إليّ «إلا هذا القول»، وهو أن أقول لكم: «إنما أنا نذير مبين» - ولا أدّعي شيئا آخر»²؛ وذلك لأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يقول لهم: «إنما أنا نذير مبين» - فقط ، ولكن يقول لهم هذا القول وغيره، فالقصر على هذا المعنى الثاني قصر إضافي ؛ وبيان ذلك أن هذا القصر يُثبت أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول لهم: «إنما أنا نذير مبين» ، وينفي أن يكون يقول لهم ما يُعارض هذا القول، ولا ينفي أن يكون يقول لهم ما سوى ذلك من قول ، ومن الأقوال التي تُعارض قوله لهم: «إنما أنا نذير مبين»: (إنني أعلم الغيب)، و(إني مُلْك)، و(ما أنا ببشر)... إلخ، فهذه الأقوال ونحوها منفيٌ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يكون قائلًا لأحد. هذا، ولَمَّا كان البحث لا يرى صحة المعنى الثاني الذي وضعه الزمخشري بناءً على قراءة الكسر، ولما كلن البحث يرى المعنى الأول الذي وضعه الزمخشري أيضًا بناءً على قراءة الفتح هو الصالح للجملة القرآنية موضوع البحث على قراءة الفتح وقراءة الكسر جميعًا³، ثم لَمَّا كان القصر في هذه الجملة قصرًا حقيقيا إذا كان معناها هو المعنى الأول الذي وضعه الزمخشري بناءً على قراءة

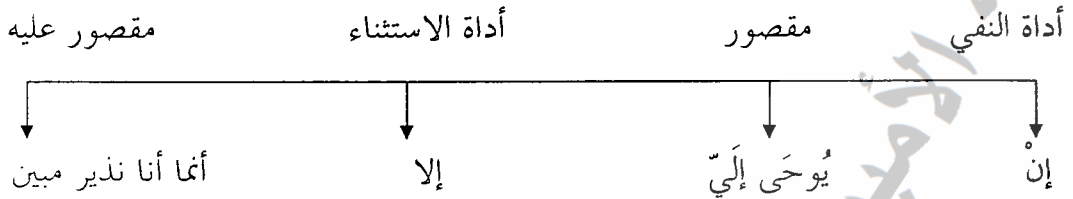
¹ الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 149/5 .

² المرجع السابق ، 149/5 .

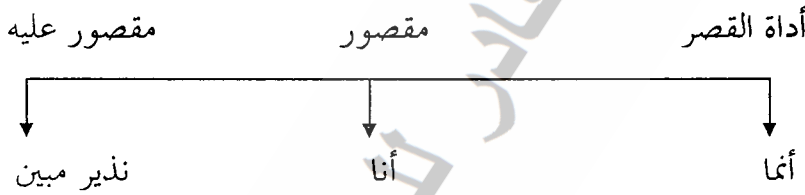
³ يُنظر تفصيل ذلك وتعليقه في الهامش رقم 2 من ص 222 .

الفتح - لما كان هذا كله كان الحكمُ المعبرُّ عنه بالقول : (والقصر في الجملة القرآنية موضوع البحث قد يكون قصراً حقيقياً) يحتمل كثيراً من الصحة.

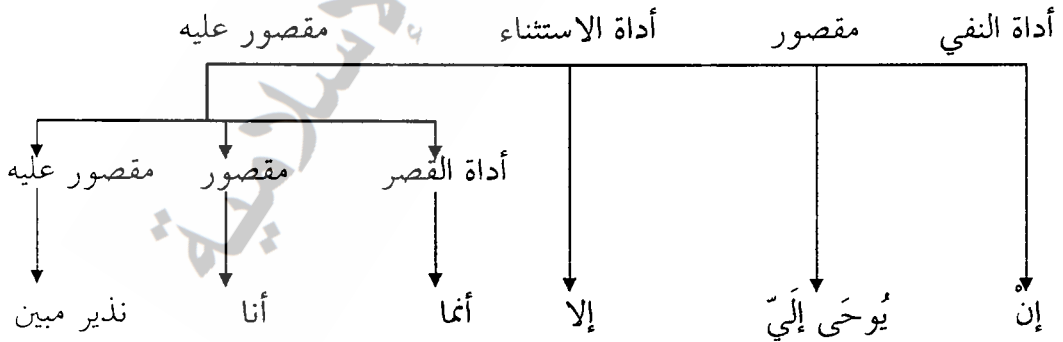
وفي الجملة القرآنية موضوع البحث هذه توكيدان بضريين من أضرب القصر؛ فأما التوكيد الأول فهو توكيد هذه الجملة بالقصر بالنفي والاستثناء، وينشأ عن هذا التوكيد انقسام هذه الجملة إلى أربعة أركان كما يلي:



وأما التوكيد الثاني فهو توكيد ركنِ المقصورِ عليه آخرِ الأركان الأربعة الناشئة عن التوكيد الأول - بالقصر بـ (إنما)، وينشأ عن هذا التوكيد انقسام هذا الركن إلى ثلاثة أركان كما يلي:



فهذان توكيدان : توكيد داخل توكيد ، وينشأ عن هذين التوكيدين أن يكون نظامُ الجملة القرآنية موضوع البحث كما يلي:



ويلاحظ هنا أن كون الرسول - صلى الله عليه وسلم - نذيراً مبيناً¹ مرتبط أساساً بتوكيدين اثنين، ولعل في هذا دليلاً كبيراً على عظم شأن هذا المعنى وبالغ أهميته، والذي يعني البحث هنا هو استكشاف الرابطة بين هذا المعنى العظيم الشأن البالغ الأهمية وبين بعض معاني الآيات التي تشتمل على الجملة القرآنية موضوع البحث ، ونتيجة هذا الاستكشاف هي ما بلغ إليه البحث، وعسى أن تكون هذه النتيجة صحيحة ، وهذا تفسيرها :

إن قبل الجملة القرآنية موضوع البحث قوله تعالى أمراً رسوله -عليه الصلاة والسلام- أن يقول: «ما كان لي من علم بالملا الأعلى إذ يختصمون» ص/69، وهذا احتجاج من النبي - صلى الله عليه وسلم - «لصحة نبوته بأن ما ينبئ به عن الملا الأعلى واختصاصهم أمر ما كان له به من علم قط، ثم علمه ولم يسلك الطريق الذي يسلكه الناس في علم ما لم يعلموا، وهو الأخذ من أهل العلم وقراءة الكتب ، فعلم أن ذلك لم يحصل إلا بالوحي من الله»²، والمقصود باختصاص الملا الأعلى هو اختلافهم « في شأن آدم - عليه الصلاة والسلام - وامتناع إبليس من السجود له ومحاجته ربه في تفضيله عليه »³، وتفصيل هذا الاختصاص ورد بعد الجملة القرآنية موضوع البحث في خمس عشرة آية⁴، وقد ذكر الله تبارك وتعالى هذه القصة - كما قال ابن كثير⁵ - في ستة مواضع من القرآن الكريم : في سورة البقرة ، وفي أول سورة الأعراف، وفي سورة الحجر، وفي سورة الإسراء ، وفي سورة الكهف ، وفي سورة ص⁶ ، ولعل أكبر عبرة تستفاد من هذه القصة هي تأكيد إبليس عزمه على غواية ذرية آدم -عليه الصلاة والسلام-؛ إذ أقسم على أن يغويهم أجمعين إلا عباد الله المخلصين ؛ فقد قال الله تعالى حكاية لقوله: «قل فبعزتك لأغوينهم أجمعين . إلا عبادك منهم المخلصين» ص/82، 83 ، وتأكيد إبليس عزمه على الغواية يدعوا المنذرين من عاقبة غوايته إلى تأكيد هذه الصفة فيهم، فلعل هذا هو سبب ارتباط كون الرسول -صلى الله عليه وسلم- نذيراً مبيناً بتوكيدين اثنين أساساً، أي أن توكيد الرسول

¹ كون الرسول -صلى الله عليه وسلم- نذيراً مبيناً معنى مدلول عليه في هذه الجملة بالعبارة : « أنا نذير مبين » .

² الزمخشري ، تفسير الكشاف ، 149/5 .

³ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 46/6 .

⁴ وهي الآيات من 71 إلى 85 من سورة ص .

⁵ ينظر :

ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 47، 46/6 .

⁶ وهذه مواضعها بأرقام الآيات: الآيات من 30 إلى 39 من سورة البقرة ، والآيات من 11 إلى 25 من سورة الأعراف ، والآيات من 28 إلى 44 من سورة الحجر ، والآيات من 61 إلى 65 من سورة الإسراء ، والآية 50 من سورة الكهف ، والآيات من 71 إلى 85 من سورة ص .

- صلى الله عليه وسلم - كونه نذيراً مبيناً قد يكون ذا علاقة بتوكيد إبليس عزمه على أن يكون غَوِيّاً مبيناً، وهذا كما لو أن زيداً من الناس توعد بإذابة عمرو ، فيقول بكرٌ لعمرو وقد بلغ إليه ما توعد به زيد من إذابة عمرو: احذر زيداً ، إني لك لَمِن الناصحين! - ويؤكد له كونه ناصحاً له بما استطاع من ضروب التوكيد.

النمط الرابع : قصر الفعل على ظرف الزمان أو نائب ظرف الزمان

(إن) + فعل + (إلا) + ظرف زمان أو نائب ظرف زمان

يشتمل هذا النمط على جملتين اثنتين، وهما فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْجُرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا . يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا عَشْرًا ¹ ﴾ طه/102، 103.
- 2 - وقال : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ طه/104.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل، ولا فعل هنا إلا الفعل الماضي، وهو الفعل (لبث) في الجملتين جميعاً، وقد دل فيهما معاً على المضي المنقطع. ويتكون ظاهر ركن المقصور في كل جملة من جملتي هذا النمط من الفعل الماضي المذكور ومن الفاعل الذي هو ضميرُ جمع المخاطبين.

والمراد بلبثهم لبثهم في الدار الدنيا ² ، وقال الزمخشري: «وقيل: المراد لبثهم في القبور، ويعضده قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْجُرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَلَّمْنَا يَوْمَئِذٍ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ

¹ قال الزمخشري في (تفسير الكشاف ، 4/45) في معنى لفظ ﴿ زُرْقًا ﴾ : « قيل في (الزرق) قولان ؛ أحدهما أن الزرقة أبغض شيء من ألوان العيون إلى العرب ؛ لأن الروم أعداؤهم وهم زرق العيون ؛ ولذلك قالوا في صفة العدو : أسود الكبد أصهب السُّبَالِ [(السبال) ح م (السبلة) ، وهي الشارب، والمعنى: أحمر شعر الشارب] أزرق العين ، والثاني أن المراد العمى ؛ لأن حدة من يذهب نور بصره تترقق » ، ولعل القول الثاني هو الصحيح ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ ومن يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم غمماً وُكُماً وَصُماً مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعيراً ﴾ الإسراء/97 ، وقوله : ﴿ قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عسدى فأما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى . ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حسرتي أعمى وقد كنت بصيراً . قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تُنسى ﴾ طه/123 - 126 .

² يُنظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ، 4/238 .

البعث» [الروم/55، 56]¹، وليس قوله تعالى هذا بعاضدٍ لكون المراد بلبثهم لبثهم في القبور عند ابن كثير، ولكنَّ عنده أن الجرمين يُقسَمون «بالله أنهم ما لبثوا غير ساعة واحدة في الدنيا، ومقصودهم بذلك عدم قيام الحجة عليهم وأنهم لم يُنظَرُوا حتى يُعذَر إليهم»²، ثم إذا كان هذا هو مقصودهم بذلك فلا فائدة من استقصارهم لبثهم في القبور؛ لأن القبور ليست بديار عملٍ حتى يصح منهم أن يتملصوا من قيام الحجة عليهم بدعوى أنهم لم يُنظَرُوا فيها -أي: في القبور- حتى يُعذَر إليهم، ويترجَّح إذن كون المراد بلبثهم لبثهم في الدار الدنيا، ويعضده قوله تعالى: «قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين. قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم فسنل العادين. قال إن لبثتم إلا قليلاً لو أنكم كنتم تعلمون» المؤمنون/112-114، ويجوز أن يكون المراد بلبثهم مجموع لبثهم في الدار الدنيا ولبثهم في القبور، ويعضده قوله تعالى: «ويوم تقوم الساعة يُقسم الجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يُؤفكون. وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث» الروم/55، 56، «أي: من يوم خُلِقْتُمْ إلى أن بُعِثْتُمْ»³، وأما أن يكون المراد بلبثهم لبثهم في القبور وحده فهذا بعيد جداً.

وبناء على ما سبق يمكن أن يقال إن ركن المقصور في كل جملة من جملتي هذا النمط يتكون من الفعل الماضي (لبث) ومن الفاعل الذي هو ضمير جمع المخاطبين ومن جار ومجرور محذوفين، وتقديرهما: في الأرض، أو: في الحياة الدنيا، أو نحو ذلك.

تقدير المعداد في الجملة الأولى

المقصور عليه في الجملة الثانية ظرف زمان، وهو لفظ «يوماً»، والمقصور عليه في الجملة الأولى نائب ظرف زمان، وهو لفظ «عشرًا»، وهذا اسم عدد، ولا بد للعدد من معداد، وهو في تقدير ابن كثير: «عشرة أيام»⁴، ولعل ابن كثير أن يكون قدره (أياماً) ليكون من جنس المقصور عليه في الجملة الثانية من هذا النمط؛ وذلك أنه لا يخفى على الناظر في معرض جملتي هذا النمط أن هاتين الجملتين هما من آيتين متتاليتين من سورة واحدة، وقدّر بعض المفسرين

¹ الزمخشري، تفسير الكشاف، 4/46.

² ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 5/225.

³ المرجع السابق، 5/225.

⁴ المرجع السابق، 4/238.

المعاصرين المعدود المحذوف بـ (الليالي)¹، ولعل هذا التقدير ناتج عن كون لفظ «عشرا» مذكرا؛ وتفسير ذلك أن (العشرة) تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر²، ولما كان المعدود لا يخرج عن أحد اللفظين: (الليالي) - ومفردها مؤنث - أو (الأيام) - ومفردها مذكر - وكان لفظ «عشرا» مذكرا - لما كان هذا قدر المعدود بـ (الليالي) ليجتمع التذكير في العدد مع التأنيث في مفرد المعدود، ولا يقدرن أحد (الأيام) أو (الليالي) ويقول إنهما - أي: لفظا (الأيام) و (الليالي) - مؤنثان؛ لأن التأنيث إنما يعتبر في مفرد المعدود لا في جمعه كما أشار إلى ذلك سيبويه في (الكتاب)³.

هذا، وربما يجوز تقدير (الليالي) و (الأيام) على السواء؛ فأما (الليالي) فلا مشكل في تقديرها، وأما (الأيام) فعلى أساس أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة تؤنث مع المعدود المذكر «إلا إن حذف فيجوز التذكير، نحو: «أربعة أشهر وعشرا»⁴، أي: نحو قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا»⁵ البقرة/234، بل إن في الثلاثة والعشرة وما بينهما إذا حذف معدودها وهو مراد وجهين اثنين⁶: الأول الإتيان بالعدد كما لو كان المعدود المقصود مذكورا، فيذكر العدد إذا كان مفرد المعدود مؤنثا، نحو: سهرت أربعاً - إذا كان المقصود (ليالي)، ويؤنث العدد إذا كان مفرد المعدود المقصود مذكرا، نحو: صمت خمسة - إذا كان المعدود المقصود (أياماً)، «وهذا الوجه أفصح الوجهين»⁷، والثاني الإتيان بالعدد موافقا في التذكير والتأنيث للمعدود المقصود، فيقال بدل المثاليين المذكورين في الوجه الأول: سهرت أربعة، أي: ليالي، وصمت خمسة، أي: أياماً، والوجه الأول أفصح

¹ ينظر: الصابوني، صفوة التفاسير، 247/2.

² ينظر مثلاً: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 372/2.

³ ينظر: سيبويه، الكتاب، 562/3.

هذا، وكذلك التذكير، غير أنه لا فائدة في أن يقال إن التذكير إنما يعتبر في مفرد المعدود لا في جمعه؛ والسر في ذلك أن الجمع المذكور لا يكون مفردة إلا مذكرا، فإذا اعتبر التذكير في الجمع فكأنه اعتبر في المفرد.

⁴ ابن هشام، الجامع الصغير في النحو، ص 202.

⁵ الاستشهاد بقوله تعالى هذا مبني على أن المعدود المحذوف (أيام)، وهذا غير مسلم به؛ فقد قال ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم)، 305/1: «أول ما قال في تفسيره هذه الآية (البقرة/234) - وما ذكر هنا هو بعضها لا كلها - قال: «هذا أمر من الله للنساء اللاتي يتوفى عنهن أزواجهن: أن يعتدن أربعة أشهر وعشر ليال» ، فهنا تقدير (الليالي) لا تقدير (الأيام)، وعلى هذا فالعشرة ذكرت مع المعدود المؤنث لا مع المعدود المذكر، ولا حجة إذن في هذه الآية لمن يقول بجواز تذكير العدد إذا حذف المعدود المذكر.

⁶ محمد محيي الدين عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، 244/4.

⁷ المرجع السابق، 244/4.

الوجهين كما ذكرت، وعلى هذا فإن الراجح في الجملة القرآنية موضوع البحث أن المعدود المحذوف منها هو (الليالي) لا (الأيام)، ويؤيد هذا أن العرب درجوا في التأريخ على التأريخ بالليالي، قال أبو العباس الفيومي: «ويعتبر التاريخ بالليالي؛ لأن الليل عند العرب سابق على النهار؛ لأنهم كانوا أميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الأمم، فتمسكوا بظهور الهلال، وإنما يظهر بالليل، فجعلوه ابتداء التاريخ، والأحسن ذكر الأقل ماضيا كان أو باقيا»¹، أي أن الأحسن التأريخ بذكر أقل العددين: عدد ليالي ما مضى من الشهر وعدد ليالي ما بقي منه، وذلك أن العرب يعبرون عن أول الشهر بقولهم: لأول ليلة من شهر كذا، ثم يقولون: لأول ليلة خلت من الشهر، وليلتين خلتا منه، وثلاث ليالٍ خَلَوْنَ منه، إلى أن يقولوا: لعشر ليالٍ خَلَوْنَ منه، ثم يقولون: لإحدى عشرة ليلة خلت منه، إلى أن يقولوا: لأربع عشرة ليلة خلت منه، فإذا انتصف الشهر قالوا: للنصف من شهر كذا، ثم يقولون: لأربع عشرة ليلة بَقِيَتْ من الشهر، إلى أن يقولوا: لإحدى عشرة ليلة بقيت منه، ثم يقولون: لعشر ليالٍ بَقِيْنَ منه، إلى أن يقولوا: لثلاث ليالٍ بقين منه، ولليلتين بقيتا منه، ولليلة بقيت منه، فإذا انسلخ الشهر قالوا: لآخر ليلة من شهر كذا²، والمفيد أن هذه العبارات كلها تدل على أن (الليالي) أكثر جريانا على السنة العرب في التأريخ من (الأيام)، ولعل في كلام سيويه الآتي توكيدا لهذا، والمقصود به قوله: «وتقول: سار خمس عشرة من بين يومٍ وليلة؛ لأنك أَلَقَيْتَ الاسمَ على الليالي ثم بَيَّنْتَ فقلت: من بين يومٍ وليلة، ألا ترى أنك تقول: لخمسٍ بَقِيْنَ أو خَلَوْنَ - وَيَعْلَمُ المخاطَب أن الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام، كما أنه يقول: أُنَيْتُهُ ضَحْوَةً وَبُكْرَةً - فيعلم المخاطَب أنها ضحوةٌ ويومٌ وبكرةٌ ويومٌ، وأشبه هذا في الكلام كثير، وإنما قوله: من بين يومٍ وليلة - توكيدٌ بعدما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخله مع الليالي، وقال الشاعر - وهو النابغة الجعدي -:

¹ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة: أرخ، ص 12.

² يُنظر: اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مادة: التأريخ، ص 10.

فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة يكون النكير أن تضيف وتجاراً¹.

ويقصد سيبويه بالاسم الملقى على الليالي اسم العدد، ويدل كلامه هذا دلالة واضحة على أن المعدود إذا كان لا يخرج عن (الليالي) أو (الأيام) فالذي عليه كلام العرب هو إلقاء اسم العدد على (الليالي)؛ وإنما يفعل ذلك - كما يرى سيبويه - اتكالا على علم المخاطب أن الأيام داخله في الليالي، فإذا ألقى المخاطب اسم العدد على الليالي اكتفى بذكرها عن ذكر الأيام، ويترتب على هذا أن اسم العدد يجب أن يؤتى به كما يؤتى به لو كان المعدود مذكوراً ومفرده مؤنثاً، وهذا في حالة ما إذا كان المعدود محذوفاً وهو لا يخلو من أن يكون (الأيام) أو (الليالي)، وأما إذا كان مذكوراً فلا مشكل، والحاصل أن كلام سيبويه هذا يؤيد كون المعدود المحذوف من الجملة القرآنية موضوع البحث (ليالي) لا (أياماً).

نوعية القصر في جملي هذا النمط

القصر في جملي هذا النمط قصر حقيقي.

هذا، ويرى الزمخشري أن سبب استقصار المحرمين مدة لبثهم في الدنيا هو واحد من عدة أمور؛ إذ قال: «يستقصرون مدة لبثهم في الدنيا إما لما يعاينون من الشدائد التي تذكرهم أيام النعمة والسرور فيتأسفون عليها ويصفونها بالقصر؛ لأن أيام السرور قصار، وإما لأنها ذهبت عنهم وتقصت، والذاهب وإن طالت مدته قصير بالانتهاء، ومنه توقيع عبد الله بن المعتز تحت (أطال الله بقائك): (كفى بالانتهاء قصراً)، وإما لاستطاعتهم الآخرة وأنها أبداً سرمد يستقصرون إليها عمر الدنيا ويتقال لبث أهلها فيها بالقياس إلى لبثهم في الآخرة»²، ويؤيد هذا أن أمثلهم طريقة - وهم العقلاء الكاملون فيهم³ - يقولون: «إن لبثتم إلا يوماً»، ووجه كون قولهم

¹ سيبويه، الكتاب، 563/3. وهذا البيت من الطويل، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ص 41، وأدب الكاتب ص 275، وإصلاح المنطق ص 298، وخزانة الأدب للبغداد 407/7، 408، 411، 413، والكتاب 563/3، ولسان العرب 76/6 (خمسة)، 211/9 (ضيف)، وبلا نسبة في مغني اللبيب 660/2، والمقرب 311/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 302/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 59/3).

اللغة: (النكير) الاستنكار - (تضيف) الفعل من (أضاف يضيف إضافة)، ونقول: أضاف الرجل، والمعنى: خاف، ونقول: أضاف من الشيء، والمعنى: حذر منه وأشفق - (تجاراً) الألف للإطلاق، والفعل من (جار جاراً وجواراً)، ونقول: جارت الناقة على فصيلها، والمعنى: صاحت شديداً. يذكر الشاعر بقرة فقدت ولدها، فطافت ثلاث ليال وأيامها تطلبه، وليس لها من نكير لما رزئت به في ولدها إلا أن تضيف وتجار.

² الزمخشري، تفسير الكشاف، 45/4، 46.

³ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 238/4.

هذا مؤيدا أن الله تعالى استرحه على قول غيرهم كما عبر الزمخشري في (تفسير الكشاف)¹، فدل هذا على صحة استقصارهم مدة لبثهم في الدنيا، ويؤيد هذا أيضا قوله تعالى: ﴿قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين. قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم فسئل العادين. قال إن لبثتم إلا قليلا لو أنكم كنتم تعلمون﴾ المؤمنون/112-114، ويرى ابن كثير أن غرض المجرمين من استقصارهم مدة لبثهم في الدنيا هو «درء قيام الحجة عليهم لقصر المدة»²، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يؤفكون. وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث﴾ الروم/55،56، ووجه كون قوله تعالى هذا مؤيدا أن المجرمين قد يقدرّون وقت لبثهم بساعة واحدة كذبا؛ فقد قال الزمخشري: «وإنما يقدرّون وقت لبثهم بذلك على وجه استقصارهم له، أو ينسون، أو يكذبون، أو يخمنون»³، وإذا كانوا يفعلون ذلك كذبا فإنما يفعلونه درءا لقيام الحجة عليهم بدعوى قصر المدة، ويؤيد هذا أيضا قوله تعالى: ﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور. وهم يصطرخون فيها ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير فذوقوا فما للظالمين من نصير﴾ فاطر/36،37، ووجه كون قوله تعالى هذا مؤيدا أن الله -عز وجل- أقام عليهم الحجة بشيئين اثنين: الأول أنه تعالى عمرهم أعمارا يتذكر في مثلها أهل التذكر⁴، والثاني أنه تعالى أرسل إليهم النذير، ويدل الشيء الأول على احتمال اتخاذهم قصر مدة لبثهم في الدنيا حجة لهم يدّعون بها عن أنفسهم العذاب، ولعل رأي ابن كثير إذن أن يكون صوابا، وأما رأي الزمخشري فلا شك في أنه صواب أيضا، وما بين الرأيين من تناقض، ولكن يمكن الجمع بينهما؛ وذلك أن أهل العذاب لا شك في أنهم يستقصرون مدة لبثهم في الدنيا، ثم إنهم ربما اتخذوا ذلك حجة لهم لدّرع العذاب عن أنفسهم، والله تعالى أعلم بالصواب!

¹ ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، 4/46.

² ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 4/238.

³ الزمخشري، تفسير الكشاف، 5/14.

⁴ ينظر في اختلاف المفسرين في مقدار العمر المراد ههنا، ثم معرفة المقدار الصحيح، ثم معرفة العمر الغالب على أعمار هذه الأمة:

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 5/354 - 356.

النمط الخامس : قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق

(إن) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق

أحصيت في هذا النمط ثلاث جمل ، وهي فيما يلي :

- 1 - قال الله تعالى : ﴿يوم يدعوكم فتستجيون بحمده وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾ الإسراء/52.
- 2 - وقال : ﴿قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين. قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم فسل العادين. قال إن لبثتم إلا قليلاً لو أنكم كنتم تعلمون﴾ المؤمنون/112 - 114.
- 3 - وقال : ﴿وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين﴾ الجاثية/32.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل ، ولقد ورد في هذا النمط الفعل

الماضي والفعل المضارع جميعاً ، واختلف هذان النوعان في العدد كما يتضح مما يلي :

عدد الأفعال الماضية : 02

عدد الأفعال المضارعة : 01

وورد الفعل الماضي في الجملتين الأولى ، والثانية ، ودل فيهما معاً على الماضي المنقطع ،

وورد الفعل المضارع في الجملة الثالثة ، ودل فيها على الحال الاستمراري.

ويتكون ركن المقصور في الجملة الثالثة من الفعل والفاعل ، ويتكون ظاهر ركن

المقصور في كل جملة من الجملتين الأولى ، والثانية - من الفعل والفاعل أيضاً.

والفعل (لبث) في الجملتين الأولى ، والثانية - لا بد من أن يتعلق به جار ومجرور ،

وهما محذوفان ، وتقديرهما في الجملة الثانية : في الأرض ، وهذا التقدير يدل عليه السؤال الوارد

في آية (المؤمنون/112) المتقدمة على آية (المؤمنون/114) المشتملة على الجملة الثانية هذه ،

وتقديرهما في الجملة الأولى هو كما عند ابن كثير: في الدار الدنيا¹، وعلى هذا يمكن أن يقال إن ركن المقصور في كل جملة من الجملتين الأولى، والثانية - يتكون من الفعل والفاعل وجذر ومجرور محذوفين، وتقديرهما: في الأرض، أو: في الدار الدنيا، أو نحو ذلك.

تقدير المقصور عليه في الجملتين الأولى، والثانية

المقصور عليه في كل من الجملتين الأولى، والثانية - محذوف، ولفظ «قليلًا» المذكور نعت له، وفي تقدير المقصور عليه المحذوف وجهان؛ فهو إما أن يكون مصدرًا للفعل (لبث) العنصر الأساسي في ركن المقصور، فيكون المقصور عليه مفعولًا مطلقًا محذوفًا، ويكون لفظ «قليلًا» نائب مفعول مطلق، وإما أن يكون - أي: المقصور عليه المحذوف - اسمًا من أسماء الزمان، فيكون المقصور عليه ظرف زمان محذوفًا، ويكون لفظ «قليلًا» نائب ظرف زمان، وهذان الوجهان جائزان على السواء، ومما يدل على ذلك أن ابن كثير أخذ بهما معًا في تفسير جملة من جمل هذا النمط، ألا وهي الجملة الثانية؛ إذ قال في تفسيرها: «أي: إنما كان لبثكم فيها قليلًا»²، وقال في موضع آخر في تفسيرها أيضًا: «أي: مدة يسيرة على كل تقدير»³، ففي التفسير الأول قدر المقصور عليه المحذوف مفعولًا مطلقًا؛ وذلك أنه جعل القلة في هذا التفسير خبرًا عن اللبث، أو بعبارة نحوية: جعل القلة خبر (كان) وجعل اسمها اللبث، وهذا يناسب أن تكون القلة في لفظ الجملة القرآنية نعتًا لللبث؛ لأن المسند إليه في الجملة الاسمية والمنعسوت - ومثلهما صاحب الحال - متماثلان من حيث إنهما مخبر عنهما كما المسند في الجملة الاسمية والنعت - ومثلهما الحال - متماثلان من حيث إنهما مخبر بهما، وفي التفسير الثاني قدر ابن كثير المقصور عليه المحذوف ظرف زمان؛ وذلك أنه جعل القلة - وقد عبر عنها باليسر - في هذا التفسير نعتًا للمدة، وهذا يناسب أن تكون القلة في لفظ الجملة القرآنية نعتًا للمدة أيضًا،

¹ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 4/107.

² المرجع السابق، 4/238.

³ المرجع السابق، 5/26.

ومعنى قوله: «مدة يسيرة على كل تقدير»: مدة يسيرة مهما كان مقدارها؛ وذلك لأن المنتهي - وإن طال مدته - قصير، فكيف به إذا قيس إلى الذي لا نهاية له؟!.

والحاصل أن الوجهين المذكورين يكادان يستويان قوة ، غير أنه قد ترجح في الفصل الثاني¹ من هذا البحث أن يكون المقصور عليه المحذوف في مثل هاتين الجملتين مصدرا للفعل الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور، ولقد اعتمدت في هذا الترجيح على أدلة لا فائدة من تكرارها هنا، وعلى هذا فالمقصور عليه المحذوف من الجملتين الأولى ، والثانية -هو مصدر للفعل (لبث)، فهو إذن مفعول مطلق محذوف ، وعلى هذا يكون لفظ «قليلًا» المذكور بعده نائبه، والحاصل أن المقصور عليه في هاتين الجملتين نائب مفعول مطلق .

نوعية المفعول المطلق المقصور عليه في الجملة الثالثة

الجملة الثالثة في هذا النمط هي: «إن نظن إلا ظنا»، وظاهر المقصور عليه فيها أنه مفعول مطلق غير مبين لنوع عامله ولا مبين لعدد مرات وقوع عامله أيضا، بل إن ظاهره أنه مفعول مطلق مؤكد لمعنى عامله فحسب ، وقد تبين في الفصل الأول² من هذا البحث أن هذا النوع من المفاعيل المطلقة لا يصح البتة أن يكون مقصورا عليه في جملة مؤكدة بالقصر لا بالنفي والاستثناء ولا بغيره من طرق القصر ، ولقد اعتمد البحث في ذلك على أدلة ذكرت ثمة فلا داعي لإعادة ذكرها ههنا ، ولأجل أن المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله لا يصح أن يكون مقصورا عليه في جملة مؤكدة بالقصر كان إعراب الجملة القرآنية موضوع البحث «من مشكل الإعراب وغامضه»³ كما عبر أبو جعفر النحاس ، ولأجل هذا ذهب العلماء مذاهب شتى في الجواب عن هذا المشكل وحلّ هذا الغموض ، ولا ندري كم عدد الأقوال في ذلك، غير أنها قد تكون كثيرة، وآية لذلك أن البحث أحصى منها خمسة أقوال كاملة ، وسأذكرها هنا واحدا واحدا، ثم سأختار منها ما يناسب تفسير ابن كثير للجملة القرآنية موضوع البحث، وهذا أو أن ذكرها، وربما نوقشت بعض الأقوال قبل تجاوز ذكرها إلى ذكر غيرها.

¹ ينظر في النمط الثامن من أنماط الفصل الثاني من هذا البحث ، وهو غلط قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق على الشكل: (لا) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق .

² ينظر في النمط السابع من أنماط الفصل الأول من هذا البحث ، وهو غلط قصر الفعل على نائب المفعول المطلق على الشكل: (ما) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .

³ النحاس ، إعراب القرآن ، 4/ 155 .

فأما القول الأول فهو أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وتقديره: إن نحن إلا نظن ظننا، وصاحب هذا القول هو محمد بن يزيد المبرد¹، واختاره أبو البقاء العكبري²، ويرى المبرد أن نظير «إن نظن إلا ظنا» «من كلام العرب حكاه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه: ليس الطيب إلا المسك، أي: ليس إلا الطيب المسك»³، أي أن تقدير (ليس الطيب إلا المسك) عند المبرد هو ليس إلا الطيب المسك، وتفسير هذا التقدير أن (ليس) متحملة ضمير شأن محذوفًا في محل رفع هو اسمها، وأن (الطيب المسك) جملة اسمية في محل نصب هي خبرها.

والحقيقة أن سيبويه لم يقدر هذا التقدير، ولكنه تكلم عن الذين زعموا أن (ليس) قد توضع موضع (ما) النافية، فقال: «وقد زعم بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، قال حميد الأرقط:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينَ»⁴

ثم قال: «هذا كله سُمِعَ من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارًا وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك»⁵، ويتبين من هذا الكلام أن سيبويه حمل الشواهد التي قال عنها إنها كلها سمعت من العرب -حملها على أن في (ليس) ضمير شأن محذوفًا في محل رفع هو اسمها، وأن ما بعد (ليس) جملة في محل نصب هي خبرها، ويتبين من هذا الكلام أيضًا أن

¹ النحاس، إعراب القرآن، 155/4.

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 298/2.

² ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1153/2.

³ النحاس، إعراب القرآن، 155/4.

⁴ سيبويه، الكتاب، 147/1.

وهذا البيت من البسيط، وهو لحمد بن ثور في الأزمنة والأمكنة 317/3، والأشباه والنظائر 78/6، 179/7، وتخليص الشواهد ص187، والكتاب 70/1، 147، والمقاصد النحوية 82/2، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 179/7، وخزانة الأدب للبغداد 270/9، وشرح أبيات سيبويه 175/1، وشرح الأشتوني 117/1، وشرح ابن عقيل ص145، وشرح المفصل 104/7، والمتنضب 100/4 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 1004/2، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 139/8).

اللغة: (النوى) ج م نواة، والنواة هي عجمة النمر ونحوه، أي: جبه أو بزره أو قلبه - (عالي) أي: فوق - (معرسهم) المعرس هو المنزل الذي يتزله المسافر آخر الليل. والشاعر يصف أضيافًا جاعًا نزلوا به، فيقول: أكلوا كثيرًا من التمر، وألقوا كثيرًا من النوى، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه، وكأنه أراد أن يقول: إنهم أكلوا من النوى لفرط جوعهم.

⁵ سيبويه، الكتاب، 147/1.

سيبويه لم يحمل ما قال عنه إنهم زعموا أن بعضهم قاله - لم يحمله على ما حمل عليه الشواهد التي قال عنها إنها كلها سمعت من العرب، فدلّ هذا على أن (ليس) في قولهم: ليس الطيب إلا المسك - موضوعة حقاً موضع (ما)، وهذا يعني أن تأويل هذا القول هو: ما الطيب إلا المسك، وهذا التأويل هو الذي صرح به سيبويه في موضع آخر من (الكتاب)، وذلك في باب ترجم له بقوله: «هذا باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إنّ) إذا قلت: إنه من يأتنا نأته، وإنه أمة الله ذاهبة»¹، ثم قال: «فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولاً أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في (إنه)»²، ثم أنشد بيت حميد الأرقط المذكور قريباً، وهو قوله:

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

ثم قال تعليقا على هذا البيت: «فلو كان (كل) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في (كل)، ولكنه انتصب على (تلقي)، ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد قدّمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول»³، وهذا لا يحسن، لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ، أو: تأخذ الحمى - لم يجوز وكان قبيحا»⁴، ثم قال: «ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء: العجير - سمعناه ممن يوثق بعريته -:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ⁵

أضمر فيها⁶، وقال بعضهم: كان أنت خير منه، كأنه قال: إنه أنت خير منه، ومثله

¹ المصدر السابق، 69/1.

² المصدر السابق، 70/1.

³ المقصود بالفعل الأول (ليس)، والمقصود بالفعل الآخر (تلقي)، والمقصود بالذي يعمل فيه الفعل الآخر (كل)، وعلّة عدم جواز حمل (المساكين) على (ليس) أن (كان) و(ليس) وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن.

⁴ سيبويه، الكتاب، 70/1.

⁵ هذا البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهية ص190، وتغليص الشواهد ص246، وخزانة الأدب للبغدادى 73، 72/9، والدرر اللوامع 41/2، 223/1، وشرح أبيات سيبويه 144/1، والكتاب 71/1، والمقاصد النحوية 85/2، ونوادر أبي زيد ص156، وبلا نسبة في أسرار العربية ص136، وشرح الأشموني 117/1، واللمع في العربية ص122، وجمع الهوامع 67/1، 111 (المعجم المفصل في شواهد النحوى الشعرية 541/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 345/4، 346).

اللغة: (شامت) الشامت اسم فاعل من (شمت يشمت شمتا وشمتة) فلان بفلان إذا فرح ببلية - (مثن) المثنى اسم فاعل من (أثنى يثنى ثناء) الرجل على الرجل بما فعل إذا مدحه به.

⁶ أي: أضمر في (كان).

[قوله تعالى]: «كاد تزيع قلوب فريق منهم»¹ [التوبة/117]، وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيع، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك - على إعمال: ما كان الأمر الطيب إلا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه: ما الطيب إلا المسك²، فهذا هو كلام سيويه بلفظه، وربما أفرطت في نقل كلامه، ولكنني فعلت ذلك عامدا حتى يتبين أن سيويه لم يقدر التقدير الذي قدره المبرد.

هذا، وإن دعوى أن في الكلام تقدما وتأخيرا لكافية وحدها لأن تفتح باب سوء في العربية يصعب إيصاده، فلهذا ينبغي التأني كثيرا في ادعاء مثل ذلك.

وأما القول الثاني من الأقوال المحصاة في الجواب عن مشكل إعراب الجملة القرآنية موضوع البحث وحل غموضها - فهو أن تقدير الكلام: إن نظن إلا أنكم تظنون ظنا، وصاحب هذا القول هو المبرد أيضا³.

ولا شك في أن المحذوف المقدر ههنا لا يدل عليه دليل، وإذا لم يدل دليل على شيء ادعَى أنه محذوف لم يجز تقديره.

وأما القول الثالث فهو أن أصل الكلام: «نظن ظنا، ومعناه إثبات الظن فحسب، فأدخل حرفا النفي والاستثناء ليُفاد إثباتُ الظن مع نفي ما سواه، وزيدَ نفي ما سوى الظن توكيدا بقوله: «وما نحن بمُستيقنين»⁴، وصاحب هذا القول هو الزمخشري.

وأما القول الرابع فهو أن تقدير الكلام: إن نظن إلا ظنا لا يؤدي إلى العلم واليقين، وهذا القول ذكره أبو البركات الأنباري في كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن)⁵ مقتصرا عليه.

وعلى هذا القول يكون المفعول المطلق في الجملة القرآنية موضوع البحث مبينا للنوع، ولا ضير في أن يقع هذا النوع من المفاعيل المطلقة مقصورا عليه في جملة مؤكدة بالقصر.

¹ قراءة حمزة والأعمش: «يزيع» بالذكور، وكذا رواية حفص عن عاصم، ورواية أبي بكر شعبة بن عياش عن عاصم: «تزيغ» بالتأنيث، وكذا قراءة سائر القراء الأربعة عشر. ينظر:

القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 250.

² سيويه، الكتاب، 71/1.

³ النحاس، إعراب القرآن، 155/4. وينظر:

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 298/2.

⁴ الزمخشري، تفسير الكشاف، 249/5.

⁵ الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 367/2.

وأما القول الخامس فهو أن الفعل «نظن» يفيد العلم وأن المصدر «ظنا» يفيد الشك؛ وذلك أن الظن قد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الشك، فاستثنى في هذه الجملة القرآنية الشك من العلم، والمعنى: ما لنا اعتقاد أو يقين إلا الشك، وهذا القول ذكره أبو البقاء العكبري في كتاب (التيان في إعراب القرآن)¹ ثاني قولين اثنين، والقول الأول الذي ذكره العكبري هو القول الأول من هذه الأقوال الخمسة.

وهذا القول الخامس قد يكون كالقول الرابع الذي قبله.

هذا، وقال ابن كثير في تفسير الآية المشتملة على الجملة القرآنية موضوع البحث ما يلي: «وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها» أي: إذا قال لكم المؤمنون ذلك «فلتم ما ندرى ما الساعة» أي: لا نعرفها «إن نظن إلا ظنا» أي: إن نتوهم وقوعها إلا توهمنا، أي: مرجوحا، ولهذا قال: «وما نحن بمستيقنين» أي: بمتحققين²، ولا شك في أن هذا التفسير يدعم القولين الرابع والخامس من الأقوال الخمسة المذكورة، فلهذا وقع اختيار الباحث عليهما، فإن كان ولا بد من اختيار آخر فالقول الثالث، وأما القولان الأول والثاني فهما - في نظر الباحث - من البعد بمكان بحيث كان يجب على صاحبهما ألا يذكرهما إذ خطرا بباله، والله تعالى أعلم بالصواب!

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلّها قصر حقيقي.

¹ العكبري ، التيان في إعراب القرآن ، 1153/2 .

² ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 161/6 .

هذا جدول إحصائي للشكل التالي من الفصل الثالث من هذا البحث:
أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه
يبين عدد الأنماط في هذا الشكل وأشكالها وعدد الجمل في كل نمط منها
وعدد الأفعال الماضية وعدد الأفعال المضارعة في ركن المقصور في كل نمط منها أيضا

رقم النمط	شكل النمط	عدد الجمل في النمط	عدد الأفعال الماضية	عدد الأفعال المضارعة
01	قصر الفعل على المفعول به . (إن) + فعل + (إلا) + مفعول به .	22	02	20
02	قصر الفعل على المفعول به الثاني . (إن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .	03	00	03
03	قصر الفعل على نائب الفاعل . (إن) + فعل + (إلا) + نائب فاعل .	01	00	01
04	قصر الفعل على ظرف الزمان أو نائب ظرف الزمان . (إن) + فعل + (إلا) + ظرف زمان أو نائب ظرف زمان .	02	02	00
05	قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق . (إن) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق .	03	02	01
	المجموع:	31	06	25

ثانيا : الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

يَرى أبو البقاء الكفوي أنّ (لم) كأنها مأخوذة من (لا) و (ما)؛ وذلك «لأن (لم) لنفي الاستقبال لفظاً والمضي معنى، فأخذ اللام من (لا) التي هي لنفي المستقبل والميم من (ما) التي هي لنفي الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أنّ في (لم) إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أنّ (لا) هي أصل النفي، ولهذا ينفي بها في أثناء الكلام، فيقال: لم يفعل زيد ولا عمرو»¹، وهذا الكلام لا يزيد عن أن يكون كلاماً فلسفياً رمزياً أو إشارياً، وكل كلام من هذا النوع لا يقوم على دليل ولا برهان، وأولى من هذا الكلام أن يقال إن (لم) حرف نفسي وجزم وقلب²، «وربما كانت مركبة من (لا) و (ما) الزائدة»³، ولكن الذي يعيننا منها أنها حرف نفي وجزم وقلب.

فأما أنّ (لم) حرف نفي فلائها نفي لصيغة (فعل)⁴، فيقال في النفي: لم يفعل⁵، ويرى برجشتراسر أنّ لصيغة (فعل) نفياً قديماً ونفياً حديثاً؛ فأما نفيها القديم فهو: لم يفعل، وأما نفيها الحديث فهو: ما فعل، واستند برجشتراسر في ذلك إلى أنّ (ما) أحدث من (لا)، فخصّص (ما) بنفي أحدث أبنية الفعل، وأحدث أبنية الفعل عنده هو (فعل)⁶، ولعل في هذا إشارة أيضاً

¹ الكفوي ، الكليات ، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه : عدنان درويش، وعبد المصري (ط2؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ=1993م)، ص791.

² ينظر:

الرماني، معاني الحروف، ص100.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 380/4.

³ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص169.

⁴ ينظر:

سيبويه، الكتاب، 220/4.

الرماني، معاني الحروف، ص101.

⁵ ينظر: سيبويه، الكتاب، 136/1.

⁶ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص174.

إلى أن (لم) مركبة من (لا) و(ما) الزائدة؛ لأنه إذا كانت (ما) أحدث من (لا) و(ما فعل) أحدث من (لم يفعل) كانت (لم) كأنها مشتملة على (لا) ومأخوذة -أو مشتقة- منها. هذا، ويرى أبو البقاء الكفوي أن (لم) لنفي الممكن وقوعه، وذلك نحو: لم يقم زيد؛ إذ قيام زيد ممكن وقوعه، وهذا بخلاف النفي بـ(لا)، وذلك نحو: الحجر لا يطير؛ إذ طيران الحجر لا يمكن وقوعه¹.

وأما أن (لم) حرف جزم فالأفهام تجزم الفعل المضارع بعدها²، ولا يلي (لم) إلا الفعل³، وقال سيبويه: «ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها [أي: الحروف العوامل في الأفعال الجازمة كما عبر سيبويه نفسه، وهي: لم، ولما، و(لا) الناهية، ولام الأمر] وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر⁴، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلا في شعر»⁵، وقال المرادي: «(لم) من خواص الفعل المضارع، وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى الماضي، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين، وذهب قوم -منهم الجزولي- إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب إلى سيبويه⁶، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والأول هو الصحيح؛ لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد (لو)، والقول الثاني لا نظير له»⁷، أي أن للقول الأول نظيراً وشبيهاً، وهو المضارع الواقع بعد (لو)

¹ الكفوي، الكليات، ص 791.

² سيبويه، الكتاب، 8/3.

³ المصدر السابق، 98/1، 111/3.

⁴ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء؛ وذلك لأن الجزم لا يكون إلا في الأفعال والجر لا يكون إلا في الأسماء، وهذا بخلاف الرفع والنصب؛ فإنهما يكونان في الأسماء والأفعال جميعاً.

⁵ سيبويه، الكتاب، 111/3.

⁶ لم يذهب سيبويه إلى هذا، بل قال في (الكتاب، 9/3): «واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء»، ويدل كلامه هذا دلالة واضحة على أن حروف الجزم -ومنها (لم)- تدخل على مضارع اللفظ وتبقيه عليه.

⁷ المرادي، الجنى اللاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل (ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ=1992م)، ص 267، 268.

الامتناعية؛ وتفسير ذلك أن (لو) الامتناعية إن وقع بعدها المضارع صرفت معناه إلى الماضي¹، نحو: لو تقوم أقوم، أي: لو قمتَ قمتُ.

وأما أن (لم) حرف قلب فلائها تقلب زمن الفعل المضارع بعدها إلى الماضي؛ لأن صيغة (لم يفعل) نفي لصيغة (فعل) الدالة على الماضي البسيط أو صيغة (فعل) الدالة على الماضي المستمر²، ويبان ذلك «أن المنفي بـ(لم) لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعا، نحو [قوله تعالى]: «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا» [الإنسان/1]، وقد يكون متصلا، نحو [قوله تعالى حكاية لقول زكريا - عليه السلام - مناديا ربّه نداء خفيا]: «ولم أكن بدعائك ربّ شقيا» [مريم/4]، بخلاف (لما)؛ فإنه يجب اتصال نفيها بالحال»³، فإذا كان المنفي بـ(لم) منقطعا عن الحال كان النفي بها في الماضي البسيط، وإذا كان المنفي بها متصلا بالحال كان النفي بها في الماضي المستمر.

هذا، وقد أحصيت هنا ثمانى جمل فعلية قرآنية مؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على

الشكل التالي:

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

وتتوزع هذه الجمل الثمانى على أربعة أنماط، وهي:

النمط الأول : قصر الفعل على المفعول به .

(لم) + فعل + (إلا) + مفعول به .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به الثاني .

(لم) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .

النمط الثالث : قصر الفعل على ظرف الزمان .

(لم) + فعل + (إلا) + ظرف زمان .

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب المفعول المطلق .

(لم) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .

¹ ينظر: الزركشي، الرهان في علوم القرآن، 368/4.

² ينظر: حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص247.

³ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص268.

النمط الأول : قصر الفعل على المفعول به

(لم) + فعل + (إلا) + مفعول به

أحصيت في هذا النمط جملتين اثنتين، وهما فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى: «إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» التوبة/18.
- 2 - وقال: «فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» النجم/29.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع المجزوم، ويدل الفعل المضارع في الجملتين معا على الماضي المستمر، وهو الماضي المتصل بالحاضر.

ويتكون ركن المقصور في هذا النمط من الفعل المضارع المجزوم ومن الفاعل.

نوعية القصر في جملة هذا النمط

القصر في كل جملة من جملة هذا النمط قصر حقيقي، وهذا تفصيل ذلك: فأما كون القصر في الجملة الأولى حقيقيا فهذا أمر واضح، والمقصود بالخشية في هذه الجملة الخشية الشرعية التي هي عبادة كسائر العبادات، ولهذا ذكر ابن كثير عن ابن عباس أنه قال في تفسير قوله تعالى: «وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ»: «لم يعبد إلا الله»¹، وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف قيل: «وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ» - والمؤمن يخشى المحاذير ولا يتمالك أن لا يخشاها؟!، قلت: هي

¹ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 241/3.

الخشية والتقوى في أبواب الدين، وأن لا يختار على رضا الله رضا غيره لتوقع مخوف¹، وإذا اعترضه أمران: أحدهما حق الله والآخر حق نفسه - أن يخاف الله، فيؤثر حق الله على حق نفسه، وقيل: كانوا يخشون الأصنام ويرجونها، فأريد نفي تلك الخشية عنهم².

وأما كون القصر في الجملة الثانية حقيقياً أيضاً فهذا أمر واضح كذلك، وإن كان القصر في هذه الجملة يظهر كأنه إضافي؛ وسبب ذلك أن قصر ما يريده من تولّى عن ذكر الله تعالى على الحياة الدنيا نفي لأن يكون يريد شيئاً واحداً بعينه، وذلك هو الحياة الآخرة، فلهذا يظهر هذا القصر كأنه إضافي، غير أن الإنسان ليس له من حياة ثلاثة سوى الحياة الدنيا والحياة الآخرة، فلهذا كان هذا القصر حقيقياً.

¹ (مخوف): اسم مفعول من (خاف فلان الأمر)؛ لأن (خاف) يتعدى بنفسه كما يتعدى بحرف الجر، فالمخوف إذن هو كل ما يخاف منه، وأصله: (مخوف) على زنة (مفعول)، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء الساكنة قبلها، فاجتمع حرفان ساكنان: العين وواو (مفعول)، فحذفت واو (مفعول)، فصار (مخوف).

² الزمخشري، تفسير الكشاف، 2/186.

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به الثاني

(لم) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان

يشتمل هذا النمط على جملتين اثنتين، وهما فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى حكاية لقول نوح - عليه السلام - : « قال ربّ إني دعوت قومي ليلا ونهارا. فلم يزدتهم دعائي إلا فرارا » نوح/5،6.
- 2 - وقال حكاية لقوله أيضا: « قال نوح ربّ إنهم عصوني واتبعوا من لم يزدده ماله وولده إلا خساراً » نوح/21.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع المجزوم، ويدل الفعل المضارع في كل جملة من جملتي هذا النمط على الماضي المستمر، وهو الماضي المتصل بالحاضر.

والفعلان المضارعان المشار إليهما فعلان متعديان إلى مفعولين اثنين، وهذا أمر بديهي؛ إذ تدل عليه ترجمة هذا النمط قبل أي شيء آخر قد يدل عليه، ولكن الذي يراد أن يقال هنا هو أن هذين الفعلين - وهما مشتقان من مصدر الفعل (زاد) - من أفعال التمكين¹.

والذي يلاحظ هنا أنه لا فعل من هذين الفعلين هو من مجموعة (ظنّ) وأخواتها من الأفعال²، وفي هذا تأكيد ثالث لما كان البحث بلغ إليه في الفصل الأول³ من هذا البحث من أن الجمل الفعلية ذات الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين بعضها أشد حاجة إلى التوكيد بقصر

¹ (أفعال التمكين) تسمية البحث لمجموعة (أعطى) وأخواتها من الأفعال، و(أعطى) وأخواتها هي الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخيرا.

² (ظنّ) وأخواتها هي الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين أصلهما مبتدأ وخير، وتقسّم هذه المجموعة من الأفعال باعتبار معانيها إلى قسمين اثنين، وهما: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

³ ينظر في غط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل : (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .

فعلها على مفعوله الثاني - من بعض، فأشدها حاجة إلى ذلك ما كان فعلها من أفعال التمكين، ثم تليها التي فعلها من أفعال التحويل، ثم تليها التي فعلها من أفعال القلوب، وهذه لا تكاد تؤكد بهذا الضرب من التوكيد إلا قليلا، وأقول (التأكيد الثالث) لأنه قد مضى تأكيدان اثنان لهذا الأمر في الذي سبق من البحث¹.

هذا، ويتكون ركن المقصور في كل جملة من جملي هذا النمط من الفعل المضارع المجزوم المشار إليه وفاعله ومفعوله الأول، والمفعول به الأول فيهما مقدم على الفاعل؛ وسبب ذلك هو أن المفعول به الأول ضمير متصل والفاعل اسم ظاهر في كل من الجملتين.

نوعية القصر في جملي هذا النمط

القصر في كل جملة من جملي هذا النمط قصر حقيقي.

¹ ينظر في غمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (لا) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان، وينظر أيضا في غمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (إن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان.

النمط الثالث : قصر الفعل على ظرف الزمان

(لم) + فعل + (إلا) + ظرف زمان

أحصيت في هذا النمط ثلاث جمل، وهي فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى: ﴿ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم﴾ يونس/45.
- 2 - وقال مخاطباً خاتم الرسل: ﴿فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل ولا تستعجل لهم كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ الأحقاف/35.
- 3 - وقال عن الساعة: ﴿كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها﴾ النازعات/46.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع المجزوم، والأفعال المضارعة الثلاثة المجزومة مشتقة من مصدر الفعل (لبث)، وهي كلها تدل على الماضي البسيط، وهو الماضي المنقطع عن الحاضر؛ وذلك لأن الكلام الذي في جمل هذا النمط الثلاث إنما هو في وصف العباد إذ تقوم الساعة، وذاك يوم القيامة والحشر، وإنما اللبث المقصود في هذه الجمل الثلاث هو اللبث في الحياة الدنيا¹، ولا شك في أن الناس يوم القيامة يكونون في انقطاع عن الحياة الدنيا وإدبار عنها وإقبال على الحياة الآخرة، ولهذا لا يجدون يومئذ مندوحة عن التعبير عن الحياة الدنيا بالماضي المنقطع عن الحاضر، وهو الماضي البسيط، وكذلك يُعبر عنهم به يومئذ.

¹ ينظر في كون اللبث المقصود في جمل هذا النمط هو اللبث في الدنيا :

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 3/324، 6/181، 7/116، 117.

ويتكون ظاهر ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط من الفعل المضارع المجزوم المشار إليه وفاعله، غير أن اليبث لا بد من أن يتعلق به جار ومجرور، وهما محذوفان من الجمل الثلاث جميعا، ويتبين من بعض ما سبق ذكره أن تقديرهما: في الحياة الدنيا - أو نحو ذلك، ولهذا يمكن أن يقال إن ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط يتكون من الفعل المضارع المجزوم المشار إليه وفاعله وجار ومجرور محذوفين، وتقديرهما: في الحياة الدنيا، أو: في الأرض، أو نحو ذلك.

أين نهاية الجملة الثانية في هذا النمط؟

الجملة الثانية في هذا النمط هي في قوله تعالى: ﴿فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل ولا تستعجل لهم كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾، وبداية هذه الجملة هي من أداة النفي (لم)، ولعل في تحديد نهايتها مشكلا من مشكل إعراب القرآن؛ وذلك أن لفظ «بلاغ» هل هو نهاية هذه الجملة أم أن نهايتها هو لفظ «نهار»؟، ولعل الجواب المنهجي عن هذا السؤال أن يكون وفق المراحل التالية: شرح المعنى اللغوي للفظ «بلاغ»، ثم ذكر قراءات القراء لهذا اللفظ، ثم نقل أقوال بعض العلماء في تأويل معنى هذا اللفظ وإعرابه على كل قراءة، ثم ترجيح البحث لبعض هذه الأقوال على بعض، وهذا تفصيل هذه المراحل:

فأما لفظ (البلاغ) في اللغة فهو مصدر الفعل (بَلَّغَ يَبْلُغُ)، ويقال: بلغ الكتاب إلى فلان بلاغا وبلوغا، والمعنى: وصل إليه، و(البلاغ) أيضا: ما يُبْلَغُ؛ وذلك أنه يقال: أبلغ فلان الكتاب إلى فلان إبلاغا، وبلغه إليه تبليغا، والمعنى: أوصله إليه إيصالا، فالكتاب مُبْلَغٌ ومُبْلَغٌ، والكتاب (بلاغ) أيضا، و(البلاغ) أيضا: الكفاية من العيش، ويقال: تبَّلع فلان بالقليل من العيش بلاغا وبُلعَةً وتَبَّلَعًا، والمعنى: اكتفى به وتجزأ، فالقليل من العيش لا يفضل بلاغ وبُلعَةً وتَبَّلَعٌ، وهو ما يُكتفى به من العيش ولا يفضل¹، وقال أبو جعفر النحاس: «يقال: ما معه من الزاد إلا بلاغ،

¹ ينظر في هذه المعاني كلها:

الزمخشري، أساس البلاغة، مادة: بلغ، ص 29.

الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة: بلغ، ص 36، 37.

أي: قليل»¹، والحاصل أن لفظ (البلاغ) يحتمل أربعة معان لغوية؛ أحدها: معنى المصدر من (بَلَّغَ)، والثاني: معنى الاسم من (الإبلاغ والتبليغ)، والثالث: معنى الكافي من كل شيء أو معنى الكفاية، والرابع: معنى القليل من كل شيء أو معنى القلة، ويجوز أن يكون معنى لفظ (البلاغ) في اللغة معنى مجموعاً من المعنى الثالث والمعنى الرابع، وهو معنى القليل الكافي من كل شيء أو معنى القلة والكفاية معاً.

وأما قراءات القراء للفظ «بلاغ» فتتضمن في قراءتين اثنتين: قراءة «بلاغاً» بالنصب والتنوين، وهي قراءة الحسن البصري، وقراءة «بلاغ» بالرفع والتنوين، وهي قراءة سائر القراء الأربعة عشر².

وأما الأقوال التي جمعت في تأويل معنى لفظ «بلاغ» وإعرابه فينبغي تقسيمها إلى قسمين اثنين: أقوال مبنية على قراءة الرفع، وأقوال مبنية على قراءة النصب. فأما «بلاغ» بالرفع فلا يخلو من أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، ثم في تقدير الكلام أقوال:

أحدها: أن يكون تقديره: «ذلك لبث بلاغ»³، أي: قليل⁴.

والثاني: أن يكون تقديره: هذا القرآن بلاغ⁵.

والثالث: أن يكون تقديره: «هذا الذي وُعِظْتُمُ به كفاية في الموعظة»⁶.

والرابع: أن يكون تقديره: «هذا تبليغ من الرسول - عليه الصلاة والسلام -»⁷، وقال الزمخشري صاحب هذا القول: «ويدل على معنى التبليغ قراءة مَنْ قرأ: «بَلَّغُ»⁸، ولا ندري من قرأ بهذه القراءة، غير أنها ليست من القراءات السبع المتواترة، ولا من القراءات الثلاث المشهورة، ولا من القراءات الأربع الشاذة أيضاً.

¹ النحاس، إعراب القرآن، 175/4.

² البقاعي، إيضاح الرموز وفتح الكون، ص394.

³ الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن: تفسير الطبري (د. ط؛ بيروت: دار الفكر، 1398هـ=1978م)، 24/26.

⁴ النحاس، إعراب القرآن، 175/4.

⁵ الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 24/26. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، 175/4.

⁶ الزمخشري، تفسير الكشاف، 259/5. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، 175/4.

⁷ الزمخشري، تفسير الكشاف، 259/5.

⁸ المرجع السابق، 259/5.

وأما «بلاغاً» بالنصب فلا يخلو من أن يكون نعتاً لـ «ساعة من هـار» أو مصدراً مفعولاً مطلقاً¹، ويرى الزمخشري أن العامل في لفظ «بلاغاً» إذا كان مصدراً مفعولاً مطلقاً هو فعل مشتق منه؛ إذ تقدير الكلام عنده على قراءة النصب هو هكذا: «بُلِّغُوا بلاغاً»².

هذا، وأما ما يراه البحث راجحاً من الأقوال الأربعة المبينة على قراءة الرفع فهو القول الرابع، وهو أن تقدير الكلام: «هذا تبليغ من الرسول - عليه الصلاة والسلام -»³، وعلى هذا القول يكون معنى لفظ «بلاغ» في اللغة هو معنى الاسم من (الإبلاغ والتبليغ)، أي أن (البلاغ) على هذا القول هو ما يُبَلِّغُ، وسبب ترجيح القول الرابع هذا هو أن قراءة «بلاغاً» بالنصب تعضده؛ وذلك أن الراجح في لفظ «بلاغاً» بالنصب هو أنه مصدر مفعول مطلق، غير أنه ليس توكيداً لفعل مشتق منه محذوف كما رأى الزمخشري إذ قدّر الكلام على قراءة النصب هكذا: «بُلِّغُوا بلاغاً»⁴، ولكن قوله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من هـار» بلاغ، فيكون المصدر «بلاغاً» توكيداً لنفسه المدلول عليه بما قبله من الكلام، وهذا ليس رأي البحث، ولكنه رأى سيبويه كما فهمت من كلامه؛ إذ قال - رحمه الله تعالى! -: «هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً، وذلك قولك: له علي ألف درهم عُرْفًا، ومثل ذلك قول الأحوص:

¹ النحاس، إعراب القرآن، 175/4.

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 304/2.

² الزمخشري، تفسير الكشاف، 259/5.

³ المرجع السابق، 259/5.

⁴ المرجع السابق، 259/5.

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ¹

وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال: له عليّ - فقد أقرّ واعترف، وحين قال: لأميل - عَلِمَ أنه بعد حلف، ولكنه قال: (عُرْفًا) و(قَسَمًا) توكيدا، كما أنه إذا قال: سِيرَ عليه - فقد عَلِمَ أنه كان سِيرًا، ثم قال: (سيرا) توكيدا²، ثم مَثَّلَ سيبويه بقوله تعالى: ﴿وترى الجبل تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنَّعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ النمل/88، وقوله تعالى: ﴿الم. غُلِبَتِ الرُّومُ. فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ. فِي بَضْعِ سَنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ. بَنَصَرَ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ. وَعَدَّ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الروم/1-6، وقوله تعالى: ﴿ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم. الذي أحسن كلَّ شيء خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ السجدة/6، 7 - على قراءة ﴿خلقه﴾ بسكون اللام³، وقوله تعالى يذكر المحرمات من النساء على الرجال أن ينكحوهن: ﴿والمحصناتُ من النساءِ إلا ما ملكت أيمانكم كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ النساء/24، ومثل سيبويه أيضا بالقول: الله أكبر دعوة الحق، ثم قال شارحا وجه توكيد المصادر المنصوبة في هذه الأمثلة لأنفسها المدلول عليها بما قبلها من الكلام: «لأنه لما قال - جل وعز - : ﴿مَرَّ السَّحَابُ﴾، وقال: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ - عَلِمَ أنه خَلَقَ وَصَنَّ، ولكنه وكَّد وثبت للعباد، ولما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء/23] حتى انقضى الكلام عَلِمَ المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم، وقال: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ توكيدا كما قال: ﴿صُنَّعَ

¹ هذا البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص166، والأغاني 110/21، وخزانة الأدب للبغدادى 48/2، 243/8، 244، وخطم السلافي ص259، وشرح أبيات سيبويه 277/1، وشرح المفصل 116/1، والكتاب 380/1، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 135/1، وخزانة الأدب للبغدادى 177/8، 162/9، والمقتضب 233/3، 267، والمقرب 256/1 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 730/2، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 350/6).

اللغة: (لأمنحك) اللام واقعة في جواب قسم محذوف، وأمنحك: أعطيك - (الصدود) هو الإعراض - (قسما) أي: حلفا وبمينا - (لأميل) اللام واقعة في جواب قسم محذوف، وأميل: اسم تفضيل من (مال) فلان إلى فلان إذا عدل إليه ورغب فيه وأحبّه، ويقال في المتضادين: مال إليه، ومال عنه، والمعنى في البيت: مال إليه، والدليل: (إليك)، والتقدير: إني مع الصدود لأميل إليك. وقبل هذا البيت قوله:

يَا بَيْتَ عَائِكَ الَّذِي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ الْعَذَى وَبِهِ الْفُؤَادُ مُوَكَّلُ

(أتعزل) المعنى هنا: أهرج - (حذر العدى) مفعول لأجله - (وبه الفؤاد موكل) أي: والفؤاد موكل به، والمعنى: والفؤاد معلق به ومرهون بأصحابه. يقول الشاعر: إني أظهر هجر هذا البيت ومن فيه وأنا محب لهم؛ وذلك خوفا من أعدائي.

² سيبويه، الكتاب، 380/1.

³ هذه قراءة أبي جعفر المدني وابن كثير وابن محيصن المكيين وأبي عمرو ويعقوب واليزيدي البصريين وابن عامر الشامي، وقرأ غير هؤلاء - من القراء الأربعة عشر - وهم: نافع المدني والحسن البصري والكوفيون كلهم: عاصم وحزرة والكسائي وخلف والأعمش - ﴿خلقه﴾ بفتح اللام. ينظر: القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص353.

الله»، وكذلك: «وَعَدَ اللهُ»؛ لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال -جل وعز-: وعدا وصنعا وخلقا وكتابا، وكذلك: دعوة الحق؛ لأنه قد عَلِمَ أن قولك: الله أكبر - دعاء الحق، ولكنه تأكيد، كأنه قال: دعاء حقا. قال رؤية:

إن نزارا أصبحت نزارا دعوة أبرار دعوا أبرارا¹

لأن قولك: أصبحت نزارا - بمثالة: هم على دعوة بارة²، ثم قال: «وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يُضْمَرَ شيئا هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصيغة الله³، أو: هو دعوة الحق. على هذا ونحوه رَفَعُهُ⁴»، وعدَّ سبويه الرفع في لفظ «بلاغ» من ذلك الرفع، ثم قال: «كأنه قال: ذاك بلاغ»⁵، ويتبين من كلام سبويه هذا أن قوله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» بلاغ، ولهذا صرح سبويه بأن لفظ «بلاغ» في الجملة القرآنية موضوع البحث مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام عنده: ذاك بلاغ، أو: هذا بلاغ - على أن (هذا) أو (ذاك) إضمار لقوله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار»، وقوله تعالى هذا ونحوه هو المقصود بـ(المظهر) في قول سبويه المذكور قريبا: «وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يُضْمَرَ شيئا هو المظهر»⁶، ويغلب على الظن كثيرا أن سبويه لم تبلغ إليه قراءة «بلاغا» بالنصب؛ لأنه لو كانت بلغت إليه لكان مثلاً بالجملة القرآنية موضوع البحث في كلامه عن المصادر المنصوبة المؤكدة لأنفسها المدلول عليها بما قبلها من الكلام، ولو مثلاً بقراءة النصب في كلامه عن وجه انتصاب هذا

¹ هذا البيت من الرجز، وهو لرؤية في الكتاب 382/1، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح المفصل 117/1، والمخصص 137/15 (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 1159/3، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 59/10).

اللغة: (نزار) نزار هو ابن معد بن عدنان، وإليه تنتهي قبيلتا ربيعة ومضر - (أبرار) الأبرار ج م برّ، وهو الصادق في القصد والقول والعمل. والمعنى أن ربيعة ومضر قبيلتان من قبائل العرب تنتهيان إلى نزار بن معد بن عدنان، وقد كان بينهما حرب وتقاطع، وكان الربيعي ينتهي في الحرب إلى ربيعة ويجعلها شعاره، وكان المضري ينتهي في الحرب إلى مضر ويجعلها شعاره، فلما اصطالحوا انتهوا كلهم إلى أبيهم نزار وجعلوه شعارهم، فصارت دعوتهم دعوة بارة، وصاروا أبرارا لما انتهوا إلى أبرار.

² سبويه، الكتاب، 381/1، 382.

³ (صبغة الله) هذه إشارة إلى قوله تعالى عن أهل الكتاب هودا ونصارى: «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اجتهدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيهم الله وهو السميع العليم. صِبْغَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَغَنَ لَهُ عَابِدُونَ» البقرة/137، 138.

⁴ سبويه، الكتاب، 382/1.

⁵ المصدر السابق، 382/1.

⁶ المصدر السابق، 382/1.

النوع من المصادر قبل أن مثَّلَ بقراءة الرفع في كلامه عن جواز ارتفاعها لكان كلامه أكثر وضوحاً مما هو عليه، ولكن قراءة النصب ربما لم تكن بلغت إليه يومئذ كما ذكرت قريباً.

والحاصل أن الرَّاجح في لفظ «بلاغ» بالرفع أنه الاسم من (الإبلاغ والتبليغ)، وأنه خبر لمبتدأ محذوف إضماراً لقوله تعالى: ﴿كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار﴾، والحاصل أيضاً أن الرَّاجح في لفظ «بلاغاً» بالنصب أنه مصدر، وأنه مفعول مطلق تؤكد لقوله تعالى: ﴿كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار﴾، وهذا هو الذي ذهب إليه سيبويه كما فهمتُ من مجموع كلامه المذكور قريباً، وهذا هو الذي ينصره القرآن الكريم أيضاً؛ وذلك أن لفظ «البلاغ» مرفوعاً معرفاً ومنكراً ورد في القرآن الكريم كله ثلاث عشرة مرة في ثلاث عشرة جملة: الجملة القرآنية موضوع البحث، واثنيت عشرة جملة أخرى، وإن الناظر في هذه الجمل الاثنتي عشرة ليراها على قسمين اثنين: قسم يشتمل على جملة واحدة ورد فيها (البلاغ) مرفوعاً منكراً¹، وموضع هذه الجملة آية (إبراهيم/52)، ولفظ «بلاغ» في هذه الجملة هو الاسم من (الإبلاغ والتبليغ)، وهو في هذه الجملة أيضاً خبر لمبتدأ مذكور، وقسم آخر يشتمل على إحدى عشرة جملة ورد فيها (البلاغ) مرفوعاً معرفاً بالألف واللام²، ولفظ «البلاغ» في هذه الجمل الإحدى عشرة هو مصدر، وهو في هذه الجمل الإحدى عشرة أيضاً مبتدأ، والقياس يقتضي أن يكون لفظ «بلاغ» في الجملة القرآنية موضوع البحث مثل لفظ «بلاغ» في الجملة القرآنية التي في آية (إبراهيم/52) المشتمة في القسم الأول من القسمين المذكورين؛ لأن هذا نكرة مرفوعة وذاك نكرة مرفوعة أيضاً، والقياس إذن يقتضي أن يكون لفظ «بلاغ» في الجملة القرآنية موضوع البحث هو الاسم من (الإبلاغ والتبليغ)، وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وقد يكون سبب حذف المبتدأ هنا هو أن المبتدأ إضماراً لقوله تعالى:

¹ وهذه الجملة هي التي في صدر قوله تعالى: ﴿هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أنما هو إله واحد وليذكر أولوا الألباب﴾ إبراهيم/52.

² وهذه هي مواضع الجمل الإحدى عشرة معرفة بأسماء السور وأرقام الآيات: آل عمران/20، المائدة/92، 99، الرعد/40، النحل/35، 82، النور/54، العنكبوت/18، يس/17، الشورى/48، التغابن/12.

والملاحظ أن لفظ «البلاغ» في هذه الجمل الإحدى عشرة منعوت بلفظ «المبين» في سبع جمل وغير منعوت رأساً في أربع جمل، والملاحظ أيضاً أن لفظ «البلاغ» في هذه الجمل الإحدى عشرة ورد مقصوراً عليه في خمس جمل مؤكدة بالقصر بـ(إنما) وأربع جمل مؤكدة بالقصر بالنفي بـ(ما) والاستثناء بـ(إلا) وجملة واحدة مؤكدة بالقصر بالنفي بـ(هل) والاستثناء بـ(إلا)، والقصر في هذه الجمل الإحدى عشرة جميعاً هو قصر جار ومجرور متعلقين بخبر محذوف على المبتدأ، وهو قصر ما على رسل الله - عليهم الصلاة والسلام - عامة وما على خاتم رسل الله - صلى الله عليه وسلم - خاصة على (البلاغ) أو (البلاغ المبين)، وهو قصر حقيقي في الجمل الإحدى عشرة كلها جميعاً.

«كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» المظهر، فلما ولي المضمّر المظهر لا يفصل بينهما شيء جاز حذف المضمّر، وهذا بخلاف المبتدأ في الجملة القرآنية التي في آية (إبراهيم/52)؛ فإنه مذكور، وهو اسم الإشارة «هذا»، وقد يكون سبب ذكره هو أنه -أي: اسم الإشارة «هذا»- ربما كان إشارة إلى بعض ما في سورة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-¹، وقد يكون سبب ذكره هو أنه ربما كان إشارة إلى ما في سورة إبراهيم كلّها من الأخبار والوعد والوعيد؛ وذلك أن آية (إبراهيم/52) المشتملة على هذه الجملة القرآنية هي آخر آية في السورة، بل إن ابن كثير ذهب إلى أن الإشارة في هذه الجملة القرآنية إنما هي إلى القرآن كلّ²، وأيا ما كان المشار إليه: القرآن كلّ، أو سورة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- كلّها، أو بعضها - فإن اسم الإشارة «هذا» الواقع موقع المبتدأ في الجملة القرآنية التي في آية (إبراهيم/52) لا يجوز حذفه بأي حال من الأحوال؛ لأن بين اسم الإشارة «هذا» وبين المشار إليه بعدا كبيرا في اللفظ.

وبناء على ما ترجح من أن لفظ «بلاغ» خبر لمبتدأ محذوف إضمار لقوله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» - فإن لفظ «بلاغ» هذا ليس بداخل في الجملة الثانية من جمل هذا النمط، وتكون الجملة الثانية إذن هي قوله تعالى: «لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» فقط، وتكون الجملة الاسمية بعدها ذات المبتدأ المحذوف والخبر المذكور - وهو لفظ «بلاغ» - جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

وبناء على ما ترجح أيضا من أن لفظ «بلاغا» مفعول مطلق تؤكد لقوله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» - فإن لفظ «بلاغا» هذا ليس بداخل أيضا في الجملة الثانية من جمل هذا النمط، وتكون الجملة الثانية إذن هي قوله تعالى: «لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» فقط، ويكون قوله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغا» جملة واحدة كما القول: الله أكبر دعوة الحق - جملة واحدة.

ولو كان لفظ «بلاغ» بالرفع بمعنى (قليل)، وكان خبرا لمبتدأ محذوف إضمار لـ «ساعة من نهار» لكان داخلا في الجملة الثانية من جمل هذا النمط؛ لأن الجملة الاسمية ذات

¹ يرى الزمخشري أن الإشارة هنا هي إلى قوله تعالى من أول الآية رقم 42 إلى آخر الآية رقم 51. ينظر:

الزمخشري، تفسير الكشاف، 127/3، 126/3.

² ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 465/3.

المبتدأ المحذوف والخبر المذكور - وهو لفظ «بلاغ» - تكون على هذا في محل نصب نعتا لـ «ساعة من نهار»، ومعلوم أن النعت مع المنعوت كاللفظ الواحد.

ولو كان لفظ «بلاغاً» بالنصب بمعنى (قليلاً)، وكان نعتاً لـ «ساعة من نهار» لكان داخلاً أيضاً في الجملة الثانية من جمل هذا النمط؛ لأن النعت مع المنعوت كاللفظ الواحد. وخلاصة القول أن الجملة الثانية في هذا النمط هي قوله تعالى: «لم يلبثوا إلا ساعة من نهار» فقط، ونهاية هذه الجملة إذن هو لفظ «نهار»، وهذا هو الجواب عن السؤال الذي هو عنوان هذه الفقرة، والله تعالى أعلم بالصواب!

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصر حقيقي.

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب المفعول المطلق

(لم) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق

لا يشتمل هذا النمط إلا على جملة واحدة، وهي فيما يلي:

- قال الله تعالى: «وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلا وكنا نحن الوارثين»¹ القصص/58.

* * *

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا في هذه الجملة هو الفعل المضارع المبني للمجهول المجزوم «تسكن»، ويدل هذا الفعل المضارع على الماضي البسيط، وهو الماضي المنقطع عن الحاضر.

ويتكون ركن المقصور في هذه الجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول المجزوم «تسكن» ومن نائب فاعله المستتر ومن جار ومجرور مذكورين.

¹ البَطَر - ويُسمى أيضا (الأثر) - هو كفرُ النعمة وعَمَظُها وعدمُ شكرها وسوءُ احتمال الغنى بعدم حفظ حق الله فيه. هذا، ويرى الفراء أن «معيشتها» منصوبة على التفسير، وهو التمييز، وقال أبو جعفر النحاس: «وتنصب المعارف على التفسير محال عند البصريين؛ لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحدا نكرة يدل على الجنس»، وهو كذلك؛ لأن المخاطب يتوقع بالتمييز ما لا يعرفه لا ما يعرفه، و«معيشتها» منصوبة عند أبي عثمان المازني على الحذف والإيصال، وتقدير الكلام عنده: بطرت في معيشتها، فلما حُلِفَتْ (في) تعدى الفعل بنفسه، وزاد الزمخشري على هذا الوجه ثلاثة أوجه أخرى؛ أحدها: أن «معيشتها» منصوبة على الظرف بنفسها، وذلك كما لو يُقال: زيد ظني مقيم؛ لأن (ظني) متضمنة معنى (في)، فهي ظرف منصوب، فكذلك «معيشتها»، والثاني: أنها منصوبة بتقدير حذف الزمان المضاف، والتقدير: بطرت أيام معيشتها، والثالث: لم يزد فيه الزمخشري عن أن قال: «وإما بضمين»، ولعله يقصد: بطرت معيشتها - ببناء الفعل للمجهول، وهذه ليست من القراءات الأربع عشرة، ولا أظن قرأ بها أحد من الناس، وهي على كل حال ليست تخريجا للنصب في «معيشتها»، وذكر مكّي بن أبي طالب القيسي أنه قيل إن «معيشتها» منصوبة بـ«بطرت»، ومعنى «بطرت» على هذا القول: جهلت، والتقدير: جهل أهل القرية شكر معيشتهم، ثم حُذِفَ المضافان: الفاعل والمفعول به، فصار الكلام: جهلت القرية معيشتها، ولعل الوجه هنا أن يُقال إن (بَطَر) ضَمَّنَ معنى (جَهَل). ينظر:

الفراء، معاني القرآن، 2/308.

النحاس، إعراب القرآن، 3/240.

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 2/163.

الزمخشري، تفسير الكشاف، 4/230.

والمقصور عليه في هذه الجملة محذوف، ولفظ «قليلًا» المذكور نعت له، وفي تقدير المقصور عليه المحذوف هنا وجهان اثنان؛ فهو إما أن يكون مصدرًا للفعل (سكن) العنصر الأساسي في ركن المقصور، فيكون المقصور عليه مفعولًا مطلقًا محذوفًا، ويكون لفظ «قليلًا» نائب مفعول مطلق، وإما أن يكون - أي: المقصور عليه المحذوف - اسمًا من أسماء الزمان، فيكون المقصور عليه ظرف زمان محذوفًا، ويكون لفظ «قليلًا» نائب ظرف زمان، وهذان الوجهان جائزان على السواء، غير أنه قد ترجح في الفصل الثاني¹ من هذا البحث أن يكون المقصور عليه المحذوف في مثل جملة هذا النمط مصدرًا للفعل الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور، ولقد اعتمدتُ في هذا الترجيح على أدلة لا فائدة من تكرارها هنا، وعلى هذا فالمقصور عليه المحذوف من جملة هذا النمط هو مصدر للفعل (سكن)، فهو إذن مفعول مطلق محذوف، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري؛ إذ قال في (تفسير الكشاف): «إلا قليلًا» من السَّكَنِ²، وعلى هذا يكون لفظ «قليلًا» المذكور بعد (إلا) أداة الاستثناء في جملة هذا النمط نائب المفعول المطلق المحذوف، والحاصل أن المقصور عليه في جملة هذا النمط نائب مفعول مطلق.

والقصر في جملة هذا النمط قصر حقيقي. هذا، وقال الزمخشري: «قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: لم يسكنها إلا المسافر ومارَّ الطريق يوما أو ساعة. ويُحتمل أن شؤم معاصي المهلكين بقي أثره في ديارهم، فكل من سكنها من أعقابهم لم يبق فيها إلا قليلًا»³.

¹ ينظر في النمط الثامن من أنماط الفصل الثاني من هذا البحث، وهو غط قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق على الشكل:

(لا) + فعل + (إلا) + مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق.

² الزمخشري، تفسير الكشاف، 230/4.

³ المرجع السابق، 230/4.

هذا جدول إحصائي للشكل التالي من الفصل الثالث من هذا البحث:

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

يبين عدد الأنماط في هذا الشكل وأشكالها وعدد الجمل في كل نمط منها

- والأفعال التي في ركن المقصور هنا ليست إلا مضارعة -

عدد الجمل في النمط	شكل النمط	رقم النمط
02	قصر الفعل على المفعول به . (لم) + فعل + (إلا) + مفعول به .	01
02	قصر الفعل على المفعول به الثاني . (لم) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .	02
03	قصر الفعل على ظرف الزمان . (لم) + فعل + (إلا) + ظرف زمان .	03
01	قصر الفعل على نائب المفعول المطلق . (لم) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .	04
08	المجموع :	

ثالثاً - الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكد بالقرص بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

اختلف الخليل وسيبويه - رحمهما الله تعالى! - في (لن): هل هي صيغة مرتجلة أم هي مركبة؟¹ فمذهب الخليل أنها مركبة من (لا) و(أن)، «ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم، كما قالوا: ويلمه، يريدون: وي لأمه، وكما قالوا: يومئذ، وجعلت بمترلة حرف واحد، كما جعلوا (هلا) بمترلة حرف واحد؛ فإنما هي: (هل) و(لا)»²، ويرى الخليل أن الفعل المضارع لا ينتصب إلا بـ(أن) مضمة أو مظهرة³، ومذهب سيبويه أنها صيغة مرتجلة، «وأما في حروف النصب بمترلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا»⁴، وألزم سيبويه الخليل أن لا يميز أن يقول: أما زيدا فلن أضرب؛ لأنه يكون كأنه قال: أما زيدا فلا أن أضرب، وهذا لا يجوز؛ لأن (أن) حرف مصدري موصول، والأحرف المصدرية الموصولة لا يجوز تقديم شيء مما في صلتها عليها، فلهذا لم يجز تقديم (زيدا) على (أن)؛ لأن (زيدا) مفعول (أضرب)، وهذا الفعل - مع فاعله ومفعوله - صلة (أن)، بهذا ألزم سيبويه الخليل⁵، ويرى بعض العلماء أنه لا يلزمه؛ لأن الحروف إذا ركبت زال حكمها في الغالب⁶، وقال الرماني: «وكان علي بن سليمان [وهو أبو الحسن الأخفش الأصغر] لا يميز: زيدا لن أضرب - من غير الجهة التي

¹ ينظر:

سيبويه، الكتاب، 5/3.

² المصدر السابق، 5/3.

³ الرماني، معاني الحروف، ص100.

⁴ سيبويه، الكتاب، 5/3.

⁵ ينظر:

سيبويه، الكتاب، 5/3.

الرماني، معاني الحروف، ص100.

⁶ ينظر:

الرماني، معاني الحروف، ص100.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 387/4.

ألزمها سيبويه الخليل، وهي أن عوامل الأفعال لا تتقدم عليها معمول معمولها¹، وأياً ما كان المذهب الصواب: مذهب الخليل أو مذهب سيبويه - فإن (لن) «حرف نفي لحدث المضارع ونصب للفظه واستقبال لزمانه»².

فأما أن (لن) حرف نفي فلائها تدخل على الفعل المضارع فتنفي معناه، وهي في النفي أكد من (لا)³، ولهذا درجت العزب في النفي على نفي المظنون بـ(لن) والمشكوك بـ(لا)⁴؛ وتفسير ذلك أن الظن أقرب إلى اليقين من الشك، فكان المظنون أحوج إلى النفي من المشكوك، فتنفي المظنون بـ(لن) وتنفي المشكوك بـ(لا)؛ لأن (لن) أكد في النفي من (لا).

وأما أن (لن) حرف نصب فلائها تنصب الفعل المضارع بعدها⁵، وقال الزركشي: «وكان ينبغي أن تكون جازمة، وقد قيل به، إلا أن الأكثر النصب»⁶، ولم أجد نحو هذا الكلام في سائر المراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث، ولم يذكر الزركشي لم كان ينبغي أن تكون (لن) جازمة؟، والظاهر أن هذا الكلام يفتقر إلى دليل، ولا سيما إذا كانت (لن) مركبة من (لا) و(أن) كما ذهب إليه الخليل.

وأما أن (لن) حرف استقبال فلائها تنفي الفعل المضارع في المستقبل؛ وذلك أن صيغة (لن يفعل) نفي لصيغة (سيفعل)⁷ وصيغة (سوف يفعل)⁸ وصيغة (أن يفعل)⁹، ومعنى (لن) يقتضي أن يمتد النفي بها امتداداً، ولهذا قال الزركشي: «ومن خواصها أنها تنفي ما قرب، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها»¹⁰، وإن كان في هذا الكلام نظر؛ لأن صيغة (لن يفعل)

¹ الرماني، معاني الحروف، ص 100.

² الكفوي، الكليات، ص 791.

³ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 387/4.

الكفوي، الكليات، ص 792.

⁴ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 388/4.

⁵ سيبويه، الكتاب، 5/3.

الرماني، معاني الحروف، ص 100.

⁶ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 387/4.

⁷ سيبويه، الكتاب، 136، 135/1، 220/4.

الرماني، معاني الحروف، ص 100.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 387/4.

⁸ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 387/4.

⁹ المرجع السابق، 387/4.

¹⁰ المرجع السابق، 387/4.

نفي في كل من المستقبل القريب والمستقبل الاستمراري¹، ومعنى كون صيغة (لن يفعل) نفياً في المستقبل الاستمراري أن النفي بـ(لن) يستمر «في المستقبل إلا أن يطرأ ما يزيله»²، وهذا يعني أن النفي بـ(لن) إذا لم يطرأ عليه ما يزيله بقي مستمرا في المستقبل، وإن النفي بـ(لن) يمكن أن يكون إذن نفياً مؤبداً على الدوام، غير أن هذا ليس بلازم، ولئن كان قوم يعولون على كون (لن) تفيد تأييد النفي في الاستدلال على شيء فإنما هم نفاة رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة - ولا سيما المعتزلة منهم - استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً وخر موسى صعقاً فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ الأعراف/143، ولا معول عليه لهم في ذلك؛ لأن رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة ثابتة بصريح الكتاب وصحيح السنة، ولهذا تعين حمل قوله تعالى: ﴿لن تراني﴾ على أنه صيغة نفى في المستقبل القريب ليس أكثر، والمقصود بالمستقبل القريب هنا هو المستقبل الممتد إلى يوم القيامة، ولعل أشد من تمسك من العلماء بأن (لن) تفيد تأييد النفي هو الزمخشري، ولهذا قال أبو البقاء الكفوي: «ولا تفيد تأييد النفي خلافاً للزمخشري»³، وهو دعوى بلا دليل؛ إذ لو كانت للتأييد لم يقيد نفيها باليوم في قوله تعالى [أمراً مريم - عليها السلام - أن تقول]: ﴿فلن أكلم اليوم إنسياً﴾ [مريم/26]، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾ [البقرة/95] تكراراً والأصل عدمه، وللزوم التناقض بمقارنة (حتى) في قوله تعالى [حكاية لقول كبير إخوة يوسف - عليه السلام -]: ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾ [يوسف/80]، وإنما هي لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي⁴، والحاصل أن صيغة (لن يفعل) نفي في المستقبل، ثم إنه إذا طرأ على هذا النفي ما يزيله فهي نفي في المستقبل القريب، وإلا فهي نفي في المستقبل الاستمراري، فـ(لن) إذن قد تفيد تأييد النفي وقد لا تفيده⁵، ولا محاجة في جواز إفادتها تأييد النفي وقد ورد في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً﴾ الإسراء/37، وقوله تعالى: ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة

¹ ينظر: حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص248.

² الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 4/387.

³ وينظر: المرجع السابق، 4/387.

⁴ الكفوي، الكليات، ص791، 792.

⁵ ينظر: أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن، ص124 - 126.

المقربون النساء/172، فهذا الإنسان لن يخرق الأرض أبدا ولن يبلغ الجبال طولا أبدا، وهذا عبد الله ورسوله عيسى بن مريم - عليهما السلام - لن يستنكف أن يكون عبدا لله أبدا، وكذلك المقربون من الملائكة لن يستنكفوا أن يكونوا عبادا لله أبدا¹.

هذا، وقد أحصيت هنا سبع جمل فعلية قرآنية مؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

وتتوزع هذه الجمل السبع على أربعة أنماط، وهي هذه:

النمط الأول : قصر الفعل على الفاعل .

(لن) + فعل + (إلا) + فاعل .

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به الثاني .

(لن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .

النمط الثالث : قصر الفعل على ظرف الزمان .

(لن) + فعل + (إلا) + ظرف زمان .

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب المفعول المطلق .

(لن) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .

¹ قد وردت (لن) المفيدة تأييد النفي في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وينظر في بعض هذه المواضع:

المرجع السابق، ص 123 - 130.

النمط الأول: قصر الفعل على الفاعل

(لن) + فعل + (إلا) + فاعل

يشتمل هذا النمط على ثلاث جمل، وهي فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ البقرة/111.
- 2 - وقال: ﴿قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾ التوبة/51.
- 3 - وقال: ﴿وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن فلا تبتئس بما كانوا يفعلون﴾ هود/36.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع المنصوب، وقد دلت الأفعال المضارعة الثلاثة على المستقبل الاستمراري، وحتى الفعل «يؤمن» الوارد في الجملة الثالثة دال على المستقبل الاستمراري، ولذلك فقد يتوهم تناقض بين زمن الفعل «يؤمن» الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور في الجملة الثالثة هذه وبين زمن الفعل «قد آمن» الذي هو صلة «من» الاسم الموصول الفاعل في هذه الجملة المقصور عليه فيها، ولعل أبلغ ما ينفي به توهم التناقض المشار إليه هو أن الفعل «يؤمن» يدل على المستقبل الاستمراري؛ وذلك لأن المعنى على هذا قد يكون هكذا: لن يكون أحد من قومك فيما يستقبل من الزمان مؤمنا إلا من قد آمن منهم فيما مضى منه، على أن الزمخشري - رحمه الله تعالى - قد ذهب إلى معنى غير هذا المعنى؛ وذلك أنه قال في (تفسير الكشاف): «(لن يؤمن) إقناط من إيمانهم، وأنه كالحال الذي لا تعلق به للتوقع، (إلا من قد آمن) إلا من قد وجد منه ما كان يتوقع من إيمانه،

¹ (من) هذه لبيان الجنس، وتقدير تفسير الزمخشري هذا هو هكذا: إلا من قد وجد منه شيء كان يتوقع بسببه إيمانه.

و«قد» للتوقع¹، وقد أصابت محزها²، وهذا يعني أن الفعل «قد آمن» يدل على تحقق إرادة الإيمان دون تحقق الإيمان ذاته، وأن الإيمان ذاته إنما يتحقق في المستقبل بدليل الفعل «يؤمن»، ولا يخفى أن الأخذ بهذا المعنى يجعل المرء لا يعرف هل تَحَقَّقَ إيمانٌ من قبل أن أوحى الله تعالى إلى نوح -عليه السلام- بأنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن منهم - أم لم يتحقق؟، وإذا فُرض أنه قد تحقق إيمان من قبل ذلك -وهذا الفرض هو الصحيح في نظر البحث- فإن هذا الإيمان لا يدل عليه شيء من الكلام الذي أوحى الله تعالى به إلى نوح -عليه السلام-، ولعل هذا مما يقلل من صحة المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري، وعلى كل حال فإن أي المعنيين كان صواباً: المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري أو المعنى الذي رآه البحث - فإن المعنيين جميعاً يصدان الاستثناء الذي في الجملة القرآنية موضوع البحث عن أن يكون استثناء منقطعاً، وإلا لكان الاستثناء الذي في هذه الجملة منقطعاً كالاستثناء الذي في قوله تعالى عن أهل الجنة:

¹ يقول كثير من العلماء إن (قد) قد تكون للتوقع مع الماضي والمضارع جميعاً؛ فأما أنها قد تكون للتوقع مع المضارع فهذا أمر معلوم ومفهوم، وأما أنها قد تكون للتوقع مع الماضي فهذا تَجَوُّزٌ في تسمية (التوقع)؛ وذلك لأن التوقع إنما هو انتظار الوقوع، فكيف يُنتظر وقوع ما قد وقع؟!، ولهذا قال الزركشي في (البرهان في علوم القرآن، 305/4): «وأما مع الماضي فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار؛ لأن الفعل قد وقع، وذلك ينافي كونه منتظراً، ولذلك استشكل بعضهم كونهما للتوقع مع الماضي»، ثم قال: «ولكن معنى التوقع فيه أن (قد) تدل على أنه كان متوقعاً منتظراً، ثم صار ماضياً، ولذلك تُستعمل في الأشياء المترتبة. وقال الخليل: إن قولك: قد قعد - كلام لقوم ينتظرون الخير. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون»، وقال سيبويه في (الكتاب، 223/4): «وأما (قد) فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخير»، وقال في (الكتاب، 114/3، 115): «و(لما يفعل) و(قد فعل) إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً»، والناظر في كلام العلماء الذين يقولون إن (قد) قد تكون للتوقع مع الماضي يجد فيه نحو قولهم: إن من معاني (قد فعل) معنى التوقع، وههنا تناقض كبير بين لفظ (المعنى) وبين لفظ (التوقع)؛ وذلك أن لفظ (المعنى) متعلق بصيغة (قد فعل) ولفظ (التوقع) متعلق بالمخاطبين، فكيف يُفسر معنى الكلام بما في صدور المخاطبين؟، ثم إن الانتظار الوارد في كلام الخليل وسيبويه - رحمهما الله تعالى - غير التوقع، فالتوقع هنا - وهو التوقع الذي تصديقه (قد فعل) - هو توقع الخير إيجاباً، والتوقع الذي تصديقه (لما يفعل) هو توقع الخير سلباً، وهذا بخلاف الانتظار؛ فإنه هو توقع الخير مطلقاً، أي: سواء أكان إيجاباً أو سلباً، ولهذا قال سيبويه - وقد مرّ ذكر هذا القول قريباً -: «و(لما يفعل) و(قد فعل) إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً»، ولم يقل: ينتظرون إيجاباً أو سلباً، ولهذا قال سيبويه كذلك - وقد مرّ ذكر هذا القول قريباً أيضاً -: «وزعم الخليل أن هذا الكلام [أي: قد فعل] لقوم ينتظرون الخير»، ولم يقل: ينتظرون الخير إيجاباً، فهذا هو الفرق بين الانتظار وبين التوقع في نظر البحث، ولهذا لا يرى البحث قول المقيم: (قد قامت الصلاة) كلاماً لقوم ينتظرون الخير، ولكنه يراه كلاماً لقوم يتوقعونه؛ وذلك أن المؤذن إذا أذن للصلاة جلس المصلون يتوقعون الإقامة، أي: ينتظرون وقوعها؛ لأنها واقعة لا محالة، فإذا قال المقيم: (قد قامت الصلاة) تحقق لهم وقوعها، وهنا لا يجد البحث بُدّاً من أن يدعي أن (قد) التي يُقال عنها إنها للتوقع إنما هي للتحقيق، ولا ينفك عن صيغة (قد فعل) معنى التقريب، والحاصل - في نظر البحث - أن صيغة (قد فعل) إذا حُوِّطَ بها من يتوقع الفعل إيجاباً فهي للتحقيق والتقريب، وأما إذا حُوِّطَ بها من ينتظر الخير مطلقاً إيجاباً أو سلباً فهي للتقريب دون التحقيق؛ لأن المخاطب لم يكن ينتظر وقوع الفعل إيجاباً حتى تكون للتحقيق، والله تعالى أعلم!، هذا، ويُنتظر في ما يخدم بعض هذه المعاني:

المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص 254 - 256.

² الزمخشري، تفسير الكشاف، 37/3.

«لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ووقاهم عذاب الجحيم» الدخان/56، وكالاستثناء الذي في قوله تعالى حكاية لقول أهل الجنة أيضا: «أفما نحن بميتين. إلا موتتنا الأولى وما نحن بمعذبين» الصافات/58، 59، أي: لولا المعنيان المذكوران لكان تقدير الجملة القرآنية موضوع البحث هكذا: لن يؤمن أحد من قومك فيما يُستقبل من الزمان غير من قد آمن منهم فيما مضى منه، ولكن المعنيين المذكورين لا مناص للدارس من أن يتمسك بأحدهما، وبعضهما أرجح من بعض كما لا يخفى. هذا، ومما يؤيد كون الاستثناء الذي في الجملة القرآنية موضوع البحث ليس منقطعا أن الكلام الذي قبل (إلا) أداة الاستثناء ليس كلاما تاما، والمقصود بالكلام الذي قبل (إلا) أداة الاستثناء هو قوله تعالى: «لن يؤمن من قومك»، ولو كان هذا الاستثناء منقطعا لكان هذا الكلام هكذا: لن يؤمن من قومك أحد، فلما حُذِفَ الفاعل من هذا الكلام تبين أن الفاعل هو ما بعد (إلا) أداة الاستثناء، وهذا يعني أن الاستثناء الذي في الجملة القرآنية موضوع البحث استثناء متصل.

وبعد، فهذا جدول يبين مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل هذا النمط:

أرقام الجمل	مكونات المقصور
3 .	فعل + جار ومجرور .
1 ، 2 .	فعل + مفعول به .

معنى الجملة الأولى في هذا النمط

الجملة الأولى في هذا النمط هي في قوله تعالى عن أهل الكتاب: «وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين»، وتقدير هذه الجملة هو هكذا: «وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى»¹، وقال الزمخشري: «فَلَفَّ بين القولين؛ ثَبَّةً بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله، وأما من الإلباس؛ لِمَا عَلِمَ من التعادي بين الفريقين وتضليل كل واحد منهما لصاحبه، ونحوه [قوله تعالى]: «وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا» [البقرة/135]»²، ومما يدل على التعادي بين اليهود والنصارى وتضليل كل فريق منهما لصاحبه قوله تعالى: «وقالت

¹ الزمخشري، تفسير الكشاف، 87/1 .

² المرجع السابق، 87/1 .

اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون البقرة/113.

ومناسبة مع دراسة هذه الجملة لا بأس من بيان توجيه توحيد اسم «كان» وجمع خبرها في الجملة الاسمية المنسوخة بـ «كان» صلة «من» الاسم الموصول الفاعل في الجملة القرآنية موضوع البحث المقصور عليه فيها، وهذه الجملة الاسمية المنسوخة بـ «كان» الصلة هي قوله تعالى: «كان هودا أو نصارى»، وتوجيه هذا التباين بين اسم «كان» وبين خبرها في العدد هو كما قال الزمخشري - رحمه الله تعالى - : «فإن قلت: كيف قيل: «كان هودا» على توحيد الاسم وجمع الخبر؟ قلت: حُمِلَ الاسم على لفظ «من» والخبر على معناه، كقراءة الحسن: «إلا من هو صال الجحيم»¹ [الصفات/163]، وقوله: «فإن له نار جهنم خالدين فيها»² [الجن/23]، وقرأ أبي بن كعب: «إلا من كان يهوديا أو نصرانيا»³، ولا يخفى أن اسم «كان» وخبرها في قراءة أبي بن كعب هذه مفردان معاً، ولا تقتصر هذه القراءة إذن إلى توجيه ولا تأويل.

نوعية القصر في جمل هذا النمط

القصر في جمل هذا النمط كلها قصر حقيقي.

¹ هذه القراءة من قراءة الحسن البصري، وهي من القراءات الأربع الشاذة الزائدة على القراءات العشر الصحيحة. ينظر: القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكوز، ص370.

وفي توجيه هذه القراءة وجهان اثنان؛ أحدهما هو أن يكون «صال الجحيم» جمعا لـ «صال الجحيم»، وأصله: صالوا الجحيم، فحُوِّلَت الواو خطأ حملا على حذفها لفظا لاتقاء الساكنين، وذلك كما حُوِّلَت الياء من: صالي الجحيم؛ إذ حُوِّلَت خطأ حملا على حذفها لفظا لاتقاء التاء الساكنين أيضا، والشاهد هنا إنما هو في هذه القراءة على هذا الوجه، وذلك هو أن المبتدأ واحد والخبر جمع، والوجه الآخر هو أن يكون «صال الجحيم» مفردا كـ «صال الجحيم»، ولكن أجري الإعراب على عين الكلمة بعد حذف لامها تخفيفا، وذلك كقوله تعالى: «وَجَسَى الْجَنَّتَيْنِ دَانُ» الرحمن/54 - بقراءة مَنْ قرأ: «دَانُ» بالرفع والتنوين، ولا شاهد هنا في هذه القراءة على هذا الوجه. ورُوي عن الحسن أيضا أنه قرأ: «صالوا الجحيم»، وهذا جمع لـ «صال الجحيم» وجه واحد، ولا يُعَدُّ الشاهد المذكور في هذه القراءة كما لا يخفى. ينظر:

عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب (د.ط؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د.ت)، ص77، 78.

² الشاهد هنا في هذه الآية هو أن ضمير الجر المتعلق بخبر «إن» صاحب الحال - وهو ضمير هاء الغائب في لفظ «له» - ضمير مفرد ولفظ الحال - وهو لفظ «خالدين فيها» - جمع، وما في هذه الآية هو بخلاف ما في قوله تعالى: «ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدا فيها ذلك الجزى العظيم» التوبة/63؛ وذلك أن ضمير الجر المتعلق بخبر «أن» صاحب الحال في هذه الآية - وهو ضمير هاء الغائب في لفظ «له» - ضمير مفرد ولفظ الحال فيها - وهو لفظ «خالدين فيها» - مفرد أيضا، وهذا جار على أصل الكلام، ولا يفتقر إذن إلى توجيه ولا تأويل.

³ الزمخشري، تفسير الكشاف، 87/1. وينظر أيضا: النحاس، إعراب القرآن، 256/1.

النمط الثاني : قصر الفعل على المفعول به الثاني

(لن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان

لا يشتمل هذا النمط إلا على جملة واحدة، وهي فيما يلي:
- قال الله تعالى يخاطب أهل جهنم: ﴿فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذابا﴾ النبأ/30.

* * *

العنصر الأساسي في ركن المقصور في هذه الجملة هو الفعل المضارع المنصوب (نزيد)، ويدل هذا الفعل المضارع على المستقبل الاستمراري.

والفعل المضارع المذكور - وهو مشتق من مصدر الفعل (زاد) - فعل متعد إلى مفعولين اثنين، وهذا أمر بديهي؛ إذ تدل عليه ترجمة هذا النمط قبل أي شيء آخر قد يدل عليه، ولكن الذي يُراد أن يُقال هنا هو أن هذا الفعل من أفعال التمكين¹.

والذي يُلاحظ هنا أن هذا الفعل ليس من مجموعة (ظن) وأخواتها من الأفعال²، وفي هذا تأكيد رابع لما كان البحث بلغ إليه في الفصل الأول³ من هذا البحث من أن الجمل الفعلية ذات الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين بعضها أشد حاجة إلى التوكيد بقصر فعلها على مفعوله الثاني - من بعض، فأشدها حاجة إلى ذلك ما كان فعلها من أفعال التمكين، ثم تليها التي فعلها من أفعال التحويل، ثم تليها التي فعلها من أفعال القلوب، وهذه لا تكاد تُؤكَّد بهذا الضرب من

¹ (أفعال التمكين) تسمية البحث لمجموعة (أعطى) وأخواتها من الأفعال، و(أعطى) وأخواتها هي الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

² (ظن) وأخواتها هي الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين أصلهما مبتدأ وخبر، وتُقسَّم هذه المجموعة من الأفعال باعتبار معانيها إلى قسمين اثنين، وهما: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

³ ينظر في نمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (ما) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان.

التوكيد إلا قليلا، وأقول (التأكيد الرابع) لأنه قد مضت ثلاثة تأكيدات لهذا الأمر في الذي سبق من البحث¹.

هذا، ويتكون ركن المقصور في هذا الجملة من الفعل المضارع المنصوب المشار إليه وفاعله الضمير المستتر ومفعوله الأول الضمير المتصل. والقصر في جملة هذا النمط إنما هو قصر حقيقي.

¹ ينظر أولا في نمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (لا) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان، وينظر ثانيا في نمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (إن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان، وينظر ثالثا في نمط قصر الفعل على المفعول به الثاني على الشكل: (لم) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان.

النمط الثالث : قصر الفعل على ظرف الزمان

(لن) + فعل + (إلا) + ظرف زمان

لقد أحصيت في هذا النمط جملتين اثنتين، وهما فيما يلي:

- 1 - قال الله تعالى عن اليهود: ﴿وقالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة قل اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يَخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾¹ البقرة/80.
- 2 - وقال عن اليهود أيضا: ﴿ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ آل عمران/23، 24.

* * *

مكونات ركن المقصور

العنصر الأساسي في ركن المقصور هنا إنما هو الفعل، ولا فعل هنا إلا الفعل المضارع المنصوب، وهو الفعل (تمس) في الجملتين جميعا، وقد دل هذا الفعل المضارع في هاتين الجملتين على المستقبل الاستمراري.

ويتكون ركن المقصور في كل جملة من جملتي هذا النمط من الفعل المضارع المنصوب المشار إليه ومفعوله وفاعله على هذا الترتيب، والمفعول به إذن مقدم على الفاعل في الجملتين جميعا؛ وسبب ذلك هو كون المفعول به ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا في الجملتين معا.

¹ ينظر في مُسْتَنَدِ اليهود في قولهم هذا :

الواحدي ، أسباب النزول ، ص 17 .

ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، 1/ 126 ، 127 .

علة تباين نعتي المقصور عليهما في جملي هذا النمط

المقصور عليه في جملي هذا النمط واحد، وهو مفعول فيه ظرف زمان منصوب، وهو لفظ «أياماً»، وهو منعوت في الجملتين جميعاً، والنعت في الجملة الأولى غير النعت في الجملة الثانية، فهو في الجملة الأولى لفظ «معدودة» مفرداً، وهو في الجملة الثانية لفظ «معدودات» جمعاً، وهذا تنوع في الكلام، وقال زكرياء الأنصاري في كتابه المُسمَّى (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) في موضع ذكر الجملة الأولى من هذا النمط - وهي من سورة (البقرة): والجملة الثانية من هذا النمط هي من سورة (آل عمران) - قال: «إن قلت: لِمَ قال هنا: «معدودة»، وفي (آل عمران): «معدودات»؟، قلت: إشارة إلى الجمع بين الأصل والفرع؛ إذ الأصل في الجمع بالألف والتاء إذا كان واحده مذكراً أن يُقْتَصَرَ في الوصف على تأنيثه مفرداً، كقوله تعالى: «فيها سرر مرفوعة» [الغاشية/13]، وقد يأتي: سرر مرفوعات¹ - على الجمع، فهو فرع عن الأول، فذكر في (البقرة) على الأصل؛ لكونها أول، وفي (آل عمران) على الفرع².

نوعية القصر في جملي هذا النمط

القصر في كل جملة من جملي هذا النمط قصر حقيقي.

¹ هذا ليس بقراءة، ولكنه تمثيل، إلا أن يكون من غير القراءات الأربع عشرة، وقراءة «معدودة» في الجملة الأولى من هذا النمط هي قراءة القراء الأربعة عشر، وكذا قراءة «معدودات» في الجملة الثانية من هذا النمط أيضاً. راجع: القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز.

² زكرياء الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، ص 32، 33.

هذا، وبما ورد في القرآن الكريم على الأصل المذكور قوله تعالى عن الذين شروا يوسف - عليه الصلاة والسلام - : «وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين» يوسف/20، وقوله تعالى يخاطب أهل الجنة: «كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية»، الحاقة/24، وقوله تعالى: «هل أتاك حديث الغاشية. وجوه يومئذ حاشعة. عاملة ناصبة» الغاشية/1-3، وقوله تعالى: «وجوه يومئذ ناعمة» الغاشية/8، وقوله تعالى يصف الجنة: «فيها سرر مرفوعة. وأكواب موضوعة. وغمارق مصفوفة. وزرابي مثبوتة» الغاشية/13-16، ومما ورد في القرآن الكريم أيضاً على الفرع المذكور قوله تعالى: «فيا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون. أياماً معدودات» البقرة/183، 184، وقوله تعالى: «واذكروا الله في أيام معدودات» البقرة/203، وقوله تعالى: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق. ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من هيمة الأنعام» الحج/27، 28، وقوله تعالى عن عاد: «فأرسلنا عليهم ريحا صرصراً في أيام نحسات لنذيقهم عذاب الجزى في الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أشدّ وهم لا ينصرون» فصلت/16، ويكاد يتبين من جمهور هذه النصوص القرآنية الكريمة أن الأمر لا يتعلق بالأصل والفرع المذكورين، ولكنه ربما يتعلق بالفواصل القرآنية والنغم القرآني، والله تعالى أعلم بالصواب!.

النمط الرابع : قصر الفعل على نائب المفعول المطلق

(لن) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق

لا يشتمل هذا النمط إلا على جملة واحدة، وهي فيما يلي:
- قال الله تعالى يخاطب المؤمنين عن أهل الكتاب: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ آل عمران/111.

* * *

العنصر الأساسي في ركن المقصور في هذه الجملة هو الفعل المضارع المنصوب (يضرّوا)، ويتكون ركن المقصور المشار إليه من الفعل المضارع المنصوب المذكور وفاعله ومفعوله الضميرين المتصلين على هذا الترتيب.

والمقصور عليه في هذه الجملة نائب مفعول مطلق، وليس مفعولا مطلقا؛ وذلك لأن (الأذى) «خلف عن مصدر (يضرّوكم)؛ كأنه قيل: لن يضرّوكم إلا ضررا يسيرا، وهو الاقتصار على أذى بقول من طعن في الدين أو تهديد أو شبههما»¹، وعلى هذا فالاستثناء في هذه الجملة «استثناء مفرغ من المصدر العام؛ كأنه قيل: لن يضرّوكم ضررا البتة إلا ضرر أذى لا يبالى به من كلمة سوء ونحوها»².

والحقيقة أن عد هذه الجملة في هذا البحث اختيار لا اضطرار، ويفهم من هذا الكلام أن الاستثناء الذي في الجملة القرآنية موضوع البحث يجوز أن يكون متصلا ويجوز أن يكون منقطعا، وقد قيل بهذا الجواز، بل إن جملة ما أحصاه البحث من أقوال في التوجيه النحوي لهذا الاستثناء ثلاثة أقوال:

¹ الهذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مجير (ط1؛ الدوحة: دار الثقافة، 1411هـ=1991م)، 615/1.

² السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وثلاثة زملاء له (ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ=1994م)، 188/2.

الأول: أن هذا الاستثناء متصل¹، وهذا القول مبني على أن (الأذى) مصدر من معنى (الضرر)؛ «لأن (الأذى) و(الضرر) متقاربان في المعنى»²، وعلى هذا القول يكون معنى الجملة القرآنية موضوع البحث كما ذكر قريبا نقلا عن العلماء.

والثاني: أن هذا الاستثناء منقطع، وهذا القول ذكره بعض العلماء بعد ذكر القول الأول ثاني القولين³، وذكره بعض العلماء قولاً واحداً⁴، وعلى هذا القول يكون المعنى: «لئن يضروكم بالهزيمة، لكن يؤذونكم بتصديكم لقتالهم»⁵، أو: «لئن يضروكم بقتال وغلبة، لكن بكلمة أذى ونحوها»⁶.

والثالث: أن «أذى» منصوب على نزع الخافض، والتقدير: لن يضروكم إلا بأذى، وهذا القول لابن الشجري في (أماله)⁷، وهو نظير ما قاله في قوله تعالى يخاطب زكريا -عليه الصلاة والسلام-: «قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا»⁸ آل عمران/41، وعلى هذا القول يكون الاستثناء الذي في الجملة القرآنية موضوع البحث متصلاً أيضاً، ولكن هذه الجملة لا تدخل به في هذا النمط.

والمختار من هذه الأقوال - كما ذكر - هو القول الأول، وبه تدخل هذه الجملة في هذا البحث أولاً، ثم به تدخل في هذا النمط ثانياً. ولا يخفى أن القصر في جملة هذا النمط قصر حقيقي.

¹ ينظر: العكري، التبيان في إعراب القرآن، 285/1.

الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 615/1.

السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 188/2.

² العكري، التبيان في إعراب القرآن، 285/1.

³ ينظر في المراجع الثلاثة المثبتة في الهامش الذي قبل الهامش السابق، وذلك في أجزائها وصفحاتها المثبتة أرقامها ثمة أيضاً.

⁴ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 400/1.

القيسي، مشكل إعراب القرآن، 152/1.

الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 215/1.

⁵ العكري، التبيان في إعراب القرآن، 285/1.

⁶ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 188/2. وينظر أيضاً:

الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، 615/1.

⁷ ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 453/2.

⁸ المرجع السابق، 450/2، 451.

وينظر أيضاً في النمط التاسع من أنماط الفصل الثاني من هذا البحث، وهو نمط قصر الفعل على الحال على الشكل: (لا)+فعل+(إلا)+حال.

هذا جدول إحصائي للشكل التالي من الفصل الثالث من هذا البحث:
أداة النفي (لن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه
يبين عدد الأنماط في هذا الشكل وأشكالها وعدد الجمل في كل نمط منها
- والأفعال التي في ركن المقصور هنا ليست إلا مضارعة -

عدد الجمل في النمط	شكل النمط	رقم النمط
03	قصر الفعل على الفاعل . (لن) + فعل + (إلا) + فاعل .	01
01	قصر الفعل على المفعول به الثاني . (لن) + فعل + (إلا) + مفعول به ثان .	02
02	قصر الفعل على ظرف الزمان . (لن) + فعل + (إلا) + ظرف زمان .	03
01	قصر الفعل على نائب المفعول المطلق . (لن) + فعل + (إلا) + نائب مفعول مطلق .	04
07		
	المجموع :	

خاتمة

موضوع هذا البحث - كما قد عُلِمَ - هو الجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي والاستثناء، وقد عُلِمَ أيضاً أن كلاً من النفي والاستثناء لم يُتوسَّع فيهما، ولكن الذي اعتُبر هو النفي الصريح والاستثناء بـ (إلا) لا غير.

والمقصود بالنفي الصريح ههنا هو النفي الذي يكون بأداة من أدوات النفي الموضوعه للنفي أصالة، وهي في هذا البحث: (ما)، و(لا)، و(إن)، و(لم)، و(لن)، ولهذا لم يُعتبر في هذا البحث النفي البلاغي ولا النفي الضمني؛ فأما النفي البلاغي فهو أصله الاستفهام، ولكن المراد به النفي، والذي كان يجوز اعتباره ههنا هو النفي بـ (هل) والنفي بـ (من)، وأما النفي الضمني فهو يكون في أساليب تتضمن معنى النفي ولا فيها تصريح به وليست من النفي البلاغي، والذي كان يمكن اعتباره ههنا هو النفي المتضمن في الفعل (أبى) ومشتقاته والنفي المتضمن في «مَعَاذَ اللَّهِ» المصدر المذكور في سورة يوسف - عليه السلام -¹، ولكن الذي اعتُبر هو النفي الصريح ليس غير؛ وذلك للذي ذُكِرَ في مقدمة هذا البحث.

وعدم اعتبار كل من النفي البلاغي والنفي الضمني في هذا البحث يعني عدم اعتبار الجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي أو النفي الضمني والاستثناء فيه أيضاً، وعدة الجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بطريق النفي البلاغي أو النفي الضمني والاستثناء بـ (إلا) في القرآن الكريم ست وعشرون جملة، وهذا بيان مفصّل بمواضع هذه الجمل في المصحف الشريف:

❖ عدة الجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي بـ (هل) والاستثناء بـ (إلا) ثمان عشرة جملة، وهذه مواضعها في المصحف الشريف: البقرة/210، المائدة/59، الأنعام/47، الأعراف/158، التوبة/52، يونس/52، يوسف/64، النحل/33، النمل/90، سبأ/17، فاطر/43، الزخرف/66، الأحقاف/35، محمد/18.

❖ وعدة الجمل الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي بـ (من) والاستثناء بـ (إلا) ثلاث جمل، وهذه مواضعها في المصحف الشريف: البقرة/130، آل عمران/135، الحجر/56.

¹ يُنظر في تقسيم النفي إلى نفي صريح ونفي بلاغي ونفي ضمني: أحمد ماهر محمود البكري، أساليب النفي في القرآن.

❖ وعدة الجملة الفعلية القرآنية المؤكدة بالقصر بطريق النفي المتضمن في فعل (الإباء) والاستثناء بـ(إلا) أربع جمل، وهذه مواضعها في المصحف الشريف: التوبة/32، الإسراء/89، الفرقان/50.

❖ وجملة فعلية قرآنية واحدة مؤكدة بالقصر بطريق النفي المتضمن في المصدر «معاذ الله» والاستثناء بـ(إلا)، وهذا موضعها في المصحف الشريف: يوسف/79.

فهذه في المجموع ست وعشرون جملة، ولعلها أن تصلح لأن تكون موضوعا لمذكرة بحث يُعدها طالب من طلبة قسم اللغة العربية ليتخرج بها بشهادة الليسانس في شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية؛ ولهذا أثبتت مواضع هذه الجملة هنا في هذه الخاتمة.

والقول المذكور سابقا من أن الذي اعتُبر في هذا البحث هو النفي الصريح والاستثناء بـ(إلا) لا غير- قد يُوهم بأن في جمل القرآن الكريم الفعلية قصرا بطريق النفي والاستثناء بغير (إلا) من سائر أدوات الاستثناء العشر¹، وقد عُلِمَ من مقدمة هذا البحث أن هذا الوهم غير صحيح، بل إنه قد عُلِمَ ثمة أيضا أن ليس في القرآن الكريم كله جملة واحدة- لا فعلية ولا اسمية- مؤكدة بالقصر بطريق النفي والاستثناء بغير (إلا) من سائر أدوات الاستثناء العشر المذكورة قريبا في الهامش المحال إليه بالرقم السابق، ولكن في القول المذكور سابقا من أن الذي اعتُبر في هذا البحث هو الاستثناء بـ(إلا) لا غير- إشارة إلى عدم اعتبار الاستثناء المفهوم من (حتى)؛ وذلك أن هذه الأداة تحمل معنى الاستثناء، فإذا سُبقت بنفي فقد تحقق القصر، وهذا لا يخفى من نحو قوله تعالى: «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ» البقرة/120، ونحو قوله تعالى: «إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تَفْتَحُ لَهُمْ أَبْوابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ» الأعراف/40، ولعل بحثا يكون -إن شاء الله تعالى!- بعد هذا البحث يُعنى فيه بالاستثناء في القرآن الكريم، ويُعنى فيه إذن بالاستثناء بـ(حتى)، والله تعالى هو المسؤول أن يحقق الآمال ويُتِمَّ صالح الأعمال.

* * *

¹ أدوات الاستثناء العشر هي: (إلا)، و(غير)، و(سوى)، و(ليس)، و(لا يكون)، و(ماخلا)، و(ماعد)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا). يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 259-267.

والنهي قرين النفي؛ وذلك أنه لا فرق بينهما إلا أن النفي إخبار بانتفاء الفعل والنهي طلب انتفاء الفعل، والفعل المخبر بانتفائه قد يكون في الماضي، وقد يكون في الحاضر، وقد يكون في المستقبل، والفعل المطلوب انتفاؤه لا يكون إلا في المستقبل، وههنا اشتراك بين النفي في بعض حالاته وبين النهي، والحاصل أن النهي قرين النفي وأخوه؛ ولأجل هذا كان من موضوع هذا البحث إحدى وعشرون جملة فعلية قرآنية مؤكدة بالقصر بطريق النهي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النهي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

ويشبه هذه الجملة الإحدى والعشرين أربع وسبعون جملة فعلية قرآنية مؤكدة بالقصر بطريق النهي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النهي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

وهذا الشبه بين الشكلين شبه لفظي لا أكثر، بل إنَّ بينهما لفرقا دقيقا لم يُذكر في متن البحث ولم يُشرَّ إليه فيه، وهذا الفرق الدقيق يُعرَف بالتأمل في المثالين التاليين:

1. ما نَجَحَ من أبناء قريتنا في بكالوريا التعليم الثانوي إلا خالد وصالح وعائشة وليلى وأسامة.

2. لا تلعب الكرة يا سعيد إلا وأنت مُرْتَدٍّ كامل لباسك الرياضي.

ويُفترض أن المثال الثاني يتكلم به والد يخاطب ولده سعيدا.

هذا، ولعل أول ما يُعرَف بالتأمل في المثالين السابقين هو أن الفرق الدقيق المشار إليه ليس بين القصر بطريق النهي — (لا) والاستثناء — (إلا) وبين القصر بطريق النهي والاستثناء — (إلا) فقط، ولكنه بين القصر بطريق النهي — أي ما كانت أدواته، بل وأيما ما كانت صفته أيضا — والاستثناء وبين القصر بطريق النهي والاستثناء، وفيما يلي شرح الفرق الدقيق المشار إليه.

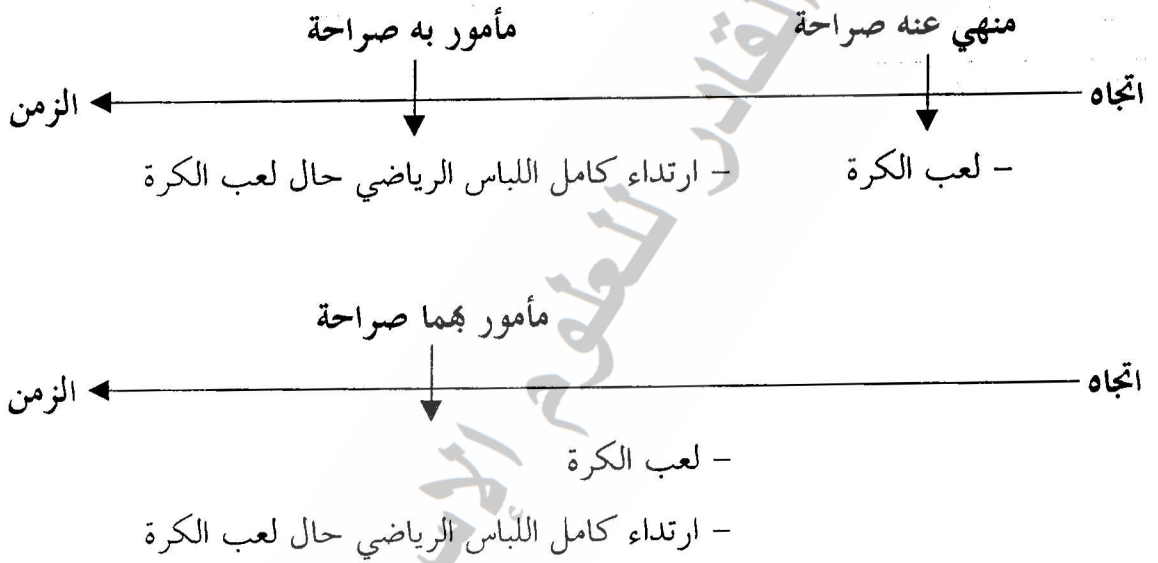
إن المتكلم بالمثال الأول لو أراد أن يحذف أداتي النهي والاستثناء لفعل، ولقال: نَجَحَ من أبناء قريتنا في بكالوريا التعليم الثانوي خالد وصالح وعائشة وليلى وأسامة، ولو فعل ذلك لما تغير هذا الكلام إلا كما ينتقل كلام من كون فعله مقصورا على فاعله إلى كون فعله مسندا إلى فاعله، والفرق بين الحالتين المنقول منها والمنقول إليها هو أن الكلام في الحالة الأولى لا يجوز إسناد الفعل فيه إلى فاعل غير الفاعل المقصور عليه فيه أيضا وأن الكلام في الحالة الثانية يجوز فيه

ذلك، وهذا الفرق لا يضر الإسناد المذكور في الكلام البتة، ولا يضر بالمعنى العام إلا قليلا. وإن المتكلم بالمثال الثاني لو أراد أن يحذف أداتي النفي والاستثناء لفعل أيضا، ولقال: لعب الكرة يا سعيد وأنت مرتد كامل لباسك الرياضي، ولو فعل ذلك لتغير معنى كلامه تغيرا كبيرا، وينبغي إذن النظر في الفرق بين الجملتين التاليتين:

1. لا تلعب الكرة يا سعيد إلا وأنت مرتد كامل لباسك الرياضي.

2. لعب الكرة يا سعيد وأنت مرتد كامل لباسك الرياضي.

والفرق بين هاتين الجملتين إنما يعرف بما تتضمنانه من المعاني؛ فأما الجملة الأولى فتتضمن نهيًا صريحًا فأمرًا صريحًا، والنهي الصريح سابق على الأمر الصريح زمنًا، وأما الجملة الثانية فتتضمن أمرين صريحين اثنين في زمن واحد دفعة، وهذان مخططان يمثل أولهما معني الجملة الأولى ويمثل ثانيهما معني الجملة الثانية:



ولعل أول ما ينبغي ذكره هنا هو أن كلا من (لعب الكرة) و(ارتداء كامل اللباس الرياضي حال لعب الكرة) لا يخرج عن أن يكون متصفا بوصف من ثلاثة أوصاف؛ فهو إما أن يكون منهيا عنه، وإما أن يكون مأمورا به، وإما أن يكون مباحا إن شاء المخاطب فعله وإن شاء تركه، وهذا التقسيم هو يقتضيه العقل، أي: لا يقتضي العقل سواه.

ولعل ثاني ما ينبغي ذكره هنا أيضا هو ثلاث ملاحظات أساسية على المخطط الأول الذي يمثل مضمون الجملة الأولى.

فأما الملاحظة الأولى فهي أن (لعب الكرة) منهي عنه صراحة من زمن النهي الصريح إلى زمن الأمر الصريح.

وأما الملاحظة الثانية فهي أن (لعب الكرة) لا يمكن أن يكون منهيًا عنه قبل زمن النهي الصريح؛ لأنه لو كان منهيًا عنه قبل زمن النهي الصريح لكان النهي الصريح هذا تحصيل حاصل، وتحصيل الحاصل محال، وبناء على هذا فإن (لعب الكرة) قبل زمن النهي الصريح لا يخرج عن أن يكون متصفاً بوصف من وصفين اثنين؛ فهو إما أن يكون مأموراً به، وإما أن يكون مباحاً.

وأما الملاحظة الثالثة فهي أن (لعب الكرة) لا يمكن أن يكون منهيًا عنه بعد زمن الأمر الصريح؛ لأن (لعب الكرة) بعد زمن الأمر الصريح حال متلبسة بالمأمور به صراحة؛ لأن المأمور به صراحة هو (ارتداء كامل اللباس الرياضي حال لعب الكرة)، وبناء على هذا فإن (لعب الكرة) بعد زمن الأمر الصريح لا يخرج عن أن يكون متصفاً بوصف من وصفين اثنين؛ فهو إما أن يكون مأموراً به، وإما أن يكون مباحاً.

والسؤال الفريد الذي ينبغي الإجابة عنه ههنا هو: هل (لعب الكرة) بعد زمن الأمر الصريح مأمور به أو مباح؟، والجواب عن هذا السؤال ما أيسره؛ وهو يُبنى على مجموع الملاحظتين الثانية والثالثة من الملاحظات الثلاث المذكورة، والجواب عن هذا السؤال إذن هو أن (لعب الكرة) إن كان قبل زمن النهي الصريح مأموراً به فهو بعد زمن الأمر الصريح مأمور به، وإن كان قبل زمن النهي الصريح مباحاً فهو بعد زمن الأمر الصريح مباح، وهذا مخطط يمثل هذا الجواب:

(لعب الكرة) بعد زمن النهي الصريح

(لعب الكرة) قبل زمن النهي الصريح

مأمور به ← مأمور به

مباح ← مباح

والفرق بين الجملتين الأولى والثانية إذن هو أنه إذا كان المخاطب بالجملة الأولى قد أُمرَ من قبل أن يخاطب بها بـ (لعب الكرة) فلا فرق بينهما، وإذا كان المخاطب بالجملة الأولى لم يُؤْمَر من قبل أن يخاطب بها بـ (لعب الكرة) فالفرق بينهما أن الجملة الأولى تتضمن معنى زائداً على معنيي الجملة الثانية وأن الجملة الثانية تتضمن معنى زائداً على معنيي الجملة الأولى؛ فأما المعنى الذي تتضمنه الجملة الأولى زائداً على معنيي الجملة الثانية فهو معنى النهي عن (لعب الكرة)، على أن هذا النهي مؤقت بالتوقيت المذكور في الملاحظة الأولى من الملاحظات الثلاث المذكورة قريباً، وأما المعنى الذي تتضمنه الجملة الثانية زائداً على معنيي الجملة الأولى فهو معنى الأمر بـ (لعب الكرة)، وبناء على هذا فإن هاتين الجملتين إذن تتضمنان معنى واحداً مُشْتَرَكاً فيه بينهما، ألا وهو معنى الأمر بـ (ارتداء كامل اللباس الرياضي حال لعب الكرة)، ولا يخفى أن هذا المعنى هو أهم معنى تتضمنه كل واحدة من الجملتين المذكورتين.

هذا هو رأي البحث في الفرق بين القصر بطريق النفي والاستثناء وبين القصر بطريق النهي والاستثناء، على أن هذا الرأي ليس للبحث خالصاً له، ولكنه مُسْتَلْهَم من مسألة في (علم أصول الفقه) تُعنى بدلالة الأمر بعد الحظر، وبِحَسَبِ البحث هنا نُقِلْ نصين في شرح هذه المسألة، وهذان النصان منقولان من كتابين في (علم أصول الفقه الإسلامي)، أولهما: كتاب (روضة الناظر وجنة المناظر)، وهو لابن قدامة المقدسي، وثانيهما: كتاب (مذكرة أصول الفقه)، وهو لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي¹.

قال ابن قدامة المقدسي: «إذا وردت صيغة الأمر بعد الحظر اقتضت الإباحة، وهو ظاهر قول الشافعي. وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين: تفيد ما كانت تفيد لولا الحظر؛ لعموم أدلة الوجوب، ولأنها صيغة أمر مجردة عن قرينة أشبهت² ما لم يتقدمه حظر، ولأن صيغة الأمر اقتضت نسخ الحظر، وقد يُنسخ بإيجاب ويُنسخ بإباحة، وإذا احتمل الأمرين بقي الأمر على

¹ (روضة الناظر وجنة المناظر) كتاب في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى! -، و(مذكرة أصول الفقه) دروس ألقاها المؤلف على طلبته في كليات العلوم الشرعية في المملكة العربية السعودية عامة وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة خاصة، وهذه المذكرة موضوعة على كتاب (روضة الناظر وجنة المناظر) المقرّر على الطلبة المشار إليهم، فهي كالشرح عليه، أو هي كالمقيدة له؛ ولهذا فكلمنا ذكر محمد الأمين الشنقيطي في مذكرته لفظ (المؤلف) أو قال: «قال المؤلف - رحمه الله تعالى! -» فإنما يقصد ابن قدامة المقدسي، وكلمنا قال: «قال مقبده - عفا الله عنه! -» فإنما يقصد نفسه.

² جملة (أشبهت ما لم يتقدمه حظر) هذه نعت لـ (صيغة) لا لـ (قرينة)، ولعل الصواب إذن عطف هذه الجملة بالفاء هكذا: «فأشبهت ما لم يتقدمه حظر».

مقتضاه في الوجوب، ولأن النهي بعد الأمر يقتضي ما كان مقتضيا له، فكذلك الأمر بعد الحظر. وقاله قوم -إن ورد الأمر بعد الحظر بلفظة (افعل) - كقولنا، - وإن ورد بغير هذه الصيغة، كقولهم: أنتم مأمورون بعد الإحرام بالاصطياد - كقولهم؛ لأنه في الأول انصرف بعرف الاستعمال إلى رفع الذم فقط حتى رجع حكمه إلى ما كان، وفي الثاني لا عرف له في الاستعمال فيبقى على ما كان. ولنا أن عرف الاستعمال في الأمر بعد الحظر الإباحة؛ بدليل أن أكثر أوامر الشرع بعد الحظر للإباحة¹، ثم قال: «وفي العرف أن السيد لو قال لعبده: لا تاكل هذا الطعام، ثم قال: كله، أو قال لأجنبي: ادخل داري وكل من ثماري - اقتضى ذلك رفع الحظر دون الإيجاب؛ ولذلك لا يحسن اللوم والتوبيخ على تركه»²، ويرى ابن قدامة أن أدلة الوجوب - ومنها صيغ الأمر - إنما تدل على اقتضاء الوجوب مع عدم القرائن الصارفة له؛ وذلك بدليل المندوب، وأن تقدم الحظر على صيغة الأمر قرينة صارفة للأمر عن أن يقتضي الوجوب³.

وقال محمد الأمين الشنقيطي: «خلاصة ما ذكره المؤلف في هذا المبحث أن صيغة (افعل) إذا وردت في أمر كان ممنوعا ففيما تفيد ثلاثه أقوال:

الأول: الإباحة، وعزاه لظاهر قول الشافعي.

الثاني: أنها كالتى لم يتقدمها حظر، وقد قدمنا أنها للوجوب عند التجرد من القرائن.

الثالث: إن ورد الأمر بصيغة (افعل) فهي للجواز، وإن ورد بمثل: (أنتم مأمورون) فكالتى لم يتقدمها حظر.

وحجة القول بالوجوب هو ما قدمنا من أدلة كون (افعل) للوجوب.

وحجة القول بالإباحة - وهو اختيار المؤلف - أن عرف الاستعمال في الأمر بعد الحظر بالإباحة؛ بدليل أن أكثر أوامر الشرع بعد الحظر بالإباحة، كقوله تعالى: «وإذا حللتم فاصطادوا» [المائدة/2]، «فإذا قُضِيََت الصلاةُ فانتشروا في الأرض» [الجمعة/10]، «فإذا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ» [البقرة/222]، إلى غير ذلك من الأدلة.

¹ ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، راجعه وأعد فهرسه: سيف الدين الكاتب (ط1؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1401هـ = 1981م)، ص 174.

² المرجع السابق، ص 175.

³ المرجع السابق، ص 175.

وحجة القول الثالث أن الجملة الاسمية قد تفيد من الثبوت والدوام ما لا تفيد صيغة (افعل)، ولا يخفى ضعف هذا القول.

وحاصل معنى اختيار المؤلف أنها للإباحة هو أن الحظر الأول قرينة صارفة للصيغة عن الوجوب إلى الإباحة.

قال مُقَيِّدُهُ -عفا الله عنه! -: الذي يظهر لي في هذه المسألة هو ما يشهد له القرآن العظيم، وهو أن الأمر بعد الحظر يدل على رجوع الفعل إلى ما كان عليه قبل الحظر؛ فإن كلن قبله جائزاً رجع إلى الجواز، وإن كان قبله واجباً رجع إلى الوجوب.

فالصيد مثلاً كان مباحاً، ثم مُنِعَ للإحرام، ثم أُمرَ به عند الإحلال، فيرجع لما كان عليه قبل التحريم. وقتل المشركين كان واجباً، ثم مُنِعَ لأجل دخول الأشهر الحرم، ثم أُمرَ به عند انسلاخها في قوله تعالى: ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم﴾ الآية¹، فيرجع إلى ما كان عليه قبل التحريم، وهكذا. وهذا الذي اخترنا قال به بعض الأصوليين، واختاره ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا حللتهم فاصطادوا﴾ [المائدة/2]².

وهذا الذي اختاره محمد الأمين الشنقيطي وابن كثير هو الذي استلهم منه البحث رأيه الذي رآه.

* * *

ومن نتائج هذا البحث أن المقصور عليه مُتَنَوِّعٌ جِدًّا؛ وذلك أنه قد يكون فاعلاً، وقد يكون مفعولاً به، وقد يكون مفعولاً به ثانياً، وقد يكون نائب فاعل، وقد يكون جاراً ومجروراً، وقد يكون ظرف زمان أو نائب ظرف زمان، وقد يكون ظرف مكان، وقد يكون مفعولاً مطلقاً أو نائب مفعول مطلق، وقد يكون مفعولاً لأجله، وقد يكون جملة تعليلية، وقد يكون

¹ قوله تعالى هذا بتمامه هو: ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد﴾ التوبة/5.

² محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على (روضة الناظر وجنة المناظر)، تقديم: عطية محمد سالم (د. ط؛ الجزائر: الدار السلفية، د.ت)، ص 192، 193. وينظر:

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 2/299.

حالا، وهذه كلها وظائف نحوية، وهذا جدول يبين عدد الجمل التي ورد المقصور عليه فيها فاعلا، وعدد الجمل التي ورد المقصور عليه فيها مفعولا به... إلخ:

الوظائف النحوية للمقصور عليه	عدد الجمل
فاعل	45
مفعول به	63
مفعول به ثان	42
نائب فاعل	06
جار ومجرور	24
ظرف زمان أو نائب ظرف زمان	20
ظرف مكان	01
مفعول مطلق أو نائب مفعول مطلق	18
مفعول لأجله	05
جملة تعليلية	05
حال	50

المجموع: 270

ولم يتخلف عن هذا الجدول من عناصر الجملة الفعلية إلا الفعل، والمفعول به الثالث، ونائب ظرف المكان، والمفعول معه، والتمييز، والمضاف إليه، والتوابع كلها، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

فأما الفعلُ العنصرُ الأساسي في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر فلا يكون مقصورا عليه أبدا، ولكنه يكون العنصر الأساسي في ركن المقصور، وأما الفعل إذا لم يكن هو العنصر الأساسي في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر فهو يكون -إذا وجَدَ- صَدْرَ جملة فعلية فرعية واقعة في محل وظيفة نحوية من الوظائف النحوية للجملة الفعلية المؤكدة بالقصر، وهذه الجملة الفعلية الفرعية قد تكون في محل نصب حالا، والحال يصح أن تكون مقصورا عليها كما قد عُلِمَ من

الجدول السابق، على أن المقصود بالفعل المتخلف عن هذا الجدول هو الفعل العنصر الأساسي في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر، وقد تقدم أن هذا لا يكون مقصوراً عليه أبداً.

وأما المفعول به الثالث فيصح أن يكون مقصوراً عليه؛ وذلك لأن المفعول به الثاني في الجملة الفعلية ذات الأفعال المتعدية إلى مفعولين اثنين يصح أن يكون مقصوراً عليه كما قد عُلِمَ من الجدول السابق، وبناء على هذا يمكن أن يُقال مثلاً: ما أَعْلَمْتُ زيداً العلمَ إلا نافعاً، كما يُقال: ما عِلِمَ زيدٌ العلمَ إلا نافعاً، وأن يُقال مثلاً: ما أَرَيْتُ عَمراً طلبَ العلمِ إلا يسيراً، كما يُقال: ما رَأَى عَمَرٌ طلبَ العلمِ إلا يسيراً.

وأما نائب ظرف المكان فيصح أن يكون مقصوراً عليه أيضاً؛ وذلك لأن ظرف المكان يصح أن يكون مقصوراً عليه كما قد عُلِمَ من الجدول السابق، وبناء على هذا يمكن أن يُقال مثلاً: ما سِرتُ إلا ثلاثة أميالٍ، وما أَجْلِسُ إلا قُرْبَ الدار.

وأما المفعول معه فلا يكون مقصوراً عليه أبداً¹؛ ولعل العلة في ذلك هي أن المفعول معه يتلو -لا محالة- واو المصاحبة²، فلو كان يجوز أن يكون مقصوراً عليه قصرنا بطريق النفي والاستثناء مثلاً لكانت واو المصاحبة تتلو -لا محالة- (إلا)، وكَوْنُ واو المصاحبة تتلو (إلا) أمرٌ فيه من الثقل ما لا يخفى، ولا يُعْتَرَضُ على هذا الكلام بواو الحال؛ لأن واو المصاحبة وواو الحال تفترقان -في نظر البحث- من جهتين اثنتين؛ إحداهما: أن واو المصاحبة لا تُعَدُّ من الكلام أبداً، وهذا بخلاف واو الحال؛ فإنها تكون مع بعض الأحوال دون بعض، والجهة الأخرى: أن واو المصاحبة تحمل من المعنى ما لا تحمله واو الحال، بل إن واو الحال كأنها تزيد في رونق اللفظ ما لا تزيده في المعنى. ولعل مما يدل على صحة العلة المذكورة هو أن المفعول معه يختلف عن سائر المفعولات من حيث إنه لا يكون مقصوراً عليه، وأنه يختلف عنها أيضاً من حيث إن العامل فيه «إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به، وهو الواو»³، ووجه الاستدلال بهذا هو أن اختلاف المفعول معه الأول عن سائر المفعولات قد يكون ناجماً إذن عن اختلافه الثاني عن سائرهما أيضاً. وإذا كانت العلة المذكورة صحيحة فإنها إنما تصح إذا كان القصر بطريق النفي والاستثناء، وربما يُلْحَقُ بطريق النفي والاستثناء ههنا طريقُ العطف -بـ(لا)

¹ محمد عبد المنعم خفاجي، شرح وتعليق وتنقيح على (الإيضاح في علوم البلاغة للقرطبي)، 40/3.

² ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 237.

³ المرجع السابق، ص 237.

أو (بل) أو (لكن)، وأما إذا كان القصر بطريق (إنما) بكسر الهمزة أو (أتما) بفتحها فلا وجه لصحة العلة المذكورة حينئذ، وربما يمكن إذن أن يقال مثلاً: إنما سرت والنيل. وأما سائر طرق القصر الأخرى فلا علاقة للمفعول معه بها؛ فأما طريق ضمير الفصل، وطريق تقديم المسند إليه على المسند الجملة الفعلية، وطريق تعريف الجزأين: المسند والمسند إليه - فلا يتصور البتة أن يكون المقصور عليه فيها مفعولاً معه، وأما طريق تقديم المفعول على العامل أو تقديم ما حقه التأخير فلا يصح أن يكون المفعول معه مقصوراً عليه فيه، وإذن للزم أن يتقدم المفعول معه على سائر عناصر الجملة، وهذا لا يجوز؛ فإن المفعول معه «هو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث: أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه»¹. هذا، على أن النحاة اختلفوا في المفعول معه: «هل هو قياسي أو سماعي؟، وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي»²، ولا جرم أنه يفتقر إذن إلى بحث العلماء والدارسين ليكشف عن كنهه، وهل هو وظيفة نحوية قائمة بنفسها حقاً؟، وإن هذا البحث - لو يكون - ليتجاوز بحث كونه: هل يجوز أن يكون مقصوراً عليه أو لا يجوز؟ تجاوزاً بعيداً.

وأما التمييز فهو نوعان: تمييز المفرد، أو تمييز الذات، وتمييز الجملة، أو تمييز النسبة، فأما تمييز المفرد فلا يكون مقصوراً عليه أبداً؛ وذلك لأن تمييز المفرد مع مميزه³ كاللفظ الواحد، بل هما كالمتضايقين، ولهذا يجوز جر تمييز أسماء المقادير بإضافتها إليه ما لم تكن هي مركبة تركيباً إضافياً⁴، ولهذا أيضاً يجوز جر تمييز اسم ما هو متفرع من مسمى التمييز نفسه بإضافته إليه ما يكن هو - أي: المميز - مركباً تركيباً إضافياً كذلك، ولهذا أيضاً تجوز إضافة (كم) الاستفهامية

¹ المرجع السابق، ص 237.

² المرجع السابق، ص 237.

³ مميز التمييز المفرد أقسام؛ فمنه أسماء الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين)، ومنه (كم) الاستفهامية، نحو: كم كتاباً قرأت؟، ومنه أسماء المقادير، وهي ما تدل على وزن أو طول أو مساحة أو حجم أو كيل، ومنه اسم ما هو متفرع من مسمى التمييز نفسه، نحو: هذا خاتم حديد. ينظر:

المرجع السابق، ص 255، 256.

⁴ فإن كانت مركبة تركيباً إضافياً فلا تجوز إضافتها إلى تمييزها؛ فلا يجوز أن يقال في نحو: (ما في السماء موضع راحة سحاب) مثلاً: ما في السماء موضع راحة سحاب.

إلى تمييزها ما تحقق شرطان اثنان لجواز ذلك¹، بل إن تمييز أكثر الأعداد مجرور أصالة وجهاً واحداً، وهي الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة) والمئات والآلاف والملايين والملايير والبلايين، وأما تمييز الجملة فهو قسمان: محول، وغير محول²، فأما غير المحول فنحو: لله دره فارسا، وحسبك به ناصرا، ويبدو أن تمييز الجملة غير المحول لا يكون إذن مقصورا عليه أبداً، وأما المحول فهو يحول عن الفاعل، نحو قوله تعالى حكاية لقول زكريا -عليه السلام- مناديا ربه نداء خفياً: «واشتعل الرأس شيباً» مريم/4، أو يحول عن المفعول به، نحو قوله تعالى: «وفجرنا الأرض عيوناً» القمر/12، أو يحول عن المبتدأ³، نحو قوله تعالى حكاية لقول صاحب الجنتين لصاحبه وهو يحاوره: «أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً» الكهف/34، ويرى البحث أنه يحول عن نائب الفاعل أيضاً، نحو: زرعت الأرض براً، بل ويرى أنه يحول حتى عن الاسم المجرور بحرف الجر، نحو: امتلأ الإناء ماء؛ فإن أصله -في نظر البحث-: امتلأ الإناء بماء، ويبدو أن تمييز الجملة المحول يجوز أن يكون مقصوراً عليه، ولعل أدنى ما يفسر به ذلك هو أن كلا من الفاعل والمفعول به والمبتدأ ونائب الفاعل والاسم المجرور بحرف الجر -وهي الوظائف النحوية التي ذكرت أنها يحول التمييز عنها- يجوز أن يكون مقصوراً عليه أيضاً⁴.

وأما المضاف إليه فلا يكون مقصوراً عليه أبداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ولأن المضاف إليه لو جاز أن يكون مقصوراً عليه قصرنا بالنفي والاستثناء مثلاً لفصل بينه وبين المضاف بـ(إلا)، وهذا لا يجوز.

وأما النعت فلا يكون مقصوراً عليه أبداً أيضاً؛ لأن النعت والمنعوت كالكلمة الواحدة، ولأن النعت لو جاز أن يكون مقصوراً عليه قصرنا بالنفي والاستثناء مثلاً لفصل بينه وبين المنعوت بـ(إلا)، وهذا لا يجوز، ولا يعرف خلاف بين العلماء في هذا، إلا ما كان من الزمخشري -رحمه الله تعالى-؛ فإنه لم ير بأساً من أن تتوسط (إلا) بين النعت وبين المنعوت،

¹ وهذان الشرطان هما: أن يدخل على (كم) الاستفهامية حرف جر، وأن يكون تمييزها إلى جانبها، نحو: بكم درهم اشتريت؟، وعلى كم شيخ اشتغلت؟. ينظر:

ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص255، 256.

² المرجع السابق، ص257، 258.

³ ينظر في التمييز المحول عن الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ:

المرجع السابق، ص257.

⁴ فأما أن كلا من الفاعل والمفعول به ونائب الفاعل والاسم المجرور بحرف الجر يجوز أن يكون مقصوراً عليه فيعلم من الجدول السابق، وأما أن المبتدأ يجوز أن يكون مقصوراً عليه أيضاً فيعلم من قوله تعالى مثلاً: «وما على الرسول إلا البلاغ» المائدة/99.

وحمل على هذا الرأي الغريب قوله تعالى حكاية لقول الملائكة -عليهم السلام-: «وما منا إلا له مقام معلوم»¹ الصافات/164، والحق أن ما بعد (إلا) في هذه الآية ونحوها حال، ولهذا فرمى صاحب هذه الحال واوها، وذلك كما في قوله تعالى: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم» الحجر/4، وإن كان الزمخشري قد حمل هذه الآية أيضا على رأي أشد غرابة من الرأي الأول الغريب، وخلاصة هذا الرأي الثاني هو أن القياس ألا تتوسط الواو بين النعت وبين المنعوت المفصول بينهما بـ(إلا)، ولكنها توسطت وهنا «لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب»²، وقد يعلم سائر علماء العربية من غير الزمخشري أن هذين الرأيين قد اجتمع إلى غرابتهما شذوذهما وعدم قيامهما على حجة، وقد تقدم في بعض بطون البحث الكلام على هذين الرأيين بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء منه في هذا الموضع.³

وأما التوكيد فلا يكون مقصورا عليه أبدا أيضا، وسواء أكان التوكيد توكيدا معنويا أو كان توكيدا لفظيا؛ وذلك لأن المؤكد هو عين المؤكد في المعنى، فلو جاز أن يكون التوكيد مقصورا عليه قصرا بالنفي والاستثناء مثلا لكان ما بعد (إلا) يبرأ مما قبلها، أو لكان ما بعد (إلا) ينسخ ما قبلها، ولو كان يجوز أن يقال مثلا: (ما نبح التلاميذ إلا كلهم) لكان المستثنى - وهو لفظ التوكيد: لفظ (كلهم) - مستغرقا للمستثنى منه - وهو لفظ المؤكد: لفظ (التلاميذ) -، وكون المستثنى يكون مستغرقا للمستثنى منه أمر لا يجوز لغة ولا عقلا؛ فأما أنه لا يجوز لغة فلأن العلماء لم يجزوه؛ فقد نقل شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي في (كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء) عن سيف الدين الآمدي أنه قال: «اتفقوا على امتناع الاستثناء المستغرق، كقوله: له علي عشرة إلا عشرة»⁴، وأما أنه لا يجوز عقلا فالأنه كلام غير ذي فائدة، فالنطق به كعدم النطق به، وإنما الكلام المعتبر هو الكلام المفيد، فإذا لم يكن الكلام مفيدا فهو عبث بالألفاظ وهويش بها.

¹ الزمخشري، تفسير الكشف، 5/128.

² المرجع السابق، 3/128.

³ تنظر ص 115 من هذا البحث.

⁴ القرافي، كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ = 1986م)،

وأما عطف البيان فلا يكون مقصورا عليه أبدا أيضا؛ وذلك لأن عطف البيان هو عين المعطوف عليه عطف البيان في المعنى، والتعليل المذكور في كون التوكيد لا يكون مقصورا عليه أبدا إذن هو يصلح ههنا تعليلا لكون عطف البيان لا يكون مقصورا عليه أبدا أيضا.

وأما عطف النسق فلا يكون مقصورا عليه أبدا أيضا؛ وذلك لأن عطف النسق مع المعطوف عليه عطف النسق كاللفظ الواحد، فلو جاز أن يكون عطف النسق مقصورا عليه دون المعطوف عليه عطف النسق هذا الحدث ما يشبه بتر بعض لفظ عن بعض، ويستثنى من هذا الحكم عطف النسق المعطوف بـ(بل) أو (لكن) في كلام مسبوق بنفي أو نهي؛ فإنه إذن مقصور عليه قصرا بطريق العطف بـ(بل) أو (لكن)، وذلك نحو: ما جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد لكن عمرو، ولا يقيم زيد بل عمرو، ولا يقيم زيد لكن عمرو، فلفظ (عمرو) في هذه الأمثلة الأربعة كلها مقصور عليه فعل (الجيء) في المثالين الأولين وفعل (القيام) في المثالين الآخرين، وهذا مع أن لفظ (عمرو) معطوف على لفظ (زيد) بـ(بل) أو (لكن) عطف نسق، على أن التحقيق أن التقدير في الأمثلة الأربعة السابقة هو هكذا: ما جاءني زيد بل جاءني عمرو، وما جاءني زيد لكن جاءني عمرو، ولا يقيم زيد بل ليقم عمرو، ولا يقيم زيد لكن ليقم عمرو، وبناء على هذا التقدير فإن لفظ (عمرو) ليس معطوفا على لفظ (زيد)، ولكن كلا من (بل) و(لكن) تعطف حينئذ الجملة التي بعدها على الجملة التي قبلها، وكأن عطف النسق إذن لا يكون مقصورا عليه أبدا.

وأما البدل فهو ستة أقسام¹؛ الأول: بدل كل من كل، نحو قوله تعالى: «اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» الفاتحة/6، والثاني: بدل بعض من كل، نحو قوله تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» آل عمران/97، والثالث: بدل الاشتمال، نحو قوله تعالى: «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» البقرة/217، والرابع: بدل الإضراب، والخامس: بدل النسيان، والسادس: بدل الغلط، والفرق بين النسيان وبين الغلط هو أن النسيان يتعلق بالجنان والغلط يتعلق باللسان، وقال ابن هشام الأنصاري عن بدل الإضراب وبدل النسيان وبدل الغلط: «ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك: جاءني زيد عمرو؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل

¹ ابن هشام، شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 439-441.

إضراب، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان¹، فهذه هي أقسام البدل الستة، فأما بدل كل من كل فلا يكون مقصوداً عليه أبداً؛ وذلك لأن بدل كل من كل هو عين المبدل منه بدل كل من كل في المعنى، والتعليل المذكور في كون التوكيد لا يكون مقصوداً عليه أبداً إذن هو يصلح ههنا تعليلاً لكون بدل كل من كل لا يكون مقصوداً عليه أبداً أيضاً، وأما بدل بعض من كل فيصح أن يكون مقصوداً عليه، وكذلك بدل الاشتمال، فيصح أن يقال: ما نجح التلاميذ إلا نصفهم—مثلاً لبدل بعض من كل، وما يعجب المعلم المخلص تلاميذه إلا اجتهداهم—مثلاً لبدل الاشتمال، والاستثناء في هذين المثالين ونحوهما استثناء متصل لا مفرغ، وإن كان هو في المعنى كالمفرغ؛ لأن البدل هو المقصود بالحكم، ولأن المعنى: ما نجح من التلاميذ إلا نصفهم، أو ما نجح إلا نصف التلاميذ، وما يعجب المعلم المخلص في تلاميذه إلا اجتهداهم، أو ما يعجب المعلم المخلص إلا اجتهد تلاميذه، فلهذا درست في هذا البحث الجمل الفعلية القرآنية المشتملة على استثناء متصل من كلام تام غير موجب²، والمستثنيات في هذه الجمل أبدال بعض من كل ليس إلا، أي: ليس في هذه الجمل جملة المستثنى فيها بدل اشتمال، والحق أن المستثنى في مثل هذه الجمل من كلام الناس يجوز فيه نصبه على الاستثناء ويجوز إتياعه للمستثنى منه في الإعراب، وقال ابن عقيل: «وهو [أي: الإتياع] المختار، والمشهور أنه [أي: المستثنى، حيث] بدل من متبوعه»³، والحمد لله! فإن ما هو معرب من المستثنيات التي في الجمل الفعلية المشتملة على استثناء متصل من كلام تام غير موجب في القرآن الكريم على رواية حفص عن عاصم على الأقل—وهي الرواية المعتمدة في هذا البحث—فإن ما هو معرب من المستثنيات المشار إليها يؤيد كون هذه المستثنيات أنفسها أبدالاً من المستثناة منها هذه المستثنيات لا مستثنيات منصوبات على الاستثناء، وبسبب أن البدل هو المقصود بالحكم على الحقيقة عدت في الجمل المدروسة في هذا البحث الجمل الفعلية القرآنية المشار إليها، ووضعت كل جملة من هذه الجمل—وهي ست كما

¹ المرجع السابق، ص 441.

² عدة هذه الجمل ست، وهاذي مواضعها في المصحف الشريف وفي هذا البحث: النساء/66 (النمط الأول من الفصل الأول)، الزخرف/86، النبا/38 (النمط الأول من الفصل الثاني)، النور/31، الأحزاب/39، الجن/26، 27 (النمط الثاني من الفصل الثاني).

³ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/544، 545.

وقال ابن عقيل: «والمشهور... إلخ» لأن مذهب الكوفيين أنه عطف نسق، والجميع على رجحان إتياع المستثنى للمستثنى منه ههنا. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2/257.

تقدم الذكر - في الشكل الذي يناسبها، ثم بسبب أن البديل هو المقصود بالحكم على الحقيقة أيضا وضعت كل جملة منها في النمط الذي لولا أن المستثنى منه فيها مذكور لوضعت فيه، وهكذا إذن وضعت ثلاث جمل (النساء/66، الزخرف/86، النبأ/38) في نمط قصر الفعل على الفاعل، ووضعت ثلاث جمل أيضا (النور/31، الأحزاب/39، الجن/26، 27) في نمط قصر الفعل على المفعول به.

وأما بدل الإضراب وبدل النسيان وبدل الغلط فلا يكون أي منها مقصورا عليه أبدا؛ وذلك أنه إذا قيل مثلا: جاءني زيد عمرو - كان لفظ (عمرو) بدلا من لفظ (زيد) بدل إضراب أو بدل نسيان أو بدل غلط؛ وتفسير ذلك أنه إن كان لفظا (زيد) و(عمرو) - كما قال ابن هشام - مقصودين قصدا صحيحا فبدل إضراب، وإن كان لفظ (زيد) قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان، وإن كان المقصود إنما هو لفظ (عمرو) فبدل غلط، والحاصل أن لفظ (زيد) إما أن يكون مقصودا قصدا صحيحا، كما في بدل الإضراب، وإما أن يكون قصد أولا ثم تبين فساد قصده، كما في بدل النسيان، وإما أن يكون غير مقصود أصلا، ولكن تلفظ به خطأ لسان، كما في بدل الغلط، وبناء على هذا فلو أن إنسانا أراد أن يؤكد قوله: (جاءني زيد عمرو) مثلا بالقصر بطريق النفي والاستثناء مثلا لما وجد مندوحة له عن أن يقول: (ما جاءني إلا زيد عمرو)، ولا يمكن له أن يقول: (ما جاءني زيد إلا عمرو)؛ لأن قصد لفظ (زيد) قصدا صحيحا أو قصده قصدا ابتدائيا قبل تبين فساد قصده أو التلفظ به خطأ لسان - كل أولئك لا بد من أن يكون بعد النطق بأداة الاستثناء (إلا)؛ لأن لفظ (زيد) حينئذ إنما أريد له أن يكون مقصورا عليه، أو بعبارة أخرى أصح وأدق: إنما أريد أن ينطق بلفظ المقصور عليه في مكان النطق بلفظ (زيد)، وهذا يعني أن لفظ (زيد) هو المقصور عليه، ولكنه استبدل به لفظ (عمرو)، فلفظ (عمرو) إذن بدل من المقصور عليه لا مقصور عليه، وكون لفظ (عمرو) بدلا من المقصور عليه لا مقصورا عليه هو مصدر الحكم المذكور سابقا من أن بدل الإضراب وبدل النسيان وبدل الغلط لا يكون أي منها مقصورا عليه أبدا، وإلا فإن البديل هو المقصود بالحكم على الحقيقة، والحاصل إذن أن نحو: (ما جاءني زيد إلا عمرو) على قصد أن لفظ (عمرو) بدل من لفظ (زيد) بدل إضراب أو بدل نسيان أو بدل غلط أو حتى بدل كل من كل - ولا يمكن أن يكون بدل بعض من كل ولا بدل اشتغال - الحاصل إذن أن نحو هذا الكلام لا يجوز لغة ولا هو ذو معنى أيضا. هذا، على أن بدل الإضراب لا وجود له في القرآن الكريم بله بدل

النسيان وبدل الغلط، بل إن بدل الإضراب نادر جدا في اللغة، وإن كلا من بدل النسيان وبدل الغلط لا يكاد يعثر له على شاهد لغوي، ولعل لهذا السبب قال ابن هشام: «والأحسن عطف هذه الثلاثة بـ(بل)»¹، أي: الأحسن عطف كل من بدل الإضراب وبدل النسيان وبدل الغلط بـ(بل)، فيكون عطف نسق لا بدلا.

هذا، ويجوز أن يقال: ما جاءني زيد إلا عمرو- على قصد أن الاستثناء ههنا استثناء منقطع من كلام تام غير موجب، والحق أن في إعراب المستثنى بهذا الاستثناء تفصيلا، وخلاصته أنه «إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب نصب اتفاقا، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: ما نفع زيد إلا ما ضر؛ إذ لا يقال: نفع الضر، وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون نصب، وعليه قراءة السبعة»²: «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» [النساء/157]، وتيم ترجمته وتجزئته «الاتباع»³، كقول الرازي -وهو جران العود عامر بن الحارث-:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس⁴

والحاصل أن المستثنى بالاستثناء المنقطع من الكلام التام غير الموجب راجح جدا نصبه على الاستثناء، بل إن نصبه يكاد يكون واجبا؛ لأن الحجازيين يوجبونه وتيم ترجمته، وإتباعه للمستثنى منه مرجوح جدا؛ لأنه مرجوح عند بني تميم أنفسهم وهم -مع ذلك- بعض العرب لا كل العرب، ولهذا استشكل العلماء إعراب آية في كتاب الله وردت على إتباع المستثنى للمستثنى منه استثناء منقطعا من كلام تام غير موجب، ألا وهي قوله تعالى: «قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون» النمل/65، وبسبب هذا الاستشكل ذهبوا مذاهب شتى في التأويل والتقدير؛ فمنهم من جعل الاستثناء فيها متصلا، وجعل التقدير حينئذ: لا يعلم من يذكر في السموات والأرض الغيب إلا الله، أو: لا يعلم من استقر ذكره في السموات والأرض الغيب إلا الله، ومنهم من جعل الاستثناء فيها متصلا أيضا، ولكن على أساس أن الله -عز وجل- في السموات والأرض مجازا وأن المخلوقين فيهن حقيقة، ومنهم من

¹ ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 439.

² بل هي قراءة القراء الأربعة عشر. يراجع:

القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز.

³ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 261/2.

⁴ يلتبس تخريج هذا الرجز وشرحه في الهامش رقم 4 من ص 136.

تمسك بأن الاستثناء فيها منقطع على الظاهر، ورأى صاحب هذا الرأي -وهو الزمخشري- أن المذهب التميمي مختار على المذهب الحجازي في هذه الآية، وجعل الداعي إلى هذا الاختيار نكتة سرية، وهي أن المعنى يؤول إلى القول بأنه إن كان الله من في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب، أي أن علمهم الغيب في استحالة كاستحالة أن يكون الله منهم، وذلك كما أن معنى رجز جران العود عامر بن الحارث الذي أنشد قريبا يؤول إلى القول بأنه إن كانت اليعافير واليعس أنيسا ففي البلدة أنيس؛ وذلك قطعاً للقول بخلوها عن الأنيس، ومنهم حتى من جعل الاستثناء فيها مفرغاً، ورأى صاحب هذا الرأي -وهو ابن هشام في (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)- أن لفظ الجلالة (الله) المذكور بعد أداة الاستثناء هو فاعل الفعل (يعلم)، وأن (من في السموات والأرض) في محل نصب مفعول به له، وأن (الغيب) بدل اشتمال من المفعول به، هذا، ولقد رد البحث القول باتصال الاستثناء في هذه الآية بأدلة لا تكاد تقبل الرد، وأما رأي ابن هشام المذكور في (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) فلم يذكر من قبل في أصل البحث حتى ذكر ههنا، وهو -على كل حال- قول لا يخفى ضعفه، ولعل مما يضعف به اشتراط النحاة في بدل الاشتمال أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المبدل منه، وتمسك البحث إذن بأن الاستثناء في هذه الآية منقطع، ثم رأى أن هذا الاستثناء كأنه مفرغ، وكأن المعنى: لا يعلم الغيب إلا الله، ولهذا درست هذه الجملة في هذا البحث، وإلا فإن الجملة الفعلية القرآنية المشتملة على استثناء منقطع من كلام تام غير موجب لا مكان لها في هذه الدراسة، ولقد بسط البحث في دراسة آية (النمل/65) هذه بسطاً كبيراً لا فائدة من إعادة شيء منه في هذا الموضع¹، وإن هذا البسط لتمخض عنه ما هو يعد -في نظري- من أهم نتائج البحث.

كان هذا كلاماً مفصلاً عن عناصر الجملة الفعلية التي تخلفت عن الجدول السابق: هل يصح أن يكون كل عنصر منها مقصوراً عليه قصراً بطرق القصر عامة وبطريق النفي والاستثناء خاصة أو لا يصح؟ وبقي عنصر آخر لا يصح أن يكون مقصوراً عليه مهما كان طريق القصر، ألا وهو المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله فحسب، أي: المفعول المطلق غير المبين لنوع عامله ولا المبين لعدد مرات وقوع عامله، ولم يظهر من الجدول السابق أن المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله فحسب لا يكون مقصوراً عليه أبداً؛ وذلك لأنه داخل في مسمى (المفعول

¹ تنظر ص 135-145 من هذا البحث.

المطلق)، والمفعول المطلق عموما يصح أن يكون مقصورا عليه، ولكن الذي يصح أن يكون مقصورا عليه منه نوعان لا أكثر، ألا وهما: المفعول المطلق المبين لنوع عامله، والمفعول المطلق المبين لعدد مرات وقوع عامله، وكل واحد من هذين النوعين يؤكد معنى عامله أيضا، ولكن المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله فحسب لا يكون مقصورا عليه أبدا مهما كان طريق القصر كما تقدم الذكر، وقد ورد تعليل ذلك في أصل البحث بما يغني عن إعادة شيء منه ههنا¹. هذا، وقد استشكل العلماء ما في قوله تعالى: «وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين» الجاثية/32؛ وذلك أن ظاهر المقصور عليه في جملة «إن نظن إلا ظنا» أنه مفعول مطلق يؤكد لمعنى عامله فحسب، غير أن العلماء اتفقوا على ضرورة التأويل، ثم ذهبوا فيه مذاهب شتى، ولقد ساق البحث خمسة تأويلات كاملة، ثم اختار منها ما رآه صوابا اختيارا غير مبتوت²؛ وذلك لعسر الاختيار حقا.

ومن نتائج هذا البحث المهمة أن موقع المقصور عليه قصرا بالنفي والاستثناء هو ما بعد (إلا) أداة الاستثناء لا يفصل بينها وبينه شيء، وهذا الأمر لم يعثر على خلاف فيه بين العلماء في الجمل المدروسة في هذا البحث إلا في جملة واحدة، وهي قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا» سبأ/28، ولقد أحصى البحث ثلاثة أقوال في معنى هذه الجملة وإعرابها، الأول: أن «كافة» بمعنى (عامة)، وأنها صفة لموصوف محذوف مفعول مطلق دال على المرة من الحدث، والتقدير: وما أرسلناك إلا إرسالاً عامة للناس محيطة بهم، والثاني: أن «كافة» بمعنى (جامعا)، وأنها حال من الكاف ضمير المفعول به في لفظ «أرسلناك»، وأن التاء فيها للمبالغة لا للتأنيث، والثالث: أن «كافة» بمعنى (جميعا)، وأنها حال من لفظ (الناس) المجرور باللام، وأن الأصل: للناس كافة، ولقد رجح البحث من هذه الأقوال الثلاثة القول الثاني، وكان أعظم ما رجح به القول الثاني هذا كون المقصور عليه قصرا بالنفي والاستثناء يجب أن يلي (إلا) أداة الاستثناء لا يفصل بينها وبينه شيء، ويتبين ذلك جليا بالنظر في موضع هذا الترجيح من البحث³، ولا جرم إذن أن تكون هذه النتيجة العلمية من أهم نتائج هذا البحث كما تقدم.

* * *

¹ تنظر ص 69، 70 من هذا البحث.

² تنظر ص 235-239 من هذا البحث.

³ تنظر ص 104-112 من هذا البحث.

وموقع ركن المقصور قصرا بالنفي والاستثناء هو ما بين أداة النفي وبين أداة الاستثناء، والعنصر الأساسي في ركن المقصور في الجمل الفعلية المؤكدة بالقصر بطريق النفي والاستثناء هو الفعل¹، ولهذا يجد قارئ هذا البحث ترجمة الأنماط على هذا النحو: قصر الفعل على الفاعل، وقصر الفعل على المفعول به، وقصر الفعل على المفعول به الثاني،... إلخ، وهذا لا يعني البتة أن ركن المقصور يتكون من الفعل فقط، ولكنه يعني أن الفعل هو العنصر الأساسي في ركن المقصور، على أنه ربما تكون ركن المقصور من الفعل فقط، غير أن هذا لا يكون إلا في جمل قليلة؛ وذلك لأنه لا يكون -إذا كان- إلا في نمط قصر الفعل على الفاعل، ثم إنه لا يكون -إذا كان- إلا إذا كان الفعل لازما، أو إنه لا يكون -إذا كان- إلا في نمط قصر الفعل على نائب الفاعل، ثم إنه لا يكون -إذا كان- إلا إذا كان الفعل متعديا لمفعول به واحد لا أكثر.

ويتكون ركن المقصور في أكثر الجمل المدروسة في هذا البحث من الفعل ومتعلقات به معه، وقد وضعت في نحو نصف أنماط هذا البحث جداول ببيان مكونات ركن المقصور في كل جملة من جمل كل نمط، وقد لوحظ أن الفعل يكون دائما متقدما في الذكر على جميع المتعلقات به، فهو يلي أداة النفي أو أداة النهي لا يفصل بينها وبينه شيء، وربما ألفت في الجمل المدروسة في هذا البحث جمل تأخرت فيها بعض متعلقات الفعل -الذي هو العنصر الأساسي في ركن المقصور- إلى ما بعد المقصور عليه، ووقع ذلك في جمل من الجمل المدروسة في هذا البحث ليست بالكثيرة، وقد اعتنى البحث عناية شديدة بهذا التأخر، وكشف في كل جملة وقع فيها مثل هذا التأخر عن أسباب لفظية أو أغراض معنوية أو نكت بلاغية قد تكون هي العلة في وقوعه.

وكون الفعل هو العنصر الأساسي في ركن المقصور يعني أن ركن المقصور في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر هو المسند، والمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، فلا يصح أن يكون الفعل داخلا في ركن المقصور عليه²، وإلا كانت الجملة غير فعلية، ولا يصح أن يفصل بين أداة النفي أو أداة النهي وبين الفعل لفظ آخر؛ لأنه إن كان هذا اللفظ الفاصل فاعلا أو نائب فاعل

¹ وكذلك سائر طرق القصر التي تصلح لتأكيد الجمل الفعلية، وهي: طريق (إنما) بكسر الهمزة أو (أما) بفتحها، وطريق العطف بـ (لا) أو (بل) أو (لكن)، وطريق تقدم المفعول على العامل أو تقدم ما حقه التأخير.

² المقصود بالفعل الذي لا يصح أن يكون داخلا في ركن المقصور عليه هو الفعل المسند في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر، وليس المقصود به الفعل المسند في جملة فعلية فرعية حالة محل وظيفة نحوية يصح أن تكون مقصورة عليها في جملة فعلية مؤكدة بالقصر.

كانت الجملة غير فعلية، وإن كان هذا اللفظ الفاصل غير فاعل ولا نائب فاعل لم تستقم الجملة مع هذا الفصل؛ لأن الفعل في الجملة الفعلية هو ترتبط به بقية العناصر في الجملة وليس هو يرتبط ببعضها فيها، وحق الذي يرتبط به غيره أن يتقدم، وحق الذي يرتبط بغيره أن يتأخر، ثم إنه إن كان هذا اللفظ الفاصل غير فاعل ولا نائب فاعل كان هذا اللفظ الفاصل نفسه مقصورا عليه وكان الفعل مقصورا، ثم كان الفعل مقصورا وكان ما بعد (إلا) أداة الاستثناء مقصورا عليه، ولو وقع هذا لوقع ما يشبه تدافعا بين بعض عناصر الجملة وبين بعض، أي: لو وقع هذا لوقع ما يشبه تدافعا بين المقصور عليه الأول وبين المقصور عليه الثاني، ويظهر ذلك واضحا في نحو: ما زيدا رأى عمرو إلا راكبا، والراكب زيد، فـ(رؤية عمرو) مقصورة على (زيد)، ثم (رؤية عمرو مقصورة على زيد) مقصورة على (كون زيد راكبا)، وهذا المعنى - وإن كان مفهوما للمتأمل فيه - قد يعسر فهمه على كثير من الناس، ولهذا وصف بأن فيه ما يشبه التدافع بين بعض عناصر الجملة وبين بعض، والحق أنه ما من تدافع ههنا، ولكنه تداخل، ويمكن درء اللبس المحتمل نجومه عن هذا التداخل بأن يقال: زيدا راكبا رأى عمرو، والراكب زيد، أو يقال: ما رأى عمرو إلا زيدا راكبا، والراكب زيد أيضا، والحاصل إذن يعرف من المخرج الثاني، وهو أن الفعل العنصر الأساسي في ركن المقصور قصرا بطريق النفي والاستثناء أو بطريق النهي والاستثناء يجب أن يلي أداة النفي أو أداة النهي لا يفصل بينهما فاصل البتة.

وكون ركن المقصور في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر هو المسند - والمسند في الجملة الفعلية هو الفعل - يبطل ما يذكره كثير من البلاغيين من أن القصر يقع بين الفاعل والمفعول به، وبين المفعولين، وبين الحال وصاحبها... وهلم جرا، والحق أن نحو: ما رأى زيد إلا عمرا - ليس قصر زيد الفاعل على عمرو المفعول به، ولكنه قصر رؤية زيد على عمرو، ويقال اختصارا إنه قصر الرؤية على عمرو، والمقصود إذن هو الفعل لا الفاعل، ولعل أول من وقع في هذا الوهم هو السكاكي؛ فإنه قال: «اعلم أن القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر، فيقصر المبتدأ تارة على الخبر، والخبر على المبتدأ أخرى، يجري بين الفعل والفاعل، وبين الفاعل والمفعول، وبين المفعولين، وبين الحال وذو الحال، وبين كل طرفين»¹، وتابعه على هذا الخطيب القزويني في (الإيضاح)²، ثم طفق علماء البلاغة يتمسكون بنحو هذا القول حتى اليوم، والحق أن ركن

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 288.

² القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 3/ 40-42.

المقصور في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر هو الفعل متعلقا بما وجد من متعلقات به معه، ويقلل اختصارا إن ركن المقصور في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر هو الفعل، والذي يدل على صحة هذا هو أن المقصور عليه في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر لا يكون إلا موصوفا، ويجب إذن أن يكون المقصور في الجملة الفعلية المؤكدة بالقصر وصفا، والوصف في الجملة الفعلية هو الفعل، وأما إذا قيل بوقوع القصر بين الفاعل والمفعول به مثلا فكأنه قيل بوقوع القصر بين الموصوفين، وهذا لا يكون أبدا كما لا يقع القصر بين الوصفين، ولكن يقع بين وصف وموصوف، أو بين موصوف وموصوف.

* * *

قال معد هذا البحث:

هذا ما بدا لي أن أودعه في هذه الخاتمة، على أنها قد توسعت توسعا ما كان يتوقع أبدا، وهي لذلك لا تبلي سؤالا مستزيدا يستزيد، وأيا ما كان الحال ففي أصل البحث فوائد لا يمكن تلخيصها ههنا، وقد قصرت تقصيرا لا يستدرك في صفحات معدودة، وأستغفر الله تعالى لما أخطأت فيه، والله الحمد على ما وفقت إليه، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

هَذَا جَدُولٌ .

بَيَانِ مَوَاضِعِ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ بِالْقَصْرِ
بِالتَّنْفِي وَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ ، مُفَصَّلَةً بِحَسَبِ أَدَوَاتِ
التَّنْفِي صَرِيحًا أَوْ بِلَاغِيًّا ، مَعَ بَيَانِ عَدَدِ الْجُمْلَةِ فِي كُلِّ فَصْلِ ، وَعَدَدِ الْجُمْلَةِ فِي الْمَجْمُوعِ الْعَامِّ

أداة التفي	أداة الاستثناء	مواضع الجملة في المصحف الشريف	العدد
إِنْ	إِلَّا	البقرة/78، النساء/159، المائدة/110، الأنعام/25،7،29،57، 90،116،148، الأعراف/155،184،188، الأنفال/31،34، يونس/66،72، هود/7،29،50،51، يوسف/31،40،67، 104، إبراهيم/10،11، الحجر/21، الإسراء/44،58، مريم/71، 93، المؤمنون/25،37،38، الفرقان/4،44، الشعراء/109، 113،115،127،137،145،164،180، النمل/68، الروم/58، سبأ/43،46،47، فاطر/23،24، يس/15،29،47،53،69، الصفات/15، ص/7،14،87، غافر/56، الشورى/48، الزخرف/20،59، الدخان/35، الجاثية/24، النجم/4،23، المجادلة/2، الملك/9،20، المدثر/24،25، التكوثر/27 .	76
مَا	إِلَّا	البقرة/85،102،114، آل عمران/62،126،144،145،147، 185، النساء/92، المائدة/73،75،99، الأنعام/32،38، الأعراف/5،82، الأنفال/10،35، التوبة/38،114، يونس/3، 19،100، هود/6،56،88، يوسف/25،76، الرعد/14،26،38، إبراهيم/11، النحل/77،127، المؤمنون/24،33، النور/54، الشعراء/154،186، النمل/56،75، القصص/36،59، العنكبوت/18،24،29،64، لقمان/28، سبأ/43(2)، يس/15، 17، الصفات/162،164، ص/65، غافر/25،37،50،78، الشورى/51، الجاثية/24،25، الأحقاف/9،17، القمر/50، الحديد/20، القلم/52، المدثر/31 .	69

العدد	مواضع الجمل في المصحف الشريف	أداة الاستثناء	أداة النفي
44	البقرة/32، 163، 193، 255، آل عمران/2، 6، 18(2)، النساء/87، الأنعام/17، 102، 106، الأعراف/158، التوبة/31، 118، 129، يونس/90، 107، هود/14، 43، الرعد/30، النحل/2، الكهف/39، طه/8، 14، 98، الأنبياء/25، 87، المؤمنون/116، النمل/26، القصص/70، 88، فاطر/3، الصافات/35، الزمر/6، غافر/3، 62، 65، الدخان/8، محمد/19، الحشر/22، 23، التغابن/13، المزمل/9 .	إِلَّا	لَا
04	النجم/39، المجادلة/10، الحاقة/35، الغاشية/6 .	إِلَّا	لَيْسَ
03	الأنعام/23، النحل/7، النور/6 .	إِلَّا	لَمْ
04	النحل/35، الإسراء/93، الأنبياء/3، الرحمن/60 .	إِلَّا	هَلْ
01	البقرة/255 .	إِلَّا	مَنْ
01	يونس/32 .	إِلَّا	مَاذَا

المجموع :

202

وضع هذا الجدول هو وفاءً بعهدٍ قطع على النفس في مقدمة هذا البحث، وربما تصلح هذه الجملة الاسمية القرآنية المؤكدة بالقصر بالنفي والاستثناء لأن تكون موضوعاً لمذكرة بحثٍ يُعدها طالبٌ من طلبة قسم اللغة العربية لينتججَ بها شهادة الماجستير في شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية، ولهذا أثبتت مواضع هذه الجملة هنا في عقب هذه الخاتمة .

فهارس رسالة البحث الفنية

فهارس شواهد البحث

فهرس مصادر البحث ومراجعته

فهرس محتويات رسالة البحث

فهارس شواهد البحث

فهرس شواهد القرآن الكريم

فهرس شواهد الحديث الشريف

فهرس شواهد الأشعار العربية

فهرس شواهد الأساليب النحوية

فهرس شواهد اللهجات القبلية

فهرس شواهد القرآن الكريم

□ سورة الفاتحة

1. «اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» (7،6)..... 289

□ سورة البقرة

2. «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله»¹ الآية (83)..... 149
3. «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالأولدين إحسانا وذو القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتهم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون» (83)..... 150
4. «ولن يتمنوه أبدا» (95)..... 262
5. «وقالت اليهود ليست النصرارى على شيء وقالت النصرارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون» (113)..... 267
6. «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصرارى حتى تتبع ملتهم» (120)..... 277
7. «وقالوا كونوا هودا أو نصرارى تهتدوا» (135)..... 266
8. «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم. صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون» (137،138)..... 253
9. «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون. أياما معدودات» (183،184)..... 271

¹ الشاهد بجذف نون الفعل «تعبدوا»، على قراءة لعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب -رضي الله تعالى عنهما! -.

- 1 0. «واذكروا الله في أيام معدودات» (203)..... 271
- 1 1. «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» (217)..... 289
- 1 2. «فإذا تطهروا فأتوهن من حيث أمركم الله»¹ (222)..... 282
- 1 3. «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» (234)..... 229
- 1 4. «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» (256)..... 37
- 1 5. «أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها» (259)..... 113

□ سورة آل عمران

- 1 6. «قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا» (41)..... 273
- 1 7. «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» (97)..... 289
- 1 8. «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين» (133)..... 142

□ سورة النساء

- 1 9. «حرمت عليكم أمهاتكم» (23)..... 252
- 2 0. «والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم» (24)..... 252
- 2 1. «يريد الله ليبين لكم» (26)..... 48
- 2 2. «وأرسلناك للناس رسولا» (79)..... 106
- 2 3. «وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا» (101)..... 2
- 2 4. «واتخذ الله إبراهيم خليلا» (125)..... 42
- 2 5. «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» (157)..... 292، 136

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

2 6. «فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا. وأخذهم الربا وقد نفخوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما» (160، 161)..... 221.

2 7. «لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون» (172)..... 263.

□ سورة المائدة

2 8. «وإذا حللتم فاصطادوا» (2)..... 283، 282.

2 9. «إلى الله مرجعكم جميعا» (48)..... 97.

3 0. «وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين» (84)..... 129.

3 1. «ما على الرسول إلا البلاغ» (99)..... 287.

3 2. «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلیم. قد سأله قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين» (101، 102)..... 82.

3 3. «وإذا قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله» (116)..... 38.

3 4. «أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله» (116)..... 39.

□ سورة الأنعام

3 5. «إن الحكم إلا لله»¹ (57)..... 207.

3 6. «وأمرنا لنسلم لرب العالمين» (71)..... 48.

3 7. «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلهما وهم لا يظلمون» (160)..... 104.

¹ هذا الشاهد مذكور ههنا في (فهرس شواهد القرآن الكريم) في موضعين اثنين: هذا الموضع، وموضع (يوسف/40، و67) اللاحق، وهو مذكور في (متن البحث) مرة واحدة لا أكثر.

□ سورة الأعراف

- 3 8. «إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط» (40)..... 277
- 3 9. «وجاء السحرة فرعون قالوا إن لنا لأجرا إن كنا نحن الغالبين. قال نعم وإنكم لمن المقربين» (113، 114)..... 38
- 4 0. «ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين» (143)..... 262

□ سورة الأنفال

- 4 1. «ليميز الله الخبيث من الطيب» (37)..... 85

□ سورة التوبة

- 4 2. «فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد» (5)..... 283
- 4 3. «وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصاري المسيح ابن الله» (30)..... 135
- 4 4. «يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم» (32)..... 49
- 4 5. «ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم» (46)..... 80
- 4 6. «ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالدا فيها ذلك الخزي العظيم» (63)..... 267
- 4 7. «كاد تزيف قلوب فريق منهم»¹ (117)..... 238

□ سورة يونس

- 4 8. «ما من شفيق إلا من بعد إذنه» (3)..... 67

¹ الشاهد بناء المضارعة الدالة على التأنيث في الفعل «تزيغ»، على قراءة غير حمزة والأعمش الكوفيين وعاصم الكوفي من رواية حفص عنه من القراء الأربعة عشر، وقراءة هؤلاء «يزيغ» بياء المضارعة الدالة على التذكير.

- 9 4. «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله» (18)..... 218
- 0 5. «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله»¹ (18)..... 218
- 1 5. «إن عندكم من سلطان بهذا» (68)..... 208
- 2 5. «فقالوا على الله توكلنا» (85)..... 58

□ سورة هود

- 3 5. «فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق. خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد. وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ» (106-108)..... 156
- 4 5. «ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم» (118، 119)..... 87

□ سورة يوسف

- 5 5. «وجاءوا على قميصه بدم كذب» (18)..... 103
- 6 5. «وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين» (20)..... 271
- 7 5. «إن الحكم إلا لله»² (40) و (67)..... 207
- 8 5. «فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي» (80)..... 262
- 9 5. «ارجعوا إلى أيكم فقولوا يا أبانا إن ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين. واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون» (81، 82)..... 59

□ سورة الرعد

- 0 6. «هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا» (12)..... 76

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

² هذا الشاهد مذكور ههنا في (فهرس شواهد القرآن الكريم) في موضعين اثنين: هذا الموضع، وموضع (الأنعام/ 57) السابق، وهو مذكور في (متن البحث) مرة واحدة لا أكثر.

6 1. «الله ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر»¹ (26)..... 8

□ سورة إبراهيم

6 2. «هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أنما هو إله واحد وليذكر أولوا الألباب» (52)..... 254

□ سورة الحجر

6 3. «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم» (4)..... 288، 114

6 4. «ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين» (47)..... 97

□ سورة النحل

6 5. «ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا» (123)..... 97

□ سورة الإسراء

6 6. «ولا تمش في الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا» (37)..... 262

6 7. «أقم الصلاة لدلوك الشمس» (78)..... 75

6 8. «ومن يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عميا وبكما وصما مأواهم جهنم كلما خبت زدناهم سعيرا» (97)..... 227

□ سورة الكهف

6 9. «أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا» (34)..... 287

□ سورة مريم

7 0. «واشتعل الرأس شيبا» (4)..... 287

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

- 7 1. «و لم أكن بدعائك رب شقيا» (4)..... 243
- 7 2. «يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا» (7)..... 196
- 7 3. «قال رب اجعل لي آية قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا» (10)..... 196
- 7 4. «فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا» (11)..... 197
- 7 5. «ولنجعله آية للناس ورحمة منا» (21)..... 87
- 7 6. «فلن أكلم اليوم إنسيا» (26)..... 262
- 7 7. «وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا» (31)..... 177
- 7 8. «والسلام علي يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا» (33)..... 121

□ سورة طه

- 7 9. «فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى» (120)..... 81
- 8 0. «قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فيما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى. ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا. قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى» (123-126)..... 227

□ سورة الأنبياء

- 8 1. «وأأسروا النجوى الذين ظلموا» (3)..... 28
- 8 2. «إن هذه أمتكم أمة واحدة» (92)..... 98

□ سورة الحج

- 8 3. «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق. ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من هيمة الأنعام» (27، 28)..... 271

□ سورة المؤمنون

- 8 4. «قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين. قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم فسئل العادين. قال إن لبثتم إلا قليلا لو أنكم كنتم تعلمون» (112-114).....232،228

□ سورة النور

- 8 5. «الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين» (3).....159،157
- 8 6. «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» (31).....152
- 8 7. «وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم» (32).....159،158

□ سورة الشعراء

- 8 8. «وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون» (208).....115

□ سورة النمل

- 8 9. «قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون» (65).....292،138
- 9 0. «وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون» (88).....252

□ سورة القصص

- 9 1. «فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قلوبون إنه لذو حظ عظيم» (79).....168

□ سورة الروم

- 9 2. «الم. غلبت الروم. في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون. في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون. بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون» (1-6).....252
- 9 3. «ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يؤفكون. وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث» (55،56).....228،232

□ سورة لقمان

- 9 4. «إن الشرك لظلم عظيم» (13).....30

□ سورة السجدة

- 9 5. «ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم. الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين»¹ (6،7).....252

□ سورة الأحزاب

- 9 6. «والله يقول الحق وهو يهدي السبيل» (4).....8
- 9 7. «وتظنون بالله الظنونا» (10).....70

□ سورة سباء

- 9 8. «وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا» (28).....104،294

□ سورة فاطر

- 9 9. «والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور. وهم يصطرخون فيها ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا

¹ الشاهد بتسكين لام «خلقته»، على قراءة أبي جعفر المدني وابن كثير وابن محيصن المكيين وأبي عمرو ويعقوب واليزيدي البصريين وابن عامر الشامي.

نعمل أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير فذوقوا فمما للظالمين من نصير(37،36).....232

100. «قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أم آتيناهم كتابا فهم على بينت منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا»(40).....218
101. «إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده إنه كان حليما غفورا»(41).....209

□ سورة الصافات

102. «والصافات صفا»(1).....68
103. «وعندهم قاصرات الطرف عين»(48).....3
104. «أفما نحن بميتين. إلا موتتنا الأولى وما نحن بمعذبين»(58،59).....266
105. «فإنكم وما تعبدون. ما أنتم عليه بقاتنين. إلا من هو صال الجحيم»¹(161-163).....267
106. «وما منا إلا له مقام معلوم»(164).....288،115

□ سورة ص

107. «وعندهم قاصرات الطرف أتراب»(52).....3
108. «ما كان لي من علم بالملا الأعلى إذ يختصمون»(69).....225
109. «قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين. إلا عبادك منهم المخلصين»(82،83).....225

□ سورة الزمر

110. «ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون»(3).....218
111. «والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى الله لهم البشري»(17).....7

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث، والشاهد بضم اللام في «صال» من غير واو مد بعدها خطأ ولا لفظا، على قراءة الحسن البصري.

112. «الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله»¹ (23).....8.

□ سورة فصلت

113. «فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا في أيام نحسات لنذيقهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أخزى وهم لا ينصرون» (16).....271.

□ سورة الدخان

114. «لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ووقاهم عذاب الجحيم» (56).....266.

□ سورة الجاثية

115. «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون»² (14).....52.

116. «وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها قلتم ما ندري ما الساعة إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين» (32).....294.

□ سورة الأحقاف

117. «لا ترى إلا مساكنهم»³ (25).....170.

□ سورة محمد

118. «ولا تبطلوا أعمالكم» (33).....82.

□ سورة الذاريات

119. «ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون» (57).....88.

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

² الشاهد ببناء الفعل «يجزى» للمفعول، على قراءة أبي جعفر المدني.

³ الشاهد ببناء الفعل «ترى» للمفعول ورفع «مساكنهم» على التباينة عن الفاعل، على قراءة الحسن البصري.

□ سورة القمر

1 2 0. «وفجرنا الأرض عيوناً» (12)..... 287.....

□ سورة الرحمن

1 2 1. «وجنى الجنتين دان»¹ (54)..... 267.....

1 2 2. «فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان» (56)..... 3.....

1 2 3. «هل جزاء الإحسان إلا الإحسان» (60)..... 208.....

1 2 4. «حور مقصورات في الخيام» (72)..... 2.....

□ سورة الواقعة

1 2 5. «فلا أقسم بمواقع النجوم. وإنه لقسام لو تعلمون عظيم. إنه لقرآن كريم. في كتاب

مكون. لا يمسه إلا المطهرون. تنزيل من رب العالمين» (75-80)..... 133.....

□ سورة الحديد

1 2 6. «سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء والأرض أعدت للذين آمنوا

بالله ورسوله» (21)..... 142.....

□ سورة المجادلة

1 2 7. «ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول»² (8)..... 195.....

□ سورة الصف

1 2 8. «يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم» (8)..... 48.....

¹ الشاهد بقراءة من قرأ «دان» بالرفع والتنوين.

² ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

□ سورة الجمعة

1 2 9. ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ
تفلحون¹﴾ (10)..... 282.

□ سورة التغابن

1 3 0. ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ﴾ (16)..... 214.

□ سورة الملك

1 3 1. ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ. أَمْ أَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ
يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير﴾ (16، 17)..... 143.

□ سورة الحاقة

1 3 2. ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ (24)..... 271.

□ سورة المعارج

1 3 3. ﴿إِنَّمَا يَرُونَهُ بَعِيدًا. وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (6، 7)..... 48.

□ سورة الجن

1 3 4. ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾² (23)..... 267.

1 3 5. ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَوَعَّدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ (25)..... 209.

□ سورة القيامة

1 3 6. ﴿فَلَا صَدْقَ وَلَا صُلَى﴾ (31)..... 128.

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

² ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث.

□ سورة الإنسان

137. «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا» (1)..... 243

□ سورة النازعات

138. «وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى. فإن الجنة هي المأوى» (40،41)..... 25

□ سورة الأعلى

139. «والذي أخرج المرعى. فجعله غثاء أحوى» (4،5)..... 157

□ سورة الغاشية

140. «هل أتاك حديث الغاشية. وجوه يومئذ خاشعة. عاملة ناصبة» (1-3)..... 271

141. «وجوه يومئذ ناعمة» (8)..... 271

142. «فيها سرر مرفوعة» (13)..... 271

143. «فيها سرر مرفوعة. وأكواب موضوعة. ونهارق مصفوفة. وزرابي

مبثوثة» (13-16)..... 271

□ سورة البلد

144. «فلا اقتحم العقبة. وما أدراك ما العقبة. فك رقبة. أو إطعام في يوم ذي مسغبة. يتيملاذا

مقربة. أو مسكينا ذا متربة. ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا

بالمرحمة» (11-17)..... 128

□ سورة الكوثر

145. «إنا أعطيناك الكوثر» (1)..... 44

فهرس شواهد الحديث الشريف

1. عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «أتاني جبريل -عليه السلام- لدلوك الشمس حين زالت الشمس فصلى بي الظهر» 75

2. عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- [في بيته] وهو شاك، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلما انصرف قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فاركعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً» 116

3. عن عمر بن الحكم -رضي الله عنه- أنه قال: «أتيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقلت: يا رسول الله! إن جارية لي كانت ترعى غنماً لي، فجئتها وقد فقدت شاة من الغنم، فسألتها عنها، فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها، وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعلي رقبة، فأعتقتها؟، فقال لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «أين الله؟»، فقالت: في السماء، فقال: «من أنا؟»، فقالت: أنت رسول الله، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «أعتقتها؟ [فإنها مؤمنة]» 143

4. عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال لمن قال: ومن يعصهما فقد غوى -أي: الله ورسوله، فجمع بينهما في إطلاق ضمير مثنى واحد-: «بئس خطيب القوم أنت» 141، 137

5. عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «الرجل على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخال» 160.

6. عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «المرء على دين خليله» 160.

7. عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه» 134.

8. عن جويرة أم المؤمنين -رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة، فقال: «مازلت على الحال التي فارقتك عليها؟»، قالت: نعم، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: (سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله رضى نفسه، سبحان الله زنة عرشه، سبحان الله مداد كلماته)» 190.

فهرس شواهد الأشعار العربية

□ بحر الطويل

1. ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى □ وأن أشهد اللذات! هل أنت مخلدي؟.....149
2. تسليت طرا عنكم بعد بينكم □ بذكراكم حتى كأنكم عندي.....102
3. فطافت ثلاثا بين يوم وليلة □ يكون النكير أن تضيف وتجارا.....231
4. وإني لتعروني لذكراك هزة □ كما انتفض العصفور بلله القطر.....74
5. إذا مت كان الناس صنفان: شامت □ وآخر مثن بالذي كنت أصنع.....237
6. مضى زمن والناس يستشفعون بي □ فهل لي إلى ليلي الغداة شفيح؟.....114
7. وهل ينبت الخطي إلا وشيحه؟ □ وتغرس إلا في منابتها النخل؟.....58
8. فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا □ عشية آناء الديار وشامها.....20
9. تزودت من ليلي بتكليم ساعة □ فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها.....32
10. تقول ابني: إن انطلاقت واحدا □ إلى الروع يوما تاركي لا أبأ ليا.....97

□ بحر البسيط

1. 1. أمرتك الخير فافعل ما أمرت به □ فقد تركتك ذا مال وذا نشب.....49
1. 2. نعم امرأ هرم لم تعر نائبة □ إلا وكان لمرتاع بها وزرا.....120
1. 3. ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم □ ولا جفا قط إلا جبأ بطلا.....20
1. 4. فأصبحوا والنوى عالي معرسهم □ وليس كل النوى يلقي المساكين.....237، 236

□ بحر الوافر

15. لمية موحشا طلل □ يلوح كأنه خلل¹ 117

□ بحر الكامل

16. □ عادت محورته إلى قصر² 2

17. إن الكلام لفي الفؤاد وإنما □ جعل اللسان على الفؤاد دليلاً 195

18. يا بيت عاتكة الذي أتعزل □ حذر العدى وبه الفؤاد موكل

إني لأمنحك الصدود وإني □ قسما إليك مع الصدود لأميل 252

□ بحر الرجز

19. لم يعن بالعلياء إلا سيذا □ ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى 52

20. إن نزارا أصبحت نزارا □ دعوة أبرار دعوا أبرارا 253

21. وبلدة ليس بها أنيس □ إلا اليعافير وإلا العيس 292، 140، 136

22. ومسهم ما مس أصحاب الفيل □ ترميهم حجارة من سجيل

ولعبت طير بهم أبابيل □ فصبروا مثل كعصف مأكول 42

¹ هذا البيت من مجزوء الوافر.

² هذا شطر بيت من بحر الكامل ذي الأجزاء التامة التالية:

متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن

و(متفاعِلن): سبب ثقيل (//)، فسبب خفيف (0/)، فوتر مجموع (0//).

وأجزاء هذا الشطر هي كما يلي:

مستفعِلن متفاعِلن فعْلُنْ

فأما الجزء الأول فمضمر، والإضمار هو إسكان ثاني الجزء، وأما الجزء الآخر فمحذوف ومضمر، والمحذوف هو حذف جميع الوند المجموع من آخر الجزء، والإضمار والمحذوف لا يقعان إلا في جزء واحد وبحر واحد، وهما: (متفاعِلن) وبحر الكامل، ويتبين مما وقع بالجزء الآخر من هذا الشطر أنه -أي: هذا الجزء- ضرب لا عروض؛ لأن عروض الكامل لا تكون محذوفة مضمرة أبداً، وهذا بخلاف ضربه؛ فإنه قد يكون كذلك، وهذا الشطر إذن عجز بيت من الكامل، وأما عروضه فقد تكون تامة وقد تكون محذوفة. يُنظر في هذه الفوائد العروضية:

موسى نويوات، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي (ط4؛ الجزائر: دار الحكمة، 1994م)، ص25، 36، 120.

- 2 3. لَأَهْمُمْ، إن الحارث بن جبلة ۞ زكّا على أبيه ثم قتله
وركب الشادخة المحجلة ۞ وكان في جاراته لا عهد له
وأي أمر سيئ لا فعله؟¹..... 128.

□ بحر المتقارب

- 2 4. فلما خشيت أظافيرهم ۞ نجوت وأرهنهم مالكا..... 36.
2 5. ضعيف النكاية أعداءه ۞ يخال الفرار يراخي الأجل..... 214.

¹ ما دونه خط فقط هو المذكور في موضع الاستشهاد من البحث، ثم هذا المذكور معطوف في هذا الموضع بالفاء هكذا: «فأي أمر سيئ لا فعله؟».

فهرس شواهد الأساليب النحوية

1. خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها..... 121
2. عليه مائة بيضا..... 115
3. قمت وأصك عينه..... 36
4. قمت وأصك وجهه..... 36
5. كان أنت خير منه..... 237
6. لك مائة بيضا..... 115
7. الله أكبر دعوة الحق..... 252
8. له علي ألف درهم عرفا..... 251
9. ليس خلق الله أشعر منه..... 236
10. ليس خلق الله مثله..... 237
11. ليس الطيب إلا المسك..... 236
12. ما كان الطيب إلا المسك..... 236

فهرس شواهد اللمجات القبلية

1. ضربني نسوتك.....27
2. ضربوني قومك.....27
3. ضرباني أخواك.....27

فهارس مصادر البحث ومراجعته

□ حرف الهمزة

❖ الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، الشافعي.

1. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

وبذيل صحائفه: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد.

د. ط؛ بيروت: دار الفكر، د. ت.

❖ الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد.

2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين.

ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.

د. ط؛ صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، 1407هـ = 1987م.

3. البيان في غريب إعراب القرآن.

تحقيق: طه عبد الحميد طه.

مراجعة: مصطفى السقا.

د. ط؛ مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ = 1980م.

❖ الأنصاري، أبو يحيى زكرياء.

4. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن.

حققه وعلق عليه: محمد علي الصابوني.

ط2؛ الجزائر: مكتبة رحاب، 1408هـ = 1988م.

❖ أنيس، إبراهيم.

5. من أسرار اللغة.

ط7؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1994م.

□ حرف الباء

❖ برجشتراسر G . Bergsträsser

6. التطور النحوي للغة العربية: محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929م المستشرق الألماني المؤلف.

أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب.

د.ط؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي، 1402هـ=1982م.

❖ البقري، أحمد ماهر محمود.

7. أساليب النفي في القرآن.

ط2؛ القاهرة: دار المعارف، 1405هـ=1985م.

❖ بوخلخال، عبد الله.

8. التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث

الهجري-دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها-.

د.ط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987م.

❖ البوطي، محمد سعيد رمضان.

9. فقه السيرة-دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى عليه السلام وما تنطوي عليه من

عظات ومبادئ وأحكام-.

د.ط؛ باتنة: دار الشهاب، 1985م.

□ حرف التاء

❖ توامة، عبد الجبار.

10. زمن الفعل في اللغة العربية: قرائنه وجهاته-دراسات في النحو العربي-.

د.ط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م.

❖ ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، الحارثي.

11. تفسير سورة النور.

راجع نصوصه وخرج أحاديثه: عبد العلي عبد الحميد حامد.

ط1؛ الجزائر: دار الانتفاضة، 1992م.

□ حرف الجيم

✦ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد.

1 2. دلائل الإعجاز.

قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر.

ط2؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، 1410هـ=1989م.

✦ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، الدمشقي.

1 3. النشر في القراءات العشر.

تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع.

د.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت.

✦ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، القرشي، البغدادي.

1 4. زاد المسير في علم التفسير.

تحقيق وضبط: زهير الشاويش.

ط3؛ بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، 1404هـ=1984م.

✦ الجوهري، إسماعيل بن حماد.

1 5. تاج اللغة وصحاح العربية: الصحاح.

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

ط3؛ بيروت: دار العلم للملايين، 1404هـ=1984م.

□ حرف الحاء

✦ حركات، مصطفى.

1 6. اللسانيات العامة وقضايا العربية.

د.ط؛ الجزائر: دار الآفاق، د.ت.

✦ حسن، عباس.

17. النحو الوافي.

ط9؛ القاهرة: دار المعارف، 1987م.

❖ حسان، تمام.

18. اللغة العربية: معناها ومبناها.

ط2؛ مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

❖ أبو حيان، محمد بن يوسف، الأندلسي، الغرناطي.

19. تفسير البحر المحيط.

وبهامشه: تفسير النهر الماد من البحر، لأبي حيان نفسه.

وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط، لتاج الدين الحنفي النحوي تلميذ أبي حيان.

ط2؛ بيروت: دار الفكر، 1403هـ=1983م.

□ حرف الخاء

❖ خان، محمد.

20. نظام الجملة ودلالاتها في سورة البقرة.

رسالة ماجستير غير منشورة، معهد اللغة والأدب العربي بجامعة عنابة، 1405هـ=1985م.

□ حرف الدال

❖ الدرة، محمد علي طه.

21. تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه.

د.ط؛ دمشق وبيروت: دار الحكمة، 1402هـ=1982م.

❖ الدرويش، محيي الدين.

22. إعراب القرآن الكريم وبيانه.

ط6؛ دمشق وبيروت: دار اليمامة، ودار ابن كثير، 1419هـ=1999م.

❖ دويدري، محمد هاشم.

23. شرح التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني.

ط2؛ بيروت: دار الجيل، 1402هـ=1982م.

❖ ديرة، المختار أحمد.

2.4. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء.

ط1؛ بيروت ودمشق: دار قتيبة، 1411هـ=1991م.

□ حرف الراء

❖ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى.

2.5. معاني الحروف.

حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني وأرخ لعصره: عبد الفتاح إسماعيل شلي.

ط3؛ جدة: دار الشروق، 1404هـ=1984م.

❖ الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، التيمي، البكري.

2.6. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب.

ط3؛ بيروت: دار الفكر، 1405هـ=1985م.

❖ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر.

2.7. مختار الصحاح.

ضبط وتخرّيج وتعليق: مصطفى ديب البغا.

ط4؛ عين مليلة: دار الهدى، 1990م.

□ حرف الزاي

❖ الزحيلي، وهبة.

2.8. أصول الفقه الإسلامي.

ط1؛ دمشق: دار الفكر، 1406هـ=1986م.

❖ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله.

29. البرهان في علوم القرآن.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

د. ط؛ صيدا وبירות: المكتبة العصرية، د. ت.

❖ الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد.

30. أساس البلاغة.

تحقيق: عبد الرحيم محمود.

عرف به: أمين الخولي.

د. ط؛ بيروت: دار المعرفة، د. ت.

31. تفسير الكشاف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر.

مراجعة الطبع: شعبان محمد إسماعيل.

ط2؛ القاهرة: دار المصحف، 1397هـ=1977م.

□ حرف السين

❖ السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي.

32. مفتاح العلوم.

ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور.

ط2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1407هـ=1987م.

❖ السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم.

33. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبد

المجيد النوتي.

قدم له وقرظه: أحمد محمد صيرة.

ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ=1994م.

❖ سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.

3 4. الكتاب.

تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون.

ط3؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ=1988م.

❖ ابن سيده، علي بن إسماعيل.

3 5. المحكم والمحيط الأعظم.

تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، وعبد الستار أحمد فراج، وعائشة عبد الرحمن، وإبراهيم

الأيباري، ومрад كامل، ومحمد علي النجار.

ط1؛ القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، 1393هـ=1973م.

❖ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الشافعي.

3 6. الإتقان في علوم القرآن.

وبالهامش: إعجاز القرآن، تأليف: أبي بكر الباقلاني.

د.ط؛ بيروت: المكتبة الثقافية، 1973م.

3 7. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان.

وبهامشه: حلية اللب المصون على الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون (المعاني والبيان

والبدیع)، لأحمد الدمنهوري، و(الجوهر المكنون) لعبد الرحمن الأخصري.

د.ط؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1358هـ=1939م.

❖ السيد، صبري إبراهيم.

3 8. لغة القرآن الكريم في سورة النور-دراسة في التركيب النحوي-.

د.ط؛ الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1414هـ=1994م.

□ حرف الشين

❖ ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، الحسيني.

3 9. أمالي ابن الشجري.

د.ط؛ حيدرآباد بالهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1349هـ.

❖ الشاذلي، أبو السعود حسنين.

40. الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية-دراسة تحليلية تطبيقية-.

ط1؛ الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989م.

□ حرف الصاد

❖ الصبان، محمد بن علي.

41. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

ومعه: شرح الشواهد، للعين.

د.ط؛ مصر: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

❖ الصليبي، مصطفى سعيد.

42. الجملة الفعلية في مختارات ابن الشجري-دراسة نحوية تطبيقية إحصائية-.

د.ط؛ الجزائر: دار هومه، 1996م.

❖ الصابوني، محمد علي.

43. صفوة التفاسير.

ط5؛ البليدة: قصر الكتاب، والجزائر: شركة الشهاب، وقسنطينة: دار الضياء، 1411هـ=1990م.

❖ الصاوي، أحمد بن محمد، المالكي، الخلوتي.

44. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين.

د.ط؛ بيروت: دار الفكر، د.ت.

□ حرف الطاء

❖ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

45. تفسير الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن.

وبهامشه: تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين،

القمي، النيسابوري.

د.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1398هـ=1978م.

□ حرف العين

❖ عبد الباقي، محمد فؤاد.

4 6. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

د. ط؛ بيروت: دار الجليل، د. ت.

❖ عبد الحميد، محمد محيي الدين.

4 7. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية.

د. ط؛ البلدة: دار الإمام مالك، 1416هـ=1996م.

❖ عبد العزيز، أمير.

4 8. دراسات في علوم القرآن.

ط2؛ باتنة: دار الشهاب، 1408هـ=1988م.

❖ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور، الإشبيلي، الحضرمي.

4 9. شرح جمل الزجاجي، وهو الشرح الكبير.

تحقيق: صاحب أبو جناح.

د. ط؛ د. ن، د. ت.

❖ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، الأندلسي.

5 0. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد.

ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ=1993م.

❖ ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن، العقيلي، المصري.

5 1. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.

وبآخره: تكملة في تصريف الأفعال، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد.

د. ط؛ صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، 1411هـ=1990م.

❖ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، النحوي، الضرير، البغدادي.

5.2. التبيان في إعراب القرآن.

تحقيق: علي محمد الجاوي.

د. ط؛ مصر: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البياي الحلبي وشركاه، د. ت.

✦ ابن عاشور، محمد الطاهر.

5.3. تفسير التحرير والتوير.

د. ط؛ تونس: الدار التونسية للنشر، والجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

□ حرف القاء

✦ القراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، الدليل.

5.4. معاني القرآن.

تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي التجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلي، وعلي النجدي
نأصف.

د. ط؛ مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت.

✦ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، اللغوي.

5.5. مجمل اللغة.

دراسة وتحقيق: زهير عبد الحسن سلطان.

ط2؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ=1986م.

✦ الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي، الحموي، اللغوي.

5.6. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.

اعتنى به: يوسف الشيخ محمد.

ط1؛ صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، 1417هـ=1996م.

□ حرف القاف

✦ القباقي، محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله.

5.7. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربع عشرة.

دراسة وتحقيق: فرحات عياش.

د. ط؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د. ت.

❖ ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر، المقدسي.

58. روضة الناظر وجنة المناظر - كتاب في أصول الفقه على مذهب أحمد بن حنبل -.

راجعته وأعد فهرسه: سيف الدين الكاتب.

ط1؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1401هـ = 1981م.

❖ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الأنصاري، الأندلسي.

59. الجامع لأحكام القرآن.

حققه وصححه: أحمد عبد العليم البردوني، وأبو إسحاق إبراهيم أطفيش، وبشندي خلف الله، ومحمد محمد حسنين، ومصطفى السقا.

ط2؛ مصر: دار الكتب المصرية، د. ت.

❖ القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الصنهاجي، المالكي.

60. كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء.

تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ = 1986م.

❖ القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الخطيب.

61. الإيضاح في علوم البلاغة.

شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي.

ط3؛ بيروت: دار الجيل، 1414هـ = 1993م.

❖ قصار، شريف.

62. معاني الحروف في القرآن الكريم.

د. ط؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

❖ قطب، سيد.

63. التصوير الفني في القرآن.

ط13؛ القاهرة وبيروت: دار الشروق، 1413هـ=1993م.

64. في ظلال القرآن.

طبعة جديدة مشروعة؛ القاهرة وبيروت: دار الشروق، د.ت.

❖ القاضي، عبد الفتاح.

65. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب.

د.ط؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د.ت.

❖ القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب.

66. مشكل إعراب القرآن.

تحقيق: ياسين محمد السواس.

ط2؛ دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.

□ حرف الكاف

❖ ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الخطيب، القرشي، الدمشقي.

67. تفسير القرآن العظيم.

ط1؛ الجزائر: دار الثقافة، 1410هـ=1990م.

❖ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الحسيني.

68. الكليات-معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-.

قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري.

ط2؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ=1993م.

□ حرف اللام

❖ اللبدي، محمد سمير نجيب.

69. معجم المصطلحات النحوية والصرفية.

د.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، والبليدة: قصر الكتاب، والجزائر: دار الثقافة، د.ت.

□ حرف الميم

❖ المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي.

70. الجنى الداني في حروف المعاني.

تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل.

ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ=1992م.

❖ المراغي، أحمد مصطفى.

71. علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع.

ط10؛ مكة المكرمة: دار إحياء التراث الإسلامي، 1992م.

❖ معلوف، لويس.

72. منجد الطلاب.

ط36؛ بيروت: دار المشرق، 1990م.

❖ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن المكرم بن أبي الحسن بن أحمد، الأنصلي،

الخزرجي.

73. لسان العرب.

تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي.

د.ط؛ القاهرة: دار المعارف، د.ت.

❖ المنيوي، مخلوف بن محمد، البدوي.

74. حاشية المنيوي على حلية اللب المصون (لأحمد الدمنهوري) بشرح الجواهر المكنون في

صدف الثلاثة الفنون- المعاني والبيان والبديع- (لعبد الرحمن الأخضر).

د.ط؛ مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1343هـ.

❖ ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الطائي،

الجلياني، الأندلسي.

75. شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون.

ط1؛ مصر: دار هجر، 1410هـ=1990م.

□ حرف النون

❖ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، المصري.

76. إعراب القرآن.

تحقيق: زهير غازي زاهد.

ط2؛ بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، 1405هـ=1985م.

❖ الناصري، محمد المكي.

77. التيسير في أحاديث التفسير.

ط1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1405هـ=1985م.

□ حرف الهاء

❖ هراس، محمد خليل.

78. شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية.

مراجعة: عبد الرازق عفيفي.

ط1؛ الجزائر: مكتبة الزهراء، 1990م.

❖ ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام،

الأنصاري، المصري.

79. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح،

تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.

د.ط؛ صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

80. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد.

تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي.

ط1؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1406هـ=1986م.

81. الجامع الصغير في النحو.

تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل.

د. ط؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، 1400هـ=1980م.

2.8. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.

د. ط؛ صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

3.8. مغني اللبيب عن كتب الأعراب.

حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد.

د. ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

❖ الحمداني، حسين بن أبي العز.

4.8. الفريد في إعراب القرآن المجيد.

تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر.

ط1؛ الدوحة: دار الثقافة، 1411هـ=1991م.

□ حرف الواو

❖ الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، النيسابوري.

5.8. أسباب النزول.

وبهامشه كتاب: الناسخ والمنسوخ، تأليف: أبي القاسم هبة الله بن سلامة.

د. ط؛ بيروت: دار المعرفة، د.ت.

□ حرف الياء

❖ يعقوب، إميل بديع.

6.8. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية.

ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ=1996م.

7.8. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية.

ط1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ=1992م.

❖ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش.

8 8. شرح المفصل.

د. ط؛ بيروت: عالم الكتب، د. ت.

❖ ياقوت، أحمد سليمان.

8 9. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم.

ط 1؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 م.

❖ ياقوت، محمود سليمان.

9 0. علم الجمال اللغوي- المعاني والبيان والبديع-.

د. ط؛ الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995 م.

فهرس محتويات رسالة البحث

- ♦ بيانات الرسالة..... الورقة الأولى
- ♦ دياجة الرسالة..... الورقة الثانية
- ♦ الإهداء..... الورقة الثالثة

مقدمة البحث

(أ — ل)

تمهيد

القصر في اللغة والاصطلاح

(1 — 14)

- أولاً- القصر في اللغة..... 2
- ثانياً- القصر في الاصطلاح..... 3
- ثالثاً- العلاقة بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي..... 13

الفصل الأول

الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (ما) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(15 — 124)

16.....	مدخل تمهيدي
19.....	النمط الأول: قصر الفعل على الفاعل
32.....	النمط الثاني: قصر الفعل على المفعول به
41.....	النمط الثالث: قصر الفعل على المفعول به الثاني
52.....	النمط الرابع: قصر الفعل على نائب الفاعل
56.....	النمط الخامس: قصر الفعل على الجار والمجرور المتعلقين به
62.....	النمط السادس: قصر الفعل على ظرف الزمان
68.....	النمط السابع: قصر الفعل على نائب المفعول المطلق
73.....	النمط الثامن: قصر الفعل على المفعول لأجله
83.....	النمط التاسع: قصر الفعل على العلة
89.....	النمط العاشر: قصر الفعل على الحال
124.....	جدول إحصائي

الفصل الثاني

الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي أو النهي (لا) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(125 — 203)

126.....	مدخل تمهيدي
132.....	النمط الأول: قصر الفعل على الفاعل
146.....	النمط الثاني: قصر الفعل على المفعول به
161.....	النمط الثالث: قصر الفعل على المفعول به الثاني
168.....	النمط الرابع: قصر الفعل على نائب الفاعل
171.....	النمط الخامس: قصر الفعل على الجار والمجرور المتعلقين به

174.....	النمط السادس: قصر الفعل على ظرف الزمان
184.....	النمط السابع: قصر الفعل على ظرف المكان
186.....	النمط الثامن: قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق
192.....	النمط التاسع: قصر الفعل على الحال
203.....	جدول إحصائي

الفصل الثالث

الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الأشكال التالية:

1. أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه
2. أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه
3. أداة النفي (لن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(204 — 274)

205..... مدخل منهجي

أولاً- الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (إن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(207 — 240)

207..... مدخل تمهيدي

211..... النمط الأول: قصر الفعل على المفعول به

218..... النمط الثاني: قصر الفعل على المفعول به الثاني

220..... النمط الثالث: قصر الفعل على نائب الفاعل

- النمط الرابع: قصر الفعل على ظرف الزمان أو نائب ظرف الزمان.....227
- النمط الخامس: قصر الفعل على المفعول المطلق أو نائب المفعول المطلق.....233
- جدول إحصائي.....240

ثانيا- الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لم) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(259 — 241)

- مدخل تمهيدي.....241
- النمط الأول: قصر الفعل على المفعول به.....244
- النمط الثاني: قصر الفعل على المفعول به الثاني.....246
- النمط الثالث: قصر الفعل على ظرف الزمان.....248
- النمط الرابع: قصر الفعل على نائب المفعول المطلق.....257
- جدول إحصائي.....259

ثالثا- الأنماط النحوية للجمل الفعلية القرآنية

المؤكددة بالقصر بالنفي والاستثناء على الشكل التالي:

أداة النفي (لن) + مقصور + أداة الاستثناء (إلا) + مقصور عليه

(274 — 260)

- مدخل تمهيدي.....260
- النمط الأول: قصر الفعل على الفاعل.....264
- النمط الثاني: قصر الفعل على المفعول به الثاني.....268
- النمط الثالث: قصر الفعل على ظرف الزمان.....270

النمط الرابع: قصر الفعل على نائب المفعول المطلق.....	272
جدول إحصائي.....	274

خاتمة البحث

(275 — 299)

فهارس رسالة البحث الفنية

(300 — 343)

♦ فهارس شواهد البحث.....	301
فهرس شواهد القرآن الكريم.....	302
فهرس شواهد الحديث الشريف.....	316
فهرس شواهد الأشعار العربية.....	318
فهرس شواهد الأساليب النحوية.....	321
فهرس شواهد اللهجات القبلية.....	322
♦ فهرس مصادر البحث ومراجعته.....	323
♦ فهرس محتويات رسالة البحث.....	339

تمت رسالة البحث

والحمد لله أولاً وآخراً

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم